

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مطالعة و تطور البحوث في نهج البحث العلمي في الجزائر

مراجعة علمية لمؤلفات الباحث الاجتماعية و الثقافية في مجال من البحوث
و مراجع البحث و الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية

رسالة ثنيل شهاوة الماجستير في علم الاجتماع (الثقاني

إشرافه الأستاذ :

محمد الغني مغربي

إعداد الطالبة :

ماهرى جميلة

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ الفاضل عبد الغني مغربي الذي
تفضل بالإشراف على هذه الرسالة التي أرجو أن تكون مساهمة
في إثراء البحث العلمي .
كما أشكر السيد عمر والسيد عبد القادر من الجامعة المركزية
على مساعداتهم القيمة .
ولا أنسى السيد يرقى عبد الوهاب من المركز الوطني للدراسات
والتحليل الخاصة بالتخطيط .

748-1285

الإهداء

أهدي ثمرة جهودي إلى الأم الغالية التي تحملت الكثير من أجل أن
تدانا نسلك سبل النجاح
وإلى الأب العزيز الذي لم يدخر جهدا ليورثنا العلم .
وإلى أخي عبد الكريم الذي لم يبخل عليّ بالمساعدة .

الفهرس

الصفحة	قائمة المواضيع
1	المقدمة
1	الفصل الأول : الاقتراجه المنهجي للدراسة
2	تمهيد
2	أسباب اختيار الموضوع
3	أهداف الدراسة
4	الإشكالية
7	الفرضيات
8	النظريات المستخدمة
10	تحديد المفاهيم
20	مناهج وتقنيات الدراسة
20	المناهج المتبعة
24	مجالات الدراسة
28	أدوات جمع المعطيات
29	أدوات تحليل المعطيات
31	صعوبات الدراسة
32	ملخص الفصل
33	الباب الأول : الاقتراجه النظري للدراسة
34	الفصل الثاني : الدراسات السابقة
35	تمهيد
	دراسة جون ب. ديكنسون " العلم والمشتغلون بالبحث
35	العلمي في المجتمع الحديث "

35	تعليق ونقد
	دراسة جمال لعبيدي "العلم والسلطة في الجزائر منذ الاستقلال
37	إلى المخطط الأول للبحث العلمي 1962 - 1974 "
37	تعليق ونقد
	دراسة عبد المجيد بن مبارك " الإشكال السياسي لتنظيم البحث
42	العلمي في الجزائر (الدلالات السوسولوجية للبحث العلمي في الجزائر)
42	تعليق ونقد
	دراسة محمد شريف مداح محاولة تحليل سوسولوجي لتنظيم البحث
45	بالديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي
45	تعليق ونقد
48	ملخص الفصل
49	الفصل الثالث : سياسة البحث العلمي وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية
	في الجزائر
50	تمهيد
50	طرق التنمية الاجتماعية وأثرها على سياسة البحث العلمي في الجزائر
50	تطور مفهوم التنمية الاجتماعية تاريخيا
54	مجالات التنمية الاجتماعية ووسائلها
56	أهداف التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية
59	تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر
59	تعريف البحث العلمي وأنواعه
59	العلم حاجة وضرورة اجتماعية
60	تعريف البحث العلمي
61	أنواع البحوث العلمية
63	مؤسسات البحث العلمي
	دراسة مقارنة لبعض تنظيمات وهيكل البحث العلمي في العالم
65	وفي المغرب العربي
65	تنظيمات البحث العلمي في بعض الدول الغربية

66	تنظيمات وهيكل البحث العلمي والتقني في المغرب العربي
74	مراحل تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر
82	ملخص الفصل
83	الفصل الرابع : مكانة ودور الباحث وعلاقته بمؤسسات البحث العلمي
84	تمهيد
84	مؤسسات البحث العلمي
84	الجامعة وظائفها وأهدافها
	مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الجامعة الجزائرية وعلاقتها
85	بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية
93	العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعة الجزائرية
93	تعريف العلوم الاجتماعية والإنسانية
93	وظيفة العلوم الاجتماعية
93	وضعية البحوث في مجال العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية
	العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلاقتها بمشاريع البحث في الجامعة
94	الجزائرية
96	أهمية البحوث العلمية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية
96	المشاكل المطروحة في إطار فرق البحث الجامعية
97	فرق البحث الجامعية وعلاقتها بإنتاج المعرفة في المجتمع
99	مكانة ودور مراكز البحث وعلاقتها بأزمة البحث العلمي في الجزائر
99	المكانة القانونية لمراكز البحث
99	دور مراكز البحث
100	مراكز البحث العلمي في الجزائر ودورها في تنمية البحث
101	مراكز البحث وعلاقتها بأزمة البحث العلمي في الجزائر
102	المبالم العلمية وعلاقتها بمشاكل البحث
104	الباحث فاعل أساسي في نسق البحث العلمي
105	أهمية تجمعات الباحثين
105	الملتقيات العلمية

66	تنظيمات وهيكل البحث العلمي والتقني في المغرب العربي
74	مراحل تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر
82	ملخص الفصل
83	الفصل الرابع : مكانة ودور الباحث وعلاقته بمؤسسات البحث العلمي
84	تمهيد
84	مؤسسات البحث العلمي
84	الجامعة وظائفها وأهدافها
	مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الجامعة الجزائرية وعلاقتها
85	بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية
93	العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجامعة الجزائرية
93	تعريف العلوم الاجتماعية والإنسانية
93	وظيفة العلوم الاجتماعية
93	وضعية البحوث في مجال العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية
	العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلاقتها بمشاريع البحث في الجامعة
94	الجزائرية
96	أهمية البحوث العلمية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية
96	المشاكل المطروحة في إطار فرق البحث الجامعية
97	فرق البحث الجامعية وعلاقتها بإنتاج المعرفة في المجتمع
99	مكانة ودور مراكز البحث وعلاقتها بأزمة البحث العلمي في الجزائر
99	المكانة القانونية لمراكز البحث
99	دور مراكز البحث
100	مراكز البحث العلمي في الجزائر ودورها في تنمية البحث
101	مراكز البحث وعلاقتها بأزمة البحث العلمي في الجزائر
102	المجالس العلمية وعلاقتها بمشاكل البحث
104	الباحث فاعل أساسي في نسق البحث العلمي
105	أهمية تجمعات الباحثين
105	الملتقيات العلمية

106	صعوبات تجمع الباحثين
106	مشاكل الباحث المهنية والاجتماعية
106	المشاكل والصعوبات الاجتماعية
107	المشاكل والصعوبات المتعلقة بالمحيط المهني
108	ملخص الفصل
111	الباب الثاني: الاقتراح الميداني للدراسة
112	الفصل الخامس : وصف عينة الدراسة وتحليل معطيات الفرضية الأولى
173	ملخص الفصل
177	الفصل السادس : تحليل معطيات الفرضية الثانية
207	ملخص الفصل
211	الفصل السابع : تحليل معطيات الفرضية الثالثة
251	ملخص الفصل
256	نتائج الدراسة
261	الخاتمة
263	البيبلوغرافيا
271	الملاحق

فهرس الجداول

الجداول الخاصة بالجانب النظري

الرقم	معاون الجدول	رقم الصفحة
01	تطور عدد مشاريع البحوث حسب الفروع للسنوات 1986-1989	78.....
02	تقييم عدد مشاريع البحث العلمي في الجزائر لفترة 1990-1996	80.....
03	الهيكل الخاصة بالتعليم العالي	88.....
04	توزيع الطلبة الذين لم يتم إكمالهم حسب المنطقة والسنة الجامعية	89.....
05	حالة المشاريع المسجلة لسنة 1990 حسب التخصصات	94.....
06	عدد فرق البحث الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية المسجلة في جامعة الجزائر	95.....

الجداول الخاصة بالجانب الميداني

01	توزيع أفراد العينة حسب السن والجنس	113.....
02	توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية	115.....
03	توزيع العينة حسب الجنس والحالة العائلية	116.....
04	توزيع أعضاء العينة حسب مكان	118.....
05	توزيع أعضاء العينة حسب آخر شهادة محصل عليها	119.....
06	توزيع أعضاء العينة حسب مكان العمل	120.....
07	توزيع أعضاء العينة حسب الشهادة ومكان العمل	121.....
08	توزيع الباحثين الجامعيين حسب المعاهد	123.....
09	توزيع الباحثين حسب مراكز البحث والدراسات	125.....
10	توزيع الباحثين العاملين في المراكز حسب صفة التعاقد	126.....
11	توزيع أعضاء العينة حسب الرتبة التي يحتلونها في فرقة البحث	127.....
	ومكان العمل	
12	يبيين دخل أعضاء العينة	129.....
13	موقف الباحثين من إطلاعهم على القانون الأساسي للبحث العلمي	131.....
14	الأسباب التي منعت الباحثين من الإطلاع على القانون الأساسي للبحث	132.....

133.....	15	تقييم الباحثين للقانون الأساسي للبحث العلمي
134.....	16	علاقة الإطلاع بالقانون الأساسي للبحث العلمي بالميزانية المخصصة
		لمشاريع البحوث
136.....	17	علاقة الإطلاع على القانون بالميزانية المخصصة للبحث
138.....	18	علاقة الإطلاع على القانون بسهولة وظيفة البحث في المجتمع
141.....	19	علاقة مكان العمل والإطلاع على القانون بسهولة وظيفة البحث في المجتمع
143.....	20	موقف الباحثين من الرضى عن عملهم في ميدان البحث
145.....	21	علاقة الإطلاع على القانون برضى الباحثين عن عملهم
147.....	22	علاقة مكان العمل والإطلاع على القانون برضى الباحثين عن عملهم
149.....	23	موقف الباحثين من وعي السلطات المعنية بأهمية البحث العلمي
151.....	24	علاقة وعي السلطات بالميزانية المخصصة لمشاريع البحوث
153.....	25	علاقة مكان العمل ووعي السلطات بالميزانية المخصصة لمشاريع البحوث
155.....	26	علاقة وعي السلطات بتوفر المراجع العلمية المتخصصة
156.....	27	علاقة مكان العمل ووعي السلطات بتوفر المراجع العلمية المتخصصة
158.....	28	علاقة وعي السلطات بموقف الباحثين حول وضعية البحث
160.....	29	علاقة مكان العمل ووعي السلطات بتقييم الباحثين لوضعية البحث
162.....	30	علاقة وعي السلطات بنظرة المجتمع للباحث
164.....	31	علاقة مكان العمل ووعي السلطات بنظرة المجتمع للباحث
166.....	32	علاقة وعي السلطات بموقف الباحثين من سهولة وظيفة البحث في المجتمع
167...	33	علاقة مكان العمل ووعي السلطات بموقف الباحثين من سهولة وظيفة البحث في المجتمع
		في المجتمع .
169	34	علاقة وعي السلطات بأهمية البحث برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث
171.....	35	علاقة مكان العمل ووعي السلطات برضى الباحثين عن عملهم
178.....	36	تقييم الباحثين للوضع الاقتصادي للمجتمع
179.....	37	موقف الباحثين من تأثير الأوضاع الاقتصادية الخاصة بالمجتمع على عملهم
		البحثي .
180.....	38	علاقة الوضع الاقتصادي بتقييم الباحثين للميزانية
181.....	39	علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي بتقييم الباحثين للميزانية
183.....	40	موقف الباحثين من الميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم

الرقم	محتوان الجدول	رقم الصفحة
41	تقييم الباحثين للأجر الخاص بأعمالهم البحثية.....185	
42	علاقة الوضع الاقتصادي للمجتمع بتقييم الباحثين للأجر الخاص بأعمالهم البحثية.....186	
43	علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي بتقييم الباحثين للأجر.....187	
44	علاقة الوضع الاقتصادي بامتلاك الباحثين لسيارة خاصة.....189	
45	علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي بامتلاك الباحثين لسيارة خاصة.....190	
46	علاقة الوضع الاقتصادي بامتلاك الباحثين لجهاز كمبيوتر.....192	
47	علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي بامتلاك الباحثين لجهاز كمبيوتر.....193	
48	علاقة الوضع الاقتصادي باستفادة الباحثين من سكن.....195	
49	علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي باستفادة الباحثين من سكن خاص.....196	
50	علاقة الوضع الاقتصادي بتوفر المراجع المتخصصة.....198	
51	علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي بتوفر المراجع المتخصصة.....199	
52	علاقة الوضع الاقتصادي بسهولة وظيفة البحث في المجتمع.....201	
53	علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي بسهولة وظيفة البحث في المجتمع.....202	
54	علاقة الوضع الاقتصادي برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث.....204	
55	علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث.....205	
56	يبين استفادة الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات من تكوين قصير المدى.....212	
57	يبين استفادة الباحثين من خدمات شبكة الانترنت في إطار المؤسسة التي يعملون بها.....213	
58	يبين مشاركة الباحثين في الندوات والمؤتمرات العلمية.....214	
59	يبين مكان مشاركة الباحثين في المؤتمرات العلمية.....215	
60	يبين نشر الباحثين لمقالات ولنتائج بحوثهم في المجالات العلمية الخاصة.....216	
61	يبين معدل المقالات المنشورة من قبل الباحثين.....217	
62	علاقة مكان العمل بمعدلات النشر لدى الباحثين.....218	

لرقم	محتوان الجدول	رقم الصفحة
63	علاقة الباحثين بالإدارة وارتباطها بعملية النشر..... 219	
64	علاقة مكان العمل وطبيعة العلاقة بين الباحثين بالإدارة بعملية النشر..... 220	
65	علاقة وضعية البحث بعملية النشر..... 222	
66	علاقة مكان العمل ووضعية البحث بعملية النشر..... 224	
67	علاقة سهولة وظيفة البحث بعملية النشر..... 226	
68	علاقة مكان العمل وسهولة وظيفة البحث بعملية النشر..... 227	
69	علاقة شهادات الباحثين بعملية النشر..... 229	
70	علاقة مكان العمل وشهادات الباحثين بعملية النشر..... 230	
71	علاقة شهادات الباحثين بنظرة المجتمع لهم..... 232	
72	علاقة مكان العمل وشهادات الباحثين بنظرة المجتمع لهم..... 233	
73	علاقة الخروج للميدان بسهولة وظيفة البحث في المجتمع..... 235	
74	علاقة مكان العمل والخروج للميدان بسهولة وظيفة البحث..... 236	
75	علاقة نظرة المجتمع بتقييم الباحثين لسهولة وظيفة البحث..... 238	
76	علاقة مكان العمل ونظرة المجتمع بتقييم الباحثين لسهولة وظيفة البحث..... 239	
77	علاقة نظرة المجتمع برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث..... 241	
78	علاقة مكان العمل ونظرة المجتمع برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث..... 242	
	البحث	
79	علاقة الخروج للميدان برضى الباحثين عن عملهم..... 244	
80	علاقة مكان العمل والخروج للميدان برضى الباحثين عن عملهم في..... 245	
	ميدان البحث	
81	علاقة نظرة المجتمع بتقييم الباحثين لوضعية البحث..... 247	
82	علاقة مكان العمل ونظرة المجتمع بتقييم الباحثين لوضعية البحث..... 249	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
	الجانب النظري	
01	الهيكل التنظيمي للبحث العلمي في الجزائر لمل قبل عام 1982 76	
	الجانب الميداني	
01	توزع العينة حسب السن والجنس 114	
02	توزع أعضاء العينة حسب الحالة العائلية 115	
03	توزع أعضاء العينة حسب الجنس والحالة العائلية 117	
04	توزع أعضاء العينة حسب مكان الإقامة 118	
05	توزع أعضاء العينة حسب الشهادات 119	
06	توزع أعضاء العينة حسب مكان العمل 120	
07	توزع أعضاء العينة حسب الشهادة ومكان العمل 122	
08	توزع الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات حسب 126	
	صفة التعاقد	
09	توزع أعضاء العينة حسب رتبة البحث 128	
10	علاقة الإطلاع على القانون الأساسي للبحث بتقييم الميزانية 135	
11	يبين موقف الباحثين من الرضى عن عملهم في ميدان البحث 144	
12	يبين علاقة الإطلاع على القانون الأساسي برضى الباحثين عن عملهم 146	
13	يبين موقف الباحثين من وعي السلطات 150	
14	يبين علاقة وعي السلطات بتقييم الباحثين للميزانية 152	
15	يبين علاقة وعي السلطات بوضعية البحث 259	
16	يبين علاقة مكان ^{العمل} بمشاركة الباحثين في الندوات والمؤتمرات 215	
17	يبين علاقة وضعية البحث بعملية النشر 223	
18	يبين علاقة نظرة المجتمع بوضعية البحث 248	

المقدمة

إن الثقافة العلمية هي نتاج الثورة الصناعية ، وقد حاولت الجزائر منذ الاستقلال رسم الخطوط العريضة لثورة صناعية وعلمية تحدث النهضة الاجتماعية التي كان المجتمع الجزائري في حاجة إليها لبناء مؤسساته ، وليتجاوز مخلفات الاستعمار .

وقد ترجمت هذه الطموحات في مخططات تنموية واجتماعية تعتمد على استيراد سياسة التصنيع ، وقد أراد المسؤولون آنذاك أن تكون هذه المخططات شمولية وحاملة لإيديولوجية اشتراكية .

وكان من الأخرى التخطيط لتنمية اجتماعية شاملة ومنسجمة أساسها حركة معرفية وتربوية متواصلة مبنية على التكوين والمعلوماتية وذلك لتحقيق مجتمع جديد .⁽¹⁾

إن نسق المعرفة هو نسق متجدد في المجتمع فهو في علاقة دائمة مع الأنساق الاجتماعية الأخرى ، وذلك من خلال علاقات متفاعلة ومتداخلة . ويعتبر نسق البحث نسق أداتي في نسق المعرفة ، وهو عنصر التوازن والإنتاج وأي اختلال فيه سيؤدي إلى اختلال في الأنساق الأخرى .

لقد قمنا بدراسة نسق البحث ، بتسليط الضوء على عناصره المتفاعلة ومن أهم هذه العناصر الباحث ، وذلك بربط هذا التفاعل الحادث بين عناصر البحث ، بالأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وقد جاءت الدراسة في بابين ، باب نظري وباب ميداني كالآتي :

الفصل الأول : الاقتراب المنهجي للدراسة

الباب الأول : الاقتراب النظري للدراسة ، ويضم ثلاثة فصول

الفصل الثاني : الدراسات السابقة وقد اعتمدت الدراسة على أربع دراسات تشمل كل من

العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث لمؤلفه جون .ب. ديكنسون ؛

العلم والسلطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى المخطط الأول للبحث العلمي 1962 — 1974 لمؤلفه جمال لعبيدي وهو كتاب في جزأين ؛

الإشكال السياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر للباحث عبد المجيد بن مبارك ؛
محاولة تحليل سوسيولوجي لتنظيم البحث الجيولوجي المنجمي للباحث محمد الشريف مداغ .

الفصل الثالث : سياسة البحث العلمي وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية في الجزائر

وقد تناولنا بالدراسة في المحور الأول مفهوم التنمية الاجتماعية ، ثم مجالاتها ووسائلها ، كما
تطرقنا إلى أهداف التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، أما المحور الثاني من هذا
الفصل تطرقنا فيه إلى تعريف البحث العلمي وأنواعه ثم إلى تطور سياسة البحث العلمي في
الجزائر ، وذلك بعد مقارنتها بسياسة البحث العلمي في بعض الدول الغربية والمغرب العربي .

الفصل الرابع : مكانة ودور الباحث وعلاقته بمؤسسات البحث العلمي

تطرقنا في هذا الفصل مؤسسات البحث وإلى أهم المشاكل التي تعاني منها ، ثم وظيفة العلوم
الاجتماعية والإنسانية ووضعيتها ، كما تطرقنا إلى مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي
في الجزائر .

الباب الثاني : الاقتراح المبدئي للدراسة ، ويضم ثلاثة فصول

الفصل الخامس : عرض خصائص العينة وتحليل معطيات الفرضية الأولى .

الفصل السادس : تحليل معطيات الفرضية الثانية .

الفصل السابع : تحليل معطيات الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة .

الخاتمة .

الفصل الأول

الاقتراح المنهجي للدراسة

تمهيد

أسباب اختيار الموضوع

أهداف الدراسة

الإشكالية

الفرضيات

النظريات المستخدمة

تحديد المفاهيم

مناهج وتقنيات الدراسة

صعوبات الدراسة

الملخص

تمهيد

سنعرض من خلال ما يلي الاقتراب المنهجي للدراسة ، وذلك بالتطرق إلى الأسباب الدافعة لاختيار الموضوع والأهداف التي تسعى إليها الدراسة ، ثم الإشكالية والفرضيات . وقد ساعدتنا النظريات السوسيولوجية على تحديد المفاهيم الأساسية في الجانب النظري والميداني ؛ ثم سنقوم بعرض أهم المناهج والتقنيات المتبعة في بناء الموضوع وفي الأخير سنلخص أهم الصعوبات التي واجهتها الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع

تنقسم أسباب اختيار الموضوع إلى ذاتية و موضوعية ، بالنسبة للسبب الذاتي ، هو التحضيري لبحث أكاديمي ، في إطار تحضير أطروحة الماجستير في علم الاجتماع ، وأطمح أن يكون هذا البحث مساهمة في إثراء البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، والتي أنا بصدد دراسته . أما الأسباب الموضوعية ، فهي متعددة منها :

أولاً : يعتبر البحث العلمي أولوية من أولويات التعليم العالي ، كما أنه ضرورة اجتماعية أولاها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال اهتماما خاصا ؛ وقد ظهر ذلك في الخطاب الرسمي السياسي وفي التخطيط لهذا المجال . غير أن هذا الاهتمام لم يتجسد في نتائج ملموسة ويعتبر هذا سبب موضوعي ليثير التساؤلات والبحث لكشف بعض نقاط ضعف هذا التخطيط .

ثانياً : تعيش نخبة الباحثين ، وبالتحديد الباحثين الدائمين ظروف مهنية-اجتماعية خاصة، وهذا ما استدعى محاولة التعريف بالمكانة الاجتماعية الواقعية لهذه الفئة و دورها في إثراء البحث العلمي في الجزائر.

ثالثاً : تناقص وقلة في عدد الباحثين الدائمين ، خاصة وأن المخططات التنموية في مجال البحث العلمي كانت تطمح لتكوين أكبر عدد منهم ، فإلى أي مدى نجحت المشاريع في هذا المجال ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى جملة من الأهداف هي كالآتي :

- 1 — معرفة سيرورة و ديناميكية البحث العلمي في المجتمع الجزائري .
- 2 — معرفة مكانة البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية عامة من خلال معرفة الدور الذي تقوم به كل من الجامعة و مراكز البحوث (في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية) كمؤسسات البحث العلمي ، في إثراء هذا المجال .
- 3 — محاولة الكشف عن الظروف السوسيو-مهنية للباحث ، ومدى أثر هذه الظروف على مرد وديته العلمية .
- 4 — معرفة الظروف الاجتماعية و الثقافية المحيطة بالباحث .

الإشكالية

إن البحث العلمي لم ينشط ولم يرقى إلى المكانة المرموقة التي يحتلها في البلدان المتقدمة، إلا بعد أن تخلصت الثقافة السائدة في هاته البلدان من الكثير من القيم الميتافيزيقية التي كانت لا تشجع على العلم والبحث ، وقد أصبحت هذه المجتمعات تنظر إلى البحث العلمي على أنه بوابة نحو أفاق علمية شاسعة ، تتمكن من خلاله احتكار المعرفة والسيطرة على العالم و جعله مصدرا لثرواتها وعصرنتها .

إن معرفة قيمة البحث العلمي لا يمكن استيرادها من هذه المجتمعات ، بل هو وعي بأهمية هذا المجال ودوره في التنمية الاجتماعية لمجتمعاتنا ، وذلك من خلال فهم وتفسير لمشاكلنا الاجتماعية والتمهيد للتظير لها خاصة وأنها تتسم بالخصوصية الثقافية و التاريخية وكذا الاجتماعية عن هذه المجتمعات المتقدمة .

عمل مسيرو المجتمع الجزائري منذ الاستقلال على رسم مسار تنموي يغير من مجرى تاريخ ونمط هذا المجتمع ، الذي جعل منه الاستعمار قاعدة زراعية بالدرجة الأولى لأكثر من قرن وثلثون سنة ، لذا فإن حداثة عهده بالاستقلال وخوضه تجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية جعله يتبنى إيديولوجيات معينة ، مما وجهه نحو مسارات تاريخية وسياسية اتسمت بعدم الاستقرار وسرعة وتيرة التغير .

ويعتبر عدد الحكومات التي توالى على دفة الحكم منذ الاستقلال إلى يومنا ، وكذا تجربة التعددية الحزبية وما خلفته لأكبر دليل على عدم استقرار الوضع الاجتماعي و السياسي والاقتصادي في هذا المجتمع السائر نحو النمو .

لقد وضعت المخططات التنموية منذ فجر الاستقلال جملة من الأهداف منها التصنيع ، إصلاح المنظومة التربوية ، ديمقراطية التعليم وتعريبه ، وإصلاح التعليم العالي بما في ذلك الجامعة .

فدور الجامعة يكمن في أنها واجهة المجتمع ومرآته التي تعكس مشاكله وحالة الاستقرار التي قد يمر بها ، ويظهر هذا في اختلال وقصور في أدائها لوظيفتها المعرفية والعلمية في المجتمع ؛ فهي دائمة الامتناس لمشاكل المجتمع ، كما أنها تضم النخبة المثقفة والمفكرة ، ومن خلال البحث العلمي التي تقوم به هذه الفئة ترسم قنوات التواصل بين المجتمع وجامعته

عرفت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال مراحل من التوتر وعدم الاستقرار ، وتمثل هذا في تنازع التيارات الإيديولوجية ، مما جعلها تتخبط في مشاكل لا حصر لها . وقد انعكس هذا على وضعية البحث العلمي ، حيث صار هذا المجال رهينة الخطابات السياسية ، ولم يستطع التحرر ليعتلي مرتبة الصدارة و الأولويات . غير أننا لا يمكن أن نتجاهل جهود المسؤولين في قطاع التعليم العالي والإصلاحات التي وضعوها قيد التنفيذ ؛ فقد حاولوا ترقية البحث العلمي وجعله مسارا من مسارات التنمية . فإلى أي مدى وفقوا في ذلك ؟

إن القوة القادرة على الإبداع والبحث موجودة داخل الجامعات ، التي أدمج الإصلاح اهتماماتها و توجيهها في مدرج التنمية الاجتماعية ويشكل الباحثون فيها فئة اجتماعية مهنية تولي لها المجتمعات المتقدمة أهمية كبرى . فهذه المجتمعات تعي جيدا دور وأهمية نسق البحث ، في استمرار وتوازن الأنساق الاجتماعية والمعرفية والسياسية والاقتصادية .

فنسق البحث يحافظ على توازنه ، مع محيطه العام (الأنساق الأخرى باختلافها) عن طريق أدائه لوظيفته أي ما ينتجه من فعل ، ولا يتسنى له ذلك إلا بتضامن عناصره . فإلى أي مدى ارتبطت التنمية الاجتماعية بالبحث العلمي في الجزائر باعتباره نسق أساسي وضروري لتوازن واستقرار الأنساق الاجتماعية الأخرى من جهة ؟ وما مدى قدرته على تحقيق الأهداف المشتركة من جهة أخرى ؟

وإلى أي مدى ساهم البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في التنمية الاجتماعية المخطط لها في كل من الجامعة ومراكز البحث باعتبارها مؤسسات بحث ؟

تحاول دراستنا طرح إشكالية البحث العلمي من خلال بناء نظرة نقدية لما سبق من الدراسات ، فهي محاولة لفهم وتفسير إشكالية البحث العلمي في الجزائر باعتباره فعل اجتماعي ، ومدى الوعي بهذا الفعل الذي قد يؤدي إلى تغيير مسار هذا المجتمع نحو التقدم و العصرية ويحد من عدم استقراره فوضوح هذا المسار هو بمثابة وضوح مسار تنمية اجتماعية شاملة .

إن أهم عنصر في نسق البحث هو الباحث ، فهو يتفاعل مع عناصر النسق باعتباره نسق تحت إجرائي ، يتفاعل مع الأنساق التحتية الأخرى (في نفس النسق) ، ففعالية النسق تنجم عن قدرة أنساقه التحتية في البقاء على اتصال وتضامن دائمين .

إذن أي قصور ينجم عن نسق تحتني معين سيؤدي إلى اختلال في الاتصال والتضامن، وبالتالي يصبح النسق دون حماية وهذا ما قد يهدد وجوده .

ما مدى تضامن عناصر نسق البحث في الجزائر ؟ وما هي مكانة الباحث ودوره في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، في هذا النسق ؟

إن نخبة الباحثين هي بمثابة ثروة هامة وأساسية في مجال البحث العلمي ككل ، وستحاول الدراسة معرفة المكانة التي يخصصها لهم المجتمع ؛ فهل تعتبر هذه النخبة حقا فاعلة في مجال البحث العلمي في الجزائر ؟

ونتوصل إلى جملة من التساؤلات أكثر وضوحا ستحاول من خلال الدراسة الإجابة عنها :

- ما هو أثر التغيرات الحاصلة في الأنساق الاجتماعية ، السياسية ، والاقتصادية على دور نسق البحث العلمي ؟
- أو بصيغة أخرى ما مدى تكيف نسق البحث مع الأنساق الأخرى التي تعرف حالة من التغير السريع ؟
- ما هي مكانة البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ، في كل من الجامعة و مراكز البحوث ؟
- هل هناك وعي اجتماعي وسياسي بضرورة ترقية المكانة الاجتماعية للباحث ؟
- ما هي المكانة الاجتماعية التي يحتلها الباحث* في العلوم الإنسانية والاجتماعية ؟ وما هي الأدوار المتوقعة منه ، وهل يقوم بها ؟

* نشير إلى أنه هناك أنواع من الباحثين منهم الذين يعملون بصفة حرة ، أو يقومون ببحوث أكاديمية (تحضير رسالة ماجستير أو أطروحة الدكتوراه) هذه الفئات لا تدخل ضمن الدراسة الميدانية . لكن نهتم بفئة الباحثين الذين يعملون في إطار مؤسساتي (جامعة — مركز بحث) في فرق بحث بتمويل من المؤسسة .

الفرضيات

الفرضية العامة

تعتبر التغيرات الحاصلة في الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا ، من أهم العوامل التي عرقلت وظيفة نسق البحث العلمي .

الفرضيات الجزئية

الفرضية الأولى : عدم وضوح وتذبذب سياسة البحث العلمي له أثر مختلف على وضعية البحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ، في كلا من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

الفرضية الثانية : يمارس الوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري أثرا مباشرا على مستوى معيشة الباحث وعلى مكانته العلمية والاجتماعية ، في كلا من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

الفرضية الثالثة : يعاني الباحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية من قلة الاعتراف بمكانته العلمية وهذا ما يجعله مهمشا بفكره من الساحة الاجتماعية والسياسية لمجتمعه .

النظريات المستخدمة

إن النظرية العلمية تلغي الأحكام القيمية وهدفها توسيع المعرفة و تعميقها وهي بالمقابل تعكس الواقع ومن أهدافها أيضا ربط كل المعارف المكتسبة ، فهي بمثابة نظام أفكار خاص بميدان معرفي ما ؛ لقد أدت محاولات الكثير من علماء الاجتماع إلى إعداد نظريات سوسيولوجية .(1)

تعتبر النظرية العلمية بمثابة نظام معرفي ، وهي أشمل تركيب للظواهر والقوانين القائمة والمستتبطة من خلال سيرورة بحث ؛ والتنظير يحتوي على قسط من التجريد والاستنباط .(2)

نلاحظ مما سبق أن النظرية العلمية لا تثبط المعرفة العلمية ولا توقفها عند حد معين ، بل بالعكس هدف النظرية العلمية هو توسيع مجال المعرفة ، كما تقود الباحث نحو مسارات معرفية أوسع ، فهي ليست بنقطة نهاية بل هي نقطة بداية كما أنها نظام معرفي مرتب لظواهر و قوانين خاصة بسيرورة بحث ما .

ننتقل الآن إلى علاقة النظرية العلمية بالجانب الميداني (الامبريقي) ، إن النظرية زيادة على أنها ترتيب للواقع ؛ فإنها مجال خصب يستمد منه الباحث أدوات لبحثه الميداني . فالنظرية العلمية تساعد الباحث في مرحلة أولى على اختيار مفاهيم مفيدة ، و إعداد نماذج للملاحظة ؛

أما في مرحلة ثانية فإنها تصبح منبعاً للتساؤلات المرتبطة بالإجابات التي يبحث عنها وفروض البحث ؛

وأخيرا في مرحلة ثالثة تصبح قادرة على إمداده بعناصر الإجابة فالباحث يبدأ بفرضية بحث ثم تتحول إلى فرضية عمل و تصبح في مرحلة أخيرة فرضية نظرية .(3)

(1) د. عبد الغني مغربي ، دروس نقدية في تحليل النظريات السوسيولوجية (مجموعة من المحاضرات لطلاب ما بعد

التدرج ، محاضرة بعنوان : تأملات حول التنظير في علم الاجتماع) . جامعة الجزائر ، 19-02-1997 .

(2) د. عبد الغني مغربي ، نفس المصدر . 26-02-1997 .

(3) نفس المصدر ، (محاضرة بعنوان : علاقة النظرية بالبحث الميداني) ، 05-03-1997 .

نستنتج مما سبق أن النظرية العلمية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجانب الميداني من خلال ما يمكن أن تمد به الباحث من تحديد للمفاهيم ، صياغة التساؤلات ، و وضع الفروض و التحقق منها من خلال سيرورة منهجية ، تبدأ بفروض بحث ، تتحول إلى فروض عمل (مرحلة النزول إلى الميدان) ، و تصبح في الأخير فروض نظرية . ومن هذا نصل إلى أن العلاقة التي تربط النظرية بالجانب الميداني هي علاقة تفاعلية حتمية ، تظهر في سيرورة علمية دقيقة .

لهذا نؤكد على ضرورة دمج بحثنا في إطار نظري محكم ، يمكننا من صياغة المفاهيم المناسبة و إعداد التساؤلات و وضع الفروض ، ثم محاولة التحقق منها .

يعتبر موضوع دراستنا موضوع حساس و حيوي ، يحدث للوهلة الأولى عدة انطباعات لدى الباحث ، حيث يثير تساؤلات حول الجانب أو الاقتراب السوسيولوجي والمنهجي الذي يجب أن ننطلق منه . فموضوع كالبحت العلمي و علاقته بالتنمية الاجتماعية في الجزائر ، يظهر أبعاداً كثيرة منها بعد سياسي ، بعد مؤسساتي ، بعد اقتصادي ، بعد اجتماعي تنموي ، و بعد ثقافي معرفي و قد ركزت بعض الدراسات السابقة على البعد السياسي بإسهاب وأخرى على البعد المؤسساتي . لكننا نرى أنه لا يمكننا التركيز على بعد واحد و فصله عن الأبعاد الأخرى .

فدراستنا ستحاول طرح إشكالية البحث العلمي في الجزائر مع الإشارة إلى مساهمة كل الأبعاد المذكورة سابقاً في وضعية البحث العلمي . أما الاقتراب الذي تتبناه دراستنا سيكون اقتراب ميكروسوسيولوجي .

والاختلاف سيكون في طريقة الطرح ، حيث نرى ضرورة ربط هذا الاقتراب بأبعاده المختلفة و محاولة إلقاء الضوء على تفاعل هذه الأبعاد ، وأثرها على علاقة البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية بالتنمية الاجتماعية .

ويظهر هذا الاقتراب الميكروسوسيولوجي في طرحنا لإشكالية مكانة ودور الباحث في عملية البحث العلمي ؛ وأردنا إبراز دور هذا الباحث باعتباره فاعل اجتماعي يقوم بفعل يتمثل في البحث العلمي .

ويؤدي هذا الفعل إلى إحداث تغيير في واقع اجتماعي ، دون أن ننسى أن نشير أن هذا الفعل الذي يفترض أن يؤدي إلى تغيير في واقع اجتماعي يتجسد هذا التغيير في تنمية اجتماعية شاملة .

إلا أن التغير الذي مر به المجتمع الجزائري حكمته ومازالت عوامل اجتماعية أخرى قد أغفلت لكنها أدت إلى التأثير في مسار هذا التغير وطبيعته بطابع التغير الذي يؤدي إلى أزمات انعكست سلبا على وضعية البحث العلمي ككل.

إننا نرى أن عناصر من نظريات الحقل المعرفي ، الفعل الاجتماعي ، والتغير الاجتماعي تمكننا من إسقاط الضوء على مكانة الباحث العلمي كفاعل ، والبحث العلمي كنسق جزئي من جهة وكفعل اجتماعي من جهة أخرى وعلاقته بالتنمية الاجتماعية في إطار عناصر من نظرية الحقل المعرفي .

والتي تساعدنا على قياس علاقة الحقل المعرفي بالحقول الأخرى كالحقل السياسي ؛ فالحقل المعرفي يتحدد عندما تتحدد الرهانات والمصالح الخاصة بحقول أخرى (1).
فمفهوم الحقل المعرفي يساعدنا على فهم مدى الوعي الاجتماعي والسياسي بالفعل الذي يقوم به الباحث العلمي .

من المؤكد أنه لا يمكن الأخذ بكل عناصر هذه النظريات الثلاث ، لأنها نظريات نشأت وتغذت بواقع اجتماعي مختلف أتم الاختلاف عن واقعنا الاجتماعي .
ولهذا السبب ارتأينا الأخذ ببعض عناصر ومفاهيم هذه النظريات ، والقيام ببلورتها وأقلمتها مع هذا الواقع الجزائري ، أي واقع الباحث والبحث العلمي في المجتمع الجزائري ليتسنى لنا تحديد المفاهيم والتساؤلات ، ووضع فروض بحث وعمل .

وتتمثل عناصر ومفاهيم هذه النظريات في ثلاث مفاهيم نرى أنها أساسية وضرورية لمعالجة هذا الموضوع منها : مفهوم الفعل الاجتماعي ، مفهوم التغير الاجتماعي ، مفهوم الحقل المعرفي .

تحديد المفاهيم

مفهوم الفعل الاجتماعي :

اعتمدنا هذا المفهوم لأنه مفهوم من مفاهيم نظرية الفعل الاجتماعي ، ولقد عرف العديد من علماء الاجتماع هذا المفهوم بإسهاب نذكر أبرزهم MAX. WEBER .

(1) BOURDIEU Pierre. Questions De Sociologie. Paris : Ed de Minuit. 1984, p 113.

لكن قبل أن نتطرق إلى تعريف WEBER سنتطرق إلى بعض العلماء منهم GOLFIN (1) الذي يرى بأن الفعل الاجتماعي يتضمن نمط تفكير يختلف عن الفعل الفردي الذاتي ، فكل ما يفعله الإنسان يعدل ويغير نوعي ما المحيط المادي والاجتماعي. لكن هذا التغيير يتم داخل جماعة في إطار أوسع و هو المجتمع.

ويتوصل إلى أن الحياة الاجتماعية هي نسيج من الأفعال المتنوعة التي تتداخل وتتشابك وكل فعل يرمي إلى هدف .

و لا يختلف عنه GRESLE (2) كثيرا في تحديده لمفهوم الفعل فهو يرى أنه كل نشاط يرمي إلى هدف وذلك مع الوعي بالطرق المؤدية إلى الهدف المرجو . والفعل الاجتماعي عنده يختلف عن رد الفعل أو الأفعال الإلزامية ويعتبر الوعي شرط أساسي للفعل الاجتماعي ، ويضيف أن الفعل الاجتماعي سلوك الأفراد من أجل هدف ، ويمكن تفسير وتأويل هذه السلوكات على أنها نتيجة تعبئة عفوية أو منظمة .

أما WEBER يرى أن الفعل الاجتماعي يتضمن تفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين ، فلا يمكن تفسيره على أنه إجابة على وضعية اجتماعية فقط ، بل أنه قبل كل شيء إبداع و خلق يؤديان إلى حركة اجتماعية تؤدي إلى ظهور نزاعات و مؤسسات وعلاقات اجتماعية جديدة ، وهذا ما يؤيده ALAIN TOURAINE (3).

ويضيف أن الفعل الاجتماعي لا يمكن إدراكه إلا إذا كان موجه نحو أهداف معينة ، فلا يمكن تفسير الفعل الاجتماعي على أنه خاضع لنوايا فردية بل لجماعات ، وقد جمع TOURAINE بين المظاهر الذاتية و الموضوعية للفعل الاجتماعي في قوله أنه حركة تجمع جماعات أو أفراد على هدف موحد وهو حماية مصالحهم أو مثلهم العليا أو تصوراتهم الفكرية الخاصة ، ويمكن للآخرين الاستفادة رغم عدم مشاركتهم الفعلية (4).

ويتفق TOURAINE مع WEBER في مسألة التفاعل ، حيث يرى أن الفاعل يكون ضمن نظام من العلاقات الاجتماعية ، ويصبح التفاعل اتصال بفضل استعمال أنظمة رمزية ، ويظهر ذلك من خلال اللغة والحوار (5).

(1) GOLFIN. Jean , Les 50 Mots Clés De La Sociologie. Toulouse :PRIVAT, 1972, p 12.

(2) GRESLE. François, et autre, Dictionnaire Des Sciences Humaines (sociologie, psychologie, anthropologie). Paris : NATHAN. 1980. p 8.

(3) TOURAINE . Alain , Sociologie De L'action . Vienne : Editions du Seuil . 1965 , pp 9-10 .

(4) GRAWITZ. Madeleine. Lexique Des Sciences Sociales . Paris : DALLOZ . 6ème édition . 1994 . p 5 .

(5) TOURAINE. A. Op. Cit. p 10 .

ويضيف GUY ROCHER أن الفعل الاجتماعي هو كل طريقة تفكير إدراك وسلوك موجه ، و يكون هذا التوجه مبني وفق نماذج جماعية ، أي مشتركة بين أعضاء ما من الأفراد .(1)
فيشير GUY ROCHER هنا إلى أن الفعل الاجتماعي هو كل طريقة تفكير ، مندمجة ضمن إدراك جماعي موجه ومبني كنموذج جماعي مشترك و يعبر عنه عن طريق سلوك يرمي إلى هدف .
وبهذا نصل إلى أن الفعل الاجتماعي ، هو مجموعة من النشاطات و السلوكيات الإنسانية في إطار من التفاعلات المتبادلة ، و يتسم الفعل بالتفكير و الإدراك و الوعي بالأهداف المرجوة منه ، يرمي الفعل الاجتماعي عامة إلى إحداث حركة اجتماعية تؤدي إلى تغيير وضعية ما ، نحو غاية مرجوة ومخطط لها مسبقا .

لقد اعتمدت الدراسة على هذا المفهوم لعدة اعتبارات سنفصلها على الشكل الآتي:
أولاً : لمحاولة كشف الستار عن وضع ومكانة الباحث العلمي باعتباره فاعل أساسي في عملية البحث ، وتفاعله مع الباحثين الآخرين في إطار النسق الاجتماعي الكلي.
ثانياً : لتفسير الفعل الذي تقوم به فئة الباحثين ، ألا وهو البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية في مجتمع كالمجتمع الجزائري ، ومعرفة الظروف المحيطة بهذه الفئة أثناء قيامها بهذا الفعل .

استنادا على رؤية WEBER « الذي يرى أن الفعل الذي يقوم به العالم هو فعل عقلاني منسوب إلى هدف ، فالعالم يفترض أن يصل إلى عرض أحداث وعلاقات سببية ، أو إلى تفسير شامل ودقيق ، والبحث العلمي هو مثال بارز عن الفعل العقلاني الذي يرمي إلى هدف » .(2)
ثالثاً : يساعدنا هذا المفهوم على إلقاء الضوء على ديناميكية البحث العلمي ، والأهداف التي يرمي إليها من خلال الواقع كونه فعل جماعي يقوم به فئة الباحثين في كل من الجامعة ومراكز البحوث* ، فمن المفروض أنه يهدف إلى تغيير المحيط الاجتماعي الكلي من خلال ما يحدثه من حركة اجتماعية تعيد النظر في المؤسسات الاجتماعية القائمة و من خلال تجديد شبكة العلاقات الاجتماعية . وذلك سيؤدي إلى فهم أفضل للأوضاع التي يعيشها الإنسان الجزائري ، ومحاولة تطويرها لتحقيق تنمية اجتماعية شاملة .

(1) ROCHER. Guy. Introduction à La Sociologie Générale : 1- L'action Sociale. Paris : Ed HMH . 1968 , p 54 .

(2) RAYMOND. Aron. Les étapes De La pensée Sociologique. Volume 2, Tunis : Cérès édition, 1994 , p 619 .

* نشير هنا أن القصد من ذكرنا أنه فعل جماعي ، رغم أن البحوث يمكن أن تكون نتيجة مجهود فردي يسعى الباحث من خلاله إلى تحقيق هدف موحد هو إثراء العلم بنتائج البحوث : هذه البحوث هي التي ستعيد النظر في المؤسسة العلمية القائمة (الجامعة و مركز البحث) . وتجدد شبكة العلاقات فيها فتبقى فاعلة في إطار المجتمع ككل .

مفهوم التغير الاجتماعي :

يعتبر هذا المفهوم من أوسع المفاهيم السوسيولوجية مقارنة بالمفاهيم الأخرى مثل الحركة والتنمية أو التقدم . و يشير مفهوم التغير الاجتماعي إلى اختلاف ملحوظ في حالة سابقة للبناء الاجتماعي والمؤسسات وكذا العادات . ومن نتائج التغير الاجتماعي تغير النظرة القانونية وتنعكس نتائج هذا التغير على القطاع المسيطر على الوجود الاجتماعي .(1)

كما يفسر التغير على أنه تعديل يحدث في بناء جماعة ما والتي تعرف نوع من عدم التوازن أو النمو ، أو التحول .

إن التغير هو أولا عامل اجتماعي وبالتالي يمكن إدراكه على أنه قوة تهيمن على الوضع الاجتماعي ، و لهذا يقول ماركس « أنه يوجد شئ مطلق ووحيد هو التغير» .

أما ثانيا فإن التغير هو نموذج سببي ، فمجموعة من مصطلحات التغير تساعد على تفسير وضعية اجتماعية ما .(2)

عرف المجتمع الجزائري بمختلف جوانبه ، الاجتماعية ، السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية والمؤسساتية تغيرات وتحولات عميقة تحكمت فيها عوامل تغير ظاهرة وخفية ، جعلت وتيرة تغيره وتحوله سريعة ومتذبذبة أحيانا .

وتظهر العوامل التي ساهمت في هاته التحولات ، في عوامل أيديولوجية ، تكنولوجية ، ديموغرافية ، سياسية وغيرها ... وقد عرف مسار هذا التغير جملة من الأزمات ، وكان للأوضاع العالمية جانبا من الأثر .

عملت عوامل التغير المذكورة سابقا على التأثير في وضعية البحث العلمي في الجزائر ، فمن خلال هذا المفهوم نسعى إلى إبراز عوامل التغير الخفية التي وجهت هذا المجال الحساس ، وكذلك السعي إلى معرفة نتائج هذا التوجيه .

هل سيكون هذا التوجيه نحو تنمية اجتماعية شاملة لهذا المجال أو إلى مزيد من الأزمات والغموض ؟

(1) مصطفى زايد ، التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962-1980) مدخل سوسيولوجي جديد

لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو . الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986 ، ص 55.

(2) SUMPF . Joseph . HUGUES . Michel . Dictionnaire De Sociologie . Paris : Ed librairie Larousse . 1978 . p 43 .

مفهوم الحقل المعرفي :

هو مصطلح استعاره LEWEN من ميدان الكهرومغناطيس للدلالة على عالم مستقطب ، أين تحدث تفاعلات بين ناس ينتمون إلى نفس المحيط لكن يحملون توجهات ومواقف مختلفة . يستعمل BOURDIEU هذا المصطلح لدراسة أوضاع ثقافية و اجتماعية مختلفة تنتمي إلى نفس العالم ، فهو يدرس الحقل الديني ، أو الحقل المعرفي .(1)

إن من خصائص الحقل أنه يظهر على هيئة فضاء بنيوي من المكانات وتتحد مميزات المنتجين من خلال المكان الذي يحتلونه ، ووضعيتهم في علاقات الإنتاج وكذلك من خلال فضاء من العلاقات الموضوعية .(2)

هناك قوانين عامة تحكم الحقل على اختلاف أنواعه : كالحقل الفلسفي والحقل الديني ، وتعتبر هذه القوانين ، قوانين عمل ثابتة .(3)

نسعى من خلال هذا المفهوم إلى إبراز نقطتين أساسيتين :

أولاً : معرفة الحقل المعرفي في الجرائر من خلال توضيح فضاء الأمكنة ، والعلاقات الموضوعية بين مختلف عناصره الفاعلة ، التي يحددها هذا الحقل .
ثانياً : العلاقة المتبادلة بين الحقل المعرفي والحقول الأخرى ، كالحقل السياسي ، والحقل الاجتماعي الخ ...

مفهوم العلوم الإنسانية والاجتماعية :

هي فرع من العلوم تهتم بدراسة الإنسان وحياته الاجتماعية ، كما تتناول دراسة حياة الإنسان الفكرية و الثقافية و علاقته مع الآخرين و تفاعله الاجتماعي في إطار تنظيمات اجتماعية . وهي على هذا الأساس تشمل الفلسفة ، و الأخلاق و علم الاجتماع و علم النفس و علوم التربية والاقتصادية و الأدب و اللغات والقانون وغيرها من الفروع الإنسانية و الاجتماعية الأخرى .(4)

(1) GRESLE. F, Dictionnaire des Sciences Humaines. Op. cit. P. 52 .

(2) BOURDIEU. P. Op. Cit. p 82.

(3) Ibid. p 113.

(4) د. مجدي عزيز إبراهيم، مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1989، ص 28 .

يعتبر هذا المفهوم محور دراستنا الميدانية كوننا نقوم بدراسة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية دوناً عن العلوم الطبيعية و التكنولوجيا والعلوم الدقيقة .
أي بصفة خاصة وضعية الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية العاملين كـأساتذة باحثين في جامعة الجزائر وكذا الباحثين العاملين في بعض مراكز البحوث والدراسات الخاصة بهذا المجال .

مفهوم البحث العلمي :

البحث العلمي هو نشاط علمي يتضمن سيرورة جمع المعطيات وتحليلها بهدف الإجابة عن مشكلة بحث محددة .(1)

كما أنه نشاط إستراتيجي لمجتمع ما ولمؤسساته ، وهو مهم من حيث أهدافه و طبيعته الخلاقة و المبدعة والباحثين المجندين من أجله ، ووسائله المادية والمالية المخصصة له ؛ وعلى القائمين عليه أن يمتلكوا طريقة فعالة لتقييم النتائج المتحصل عليها للتمكن من قياس مردودية الاستثمارات .(2)

نستخلص من هذا أن البحث العلمي هو نشاط فكري ومادي ، فكري باعتباره يبدأ بمشكلة بحث معينة تتبلور في موضوع ، والذي يستلزم بدوره جمع معطيات و معلومات عن هذا الموضوع ، ثم تحليلها وتفسيرها استناداً إلى أساليب وطرق علمية مضبوطة ضمن سيرورة زمنية محددة و دقيقة.

مهما كانت أهداف البحوث العلمي فإنها لن تتمكن من تحقيق نتائج علمية منطقية إلا إذا انفصلت عن قاعدتها الأولى ، فالتجريب والتنظير نقطتان ضروريتان ومتلازمتان .(3)

يمكن أن يكون البحث العلمي حصيلة جهد فردي أو جماعي أي في إطار فرقة بحث ، وهذا هو نموذج البحث العلمي الذي نحن بصدد دراسته والذي يتم في إطار فرقة بحث مشكلة من مجموعة من الباحثين .

تهتم المجتمعات المتقدمة بالبحث العلمي لأنه نشاط إستراتيجي بعيد المدى ، تهدف من خلاله إلى مكاسب مادية و معنوية .

و يتبين جانبه المادي من خلال ما تجند من أجله من باحثين ووسائل مادية ومالية كبيرة ، وما تشرع له من قوانين و مراسيم لتحميمه و تحمي فئة الباحثين القائمين به .

(1) ANGERS. M. Initiation Pratique a La Methodologie Des Sciences Humaines. Alger : CASBAH. 1997. P36.

(2) محمد حميداتو، (القياس العلمي) . ترجمة سليم .ع. مجلة الجيش ، عدد 405 ، 1997 ، ص 7 .

(3) BACHELARD. Gaston . Le Nouvel Esprit Scientifique . Tunis : CERES . 1993 . P7 .

مفهوم الباحث العلمي :

هو شخص متخصص في علم من العلوم ، يقوم بممارسة البحث سواء كان نظري أو امبريقي. كما أن الباحث في تقصيه لحقائق المعرفة ، يهدف إلى إحداث إضافات ، و تعديلات جديدة في ميدان من ميادين العلوم مما يجعلها تتطور و تتقدم (1).

كما أنه الشخص الذي يوقع معه عقد إجراء بحث ، والباحث العلمي هو الوحدة الأساسية لعينة دراستنا .

وقد صنفنا في دراستنا الميدانية ثلاث أنواع من الباحثين :

أولا : الأساتذة الباحثون و المقصود بهم العاملون في إطار فرقة بحث في معهد* من معاهد العلوم الاجتماعية والإنسانية التابعة لجامعة الجزائر ؛

ثانيا : هم الباحثون الدائمين ؛

ثالثا : الباحثين المؤقتين ، نشير أن هذين النوعين من الباحثين يعملون في مراكز بحث و دراسات متخصصة ، ولكل منهما وضعية قانونية خاصة . بالنسبة للباحثين المؤقتين ، فهم يعملون بعقود ووقتية ، حيث يوظفون لغرض العمل في مشروع بحث معين في مركز بحث ما . كما أنهم قد يعملون بالموازاة في التدريس في مؤسسات التعليم العالي كالجامعات والمعاهد ، أو يشغلون مناصب و وظائف أخرى .

مفهوم الجامعة :

أصل الاسم لاتيني استعمل في القرن التاسع عشر في الحقوق ، وبالمفهوم العام كما ذكره Durand الجامعة هي مرحلة التكوين العالي ، أي تجاوز لمرحلة البكالوريا و امتداد إلى حدود المعرفة و الآداب و الفنون (2).

وتعتبر الجامعة صومعة للمعرفة و أنباء العلم و ينابيع الفكر، دورها هو نقل و تعليم العلوم للطلبة وتعويدهم على ممارسة التفكير العلمي وذلك عن طريق البحث .

(1) د. غازي عناية ، إعداد البحث العلمي (ليسانس - ماجستير - دكتوراه) . بيروت ، دار الجيل ، 2991 ص ، 21.

* نشير أن هذه الدراسة ابتدأت في فترة ما قبل تطبيق نظام الكليات التي تضم أقسام ، مثل قسم علم الاجتماع ، قسم علم النفس الخ ...

(2) زليخة طوطاوي. الجو التنظيمي السائد في الجامعة الجزائرية وعلاقتها برضا الأساتذة وأدائهم . رسالة ماجستير ،

جامعة الجزائر . 1993 ، ص 12 .

كما أن من وظائفها الأساسية هو إنتاج المعارف و نشرها و يتم هذا بواسطة بحوث الأساتذة ، و الطلبة المسجلين في دراسات ما بعد التدرج ، و كذلك مذكرات نهاية الدراسة التي يحضرها طلبة الليسانس .

لقد ورد هذا المفهوم في دراستنا النظرية و الميدانية ، لأنها مجال دراستنا الميدانية و يفترض أنها تخرج المفكرين و القائمين على البحث ، وتمد مراكز البحوث بالباحثين و المستشارين في شتى مجالات العلوم .

مفهوم فرق البحث :

ظهر في السنوات الأخيرة نظام جديد يتمثل في فرق البحث على مستوى المعاهد حيث شهدت سنة 1987 تأسيس ما يقارب من 50 فرقة بحث ، والتي كان ينتظر منها تنشيط هيئة التدريس و إدماجها في مشاريع الجامعة المتعلقة بالتكوين و البحث .(1)

و تتكون فرق البحث من أساتذة باحثين ، و طلبة مسجلين في دراسات ما بعد التدرج ، و تقوم فرق البحث باختيار أو اقتراح مواضيع تدخل في إطار مشاريع بحثية محددة من قبل الجامعة شريطة أن تدمج في الإطار العام الخاص باهتمامات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في مجال التكوين و البحث .

مفهوم مراكز البحث :

قامت الوزارة بإنشاء مراكز للبحث العلمي تابعة للوزارة وأخرى تابعة للجامعة ، لها استقلالها المادي و الإداري ، لكنها تعمل تحت إشراف الوزارة الوصية من حيث التخطيط و التوجيه .(2)

مفهوم القانون الأساسي :

هو مجموعة من القوانين التي تحدد عمل مؤسسة معينة و هو أيضا وضعية قانونية لمجموعة من الأفراد ، تحدد مكانتهم المهنية من خلال سلم الأجور و الامتيازات ، الحقوق و الواجبات التي تسمح بها هذه المكانة .(3)

(1) نفس المرجع . ص 54 .

(2) نفس المرجع . ص 53 .

(3) GRAWITZ. M. Lexique Des Sciences Sociales. OP CIT. P363.

يرد هذا المفهوم في الدراسة ليحدد الوضعية المهنية للباحث العلمي غير أنه هناك اختلاف و تباين بين القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث و هو جزء من القانون الأساسي لأستاذ التعليم العالي ، والقانون الأساسي الخاص بمراكز البحوث و الذي يحدد مجموعة من النصوص الخاصة بالعاملين فيها بما فيهم الباحث الدائم و الباحث المشارك .

لحد الآن يفتقد الباحث في الجزائر إلى قانون أساسي خاص به ، وإن وجد فهو لا يزال قيد الدراسة و التمحيص .

مفهوم المكانة :

هي الوضعية الاجتماعية التي يحتلها شخص ما ، وتتحدد هذه المكانة بمجموعة من العوامل الذاتية ، الثقافية و الاجتماعية . لا يمكن فصل مفهوم الدور عن المكانة ، لأن المكانة دائما تحدد الدور أو مجموعة من الأدوار ، مثلا مكانة الأستاذ الجامعي تحدد مجموعة من الأدوار كدور التعليم ، و دور البحث و نشر المعارف .

إن المكانة لها مظهران ، مظهر قانوني يوجب مجموعة من الحقوق و الواجبات ؛ و مظهر ثقافي اجتماعي أي الامتياز و الاعتراف الاجتماعي للفرد بمكانة معينة ضمن سلم المكانات الاجتماعية .

مفهوم المكانة هو مفهوم وارد في الدراسة لأنه لا يتعلق باستعماله كمفهوم خاص بالفرد فقط و إنما خاص بمؤسسة اجتماعية معينة ، مثل الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

مفهوم الدور :

يعرف علماء النفس الدور على أنه نموذج من السلوكات المنظمة متصلة أو متعلقة بوضعية أو مكانة سواء في مجتمع أو جماعة متجانسة ، ويكون الدور حسب توقعات الجماعة أو المجتمع ، ويتحدد نموذج السلوك بموافقة أعضاء الجماعة ، كما أنه يتسم بقيمة وظيفية في الجماعة الاجتماعية .

ويكون هذا الدور أو نموذج السلوكات أو الأفعال التي يؤديها الفرد بمثابة مساهمة في الفعل الكلي للجماعة .

و يتسم هذا الدور أو الفعل بمميزات خاصة بالفرد الفاعل أو الجماعة و هناك أربع أنواع

من الأدوار هي :

- الدور الذاتي ؛

- الدور الدرامي ؛

- الدور الحقيقي ، أو الرامي إلى هدف معين ؛

- وأخيرا الدور الاجتماعي (1) ، وهذا هو الدور الذي نحن بصدد تحديد لمفهومه .

ننتقل الآن إلى التعاريف الخاصة بعلماء الاجتماع ، إن مفهوم الدور في معناه السوسـيولوجي ينسب غالبا إلى Linton ، فرغم أن هذه الكلمة خاصة بالمرسح ، فلقد استعملت عند Neieizche بالمعنى السوسـيولوجي .

فعند علماء الاجتماع يتضمن كل تنظيم مجموعة من الأدوار المتميزة ، مثلا في تنظيم كالمدرسة نجد (دور المدير ، الناظر العام ، أمين الصندوق ، مندوبو التلاميذ ، التلاميذ ، الخ ...) هذه الأدوار يمكن القول أن الفاعلين الذين يقومون بها يخضعون لمجموعة من الواجبات الإلزامية ، والحقوق المتاحة.

وهكذا يحدد للدور مجموعة من الواجبات والحقوق المرتبطة بنوع من الإستقلال المشروط (2) . ويظهر اتفاق علماء النفس و الاجتماع على أن الدور عبارة عن مجموعة متناسقة من النشاطات ، منجزة من قبل شخص ويكون هذا الدور محدد بمكانة معينة يحتلها الفرد ، ويتمثل المظهر الأكثر وضوحا ، للدور و المكانة في المهنة أو الوظيفة التي يؤديها الفرد بمسؤولية و بوعي بما يتوقعه منه الآخرون أو المجتمع .

هذه النشاطات تصبح بمثابة واجب يلزم الفرد وبالتالي تسمى بالدور الاجتماعي ، و بهذا يصبح هناك اعتراف بأصحاب الدور من قبل المجتمع و يتجسد هذا الاعتراف في مجموعة من الحقوق و الامتيازات ، و هذا ما يحقق له المكانة الاجتماعية ، أما في جانبه القانوني يسمى القانون الأساسي (3) .

نستنتج مما سبق أن مفهوم الدور مرتبط بمفهوم المكانة ، فمن خلال تعاريف علماء النفس و علماء الاجتماع نلمس اتفاق على أن الدور الاجتماعي هو أساس الفعل الاجتماعي ، غير أن هذا الفعل يتميز بالعقلنة ، كون الدور الاجتماعي هو توقع جماعي لما يجب أن يقوم به فرد يحتل مكانة اجتماعية ما ، وذلك للمساهمة في الفعل الجماعي الكلي في إطار الصالح العام . و يضبط الدور الاجتماعي الذي يصبح في مرحلة ثانية جزء من فعل جماعي ، ومجموعة من الحقوق و الواجبات التي تلزم الفرد أو الفاعل التقيد بها .

(1) PIERON. Henri, *Vocabulaire De La Psychologie*. PARIS: PUF. 1973. P384.

(2) بودون . ر ، بوريكو . ف ، (ترجمة سليم حداد) ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع . الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،

1986 . ص 288 .

(3) GOLFIN. J. OP. CIT. PP 132-133 .

وتهتم دراستنا بكل من مفهومي المكانة والدور ، خاصة في الجانب الميداني ، كمفاهيم إجرائية لتحديد نقطتين أساسيتين هما :

أولا : مكانة البحث العلمي و دوره في المجتمع الجزائري ؛

ثانيا : معرفة الأهمية التي يوليها هذا المجتمع لمكانة الباحث العلمي ، و كذا الأدوار التي يتوقعها منه .

مفهوم النخبة :

هم أفراد يتميزون في مجموعة اجتماعية بخصائص متنوعة كالمكانة ، الغنى ، الجاه و الشرف والسلطة . إن المعنى غير واضح لكن فعال ، لأن المفهوم مختلف عن مفهوم الطبقة الحاكمة الأرستقراطية ، فالمجتمع يتكون من نخب عديدة (عمالية ، ثقافية) غير منظمة (1). نستعمل مفهوم النخبة في الدراسة للدلالة على الباحثين باعتبارهم نخبة نادرة و متميزة في المجتمع ، يجب أن تحظى بالمكانة و الجاه و الشرف الخاص برجل الفكر المبدع .

مناهج وتقنيات الدراسة

المناهج المتبعة

المنهج النسقي التحليلي :

هذا المنهج مستمد من النظرية العامة للأنساق (2) وقد تطور مع تطور العلوم الاجتماعية ، من خلال إدراج مفهوم البنية والوظيفة . وأول من وضع تطبيق لهذا التحليل في إطار فلسفة الأنساق في العلوم الاجتماعية هو ROSS ASHBY (1956) في كتابه مدخل إلى السيبرنيكا .

أما Walter BUCKLEY ساهم في تطوير البحوث النظرية بمساعدة العلماء والمختصين والمنظرين في مجال الأنساق . ومن هنا بدأ مؤسسوا العلوم الاجتماعية في تبني هذه الأداة الخاصة بالتحليل وذلك لتطبيقها على المجتمعات .

(1) M. GRAWITZ, OP. CIT. P124 .

(2) M. GRAWITZ, Methodes Des Sciences Sociales, Paris: DALLOZ, 10 édition, 1996, Pp395-397.

أما Walter BUCKLEY ساهم في تطوير البحوث النظرية بمساعدة العلماء والمختصين والمنظرين في مجال الأنساق . ومن هنا بدأ مؤسسوا العلوم الاجتماعية في تبني هذه الأداة الخاصة بالتحليل وذلك لتطبيقها على المجتمعات .

البحوث النسقية تهدف إلى بناء نموذج أو إطار نظري خاص بتحليل النسق السوسيوقائفي ومن أهداف التيار المسمى general systems research هو تحديد أوجه التشابه و الاختلاف بين مختلف الأنساق .

هناك صعوبة في تحديد مفهوم النسق بدقة لأنه يتحدد من خلال المصطلحات و الأفكار التي هو مرتبط بها . و يبرز في هذا الإطار تيارين بارزين :

1- التيار البنائي الوظيفي المتأثر بكتابات بارسونز و تلامذته و منهم G.A Almond و D. Apter ، حيث يعرف أصحاب هذا التيار النسق على انه مجموعة من المواضيع و العلاقات القائمة بين المواضيع و خاصياتها .

2- التيار المتأثر بنظرية المعلومة و La Cybernetique (1) لقد وظفنا هذا المنهج لدراسة نسق البحث العلمي باعتباره نسق جزئي ، يضم عناصر متضامنة في علاقة متواصلة هي الباحث ، هياكل البحث و التي تضم وسائل البحث و أخيرا البحث كمنتوج من جهة و كفعل موجه نحو الأنساق الاجتماعية من جهة أخرى .

إنضم نسق البحث ثلاث أنساق تحتية هي نسق تحتي قراري يتمثل في هياكل البحث ، ونسق تحتي إعلامي يتمثل في البحث كمنتوج ، ونسق تحتي إجرائي يتمثل في الباحث ؛ وبحثنا سيتناول بالدراسة أهم عنصر في هذا النسق ألا وهو الباحث .

الحد النسقي : هو حد ازدواجي الواجهة إذ يكون في وجه من وجوهه العلاقة المباشرة للنسق مع محيطه وهو الوجه الخارجي ، وفي الوجه الثاني الحد الداخلي للنسق وتتميز هذه المنطقة المزدوجة من النسق بتوتر خاص فهي في نفس الوقت تلعب دور الحماية للنسق (فالنسق بدون حدود قد يتلاشى مباشرة في المحيط) .

إن النسق المهدد باستمرار من قبل المحيط هو ذلك الذي يملك حدود غير محمية أي لا يتحكم نسبيا في المدخلات وفي تصنيفها .

(1) La cybernetique : Science Des communication et de la régulation dans l'être vivant et la Machine. In micro Robert en poche, tome 1, p258.

وظيفة التحديد : وظيفة الحدود المادية للنسق مزدوجة هي وظيفة التحديد ، ووظيفة الدفاع على البنية الحيوية للنسق ولكنها يجب أن تكون أيضا في نفس الوقت مفتوحة بصورة مقبولة على المحيط . (1)

المرحلة الأولى : نحدد من خلال ما سبق الحد النسقي لنسق البحث العلمي ثم نحدد البحث كفعل يقوم به الباحث من خلال نسق تحتي إعلامي هو المشاريع الوطنية للبحث .

المرحلة الثانية : نحاول الكشف عن التفاعل بين النسق التحتي القراري والنسق التحتي الإعلامي من جهة ، والتفاعل بين النسق التحتي الإعلامي والنسق التحتي الإجرائي من جهة أخرى .

المرحلة الثالثة : معرفة إذا كان النسق البحثي يحظى بالحماية التي توفرها له عملية تبادل المعلومات والمادة والطاقة الضرورية مع المحيط . وهل أنه يعبر عن نفسه بمخرجات تربط بينه وبين الأنساق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ؟

المنهج المقارن :

يؤكد العديد من المفكرين ومنهم M. Ancel أن المنهج المقارن هو منهج قديم النشأة ، استعمله اليونان منهم أرسطو وأفلاطون كوسيلة في الحوار والمناقشة قصد قبول أو رفض قاعدة يونانية معينة ، وقد استعمل أرسطو المنهج المقارن في أبحاثه الخاصة بأشكال الدول وأنظمة الحكم فالبعض ينظر إلى أرسطو على أنه مؤسس المنهج المقارن . أما كعلم فيقول أصحاب الاختصاص أنه نشأ في القرن التاسع عشر ارتبطت هذه النشأة بتأسيس جمعية التشريع المقارن في باريس عام 1869 .

إن المنهج المقارن أسلوب في المعرفة والبحث العلمي وثبت أن القدماء استعملوه في دراساتهم بطريقتهم ، وإذا كانوا لم يؤسسوه كعلم مستقل بذاته هذا لا ينفي استخدامهم له استخداما علميا .

(1) د. عبد الرحمن بوزيدة ، محاضرات في المنهجية المعمقة لطلبة ما بعد التدرج . جامعة الجزائر ، 1997 . ص ص 90-100 .

وإذا تمكن المعاصرون في وضعه وفي إطاره العلمي فهذا يرجع إلى تطور مفاهيم العلم بالدرجة الأولى ؛ ويشير اميل دوركايم إلى أهمية المنهج المقارن فهو يربط التفسيرات الاجتماعية بالعلاقات السببية حيث أنه يرى أن أفضل طريقة لإثبات ظاهرة ما تكمن في أسباب حدوثها ، ويتسنى ذلك بفحص نوعين من الحالات التي تحدث فيها الظاهرة والحالة التي تتعدم فيها وهذه العملية لا تتم إلا عن طريق المنهج المقارن .(1)

إن دوركايم يعتبر المنهج المقارن عبارة عن تجريب غير مباشر أما بالنسبة للعديد من الباحثين يعتبر المنهج المقارن المنهج الخاص بعلم الاجتماع وبهذا يساعدنا على تأسيس النماذج المثالية .
خصائص المنهج المقارن : يمكن استخدامه في كل مراحل البحث فهو عنصر أساسي في الملاحظة ويمكن أن يقترح فرضيات أو يدخل في بنائها وكذلك يساعد على فحص هذه الفرضيات ، ومن خصائصه أيضا أنه يجد مكانه في كل مراحل البحث .
باستعمال المنهج المقارن في إطار التحليل النسقي يجب فرض قواعد صلبة ، أي يجب تحديد بدقة عناصر النسق وذلك من أجل تأسيس نموذج للمقارنة .(2)

إن بعد عرض وجيز للمنهج المقارن نجد أنه أهم منهج يساعدنا في الدراسة الميدانية ، حيث ساعدنا على بناء الفرضيات وعلى تحديد عناصر النسق البحثي ثم في المقارنة بين وظائف هذه العناصر وكذلك مكانتها ووضعيتها في النسق .

المنهج الكمي :

استعنا في الدراسة بالمنهج الإحصائي (3) الرياضي في جمع و معالجة المعطيات الكمية في لجانب الميداني ، فهو مجموعة من الأساليب المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضيا لغرض إظهار الاستدلالات العلمية التي قد تبدوا في الغالب غير واضحة .

(1) د. حسن ملحم ، التفكير العلمي والمنهجية ، الجزائر ، مطبعة دحلب ، 1993 ، ص ص 273-277.

(2) M. GRAWITZ. METHODES Des Sciences Sociales .OP.CIT. pp 380-381.

(3) عبد انقادر حليمي ، مدخل إلى الإحصاء . ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، 1993 ، ص 24 .

وتتلخص خطواته فيما يلي :

- 1 - جمع البيانات
- 2 - تنظيمها تنظيمًا منسقًا و تبويبها وترتيبها
- 3 - تمثيلها أو عرضها
- 4 - تحليلها
- 5 - تفسيرها
- 6 - تلخيصها .

مجالات الدراسة

المجال البشري :

هو وحدة المعاينة ، أو الوحدة الإحصائية التي مررت لها الاستمارة . فهو المجال المتعلق بالعناصر الممثلة لوحدات العينة ، و يعبر عن المجتمع الذي نريد معرفته وتكوين فكرة عنه فمن الصعب أن نسأل جميع أعضائه .(1)

وبما أن الموضوع المختار يتناول نسق البحث ارتأينا دراسة أهم عنصر في هذا النسق ألا وهو الباحث ، فهو الأقدر على الإجابة على هذا الموضوع لأنه يمسه بالدرجة الأولى .

نظرا لصعوبة الاتصال بعدد كبير من أفراد المجتمع الأصلي لجأنا إلى أخذ عينة تمكّننا من تمثيل صفات المجتمع الأصلي .

العينة : هي جزء أو شريحة من المجتمع تتضمن خصائص المجتمع الأصلي التي نرغب في التعرف عليها ويجب أن تكون مماثلة لجميع مفردات المجتمع تمثيلا صحيحا .(2)

وتكون العينة ممثلة إذا كانت الوحدات المكونة لها ، مختارة بطريقة تعطي لأفراد المجتمع الأصلي نفس احتمال الإنتماء إليها ، وإن لم يكن كذلك ، فتكون متحيزة ، ما دام لبعض الأعضاء حظا في الإنتماء إليها أكثر من أعضاء آخرين ، وبهذا فالفئات التي تشمل هؤلاء الأعضاء المنتمين إلى العينة تشغل مكان أكبر من المفروض .(3)

(1) Rodolf. GHIGLIONE, Benjamin. MATALON, Les Enquêtes Sociologique (théorie et Pratique). PARIS : Annand colin. 1980. P25.

(2) اعتماد علام رسلان، أساسيات الإحصاء . تقديم (محمود أبو نيل) ، القاهرة ،دارالتوفيق النموذجية للطباعة ، الكتاب 81،

1988 ، ص 287 .

(3) Rodolf. GHIGLIONE, OP.CIT. p 29.

طريقة اختيار العينة :

عينة الدراسة هي عينة متعددة وتم اختيارنا لهذا النموذج من العينات، حيث يمكن التدخل فيها وفق لمقاييس أو مقياس معين ، وقد لجأنا إلى هذا النموذج لأن المجتمع الأصلي في حالة تجانس من حيث (الوظيفة ، ظروف العمل ، الأجر ، العمل في فرق البحث بميزانية موحدة لكل فرقة ، والتوحد في النتائج) .

صفات المجتمع الأصلي :

العينة أخذت من فئة الباحثين العاملين في الجامعة و أربع مراكز للبحث والدراسات المتخصصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية فقط .
جامعة الجزائر *

تضم 14معهدا ، بمشاريع 68 فرقة بحث ، ومجموعة الباحثين الموزعين على هذه الفرق هو 182 أستاذ باحث طبقت عليها نسبة سبر 1/3 إذن العينة تضم 60 باحث .
مراكز البحث والدراسات :

أجريت الدراسة في أربع مراكز بحث و دراسات وتضم 213 باحث (دائم ومشارك) ، طبقنا عليها نسبة سبر 3/1 إذن العينة تضم 71 باحث إذن المفترض أن تضم العينة الكلية الأساتذة الباحثون الجامعيين و باحثو المراكز أي 131 باحث وقد أجاب 100 فقط بنسبة 76,3 % وامتنع عن الإجابة 31 بنسبة 23,7 % فقط .

إن عدم إجابة 23,7 % منهم له عدة أسباب منها ما هو خاص بالباحثين الجامعيين و منها ما هو خاص بالباحثين العاملين في مراكز البحث و الدراسات .

و الأسباب هي : — عدم اهتمامهم بالإجابة على هذه الاستمارات

— انشغالهم بتحضير الدروس وتصحيح الامتحانات

— كما أن نسبة كبيرة من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات

والذين لم يجيبوا هم باحثين مشاركين غير متواجدين بصفة دائمة في المراكز .

* معطيات مأخوذة من دليل فرق البحث ، جامعة الجزائر ، نيابة رئاسة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ، رئيس الجامعة الطاهر حجار ، نائب مدير الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي د.الحواس مسعودي ، للسنة الجامعية 1999-1998 .

المجال الجغرافي :

أقيمت الدراسة في الجزائر العاصمة في كل من جامعة الجزائر وأربع مراكز بحث ودراسات .

أولاً : جامعة الجزائر (1) أنشأت سنة 1909 في العهد الاستعماري وكانت هيئة التدريس بجامعة الجزائر في معظمها من ممثلين للأقلية الأوربية أما بالنسبة للطلبة فقد كان الجزائريون يشكلون أقلية هامشية .

أخذت جامعة الجزائر بعد الإستقلال تنمو وتتطور وتخطو خطى سريعة ، خاصة بعد عملية ديمقراطية التعليم و إصلاح التعليم العالي لسنة 1971 .

إن جامعة الجزائر أصبح اختصاصها منحصر في العلوم الإنسانية و الاجتماعية منذ السنة الجامعية 1985/1986 .

ويحدد المرسوم رقم 84-209 المؤرخ في 18 أوت 1984 ، المتعلق بتنظيم و تسيير جامعة الجزائر ، المعاهد التي تتكون منها جامعة الجزائر بـ 16 معهد* ، وقد أصبح معهد العلوم الإسلامية معهدا وطنيا يتمتع بالاستقلالية ابتداء من الدخول الجامعي 1986 .
إذن تناولت الدراسة 14 معهد ينتمون إلى جامعة الجزائر يقعون كلهم في الجزائر العاصمة .
و هم كالآتي :

— معهد الحقوق و العلوم الإدارية ؛

— معهد العلوم الاقتصادية ؛

— معهد اللغات الأجنبية ؛

— معهد علم النفس و علوم التربية ؛

— معهد علم الاجتماع ؛

— معهد التاريخ ؛

— معهد الفلسفة ؛

— معهد الترجمة ؛

— معهد اللغة و الأدب العربي ؛

(1) دليل جامعة الجزائر للمدرسين والطلبة . ديوان المطبوعات الجامعية ، (د.ت) .

* نشير إلى أن دراستنا ابتدأت في فترة نظام المعاهد ، أي قبل تطبيق نظام الكليات .

- معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ؛
- معهد علوم الإعلام و الاتصال ؛
- معهد علم المكتبات و التوثيق ؛
- معهد الآثار ؛
- مركز اللغات المكثفة ؛

ثانيا : لقد قمنا بدراستنا في أربع مراكز بحث و دراسات (ثلاثة مراكز بحث و مركز دراسات) هي :

- 1 — المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط CENEAP
 - 2 — مركز البحوث العلمية و التقنية لترقية اللغة العربية CRSTPLA
 - 3 — المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ و الأنثروبولوجيا و التاريخ CNRPAH
 - 4 — مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية CREAD
- تقع كل هذه المراكز في الجزائر العاصمة أي في نفس المجال الجغرافي .

المجال الزمني :

مرت الدراسة بالمراحل التالية :

- 1 — مرحلة الإعداد و التحضير التي تم من خلالها الاطلاع على المراجع المتعلقة بالموضوع ، وقد امتدت من جانفي 1998 إلى فيفري 2001 .
- 2 — مرحلة إعداد الاستمارة شملت ثلاث فترات :
 - . فترة المقابلات الاستكشافية بين أفريل — ديسمبر 1998 ؛
 - . فترة الاستمارة التجريبية بين جانفي — مارس 1999 ؛
 - . فترة تطبيق الاستمارة المعدلة و المقننة بصفة دقيقة بين أفريل 1999 — مارس 2000 ؛

- 3 — مرحلة تفريغ و تحليل المعطيات الميدانية و استخلاص النتائج بين أفريل 2000 — فيفري 2001 ؛

- 4 — مرحلة كتابة الدراسة ؛

استغرقت الفترة الكلية للدراسة حوالي ثلاث سنوات .

أدوات جمع المعطيات

التقنيات الوثائقية :

جمعت الدراسة الكتب و المجلات و الدوريات المتعلقة بالموضوع بصفة معمقة ومباشرة و كذلك بصفة غير مباشرة .

إضافة إلى ذلك جمعنا بعض الوثائق الرسمية و الغير رسمية الصادرة عن هيئات حكومية و كذلك الهيئات القائمة على البحث العلمي .

التقنيات الحية :

الاستمارة: هي وسيلة تمكن من جمع المعطيات للوصول إلى نتائج معينة ، يتم الاعتماد على هذه الوسيلة عند توفر شروط معينة منها دقة الفرضيات ، ودقة المعلومات و من شروطها أيضا أن يكون المبحوث قادر على قراءة الأسئلة فهمها ليتسنى له الإجابة عنها و هذا الشرط متوفر في مبحوثي العينة التي تناولناها بالدراسة .

حيث أننا سألنا عينة مكونة من مجموعة من الباحثين ، وكان الموضوع يتناول قضية البحث ، و مكانتهم الاجتماعية و العلمية و الدور الذي يقومون به .

و قد أثبتت التجربة انه في حالة عينة مكونة من ناس مختصين في الموضوع المدروس تكون نسبة الإجابة على الاستمارة عالية تتراوح بين 70 و 80 % ، وقد توفر هذا الشرط في عينة دراستنا حيث كانت نسبة الإجابة 76,3 % .

أهمية الاستمارة :

تكمن في أنها وسيلة اتصال بين الباحث و المبحوث ، إن الاستمارة عبارة على حل وسط يساعدنا على التسوية بين شساعة و عمق الموضوع المدروس .
و قد تضمنت الاستمارة :

— أسئلة حول الحالة المدنية للمبحوثين

— أسئلة حول آراء و معتقدات المبحوثين (أي معتقداتهم الاجتماعية ، والأشياء الراسخة في أذهانهم) .

— أسئلة حول الأسباب أي لا يكفي أن يجيبوا عن مواضيع معينة ، خاصة بتصرفاتهم ، أو آرائهم ، أو معتقداتهم و إنما محاولة الوصول إلى أسباب هذه التصرفات و الآراء و المعتقدات ، و بالتالي الوصول إلى منابعها .(1)

و قد كانت الأسئلة بين أسئلة مفتوحة و مغلقة و مركبة ليتسنى للمبحوثين ذكر الأسباب المباشرة و الغير مباشرة .

تفريغ و فرز البيانات :

بعد جمع البيانات ، ثم ترتيبها و تصنيفها و تبويبها ثم عرضها في جدول الفرز المسطح ، الذي ساعدنا في تفريغ الاستمارات ، و استخرجنا من خلال الفرز المسطح الجداول بأنواعها البسيطة و المزدوجة و المركبة ، و بعدها مرحلة تحليل و تفسير المعطيات الإحصائية .
المقابلة : هي أكثر الوسائل فعالية للحصول على البيانات الضرورية ، و قد استعملناها في البحث كأداة ثانوية ، و ذلك بمقابلة بعض الباحثين عن طريق المقابلة النصف موجهة .
حيث طرحنا من خلالها أسئلة مفتوحة حول قضية البحث ، و وضعيته العامة ، ثم وضعية الباحث في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، وكذلك مشاكله و آفاقه المستقبلية . و لم نجد من الضروري وضع كل مقابلة على حدى ، بل حللنا محتوى الإجابات و أدمجناها في تحليل نتائج الفرضيات .

أدوات تحليل المعطيات

أ) التحليل الإمبريقي للسببية *

وظفنا هذا التحليل في الدراسة الميدانية ، لأنه تحليل تعتمد عليه الأبحاث العلمية الميدانية في علم الاجتماع ، حيث يقوم الباحث بإحداث تقاطعات مختلفة بين متغيرات قد أحصاها و ضبطها كميًا و كيفيًا ، ثم إدخال متغير ثالث على المتغيرين الأولين لقياس علاقة الأثر .

(1) M. GRAWITZ, OP. CIT. PP 611 – 618 .

* د. عبد الرحمان بوزيدة . دروس في المنهجية المعمقة ، لطبعة ما بعد التدرج . جامعة الجزائر ، سنة 1996 - 1997 .

ويشمل هذا التحليل ، التحليل المتعدد المتغيرات الذي ينطلق من متغيرين أوليين ، يسمى الأول متغير سببي و الثاني متغير تابع ليدخل عليها متغير جديد يسمى متغير رانز ليختبر صحة العلاقة الأولى ، وقد تتكرر عملية إدخال المتغير الرانز عدة مرات إلا انه لا يوجد حدود مسبقة لتكرارها . وقد استعملنا المتغير الرانز في دراستنا ويتمثل في مكان العمل ، لنقيس الفرق بين الجامعة بمعاهدها وبين مراكز البحث والدراسات في مسألة وضعية البحث فيها .

(ب) التحليل البياني :

وظفنا هذا التحليل بصفة ثانوية و ذلك لتدعيم التحليل الأول وهو يتمثل في ما يلي : عند جمع المعطيات الإحصائية تكون عامة صعبة الدراسة و تتطلب مرحلة طويلة من التحليل و ذلك لاستخراج المعلومات التي تحتويها . فالرسم البياني يعطي الخصائص الرئيسية لمجموعة من المعطيات الإحصائية ، وذلك بإعطاء القيمة اللازمة للأحداث المهمة .

وعلى غرار الجدول يبين الرسم البياني الانحرافات المحتملة وقوعها ، أو الممكن وقوعها .(1)

(ج) المتوسط الحسابي :

هو من أشهر مقاييس النزعة المركزية ، يستخرج بجمع قيم كل عناصر المجموعة و تقسيم النتيجة على هذه العناصر .(2)

(د) اختبار χ^2 :

هو من أهم المقاييس استعمالا في الإحصاء الاجتماعي ، يختبر أهمية الفرق المعنوي بين مختلف المتغيرات .

بعد تكوين الجدول الإحصائي ، المطلوب استخراج مجاميعه العمودية والأفقية لمعرفة درجة الحرية ، وتكوين المعادلة التي تمكن من إجراء هذا الاختبار .

وبعد الحصول على النتيجة نقارن بدرجات الدلالة المقابلة لدرجة الحرية التي تحصل عليها من قبل فإذا كانت قيمة الاختبار أكبر من قيمة درجة الدلالة الملائمة فإنه هناك علاقة بين المتغيرين ويكون للجدول دلالة إحصائية .(3)

(1) M. GRAWITZ, OP.CIT.P 811.

(2) عبد القادر حليمي ، المرجع السابق . ص 57 .

(3) إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي . بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط1 ، 1982 .

ص ص 128-129 .

صعوبات الدراسة ونقائصها

لقد حاولت الدراسة بقدر الإمكان الوصول إلى حقائق حول واقع نسق البحث العلمي في المجتمع الجزائري ، و مكانة الباحث باعتباره أهم عنصر في هذا النسق ومن الصعوبات الذي صادفتنا في الدراسة ، صعوبات منهجية وأخرى ميدانية .

أولا الصعوبات المنهجية :

واجهتنا صعوبة في تطبيق المنهج النسقي التحليلي ، خاصة في تحديد العلاقات القائمة بين عناصر نسق البحث .

ثانيا الصعوبات الميدانية :

- 1 — صعوبة الاتصال مع كل أعضاء العينة باعتبارها مستمدة من أمكنة مختلفة في الجزائر العاصمة على حسب توزيع المعاهد التابعة لجامعة الجزائر ، وتوزع مراكز البحث والدراسات ، وهذا الأمر استغرق الكثير من الوقت والجهد والمال .
 - 2 — عملية الاتصال بالباحثين كانت صعبة ، خاصة أن الكثير منهم رفض تسلم الاستمارة و الإجابة عنها متحججا بكثرة الإنشغالات ، على الرغم من انهم باحثون في نفس الميدان و يعلمون ما لقيمة الاستمارة كوسيلة من وسائل جمع المعطيات .
- حتى أن البعض منهم رغم مكانته العلمية برر عدم قبوله الاستمارة بحجة أنه يريد إبقاء المعلومات لنفسه ، ونشير أننا واجهنا هذه الصعوبات مع الباحثين الجامعيين دونا عن الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات ، الذين نشكرهم على تفهمهم وقبولهم مساعدتنا والإدلاء بإجاباتهم دون أي أفكار مسبقة .

ملخص الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل الاقتراب المنهجي للدراسة في ثماني نقاط شرحنا من خلالها أسباب اختيار الموضوع والأهداف العامة للدراسة .
ومن أبرز هذه الأسباب والأهداف هو التناقص في عدد الباحثين الدائمين خاصة أن المخططات التنموية كانت تطمح في تكوين عدد كبير منهم ولم تحقق هذا المطلب .
وقد عرضنا في الإشكالية التساؤلات العامة والخاصة للدراسة ثم أهم الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة الميدانية .
ثم عرضنا أهم النظريات التي ساعدتنا على تحديد مفاهيم الدراسة ، وبعدها شرحنا مناهج وتقنيات الدراسة كأدوات جمع وتحليل المعطيات وفي الأخير تطرقنا إلى الصعوبات التي واجهت الدراسة وأهمها صعوبة في جمع المعطيات .

الباب الأول

الاقتراح النظري للموضوع

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد

I دراسة جون .ج. ديكنسون " العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث "

تعليق ونقد

II دراسة جمال لعبيدي " العلم والسلطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى المخطط الأول للبحث العلمي 1962 - 1974 " الجزء الأول والثاني .

تعليق ونقد

III دراسة عبد المجيد بن مبارك " الإشكال السياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر (الدلالات السوسيولوجية للبحث العلمي في الجزائر) " .

تعليق ونقد

IV دراسة محمد شريف مداح " محاولة تحليل سوسيولوجي لتنظيم البحث بالديوان الوطني للبحث الجيولوجي و المنجمي " .

تعليق ونقد

الملخص

تكميد

تسعى الدراسة من خلال الدراسات السابقة التي سيتم عرضها إلى طرح تساؤلات جديدة حول الموضوع وذلك من خلال الاستفادة من نتائج هذه الدراسات والإجابات التي تقدمها .

كما أنها ستساعد الدراسة على بناء طرح جديد يعتمد على الموضوعية والدقة في تحديد الاقتراب النظري الذي سيبنى الموضوع .
وقد اعتمدت الدراسة في تحديد معالمها ورسم أهدافها وغاياتها على أربع دراسات سابقة سيتم التطرق إليها في ما يأتي :

I – كتابه : " العلم و المشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث "

لمؤلفه جون . ب . ديكينسون ، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو

تعليق ونقد :

- قسم المؤلف كتابه إلى ستة فصول تكلم فيهم عن العلم و المشتغلون به في المجتمع الحديث ، وجاءت الفصول على الشكل الآتي :
- في الفصل الأول تناول الباحث بالدراسة البحث العلمي في المنظور المعاصر العلماء و الجمهور .
 - أما في الفصل الثاني و المعنون بالسمات المميزة للبحث العلمي حيث يرى أن البحث العلمي يشكل عنصرا أصليا في تكوين الثروة الوطنية للشعوب . ثم يتطرق الباحث إلى سياسات الحكومات اتجاه البحث العلمي و استغلال نشاطه .
 - في الفصل الثالث الذي سماه مهنة الباحث العلمي إعدادها و ممارستها ، يتساءل المؤلف من خلال هذا الفصل عن أفضل بيئة يختارها الباحث ليقضي فيها فترة التدريب المهني ، و عن الاعتبارات التي ينبغي أن يراعيها في عملية هذا الاختيار ، كحجم الفريق الذي ينضم إليه و كذلك قضية التنظيم و الإشراف .
 - أما في الفصل الرابع المعنون الباحث العلمي كباحث مهنة ، يتحدث المؤلف عن الرضا الوظيفي لدى الباحثين ، ثم ينتقل إلى حقوق الباحث من خلال تطرقه إلى الفرق بين الحرية الفكرية و الحرية الأكاديمية .

- الفصل الخامس المسمى الباحث العلمي كمواطن ، يتناول فيه المؤلف قضية مسؤولية الباحثين العلميين اتجاه مجتمعاتهم .

- الفصل السادس المعنون الباحث العلمي و المستقبل ، يقوم الباحث بتحديد بعض المفاهيم منها العلم ، التكنولوجيا ، العلوم ، البحث العلمي ، التنمية التجريبية ، المشتغلون بالبحث العلمي و في الأخير يقترح المؤلف بعض التوصيات على الدول الأعضاء لتشجيع و تهيئة ظروف عمل احسن للمشتغلين بالبحث العلمي منها منح الباحثين حرية اكبر من اجل البحث و اكتشاف الحقائق العلمية .

تساؤلات الدراسة :

بدأ المؤلف دراسته بتساؤلات رئيسية هي كالتالي :

- هل يمكن استخدام البحث العلمي مباشرة و بشكل فعال وذي مغزى في مساعدة الدول النامية لتحقيق التنمية الوطنية و الذاتية و المستكفية و إحداث الزيادات الحقيقية في الثورة الوطنية التي تتطوي عليها التنمية ؟

- إلى أي مدى يصل سلوك المجتمعات الحديثة ، و الممارسات الحكومية بشأن الاعتراف بمشروعية هذا المطلب ، و بالأهمية البالغة لوظيفة البحث العلمي في تكوين الثروة القومية ؟
- هل يحصل المجتمع من كل هذه الترتيبات والإجراءات الاستثمارية المذكورة على عائد يتناسب مع ما يستثمره في البحث العلمي ؟

لقد استطاع الباحث من خلال فصول كتابه أن يتطرق إلى الإجابة عن تساؤلاته ، حيث يرى أن العلم له علاقة متينة بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، من خلال ما توفره المجتمعات الحديثة من إمكانيات مادية و بشرية في مجال الاستثمار في البحث العلمي .

ثم يتطرق المؤلف بشكل خاص إلى العامل البشري في عملية البحث العلمي ، فيركز على فئة الباحثين ، وظروف اشتغالهم في وظيفة البحث وكذا تكوينهم العلمي ، حيث يتساءل على القدرة على الابتكار ، هل هي فطرية أم أنها مكتسبة عن طريق التكوين ؟

لذا يرى أنه على الباحث أن ينمي ملكاته الذهنية وذلك عن طريق اكتسابه لمجموعة من المعارف و العلوم كالمنطق ، و الإحصاء ، و الرياضيات ، والتاريخ و الفلسفة والعلوم ، التي ستساعده على اكتساب مهارات و تقنيات معينة .

ويضيف أن الباحث يجب أن يكون قادرا على التعبير عن نفسه وعن أفكاره عن طريق الكتابة و النشر في المقام الأول ثم إلقاء المحاضرات .

كما يتطرق المؤلف إلى أهمية الاجتماعات العلمية كوسيلة للاتصال في وسط الباحثين . وفي الأخير يتحدث المؤلف عن أشكال التوظيف ، وفرص التقدم المهني للباحثين التي تختلف بين بلد وآخر والتي تكون متعلقة بالاعتبار الذي يوليه المجتمع لمكانة العلم ، والبحث العلمي .

تساعدنا هذه الدراسة على فهم الوضعية والمكانة التي يوليها المجتمع الحديث للباحثين العلميين باعتبارهم أهم فئة قادرة على الإبداع والابتكار . وكيف تحاول هذه المجتمعات المتقدمة أن توفر لهم الظروف الملائمة باعتبارهم فئة مهنية اجتماعية لها حقوق اجتماعية أهمها القدرة على عرض أفكارها وآرائها العلمية دون أي صعوبة ، أو مواجهة من قبل الجهة التي تعمل لحسابها .

وحصول هذه الفئة على حقوقها سيساعدها على أداء واجب البحث الذي تجده هذه المجتمعات مجالا خصبا للاستثمار لتنمية اقتصادها ؛ هذه هي النقطة التي بنيت عليها التي بنيت عليها الدراسة النظرية والميدانية لكشف الستار على المكانة التي يوليها المجتمع الجزائري لهذه الفئة .

II — كتابه : " العلم و السلطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى المخطط الأول للبحث

العلمي 1962-1974 " الجزء الأول والثاني للأستاذ : جمال لعبيدي .

تعليق ونقد :

لقد قسم الباحث الجزء الأول من كتابه إلى خمسة فصول ، تناول من خلالها إشكالية العلم و السلطة في الجزائر .

بحيث تطرق إلى الهدف من هذه الدراسة ، و الذي يتمثل في البحث عن علاقة البحث العلمي بالمجتمع في الأشكال التي يتخذها في الجزائر ، هذه العلاقة التي وصفها بالديالكتيكية .

فيرى أن المنهج الديالكتيكي ضروري لفهم هذا الموضوع ، الذي يتمثل في البحث العلمي والتقني في الجزائر ، في تغيره وحركته وكذا في تطوره التاريخي ، باعتباره ظاهرة اجتماعية ؛ وكذا في علاقته ووساطته بالظواهر الاجتماعية الأخرى .

فيقول المؤلف أن البحث العلمي والتقني يعتبر عامل أو نسق جزئي من النسق العلمي والتقني للبلاد ، كذلك تعتبر سياسة البحث عامل من السياسة الوطنية للعلم و التكنولوجيا التي هي عامل من السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد تناول الباحث بالدراسة جملة من الأحداث السياسية والاجتماعية والتاريخية قبل أن يقوم بقراءة نقدية للمخطط الأول للبحث . ولذلك لعرض الظروف الاجتماعية والتاريخية والسياسية التي نتج عنها هذا المخطط ، و يظهر ذلك في الفصول الآتية :

— قام الباحث في الفصل الأول بعرض الأوضاع التي كانت تعيشها الجامعة بصفة خاصة ، والبحث العلمي بصفة عامة في السنوات الأولى للاستقلال (1962-1970) . وقد استطاع الباحث أن يسرد الأحداث التاريخية والسياسية على الصعيد الداخلي والخارجي والتي كان لها الأثر العميق في المؤسسات الاجتماعية وبما فيهم الجامعة التي كانت تعرف مشاكل بيداغوجية وعلمية وكذا إديولوجية ، وقد استند في سرد هذه الأحداث على الخطاب الرسمي السياسي .

— أما في الفصل الثاني فقد تحدث عن إصلاح التعليم العالي و ظروفه ، من خلال التطرق إلى الظروف السوسيو-سياسية والتطورات التي عرفت سنوات 1970-1971 . عرفت سنة 1970 تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبعد سنة من ذلك بدأ الشروع في إصلاح التعليم .

— في الفصل الثالث تطرق الباحث إلى تأسيس المنظمة الوطنية للبحث العلمي ، والمجلس الوطني للبحث العلمي .

— أما في الفصل الرابع تناول بالدراسة المخطط الأول للبحث العلمي والتقني .

— الفصل الخامس : تطرق إلى إصلاح دراسات ما بعد التدرج تناول فيه بعض مظاهر العلاقات القائمة بين الجامعة والسلطة ، والانقسامات السوسيو-مهنية داخل الجامعة .

تساؤلات الدراسة :

انطلق الباحث في بداية كتابه من جملة من التساؤلات اعتبرها خام و عفوية ، ثم بلور تساؤلاته في جملة أخرى من التساؤلات وجدها واضحة و اكثر دقة :

- هل هناك علاقة بين منهجية المخطط الأول للبحث العلمي في الجزائر و الاقتراب العام من مشاكل النمو الاقتصادي والاجتماعي ؟

- هل هناك علاقة قائمة بين طبيعة الإجابات المقترحة من قبل هذا المخطط ، حول مشاكل

التنمية العلمية والتقنية ، و النظرة السياسية و الإيديولوجية الطاغية في الجزائر ، فيما

يتعلق بمشاكل النمو الاقتصادي والاجتماعي ؟

- هل هناك علاقة بين التقرير النهائي الخاص بالمخطط و النتائج المتوصل إليها في ميدان التنمية العلمية في الجزائر؟

هذه بعض التساؤلات التي انطلق منها الباحث ليتناول موضوع العلم و السلطة في الجزائر منذ بداية الستينات إلى سنوات السبعينات .

وقد استطاع الباحث أن يجيب عن معظم تساؤلاته من خلال فصول كتابه و خاصة في الفصل الرابع ، فقد تسنى له التوسع في هذا الفصل كونه عمل في إدارة البحث العلمي في وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، حيث كلف بالأعمال التحضيرية للمخطط الأول الخالص بالبحث العلمي .

فيقول أن هذه الفترة في الثورة الوطنية عرفت منطلقا جديدا بعد تأميم المحروقات عام 1971 انجرت عنها مجموعة من الإصلاحات و التي مست كل القطاعات العملية و منها الجامعة و البحث .

ولم يكن هناك شك أن التنمية العلمية كان تتبع التنمية الاقتصادية و التي كانت تعرف وتيرة سريعة مع سياسة التصنيع ، فقد أدرج في هذا الفصل التطور السريع للنمو الاقتصادي ، السياسي و الإيديولوجي ، ثم وقائع المخطط الأول للبحث ، كونه مقارنة حسب الطلب . ومن خلال تقديمه لنقد للمخطط الأول للبحث الذي يقول عنه انه نظم من قبل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، حيث كان من الأخرى أن ينظمه جهاز مختص بالتخطيط لمجال البحث ، و هذا في حد ذاته مشكل يقول الباحث أنه يطرح نفسه .

كما يضيف أن ما ينقص هذا المخطط هو تطوير الطاقات العلمية و التقنية للبلاد ، و أولها الطاقات البشرية .

و يقول أنه هناك خطأ واضح في هذا المخطط و هو الخلط بين مفهومي العلم و البحث ، وبين مفهومي العلميين و الباحثين ، فهو ضد الاعتقاد الخاطئ بأنه يكفي أن يكون لدينا علميين لكي يكونوا باحثين ، و بالتالي لن يكون هناك نسق بحث .

إن يرى الباحث أنه لكي يكون لدينا بحث يجب تأسيس نسق بحث ، و لكي نأسس هذا النسق يجب أن نهتم بتطوير الطاقات العلمية و التقنية و البشرية وكذا المادية .

إن العامل البشري هو العامل المركزي في الموضوع ككل .

و يصل الباحث في خلاصة فصله الرابع هذا إلى أن الظروف التي عاشتها و تعيشها الجزائر لا يمكن لمخطط تطوير البحث أن يكون مخطط لتطوير البحوث فهذا حسبه شيء سابق لأوانه .

إذن يجب قلب الإشكالية ، وذلك عن طريق طرح المشكل من القاعدة و ليس من القمة من خلال مخطط تطوير البحوث .

فالخطأ التقني الرئيسي لهذا المخطط يقول الباحث ، انه مبني على أساس ما يسمى بالطلب الاجتماعي للعلم و ليس العرض الوطني للعلم .

كما أن الباحث يشير في خلاصة هذا الفصل إلى مشكل نقص في عدد الباحثين و كذا مشكل تكوينهم .

فيقول من خلال المخطط الأول للبحث كان يوجد 330 باحث جامعي جزائري سنة 1973 موزعة على كل من الجامعة و المنظمة الوطنية للبحث العلمي (ONRS) وهذا التوزيع للطاقات هو الذي خلق صراعات بين المنظمة الوطنية للبحث العلمي و الجامعة .

حيث أن هذه المنظمة كانت متسعة لتحقيق أهداف ملموسة ، فبدأت في استقطاب الجامعيين ذوي الدراسات العليا إلى مراكز بحوثها ، لكنها لم تستطع رغم الجهود المبذولة أن توفر لهم ظروف عمل ملائمة ، لذا فان بحوث هذه المراكز التابعة للمنظمة ظهرت مكررة لملأ تقدمه البحوث الجامعية .

إذن المنظمة الوطنية للبحث العلمي لم تكن تملك كباحثين غير الأساتذة الجامعيين ، و هذا ما جعل النقاش مطروح :

— حول أهداف هذه المنظمة ،

— مشكل تكوين الباحثين ،

— القانون الأساسي للباحث ،

أما في الجزء الثاني من الكتاب قسمه المؤلف إلى خمس فصول تناول فيها ما يلي :

— في الفصل الأول تناول بالدراسة حدود ونتائج سياسة التنمية الاقتصادية .

— أما في الفصل الثاني تناول بالدراسة سياسة التنمية الاجتماعية .

— في الفصل الثالث عرض نتائج وحدود سياسة التنمية الثقافية والتقنية .

— في الفصل الرابع تناول بالدراسة التطور السياسي من 1975 - 1982 .

— أما الفصل الخامس فقد عنوانه محاولة تقييم نتائج سياسة البحث .

ومن بعض نتائج الدراسة التي ضمنها في الخلاصة ما يلي :

- رغم الإصلاحات الخاصة بالتعليم ، وإنشاء بنى البحث ومحاولة تخطيط البحث العلمي والجهود المالية المستخرة فلم تظهر سنة 1982 سيرورة تنمية علمية وتقنية حقيقية في الجزائر .

- من أهم عناصر ضعف التنمية العلمية والتقنية هو العامل البشري في البحث .

تساعدنا هذه الدراسة على فهم الجانب المؤسساتي للبحث و المشاكل التنظيمية التي عرفتتها هذه المؤسسات منها الجامعة تحت وصاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، و مراكز البحوث التي كانت في مرحلة اولى تحت وصاية المنظمة الوطنية للبحث العلمي و في فترات لاحقة أصبحت البعض منها تحت وصاية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، و البعض الآخر تحت وصاية وزارات مختلفة تابعة لقطاعات صناعية و اقتصادية .

أي ابراز اثر تعدد هذه الوصايات من جهة ، أما من جهة ثانية معرفة اثر الظروف السياسية الاجتماعية على هذه المؤسسات .
ثم طرح ومعالجة مشكل الباحثين بطريقة مختلفة تبرز أثر إهمال هذا العنصر الفعال في حل إشكالية البحث العلمي في الجزائر .

III — رسالة ماجستير بعنوان : " الإشكال السياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر
(الدلالات السوسيولوجية للبحث العلمي في الجزائر) " . من إعداد : محمد المجيد بن
مبارك .

تعليق ونقد :

اعتمدنا على هذه الدراسة بعد محاولة نقدها للاستفادة من النتائج التي توصلت إليها،
وفي نفس الوقت محاولة تفادي تكرار النقائص الواردة فيها .
قسم الباحث دراسته إلى ثلاث أبواب ، كل باب مقسم بدوره إلى فصول .
- تناول الباحث بالدراسة في الباب الأول مفهوم العلم و خلفيته التاريخية .
- أما في الباب الثاني شرح مكانة العلم و البحث العلمي في البلدان النامية و يدعمها ببعض
النماذج العالمية لتنظيمه .
- وفي الأخير تضمن الباب الثالث الدراسة الميدانية لتنظيم البحث العلمي في الجزائر ، و هو
لب الدراسة .
وقد قام الباحث في هذا الباب من خلال فصوله الأربعة بقراءة محتوى لأربعة عناصر رآها
أساسية هي :

— الهيئة الوطنية للبحث العلمي ،

— الملتقى الوطني للبحث العلمي و التقني 23 إلى 25 - 02 - 1982 ،

— الدلالات السوسيولوجية لحل الهيئة الوطنية للبحث العلمي ،

— الوضعية القانونية المهنية للباحث الجزائري .

ويعتبر هذا العنصر الأخير أساس دراستنا الميدانية .

إشكالية الدراسة و فرضياتها :

لقد انطلق الباحث في إشكاليته من جملة من التساؤلات جاءت على النحو التالي :

- 1 - هل عمليات تنظيم وإعادة تنظيم البحث العلمي تدخل في إطار السياق العام لتنظيم اوجه
الاقتصاد الوطني أم يعكس أزمة تنظيمية لهذا القطاع ؟
- 2 - هل تعكس تعدد هذه التنظيمات أسباب موضوعية لهذا القطاع أو تناقضات و صراعات
مخيفة ؟

3 - إذا كانت أزمة البحث العلمي هي أزمة تنظيمية فالى أي مدى استلهم التنظيم الجزائري
من النماذج التنظيمية الأجنبية ؟

4- هل كانت لهذه العمليات التنظيمية الرسمية نتائج ملموسة للباحث الجزائري ؟ وما هي
وضعية الباحث في هذه العملية ؟

نلاحظ من خلال تساؤلات الباحث ، أنه ركز على إشكالية الجانب التنظيمي للبحث العلمي
وأبعاده المختلفة .

أولا خلفية هذا التنظيم ومرجعياته ، وهل كان مستلهما من تنظيمات أجنبية ؟
ثم جوانب هذه التنظيمات الاقتصادية ، الرسمية و علاقتها بوضعية الباحث .

أما الفرضيات فقد انطلق الباحث من الفرضية العامة القائلة :

يلعب الإشكال الاجتماعي السياسي دورا أساسيا في توجيه السياسة العلمية الجزائرية نحو نمط
مبني على تنظيم الوصايا المختلفة على تنظيمات البحث العلمي .

الفرضيات الجزئية فهما اثنتين :

1 - أسباب حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي يرجع لبروز تناقضات مخيفة بين مختلف
وصايا و تنظيمات البحث العلمي .

2 - أسباب حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي مرتبط بالتنظيم الرسمي القائم على الوصايا
المختلفة لهذا القطاع .

وقد توصل الباحث في الأخير إلى النتائج المتمثلة في أن العلم في البلدان النامية
والجزائر باعتبارها واحدة من هذه الدول كان هامشيا عن الواقع وأنه استعمل كشعار
أيديولوجي ونتيجة لهذا الوضع الاجتماعي السياسي والنزاعات الجماعية والفردية وصراع
العصبيات . يمكننا القول أن الباحث توصل إلى استنتاج هام وخطير مفاده أن العلم إذا طغت
عليه الإيديولوجية و العصبيات يصبح حملا ثقيلًا يتعب كاهل هذه البلدان المسماة بالنامية ،
كونه قد يؤدي بها إلى منعرجات خاطئة تجعلها تنمو نموا غير صحيح ، بعيد تماما عن
المخططات و الشعارات التي كانت دائما تنادي بها .

كما أبرز الباحث من خلال تحليله للملتقى الوطني للبحث العلمي والتقني والدلالات
السوسيولوجية لتنظيمه أنه كانت هناك فئة معينة ذات اتجاهات معينة وجهت أعمال الملتقى نحو
توصيات تخدمها وتجعل منها الفئة الغالبة والمسيطرة دوما على هذا المجال الحيوي والحساس
ألا وهو البحث العلمي .

قد تستدعي منا هذه النتيجة الهامة دراسة عميقة فالبحث العلمي لا يمكن تسخير له خدمة فئة
معينة ، بل هو ملك وفي خدمة المجتمع بأكمله .

ولترقيته يجب أن تكون هناك سياسة توعية اجتماعية ، يكون للباحثين في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الدور الفعال ، وذلك من خلال بحوثهم التي تعالج قضايا ومشاكل اجتماعية واقعية بكل موضوعية ، فهذا المجال قادر على فهم وتحليل ديناميكية المجتمع . أما النتيجة الثالثة مفادها أن النزاعات والصراعات هي التي كانت دائما تلعب الدور الأساسي في توجيه تنظيم البحث العلمي .

نفهم من هذه النتيجة أن النزاعات والصراعات لم تزد ميدان البحث العلمي إلا غموضا وفوضى جعلت منه قطاعا مريضا ، وهو لا يزال في طور النمو . وفي الأخير توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الإشكال السياسي للبحث العلمي في الجزائر انعكس على شكل الصياغة القانونية لتنظيمه ، حيث أنه أهمل مشاركة الباحث في هذه الصياغة.

فتنظيمات البحث في الجزائر لم يكن لها الوظيفة العلمية المحسوسة ، كونها لم تكن تقم إلا بالدور الإيديولوجي للدولة .

لقد ساعدتنا هذه الدراسة في كشف الستار عن بعض النقاط الحساسة في إشكالية البحث في الجزائر من خلال أجهزة البحث أو تنظيمات البحث كما سماها هو . وقد حاول كشف نقائص هذه التنظيمات كونها أنشأت للأداء وظيفية ولم تؤدها نظرا للصراعات والنزاعات التي عرقلت مسيرتها .

وستحاول دراستنا الانطلاق من واقع أن الباحث كان عنصرا مهمشا في هذا المجال ، رغم أنه يعتبر أهم فاعل قد يدفع بعجلة البحث العلمي إلى الأمام .

أما ما نراه من نقص في هذه الدراسة هو أن الباحث لم يدرج بحثه في إطار نظري سوسيولوجي محكم ، قد يساعد على إيجاد العلاقة الكامنة بين مختلف هذه النزاعات والصراعات التي جعلت من البحث العلمي مجال معتل وضعيف .

فلا يمكن لمؤسسة بهذه المواصفات أن تسير بمجتمع نحو التنمية المرجوة .

IV- رسالة ماجستير بعنوان : "محاولة تحليل سوسيولوجي لتنظيم البحث بالديوان الوطني للبحث الجيولوجي و المنجمي" . إحداد : محمد الشريف مداغ .

تعليق ونقد :

- قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة أبواب رئيسية ، وكل باب يتفرغ إلى فصول .
- الباب الأول بعنوان الإطار النظري و المفهمي للعلم والباحث العلمي والصناعي و تعريف أهم المنشطين لذلك .
- ينقسم هذا الباب إلى فصلين :
- الفصل الأول قام فيه بتحديد المفاهيم الأساسية .
 - أما في الفصل الثاني قام بتعريف منشطي البحث العلمي و الصناعي .
- الباب الثاني بعنوان نماذج تنظيم البحث العلمي والصناعي في بلدان العالم الثالث وبعدها النماذج العالمية و المسار التاريخي للقطاع المنجمي في الجزائر .
- ينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول :
- الفصل الأول تطرق فيه الباحث إلى وضعية البحث العلمي والصناعي في دول العالم الثالث.
 - أما الفصل الثاني فحلل فيه الباحث بعض نماذج تنظيم البحث العلمي و الصناعي في البلدان المتقدمة .
 - وفي الفصل الثالث تناول الباحث بالدراسة نقطة محورية و هي مكانة البحث العلمي والصناعي من خلال نموذج التنمية الجزائري و التطور التاريخي لقطاع المناجم والجيولوجيا.
- الباب الثالث والذي يتضمن الدراسة الميدانية قسمه الباحث إلى أربعة فصول :
- الفصل الأول يضم التعريف بالمؤسسة موضوع الدراسة .
 - الفصل الثاني ظروف العمل الفيزيكية .
 - الفصل الثالث حلل فيه الباحث المسار العلمي و المهني للمهندسين ،الباحثين الجيولوجيين و المنجميين .
 - الفصل الرابع تطرق فيه إلى أثر تنظيم العمل وعلاقته باستقرار المهندسين الباحثين .

إشكالية الدراسة و فرضياتها :

انطلق الباحث في إشكاليته من تساولين رئيسيين هما :

- 1 - ما هي الكيفية التي اعتمدت عليها المؤسسة لتنظيم و هيكلة البحث المنجمي و الجيولوجي في الجزائر ؟
- 2 - و هل خضع هذا التنظيم لمقاييس البحث الصناعي المعروف عالميا أم انه خضع لمقاييس غير مؤسسة على العقلنة ؟

أما الفرضيات فقد انطلق الباحث من الفرضية العامة التالية :

إن مشاكل البحث في هذا الميدان تبرز أكثر في عدم احترام المبادئ البيروقراطية المعمول بها عالميا .

الفرضيات الفرعية

الفرضية الأولى : عدم التمييز بين السلطتين الرئيسيتين للمؤسسة و هي السلطة الإدارية و السلطة الوظيفية تؤدي إلى الاختلال في توازن الهيكلة التنظيمية لهذه الأخيرة .
الفرضية الثانية : سيطرة العمل البيروقراطي في مؤسسة البحث المنجمي و الجيولوجي بالجزائر يؤدي إلى تهميش الباحثين المهندسين و يدفعهم إلى مغادرة المؤسسة .
أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد حلول لمشاكل والصعوبات التي يعرفها البحث الجيولوجي المنجمي في الجزائر و كذا محاولة إيجاد التنظيم المناسب لهذا القطاع قصد تنميته وتطويره .
بعض نتائج الدراسة :

إن التنظيم البيروقراطي للبحث الجيولوجي و المنجمي أدى إلى تهميش فئة المهندسين الباحثين وبالتالي غياب المجموعات الخاصة بالبحث العلمي .
إن المهندسين الباحثين المتخرجين من الجامعة يعيشون نوع من الإقصاء ، وهم الأكثر عرضة لمغادرة المؤسسة .

غياب قنوات الاتصال من جهة و الإدارة من جهة أخرى في مجال التنظيم العلمي لا يسمح ببروز مجموعات علمية خاصة بنشاط البحث و التي تعتبر أساسية في بناء استراتيجية المؤسسة الخاصة بالمجال المنجمي و الجيولوجي و بالتالي غياب هذه الاستراتيجية في المشاريع التنموية الخاصة بالمؤسسة و التي تساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني .

اهتم الباحث في دراسته بنشاط البحث العلمي الخاص بالديوان الوطني للبحث الجيولوجي و المنجمي ، وقد عرض في فصول رسالته مختلف نماذج التنظيم في بلدان العالم الثالث ، وبعض النماذج العالمية منها البلدان المتقدمة . ثم تعرض لمكانة البحث العلمي في هذا المجال في الجزائر ومراحل تطوره التاريخي .

و قد ركز في دراسته الميدانية على فئة الباحثين المهندسين و ظروف عملهم في المؤسسة المذكورة آنفا ، و توصل إلى أنهم عرضة للإقصاء و التهميش .

وسنطلق من هذه النتائج لكشف الستار عن وضع الباحثين في العلوم و الاجتماعية والإنسانية و ظروف عملهم في مؤسسات البحث .

ملخص الفصل

تضمن هذا الفصل أربع دراسات وجدناها ذات أهمية لتمهد لدراستنا وهي كالآتي :

أولاً : كتاب العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث لمؤلفه جون .ب. ديكسون
لقد ساعدتنا هذه الدراسة على فهم الوضعية والمكانة التي يوليها المجتمع الحديث للباحثين .

ثانياً : كتاب العلم والسلطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى المخطط الأول للبحث العلمي 1962
— 1974 ، لمؤلفه جمال لعبيدي وهو كتاب في جزأين .

وقد فصلنا الإشكالية التي انطلق منها الباحث والتي تجسدت في عدة تساؤلات أجاب عنها
الباحث ، كما تطرق الباحث في كتابه إلى سيرورة البحث منذ الاستقلال وكذلك إلى الصراعات
التي كانت قائمة بين المنظمة الوطنية للبحث العلمي والجامعة .

لقد ساعدتنا هذه الدراسة في إعادة بناء السيرورة التاريخية التي مرت بها مراحل تطور سياسة
البحث العلمي من منظور مختلف .

ثالثاً : أما رسالة الماجستير المعنونة الإشكال السياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر للباحث
عبد المجيد بن مبارك تطرق في رسالته لمفهوم العلم ، وإلى قراءة محتوى الهيئة الوطنية
للبحث العلمي والدلالات السوسيولوجية لحل هذه الهيئة .

ثم قام بقراءة محتوى الملتقى الوطني للبحث العلمي والتقني 23 — 25 فيفري 1982 .

كذلك تطرق إلى قراءة محتوى للوضعية القانونية والمهنية للباحث في الجزائر .

وقد توصل في نتائج دراسته إلى أن العلم في الجزائر كان هامشياً عن الواقع وأنه استعمل
كشعار إيديولوجي .

رابعاً : رسالة ماجستير بعنوان محاولة تحليل سوسيولوجي لتنظيم البحث الجيولوجي المنجمي
للباحث محمد الشريف مداغ . لقد ركز الباحث في دراسته على فئة المهندسين الباحثين ، وهذا
ما وجهنا إلى كشف الستار عن وضع الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية .

الفصل الثالث

سياسة البحث العلمي وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية في الجزائر

تمهيد

I – طرق التنمية الاجتماعية واثرها على سياسة البحث العلمي في الجزائر

1. تطور مفهوم التنمية الاجتماعية تاريخيا
2. مجالات التنمية الاجتماعية ووسائلها
3. أهداف التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

II – تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر

1. تعريف البحث العلمي وأنواعه
2. تنظيمات وهياكل البحث في العالم وفي المغرب العربي
3. مراحل تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر

الملخص

تمهيد

سننتظر في هذا الفصل إلى تطور مفهوم التنمية الاجتماعية تاريخياً ، مع ذكر خصوصية هذا المفهوم في الجزائر . ثم ارتباط هذا المفهوم بالتنمية الاقتصادية والعلمية في الجزائر .

وسنحاول من خلال عرض مراحل تطور سياسة البحث العلمي معالجة إشكالية البحث من الجانب المؤسساتي .

I – طرق التنمية الاجتماعية وأثرها على سياسة البحث العلمي في الجزائر

1. تطور مفهوم التنمية الاجتماعية تاريخياً :

تشير الكتابات الاقتصادية السوسيولوجية المعاصرة إلى أنه هناك اختلاف بين مفهومي النمو والتنمية ، وغالباً ما يحدث هناك غلط بين المفهومين وقد قام Schumpter بصياغة تمييز بينهما في أوائل القرن العشرين .

و تتحدد أوجه الاختلاف في أن مفهوم النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في مجال من مجالات الحياة . أما التنمية فتوصف كمفهوم معياري يشترط وجود تحول هام في المجالات الاجتماعية كالزراعة ، الصناعة والنقل وغيره من المجالات التي تسعى التنمية إلى زيادة الإنتاج فيها .(1)

وبالتالي فإن التنمية هي عبارة عن زيادة سريعة تراكمية و دائمة عبر فترة من الزمن ، ففي نظر Schumpter إن التبدلات التراكمية التي تحدثها التنمية في قدرة الاقتصاد و أدائه هي ذات شأن في البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية و كذا التقنية .

إن التنمية لا تعني تضيق الفجوة بين دخل مجموع البلدان المتقدمة و المتخلفة فحسب ، بل هي في الأساس تعني تحسين نوعية حياة الأفراد و تحرير المجتمع اجتماعياً و اقتصادياً .(2)

(1) د . قاسم جميل ، نقل التكنولوجيا وعملية التنمية . الأردن ، 1984 ، ص 9 .

(2) د . يوسف صابغ ، التنمية المحلية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي . عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1992 ، ص 35 .

ولقد ارتبطت التنمية الاجتماعية بالحركة الثورية الناتجة عن تصورات مخالفة للواقع الاجتماعي ، لذلك ارتبطت ظروف انطلاقتها الأولى في مختلف المجتمعات بالثورات ضد القوى الاستعمارية في مجتمعات العالم الثالث .

و بخصوص الارتباط الوثيق بين المفهومين فقد دلت الدراسات على انه هناك مجموعتين أساسيتين لأسباب النمو وهي مزيج من العوامل الثقافية و العلمية و الفنية ، وكذا السكانية و الدينية و السياسية و تغيرات الأوضاع الاجتماعية و بناء الطبقات ، و الصفات الفكرية و النفسية للناس .

أما التنمية فمرتبطة بمجموعة من العوامل الاقتصادية و خاصة بتجمع راس المال واستخدامه في تحقيق الربح ، غير أن مفهوم التنمية العامة يرتبط بالتخطيط و السياسة ذات الأهداف ، وهذا يعتبر من العوامل الهامة التي تميز التنمية عن النمو .(1)

وعموما يمكن أن نوضح مفهوم التنمية من أحد تقارير الأمم المتحدة (2) الذي يشرحها على أنها عملية تشمل النمو والتغيير ، الذي يعتبر بدوره اجتماعي وثقافي ، كما انه اقتصادي و كيفي وكمي .

فالتنمية لا تهتم بالجانب الاقتصادي أو السياسي فقط وإنما تحيط بكافة جوانب الحياة على اختلاف أشكالها ومجالاتها ، فتحدث فيها التغييرات كيفية عميقة وشاملة .

1 - 1 . تعريف التنمية الاجتماعية :

إن المفهوم السوسيولوجي العام للتنمية الاجتماعية يعرفها على أنها تسعى إلى تحقيق نمط خاص من التقدم يلائم خصوصيات المجتمعات النامية فيشمل التنمية الاجتماعية ، لإحداث تغيرات في البنية الاجتماعية و الهياكل الأساسية للمجتمع .(3)

إذا إن التنمية الاجتماعية تعتبر خيار سياسي جماعي اتجاه أوضاع المجتمع و مشاكله ، و تتحدد وفق أهداف استراتيجية واضحة المعالم ، فالهدف هو رفع مستوى الشعب اقتصاديا و اجتماعيا .(4)

(1) مصطفى زايد ، المرجع السابق . ص 52 - 53 .

(2) نفس المرجع . ص 56 .

(3) نفس المرجع . ص 3 .

(4) بحث وتنمية . مجلة الجامعة ، عدد 2 ، ماي - جوان ، ص 10 .

وهي كذلك إرادة اجتماعية مستمرة و موحدة (تمثل هذه الإرادة الاجتماعية السلطة السياسية) ، فتهدف إلى إحداث تغيير وتطوير كمي و نوعي في المجتمع على مراحل زمنية مخطط لها مسبقا ، وذلك للوصول إلى وضع اجتماعي ، سياسي و تقني يوفر للفرد الرفاهية المعنوية والمادية ، ليؤكد هويته من خلال ثقافته ويساهم في تقدم الحضارة .(1)

و من خصائص التنمية الاجتماعية أنها عملية تغيير شامل يخضع لتخطيط لكل أو بعض جوانب الحياة المادية والبشرية و الغرض منه هو تحقيق أهداف متبلورة بشكل إيديولوجي .

1 - 2 . خصوصية التنمية الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال :

لقد انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة تنموية شاملة سعت من خلالها إلى تحقيق مجتمع اشتراكي عصري و قد تمثلت شمولية هذه التنمية في أنها مست كل الميادين الثقافية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ؛ وقد أخذ التصنيع الجانب الأوفر في هذه السياسة ، كونه كان يهدف إلى الانتعاش الاقتصادي وبالتالي الاجتماعي .

وقد تضمن كل من الميثاق الوطني و الدستور وكذا المخططات التنموية الخطوط العريضة لسياسة التنمية الاجتماعية في الجزائر .

إن للتنمية الاجتماعية في ميثاق 1964 (2) أبعاد عديدة منها ما هو اجتماعي يهدف إلى تحسين مستوى معيشة الجماهير ، و توفير الخدمات الصحية على مستوى الوطن ، و منها ما هو سياسي يتمثل في الديمقراطية ، أما فيما يخص البعد الاقتصادي كما ذكرنا سابقا تركز على بناء مجتمع صناعي .

والبعد الثقافي اشتمل على الأهداف التالية : ترسيخ العروبة بمفهومها الإسلامي لا العرفي ، إعادة الاعتبار إلى اللغة العربية و ديمقراطية التعليم و توجيهه .

وأخيرا البعد العلمي أردنا فصله عن البعد الثقافي كونه جاء كهدف صريح في بنود الميثاق و هو تناول العلمي للقضايا المطروحة وهذا يدل على المكانة التي أولاها الميثاق الوطني للعلم من خلال إعطائه الدور الريادي لحل المشاكل والقضايا الاجتماعية المطروحة .

فإلى أي مدى تجسد هذا المطلب في الميدان ؟

(1) عبد الله واثق شهيد وآخرون ، إستراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية ،

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، (د.ت) ، ص109 .

(2) مصطفى زايد ، المرجع السابق . ص157 .

وجاء تعديل لبعض هذه الأهداف في ميثاق 1976 (1) من خلال ما جاء فيه كالإسلام ، الاشتراكية ، الشعبية ، الشمولية ، التخطيط ، الديمقراطية ، الهوية الوطنية ، اللغة العربية ، وحدة التعليم ، توحيد التوجيه الإيديولوجي للشباب ، جزارة السبرامج- جزارة المضمون ، العناية بالبحث العلمي ، محو الأمية ، حق المواطن في الإعلام ، محاربة الآفات الاجتماعية ، ترقية المرأة ، رفع مستوى الوعي السياسي ، الثورة الزراعية ، بناء اقتصاد عصري صناعي ، التحكم في العلوم و التكنولوجيا ، التوازن الجهوي ، التصنيع ، التكوين ، الصحة ، رفع المستوى المعيشة ، توفير السكن العصري الملائم العمل في اتجاه الوحدة العربية ، والعمل في اتجاه وحدة شعوب المغرب العربي ، مساندة قوى التحرر في العالم و دعم العلاقات مع البلدان الاشتراكية .

نلاحظ من خلال أهداف التنمية الاجتماعية المرسومة في ميثاق 1976 نوع من التفصيل للقضايا التي يجب تميمتها كأهداف اقتصادية ، ثقافية و اجتماعية ، و يبرز بصفة صريحة مطلب يعتبر أساسي هو العناية بالبحث العلمي ، و التحكم في العلوم و التكنولوجيا و هذا دالة على الوعي بضرورة هذين الموضوعين .

أما في دستور 1976 فزيادة على العناصر الواردة في ميثاق 1976 ، هناك تركيز على الاشتراكية كتوجه سياسي و اجتماعي ، وعلى الثورة الزراعية للنهوض بالاقتصادي الوطني باعتبار الجزائر مجتمع زراعي بالدرجة الأولى .

لقد عرفت الجزائر من خلال المخططات التنموية التي تبناها المسيرين ، التركيز على تجسيد متطلبات التنمية الاجتماعية المذكورة سالفا (2) . وما يمكن أن نشير إليه أن مفهوم التنمية الاجتماعية منذ نهاية الستينات و بداية السبعينات غلبت عليه الطابع السياسي الاشتراكي كون الاشتراكية كانت تمثل مشروع المجتمع الجزائري العصري .

نستنتج مما سبق أن الاستعمار الذي تعاقب على الجزائر على مر العصور لم يكن يهدف إلى امتلاك الثروات الوطنية فقط ، وإنما كان هدفه استيطاني بالدرجة الأولى .

فمشاكل التنمية لم تظهر إلا بعد أزمت عديدة وتناقضات موضوعية وذاتية ، فأهم خطوة فسي التنمية الاجتماعية هي التفكير في تعديل البنى التي تشمل العقليات (3).

(1) نفس المرجع . ص 174 .

(2) نفس المرجع . ص 157 .

(3) A. MEGHERBI. Culture et Personnalité Algérienne de Massinissa A nos jours. Alger : ENAL-OPU 1986, PP 9-10, 92 .

2. مجالات التنمية الاجتماعية ووسائلها

2-1. مجالات التنمية الاجتماعية :

إن للتنمية الاجتماعية مجالين بارزين نذكرهما :

- 1 - مجالات التنمية المادية لصانعي الفعل الاجتماعي وتتضمن الموقف من البيئة ، البحث العلمي والتقني ، الزراعة ، الصناعة ، الصحة والتربية البدنية والترويج ثم الإسكان .
- 2 - مجالات التنمية المعنوية لصانعي الفعل الاجتماعي وتتضمن علم الاجتماع والبحث الاجتماعي ، التربية والتعليم والتدريب ، الثقافة ، الإعلام والاتصال الجماهيري ، الأسرة والرعاية الاجتماعية .(1)

ويبرز من خلال التي ذكرناها سابقا ، دور البحث العلمي والعلوم الاجتماعية والإنسانية عامة كمجال هام من مجالات التنمية الاجتماعية ، التي يجب التركيز عليها لمعرفة جوانب النقص و التخلف في أي مجتمع لوضع استراتيجية تنموية لتجاوز هذه النقائص و للوصول بالمجتمع إلى درجة من التقدم والرفي .

2-2. وسائل التنمية الاجتماعية :

إن التنمية الاجتماعية باعتبارها عملية إرادية تسعى إلى تحقيق نمط خاص من التقدم ، تحققه للمجتمع الذي تنشأ فيه ، تستلزم مجموعة من الوسائل لتتمكن من تحقيق أهدافها من أبرزها ما يلي .

2-2-1. الإيديولوجية :

إن لكل تنمية اجتماعية إيديولوجية ، والتي تضم نموذج لمفاهيم و أفكار و معتقدات و قيم يمكن أن تحث الناس على الحركة والتقدم و تجندهم لتحقيق أهداف معينة ، فالإيديولوجية هي الإطار الأساسي الذي يحدد أهداف التنمية الاجتماعية .(2)

نستنتج مما سبق أن الإيديولوجية التي نبعت منها استراتيجية التنمية الاجتماعية في الجزائر هي الإيديولوجية الاشتراكية و هذا ما يفسر فيما بعد نقاط ضعف هذه السياسة التي وضعت قيد التنفيذ ، والتي عرفت الكثير من المشاكل و اللاتوازنات الاقتصادية والاجتماعية .

(1) عبد الله واثق شهيد وآخرون ، المرجع السابق . ص 492 .

(2) مصطفى زايد ، المرجع السابق . ص 71 .

2- 2 - 2. الشمولية :

إن التنمية الاجتماعية عملية متكاملة تشمل في أن واحد النواحي الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية والثقافية ، أي وجب أن تكون ذات بعد شمولي لقضايا المجتمع بكل أشكاله المختلفة و محاولة معالجة هذه القضايا.(1)

لقد تمثلت شمولية سياسة التنمية الاجتماعية في الجزائر في تناولها لجوانب عديدة من المجتمع ، كالجانب الاقتصادي ، و الاجتماعي والسياسي و الثقافي . حيث سعى المسيرون منذ الاستقلال إلى تجسيد مشروع مجتمع ديمقراطي شعبي ، ذلك من خلال النقاط التالية :

– تشييد اقتصاد وطني بتحقيق الثورة الزراعية التي تتضمن إصلاح القطاع الزراعي تحت شعار (الأرض لمن يخدمها) و عصرنة القطاع .

– تطوير الهياكل و اتباع سياسة تأميم مجال المحروقات و المناجم ، ووضع سياسة التصنيع.

أما من أجل تحقيق طموح الطبقات الشعبية فالأهداف هي :

– رفع مستوى المعيشة ؛

– القضاء على الأمية ؛

– تطوير الثقافة الوطنية ؛

– تطوير السكن و الصحة العمومية ؛

– و أخيرا تحقيق حرية المرأة .

و فيما يخص السياسة الخارجية المستقلة ، فقد وضعت الجزائر ضمن اهتماماتها في هذا

الميدان مساندة القوى التحررية في إفريقيا و المغرب و العالم ككل .(2)

2- 2 - 3. التخطيط :

يعتبر التخطيط من العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية و هو جهد القيادة التي

تشمل المجتمع ، و الخطة هي وثيقة تحدد أهداف عامة قيد التحقيق ، كما أنها تحدد الوسائل

المادية و البشرية التي تستخدم لبلوغ هذه الأهداف .(3)

(1) نفس المرجع . ص 68 .

(2) Marc. ECREMENT, Indépendance politique et libération économique un quart de siècle du développement De l'Algérie 1962 – 1985. Alger : OPU, P19.

(3) مصطفى زايد ، المرجع السابق . ص 69 .

إن الخيار الاشتراكي للجزائر المستقلة تجسد في مناسبات عدة في الخطاب الرسمي مثله مثل سياسة التنمية . إذن التنظيم الاشتراكي للمجتمع و التنمية يعتبران خياران أساسيان يجب أن يقودا مجموع القرارات المتعلقة بدور النسق الاقتصادي و من هذا المنطلق ظهر التخطيط كوسيلة رئيسية لتسيير الاقتصاد و قد تميز هذا التخطيط بأنه :

— منهج تسيير الاقتصاد ؛

— الوسيلة المثلى لتعبئة الجماهير حول أهداف الثورة ؛

— دليل و مرشد ثمين يحدد مختلف مراحل التنمية ؛

— يعمل على استمرارية و ترسيخ البناء الاشتراكي و العامل الرئيسي في استراتيجية

التنمية (1).

3. أهداف التنمية الاجتماعية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية :

لا تتم التنمية الاجتماعية إلا بتوفر عناصر معينة تتمازج وتتفاعل ضمن نسق

اجتماعي و اقتصادي و ثقافي ، و تتمثل هذه الأهداف في النقاط التالية :

— وجود الرغبة في تغيير الأوضاع القائمة ، من خلال خلق أدوار اجتماعية جديدة لأفراد

المجتمع ليتحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم ماديا و اجتماعيا ؛

— تحسين الأوضاع الاجتماعية للأفراد من خلال جملة من المعطيات منها (تعميم التعليم ،

الاهتمام بالصحة العمومية ، و ترقية الثقافة الوطنية ؛

— إيجاد حلول مناسبة للمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التنمية الاقتصادية مثل الهجرة

الداخلية ، البطالة ، انتشار الأمية ، وتدني مستوى التعليم ؛

— تدعيم استقرار الحياة الأسرية ، وكذا تدعيم القيم الإيجابية في المجتمع (2).

3. 1 — علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية في الجزائر :

لا يمكننا أن نتحدث عن تنمية اجتماعية دون التحدث عن التنمية الاقتصادية

فكلاهما مرتبطان بالآخر ، فالتنمية الاجتماعية يكون أساسها تنمية اقتصادية شاملة .

(1) M. ECREMENT. OP. CIT. P20.

(2) د. إبراهيم الناصر ، علم الاجتماع التربوي . الأردن ، مكتبة الزايد ، ط2 ، 1996 ، ص199 .

في فترة زمنية قصيرة نسبيا عرفت الجزائر تقدم في تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية حيث شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة . فبعد إدماج سياسة التصنيع التي اعتمدت بالدرجة الأولى على الميادين التالية كالمعادن ، الميكانيكا ، الكهرباء ، مواد البناء ، الكيمياء ، و البتر وكيمياء ، الصناعة الغذائية و النسيج و الجلود .

عرفت الميادين الأخرى نوع من الانتعاش و النمو ، كميدان النقل و الاتصالات ، فقد عملت الجهات المسؤولة بجهود كبيرة على تجهيزه بأحدث الأجهزة العصرية المتطورة . لكن عملية التنمية هذه عرفت نوع من عدم التوازن الذي خلق توترات اقتصادية نجمت عنها توترات اجتماعية منها ارتفاع الأسعار ، قابله انخفاض القدرة الشرائية للمواطن ، نقص الإنتاج لبعض المواد قابله الزيادة على الطلب و الاستهلاك .

عدم التوازن بين مختلف القطاعات نجم عنه تأخر في نمو القطاعات الاجتماعية (كالصحة ، السكن ، التعليم ، الثقافة) .(1)

أما في الجانب الزراعي فبعد تقييم هذا المجال نلاحظ عدم وجود سياسة ثابتة و موحدة ، حيث ترى لكل فترة مراسيمها و قوانينها دون متابعة جدية لتطبيقها و تقييم نتائجها ، و هذا ما يدل على عدم الثبات و الاستقرار في هذه السياسة .

نستنتج من خلال ما ذكرنا سابقا أن سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر اصطدمت بواقع آخر هو الإنتاج الزراعي و الصناعي حيث لا يلبي 50 % من احتياجات السوق ، فالطبقة العاملة أصبحت غير راضية عن واقعها و قد سعت الحكومة بعد الضغط الذي مارسه عليها النقابة العمالية إلى تحديد الحد الأدنى للأجور إلى إن وصل إلى 2500 د.ج في جويلية 1991 . كما أن ارتفاع حجم البطالة من سنة إلى أخرى و النمو الديموغرافي المرتفع أثقلا كاهل التنمية الاقتصادية و بالتالي التنمية الاجتماعية .(2)

(1) Djamel. LABIDI, Science et pouvoir en Algerie de l'indépendance Au 1 plan de la recherche Scientifique 1962 – 1974 . Tome II, pp14 – 22 .

(2) د. عبد العزيز وطبان ، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830 – 1985 . الجزائر ، (د.ت) ، ص ص 366 – 371

عندما نلقي نظرة على نتائج التنمية الاجتماعية والاقتصادية المخطط لها منذ الاستقلال ، نلمس التوجه الاشتراكي الذي صبغ تصورات الثورة الجزائرية والتي تجسدت في أربع أهداف رئيسية هي :

الإصلاح الزراعي ، التصنيع ، التسيير الذاتي لمؤسسات الدولة ، وبناء الدولة .(1)
نلاحظ من خلال ما سبق أن المسيرين كرسوا الإيديولوجية نظريا ولم يضعوا أسس تجسيدها في الواقع .
وهذا واضح في شساعة الفرق بين المخططات التنموية كسياسة مسطرة وبين الواقع الميداني .

(1) Abderahmane. BOUZIDA, Le Projet social Algérien "Genèse et évolution" . Alger : OPU, 1991. p179.

II – تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر

1. تعريف البحث العلمي وأنواعه

1.1 - العلم حاجة و ضرورة اجتماعية :

العلم هو الطريقة أو المنهج الذي يساعد على إدراك العالم الواقعي ، أو المحسوس باستعمال الفكر . وهو اتجاه هدفه اليقين و الإقناع عند وجود الحقيقة ، كما انه أسلوب للتحليل يجعل العالم قادر على وضع الافتراضات ، فالعلم يهدف عامة إلى فهم اكثر للعالم المحيط بنا .

و يمكننا أن نصف العلم بأنه هيكل نظامي من المعرفة الخاصة بظاهرة ما في شكل يسمح لنا بالتعامل معها بصورة مقبولة و مباشرة ، و هناك مجموعة من الأهداف الخاصة بالعلم هي : الوصف ، التفسير ، التنبؤ و التحكم (1).

ويحدد العلم مجموعة من المعارف المنظمة خاصة بمجموعة من الأحداث و الظواهر ، و أحيانا أخرى تحدد وظيفة الباحثين العلميين في إطار قواعد و طرق و تقنيات و مناهج (2). لا أحد اليوم ينكر حاجة المجتمعات الحديثة للعلم و لإنجازاته ، والتغييرات الجذرية التي أضفاها على حياة الإنسان .

فالعصرنة أصبحت ضرورة اجتماعية تطمح إليها المجتمعات النامية ، و تحاول المجتمعات المتقدمة احتكارها ، و لا يتسنى لها ذلك إلا بتقدير العلم و العلماء ، و توفير المكانة الاجتماعية المرموقة لهم ، والسبيل إلى ذلك هو البحث العلمي الموضوعي و المبدع .

إن محاولة دراسة النسق المعرفي لأي مجتمع سيقودنا حتما إلى دراسة الحقل المعرفي ، و علاقة هذا الحقل بالحقول الاجتماعية الأخرى .

فوضعية و مكانة الفاعلين الاجتماعيين في أي حقل مرتبطة أساسا بوضعهم و مكانتهم في الفضاء الاجتماعي ، إذًا هناك تماثل و توافق بين النسق الاجتماعي و الحقول الاجتماعية الأخرى .

(1) د. مجدي عزيز إبراهيم ، المرجع السابق . صص 15-16 .

(2) Yves. REBOUL, Les Contrats de recherches . Paris : Librairies techniques , 1978 , p1.

إن دراسة الحقل المعرفي سيقودنا حتما إلى دراسة حقول اجتماعية أخرى مثل الحقل السياسي ، الحقل الاقتصادي ، الحقل الثقافي حيث لا يمكن إنكار التداخل و العلاقة المتبادلة بين هذه الحقول .(1)

نستنتج مما سبق انه لكي يكون لدينا نسق معرفي يجب انه يكون لدينا ثقافة علمية تتمثل في وعي لما للحقل المعرفي من رهانات خاصة ، يمكن أن يكون لها الأثر البالغ في المجتمع .

1. 2 - تعريف البحث العلمي :

يعرف البحث لغويا على انه الطلب و التفتيش و التقصي ، أما العلمي فهي منسوبة إلى العلم و تعني المعرفة و الإحاطة بالحقائق .

إذا البحث العلمي هو التقصي المنظم واتباع أساليب و مناهج علمية محددة بالحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها و تعديلها ، أو إضافة الجديد لها .(2)

و يعرف البحث العلمي أيضا بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث ، من أجل الوصول إلى الحقائق في شأن مشكلة تسمى موضوع البحث ، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى مناهج البحث هدفه الوصول إلى حلول أو نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث .

وبهذا يمكن القول بأن مقومات البحث العلمي ثلاثة هي :

— الباحث ؛

— موضوع أو مشكلة البحث ؛

— منهج أو طريقة البحث .(3)

(1) Patrice. BONNEWITZ, Premières leçons sur la sociologies de Pierre Bourdieu . Paris : PUF, 1997. PP 50-51.

(2) غازي غناية ، المرجع السابق . ص ص 11-12 .

(3) عبد الفتاح خضر ، أزمة البحث العلمي في العالم العربي . المملكة العربية السعودية ، معهد الإدارة العامة ، 1981 ،

ص 11 .

1. 3 - أنواع البحوث العلمية :

1. 3. 1 - البحوث الأساسية تعريفها و أهميتها :

هي تلك البحوث التي تنشأ في الجامعات و معاهد البحوث ، و المؤسسات ذات الطابع العلمي ، و هي كثيرا ما تتخذ شكل المبادئ و النظريات و القوانين العامة و التي توضع في دراسات و تقارير تقدم في المؤتمرات .(1)

تعتبر البحوث الأساسية و التي يطلق عليها أيضا اسم البحوث العلمية النظرية ، قاعدة للبحوث التطبيقية ، فالمسألة مرتبطة أولا و أخيرا باعتبارات معينة ، و هي درجة التصنيع التي تعيشها هذه المجتمعات التي تنشأ بها هذه البحوث أي مسألة أولويات ، وكذلك مطالب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

و بهذا يصبح للبحث العلمي دور هام في التعرف على المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و دراستها على أسس علمية .(2)

ويتناول البحث العلمي النظري عادة الموضوعات و الأفكار العلمية الأدبية و الاجتماعية التي يطلق عليها العلوم الإنسانية و هذا لا ينفي انه بإمكان أن تنشأ البحوث النظرية الأساسية في علوم أخرى منها العلوم الدقيقة و التكنولوجيا ، لكن الغاية هنا أن أهمية البحوث الأساسية تكمن في أن الباحث يهدف إلى إشباع غريزة حب الاستطلاع و الطموح العلمي .

فالباحث العلمي أثناء إعدادة للبحث الأساسي لا يكون مهتما إطلاقا بتطبيقات أعماله البحثية .(3)

إن من شأن البحث العلمي الأساسي أن يولد النظريات و يختبر صدقها ، بينما يترجمها التطبيق إلى واقع ملموس ، في إطار تعايش العلم و التكنولوجيا و تعاونهما للمنفعة المتبادلة .(4)

(1) د. عادل عوض ، (التعليم العالي والبحث العلمي ، مشاكل الباحث العربي) . مجلة الوحدة ، العدد 72 ، 1990 ، ص69.

(2) د. أحمد نادر أبو شيخة ، المرجع السابق . ص ص15-16 .

(3) غازي عناية ، المرجع السابق . ص18 .

(4) د. عادل عوض ، المرجع السابق . ص70 .

نستنتج من هذا أن البحوث الأساسية أو النظرية تغذيها النزعة نحو الكشف الدائم والمستمر عن أسرار الطبيعة و القوانين التي تحكمها . إضافة إلى أنها تزود المجتمع العلمي التي تنشأ في إطاره ببطاقة لدخول منتديات تتفاعل ضمنها المجتمعات العلمية الأخرى .(1)

1. 3 - 2 - البحوث التطبيقية تعريفها وأهميتها :

إن البحث العلمي التطبيقي هو تحقيق و احتكار لحل معين و مقبول للقضايا و المشكلات التي تهم المجتمع ، و يعاني منها مشكلات الإنتاج و المخترعات ، و المبتكرات ، و الخدمات التي يساهم حلها في تحقيق أغراض المجتمع في التقدم الإنتاجي ، و تحسين أدواته باستخدام وسائل التقنية الحديثة في تقليل النفقات و التكاليف إزاء تضاعف الإنتاج و قد نشأت كلمة التكنولوجيا من البحث العلمي التطبيقي .(2)

و توجه عامة البحوث التطبيقية إلى استثمار و تطوير نتائج البحوث الأساسية لخدمة الإنسان ، ونوع هذه البحوث يمكن أن يجري على أفضل وجه في كليات الهندسة و معاهد البحوث التطبيقية ، و يتوجه هذا النوع من البحوث لخدمة أغراض صناعية ، عسكرية و زراعية .(3)

تكمن أهمية هذه البحوث في أنها تهدف إلى القيام بتحرر موجه بصورة أساسية نحو و أهداف عملية أو تطبيق معين و تتجسد نتائج هذه البحوث بأشكال مختلفة في قطاع من قطاعات الإنتاج و المجتمع .(4)

نستنتج مما سبق أن البحوث الأساسية والتطبيقية ضرورية لإثراء المعرفة الإنسانية كونها تستثمر نتائجها في مختلف أنواع هذه المعرفة ، وهذا ما يعود بالفائدة على المجتمعات التي تهتم بإثراء هذه البحوث بالعامل البشري والمادي . كما أنها تفتح آفاق جديدة للتساؤل والبحث ، فهي من جهة حاجة وضرورة اجتماعية ، أما من جهة ثانية هي منبع للتساؤلات ونقطة انطلاق لبحوث علمية جديدة وابتكارية .

(1) محمد عدنان وديع ، إستراتيجية تطوير العلوم والتقانة والعلوم في الوطن العربي . عن المنظمة العربية للتربية

والتقانة والعلوم ، تونس ، 1991 ، ص 13 .

(2) غازي غناية ، المرجع السابق . ص 19 .

(3) د. عادل عوض ، المرجع السابق . ص 69 .

(4) محمد عدنان وديع ، المرجع السابق . ص 14 .

1. 4 - مؤسسات البعث العلمي :

تنقسم مؤسسات البحث العلمي إلى عدة أنواع نذكر أهمها :

1. 4 - 1 - المؤسسات الجامعية :

تعتبر الجامعات البيئة العلمية المناسبة لإعداد البحوث والتوسع في المعرفة ، فهي امتداد لمراحل علمية سابقة .

يتخرج منها الباحثون الموهوبون ، و الذين تسمح لهم مؤهلاتهم العلمية و الدراسية الالتحاق بالدراسات العليا و المتخصصة في الجامعة ، و بالتالي إنجاز وإعداد البحوث العلمية . و تعتبر هذه الفئة من الباحثين النخبة من رجال العلم الذين تقع على عاتقهم مسؤولية النهوض بالمستوى الفكري لمجتمعاتهم في شتى مجالات العلوم و المعرفة .(1)

إن البحث العلمي ضروري لأية مؤسسة جامعية لأنه يساعد على تحسين نوعية التعليم ، ولا يمكن أن نطلق اسم جامعة على أية مؤسسة ثقافية إذا لم يكن البحث العلمي يسير جنبا إلى جنب مع العملية التعليمية . فالجامعات لا تستكمل صفاتها المميزة و الأساسية إلا بالدراسات العليا و التي تتجسد في البحوث العلمية المقدمة من قبل هذه النخبة .

1. 4 - 2 - المؤسسات العلمية الحكومية :

استوجب وجودها لأغراض حكومية في عصر النهضة و كذا في أحداث الحرب العالمية الأولى والثانية ، و هذا لحماية العلماء المتخصصين من الباحثين في ميادين العلوم المختلفة و ذلك للاستفادة من خبراتهم . وقد تعلقت زيادة التوسع في إنشاء مؤسسات البحوث العلمية بتطور الاهتمامات الحكومية في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .(2)

1. 4 - 3 - المؤسسات العلمية الاقتصادية :

أدى الاهتمام بإجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات العلمية المتعلقة بالإنتاج إلى تقدم الرأسمالية في القرن التاسع عشر ، و قد أدت المناقشة الشديدة بين تلك المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي إلى تخصيص نسب من ميزانيتها لصرفها كمكافآت مالية تشجيعية على الباحثين و المتخصصين .

(1) د. عادل عوض ، المرجع السابق . ص 71 .

(2) غازي عنابة ، المرجع السابق . ص 14 .

وقد أملت ضرورة التنمية الرأسمالية إلى إنشاء المؤسسات العلمية الاقتصادية ، وقد استندت على ما تعده من بحوث علمية في ميادين العلوم و الإنتاج و الصناعة ، حيث أصبح التنافس شديد في ميادين المخترعات و الاكتشافات العلمية و لهذا فان التفوق التكنولوجي أصبح تجارة مربحة ، لذا فإجراء البحوث أصبح ضرورة ملحة لتحسين أساليب الإنتاج .(1)

1. 4 - 4 - المؤسسات العلمية الخيرية :

هذه المؤسسات تم إنشائها من قبل الجمعيات و الحكومات و الأفراد لخدمة البحث العلمي ، و كان من أهدافها الرئيسية تحرير العلماء و الباحثين من السيطرة الحكومية . وقد ساهم في انتشار هذه المؤسسات العلماء و الباحثون أنفسهم و كذلك المؤسسات الاقتصادية والصناعية ، مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية هناك معهد الدراسات الخاصة ، و مؤسسة روكفلر ، ومؤسسة كارينجي و معهد روكفلر للبحوث الطبية ، و معهد الملاحة الجوية و غيرها .(2)

(1) نفس المرجع . ص ص 15-16 .

(2) نفس المرجع . ص 16 .

2. دراسة مقارنة لبعض تنظيمات و هيكل البحث العلمي في العالم و في المغرب العربي

2. 1 - تنظيم البحث العلمي في بعض الدول الغربية (1) :

يختلف تنظيم البحث العلمي في الدول الغربية من بلد إلى آخر ، منها من ابتعد عن المركزية كالولايات المتحدة الأمريكية و منها من ابتعد بدرجة أقل من سواه كفرنسا .
و تصنف الدول الغربية في نموذجين من حيث التنظيم ، الأول يعتمد على وزارة البحث و الثقافة التي تتحمل المسؤولية بأكملها عن أنشطة البحث و التطوير في القطاعات المختلفة ما عدا البحث الجامعي ، و مثال عن ذلك ألمانيا .

أما النموذج الثاني فيعتمد على التوزيع القطاعي للبحث التطبيقي فيما بين الوزارات ، بينما يبقى البحث الأساسي من نصيب وزارة التربية ، و مثال ذلك بريطانيا التي طبقت هذا النموذج .
لكل من النموذجين المذكورين سابقا سلبيات و إيجابيات ، فبالنسبة للنموذج الأول على الرغم المزايا التي تنتج عن إكمال مهمة تحديد الأهداف ، وتنسيق الأنشطة العلمية و التقنية لوزارة متخصصة بشؤون البحث العلمي ، إلا أنه هناك صعوبة تكفل هذه الوزارات بجميع المسائل القطاعية ، و يؤدي ذلك بالابتعاد تدريجيا عن رسم السياسات و وضع المخططات التي تربط بين الأهداف التنموية و أهداف العلم و التقنية (التقنية) .

و يرجع نجاح هذا النموذج في ألمانيا لعدم وجود وزارة للصناعة فيها . أما بالنسبة للنموذج الثاني البريطاني على الرغم مما يتصف به من لامركزية ، إلا أنه يؤدي إلى عزل البحوث في القطاعات المختلفة عن بعضها البعض ، و من ثم إبعادها عن البحوث الأساسية ، وينجم عن ذلك عدم توسع ميزانيات البحوث في الوزارات هذه الأخيرة تصبح الحكم في توزيع ميزانياتها بين البحوث و المهام الأخرى .

(1) المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي . تونس ، 1986 ،

ص ص 242-243 .

2.2 - تنظيمات و هيكل البحث العلمي و التقني في المغرب العربي

2.2 - 1 - الجمهورية التونسية :

بدأ الاهتمام بالبحث العلمي في تونس منذ عهد الاستعمار ، حيث تأسست فيها بعض مراكز البحث التطبيقي ، كالمعهد الوطني للبحث الزراعي ، و معهد باستور ، و ساهم المعهد الأول في تحسين الزراعة ، بينما ساهم الثاني في القضاء على بعض الأمراض السارية ، وبعد الاستقلال استعادت الحكومة التونسية هذه المعاهد و غيرها . و يرجع الاهتمام الجدي بتنظيم و بعث البحث العلمي إلى بداية الستينات حيث تأسست الجامعة التونسية ، و مراكز و وحدات بحث تابعة لوزارات مختلفة مثل وزارة الاقتصاد . و قد أسندت مهمة التنسيق إلى مجالس مراكز البحث العلمي من جهة ، و إلى وزارة التخطيط من جهة أخرى . و قد أسست مجالس للبحث العلمي لتتولى الإشراف على القيام بأبحاث تساعد على تقدم العلم و الاقتصاد الوطني . و قد تولى وزير التربية الوطنية في السنوات الأولى للسبعينات مهمة التنسيق في التعليم العالي و البحث العلمي ، و ذلك من خلال إدارة التعليم العالي و البحث العلمي ، ثم تأسست وزارة التعليم العالي و البحث العلمي عام 1978 و ألحق بها مجلس البحث العلمي و التقني .

• أجهزة رسم و تخطيط و تنسيق سياسة البحث العلمي :

تأسست وزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1978 و قد أعطي لتنظيم البحث العلمي انطلاقة جديدة ، حيث تشكلت داخل هذه الوزارة إدارة للبحث العلمي و التقني ، و مجلس البحث العلمي و التقني .

1. مهام إدارة البحث العلمي و التقني :

- هي جهاز مسؤول عن تنظيم البحث العلمي ، وظيفتها تنسيق الدراسات و البحوث بين الوزارات ، و من أهدافها بمختلف معاهد البحث التابعة للوزارة ما يلي :
- إعداد مشاريع النصوص التنظيمية لأجهزة المتابعة و الإشراف على هذه المعاهد .
 - القيام بدراسات لتطوير البحث العلمي ،
 - تنسيق برامج البحث لمختلف المعاهد العليا .

2. مهام مجلس البحث العلمي و التقني :

يقوم هذا المجلس بتوجيه و تنسيق أنشطة البحث العلمي و التقني في إطار وزارة التعليم العالي و البحث العلمي . وتتحدد مهام المجلس في عدة نقاط نذكر منها :

- رسم وتحديد سياسة البحث العلمي و التقني في وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ؛
- إثراء و تنمية البحث العلمي و التقني ، و كذلك العمل على نشره ؛
- الاعتماد على تقارير اللجان المختصة في الموافقة على برامج البحوث المختلفة و متابعة تنفيذها و تقييم نتائج هذه البحوث ؛
- تحديد الأولويات في البحوث و محاولة تحقيق أهدافها ؛
- تنسيق أنشطة البحث بين مؤسسات التعليم العالي و مراكز و معاهد البحث العلمي و التقني ؛

- إعداد مشروع الميزانية العامة للبحوث ؛
- تنسيق التعاون الدولي في مجال البحث العلمي و التقني ؛
- إعداد تقرير سنوي عن أوضاع البحوث العلمية .

3. الأجهزة المنهضة للبحث العلمي :

هناك نوعين من الأجهزة ، أولا مراكز و مؤسسات البحث العلمي ، ثانيا أجهزة البحث العلمي في الجامعات و المعاهد العليا ، وهذا النوع هو الذي سنحاول الإشارة إليه . ينبثق بشكل عام عن الجامعة التونسية و المعاهد و المدارس العليا نوعان من مراكز البحوث :

مراكز البحث العلمي المرتبطة بالجامعة

- لها درجة من الاستقلال التام عن الجامعة و تتحمل الإطارات العلمية فيها مسؤولية البحث العلمي مع مشاركة محدودة في التدريس . و من أهمها مركز الدراسات و البحوث الاقتصادية و اجتماعية ، و من مهام هذا المركز :
- إنجاز برامج البحوث التاريخية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية ؛
- المساهمة في تأهيل الإطارات الجامعية المتخصصة ؛
- استقبال الأساتذة من الكليات و المدارس المعنية و تشجيعهم و معاونتهم في أعمالهم ،

مراكز البحوث المرتبطة بالكليات

يقوم بالأبحاث المتخصصة حسب نشاط البحث الخاصة بكل كلية و ينتشر هذا النوع من المراكز في معظم كليات الجامعة و المعاهد و المدارس العليا .
نستنتج مما سبق أن الاهتمام بالبحث العلمي و بتنظيمه في تونس ، تبلور بعد إنشاء وزارة التعليم العالي و البحث العلمي . حيث أنشأت أجهزة خاصة تشرف على ترقية و تنمية البحث العلمي .

ونلاحظ من خلال مهام هذه الأجهزة بعض من التكامل في الوظائف ، حيث أنها اهتمت بالتخطيط و رسم السياسة العلمية ، ثم العمل على تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي و مراكز و معاهد البحث العلمي و التقني .
و اهتمت بتأهيل الإطارات الجامعية المتخصصة ، و إعطائهم القدر من الحرية و المسؤولية في إثراء البحث العلمي .

كما أن وظيفة مراكز البحث العلمي في تونس المرتبطة بالجامعة تساهم في تأهيل الإطارات الجامعية المتخصصة .

إذن فهي تهتم بالتكوين زيادة على البحث ، كما أنها تساعد الأساتذة الجامعيين في أعمالهم و هذا نوع من التنسيق بين الجامعة و مراكز البحوث .

2. 2 - 2 - الجامعة الليبية (1) :

تأسست الجامعة الليبية سنة 1955 ، وقد بدا الاهتمام الفعلي بشأن البحث العلمي منذ بداية السبعينات بتأسيس المعهد الإنماء العربي ، حيث ساعد هذا الأخير على ترسيخ مفاهيم و منهجية البحث العلمي و التقني لدى المؤسسات و الجهات ذات العلاقة بأنشطته .

• أجهزة رسم و تخطيط و تنسيق سياسة البحث العلمي :

تعتبر الهيئة القومية للبحث العلمي الجهاز المركزي المسؤول عن رسم و تخطيط و تنسيق سياسة البحث العلمي ، و مهامها تتمثل فيما يلي :

- تقوم بوضع البرامج و سياسات البحث العلمي و التقني ؛
- تضع خطط إعداد و تطوير القدرات العلمية المرتبطة بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية لمواكبة التقدم العلمي و التقني في العالم ؛

(1) نفس المرجع . ص ص 155-171 .

— تجمع الإطارات و الخبرات المتخصصة للمساهمة في دراسة الجوانب العلمية و التقنية للمشاريع الاستراتيجية ؛

— تنسيق و تمويل المشاريع الكبرى و متابعة تنفيذها ؛

— دعم الجامعات و مؤسسات البحث العلمي و الجمعيات العلمية و كذلك الأفراد العلميين بغرض تشجيع البحث العلمي ؛

— وضع مخططات لإنشاء مراكز البحوث المتخصصة و تطويرها ؛

— إنشاء مراكز التوثيق العلمي و التقني ؛

— وضع البحوث و الدراسات الاستراتيجية ؛

— الاشتراك في المنظمات و الهيئات الدولية المهمة بالبحث العلمي و الدعوة إلى عقد مؤتمرات و ندوات علمية محلية ؛

— اقتراح الموازنة الشاملة للبحث العلمي و التقني .

الأجهزة المنهجة للبحث العلمي

تنقسم أجهزة البحث العلمي إلى ثلاثة أنواع هي :

1 — مراكز و مؤسسات البحث العلمي :

يوجد مركزان يقومان بتنفيذ البحث العلمي و يتبعان الهيئة القومية للبحث العلمي إداريا .

(أ) معهد الإنماء العربي :

يؤكد هذا المعهد على الطابع القومي للمركز ، و يقوم باحتضان العقول العلمية العربية المهاجرة و دعوتها إلى العودة إلى الوطن من أجل تنمية اقتصادية و اجتماعية .

كما يهدف إلى وضع موسوعة عربية للعلم و الثقافة ، و موسوعة إنمائية تبين ثروات الوطن

العربي المادية و البشرية ؛

— وضع قاموس للمصطلحات العلمية و التقنية ؛

— التخطيط للبحوث و الدراسات التي تستلزمها التنمية العربية ؛

— القيام ببحوث و دراسات استراتيجية و دراسات مقارنة في شتى المجالات و خصوصا منها

ما يتعلق بالأمن القومي و السلام العالمي ؛

— اقتراح خطط تعاون و عمل مشترك بين الدول العربية .

(ب) مركز دراسات الطاقة الشمسية .

2 - أجهزة البحث العلمي في الجامعات :

تقوم الجامعات في الجماهيرية الليبية بتشجيع أنشطة البحث العلمي مثلها مثل بلقي الأجهزة الأخرى ، منها العديد من المراكز ، كمركز البحوث بجامعة قار يونس الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

— تجميع إمكانات البحث العلمي القائمة في الجامعة و تنظيمها لدراسة الخطط الاقتصادية و الاجتماعية ؛

— وضع قواعد ثابتة للبحث العلمي مع مراكز البحوث العلمية و المنظمات العربية و الدولية المختلفة .

3 - أجهزة البحث العلمي الصناعية :

تقوم مراكز البحوث بتنفيذ و تشجيع أنشطة البحث العلمي من أجل تطوير الاقتصاد ، منها :

— مراكز البحوث الصناعية ؛

— مراكز البحوث النووية ؛

— مراكز البحوث الخاصة بالنفط .

نلاحظ من خلال دراستنا لسياسة الجماهيرية العربية الليبية الخاصة بالعلم و التقنية ، أنه هناك اهتمام كبير بالعلم ، لكن يغلب عليه الطابع الوحدوي القومي العربي .

و يتجلى هذا الاهتمام في عدة قضايا ، أولها الجانب البشري ، و يظهر ذلك من خلال دراسة مهام الجهاز المركزي و المتمثل في الهيئة القومية للبحث العلمي ، حيث نلاحظ إعدادها لخطط تطوير القدرات العلمية ، و كذلك طموحها لتجميع الإطارات و الخبرات المتخصصة و اقتراحها للموازنة الشاملة بين البحث العلمي و التقني و هذه نقطة أساسية و ضرورية تفتنت لها الهيئة الخاصة بوضع السياسة العلمية و التقنية .

و تتبلور هذه الأهداف أكثر في مهام معهد الإنماء العربي الذي يسعى إلى تجميع العقول العلمية العربية المهاجرة و إدماجهم في عملية تنمية مجتمعاتهم اقتصاديا و اجتماعيا ، ووضع موسوعة خاصة من أجل إحصاء ثروات العالم العربي البشرية و المادية .

كما نلاحظ أنها استعملت نفس السياسة في الأجهزة الأخرى مثل الجامعة بتشجيع البحث العلمي فيها .

نلتزم من خلال مهام الثلاث أجهزة الأساسية بعض من التداخل في المهام ، رغم أن السياسة العامة تهدف إلى تقسيم وتوزيع المهام في إطار من التكامل . وهذا ما سيخلق نوع من التشييت وإهدار في الجهود و ذلك لعدم وضوح مهام كل جهاز على حدة .

أما فيما يخص الجامعة نلاحظ أنها أعطيت لها نفس المكانة التي خصصت للأجهزة الأخرى المنفذة للبحث العلمي مع محاولة الجامعة توثيق الصلة و الروابط العلمية مع مراكز البحوث ، و المنظمات العربية و الدولية .

لكننا نجد أن الجامعة يجب أن تحظى بمكانة الصدارة ، لأنها هي التي ستمد مراكز البحوث العلمية و المعاهد التقنية بالعامل البشري المتمثل في الباحثين ، و الإطارات المتخصصة في كافة المجالات العلمية.

2. 2 - 3 - المملكة المغربية (1) :

لقد طبقت المغرب اللامركزية فيما يخص أنشطة البحث العلمي و التقني ، و الذي لاقا نجاحا بعد عام 1976 . و يتمثل تنظيم البحث العلمي في شبكة يتم دعمها مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية . و تتكون هذه الشبكة من الجامعات و المدارس العليا و المعاهد و المكاتب الوطنية ، و الإدارات و المراكز و المختبرات التي تقوم بالبحث العلمي و التقني تحت إشراف الوزارات المتخصصة .

• أجهزة رسم و تخطيط و تنسيق سياسة البحث العلمي :

أسس المركز الوطني لتنسيق و تخطيط البحث العلمي و التقني و من أهدافه و مهامه هو القيام بالأبحاث العلمية و التقنية المختلفة ، ثم توجيهها و تنسيقها في نطاق السياسة التي تحددها الحكومة :

— إحصاء الطاقات العلمية و التقنية الوطنية و بيان الأعمال المنجزة في هذا الميدان ؛

— القيام بالدراسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و تحديد المحاور الكبرى التي يركز عليها البحث ؛

— دعم و تمويل المؤسسات التي تقوم بالبحوث و التعاون مع هذه المؤسسات لوضع الخطط و البرامج الخاصة بالبحث و العمل على تطبيقها ؛

(1) نفس المرجع . ص ص 213-221 .

— التعاون مع مؤسسات دولية في مجال البحث و عقد الاتفاقات معها ومع مؤسسات البحث الوطنية ؛

— تقييم نتائج البحوث المنجزة و تعميمها .

الأجهزة المنفذة للبحث العلمي

تنقسم الأجهزة إلى نوعين هما :

1 — أجهزة البحث العلمي في الجامعات و المعاهد العليا ، منها المعهد الجامعي للبحث العلمي الذي يقوم بتطوير و توجيه أنشطة البحث التي تتعلق باللغات و الجغرافية ، و علم تطور الإنسان و التاريخ و الحضارة الوطنية .

المعهد التربوي الوطني يقوم هذا المعهد بأبحاث في ميدان التربية ، خاصة في القطاع التعليمي . كما يقوم بجمع و نشر كل الوثائق بالطرق و التقنيات التربوية و يعمل على تأهيل أولي و مستمر لكل المعلمين .

2 — أجهزة البحث العلمي في القطاعات إضافة إلى الشبكة العاملة في البحث العلمي و التقني في نطاق المؤسسات الجامعية و المعاهد العليا ، هناك شبكة أخرى تعمل في نطاق المؤسسات التابعة لمختلف الوزارات .

يظهر مما سبق أن تنظيم البحث العلمي في المملكة المغربية اعتمد على اللامركزية فكل القطاعات الاجتماعية ، و الاقتصادية تساهم في هذا التنظيم ، و كذلك في رسم سياسات البحث العلمي و التقني .

و يعتبر المركز الوطني لتنسيق و تخطيط البحث العلمي و التقني من الأجهزة الخاصة برسم هذه السياسات و تنسيقها ، و من أهم مهامه إحصاء الطاقات العلمية و التقنية ، و كذا إعداد الدراسات و البحوث الخاصة بالتنمية ، الاقتصادية و الاجتماعية .

و يظهر من الأجهزة المنفذة للبحث العلمي تقسيم في المهام البحثية بين كل من الجامعة و المعاهد العليا و كذا القطاعات الأخرى .

نلاحظ مما سبق وبعد عرض مختلف سياسات و تنظيمات البحث العلمي في بعض دول المغرب العربي ، أوجه من التشابه و أوجه من الاختلاف .

أولا إن إدماج سياسات البحث العلمي و التقني في هذه البلدان هي سياسة حديثة العهد ، فكلها أو معظمها يرجع إلى بداية سنوات السبعينات ، كما أنها جزء من السياسة التنموية الشاملة التي تبنتها هذه البلدان النامية .

فهي تخضع لنفس العامل التاريخي و هو الاستعمار ، لذا فقد ورثت عنه بعض الهياكل البحثية ، لكن دون أساس علمي وتقني جاد ، فكل ما ورثته عن الاستعمار هو بعض المؤسسات فقط .

وقد اشتركت هذه البلدان من خلال السياسات المسيطرة في هدف هو تأهيل الإطارات الجامعية المتخصصة للإثراء البحث العلمي .

و كما ذكرنا سابقا إن هذه السياسات ارتبطت بسياسات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية الشاملة ، ولقد نجحت بدرجة متفاوتة في رسم هذه السياسات و في تجنيد الطاقات البشرية الملائمة .

ففي تونس (1) مثلا تشير الإحصائيات إلى وجود 560 باحث لكل مليون نسمة و هو رقم لا بأس به بالمقارنة مع الجزائر التي لا تعد إلا 197 باحث لكل مليون نسمة .

و يظهر الاختلاف في السياسات المتبعة كذلك في أن المغرب مثلا قد استطاعت أن تحقق اللامركزية ، فكل القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية تساهم في تنظيم و رسم سياسة البحث العلمي ، كما أنه هناك نوع من التقييم في المهام البحثية بين كل من الجامعة و المعاهد العليا و القطاعات الأخرى ، و هذا ما لم تستطع ليبيا تحقيقه بدرجة كبيرة حيث أن أجهزة البحث فيها عرفت نوع من التداخل في المهام و هذا ناجم عن عدم وضوح سياستها في هذا المجال .

أما فيما يخص أهداف معهد الإنماء العربي ، و الذي أنشأ من أجل مهام محددة منها تجميع العقول العربية ، نجد أنه غلب عليه الطابع الوحدوي ، كما أن أهدافه المرتبطة بتجميع العقول العربية ، فإنها عملية صعبة المنال نوعا ما لأنه لا يمكن ذلك إلا بوجود سياسة علمية واضحة ، تحقق للباحثين قدر من الحرية و الإمكانات لإنجاز بحوثهم بموضوعية علمية .

نستنتج مما سبق أنه هناك فصل واضح بين السياسات المرسومة و الواقع ، فأشكالية البحث العلمي و التقني في الوطن العربي عامة و في المغرب العربي على الخصوص ما تزال مطروحة و بشكل حاد ، و يظهر هذا في التساؤل القائم

هل علينا استيراد المعرفة و التكنولوجيا أم علينا ابتكارها لنواكب العصرنة و التقدم ؟

(1) Journées d'information sur la recherche scientifique . ENEA , le 16 janvier 1996 . communication du president du syndicat National des chercheurs permanents . sur l'état et les perspectives de la recherche scientifiques et techniques En Algerie , p6 .

حيث لا يزال المواطن العربي البسيط و حتى المتقف العربي في موضع استهلاك لهذه التكنولوجيا و هذه المعرفة و لم يرقى بعد إلى موضع إنتاجها .

3. مراحل تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر

عرف البحث العلمي في الجزائر مراحل تطور جذرية و سريعة ، بدأت بعد استقلال ، وقد أعطي لهذا المجال دورا هاما في التنمية ، حيث تجسد ذلك في الميثاق الوطني الذي نص على تشجيع و تطوير البحث العلمي ، خاصة البحوث التي تعالج المشاكل الواقعية للبلاد . و قد مر البحث العلمي حسب ما قدرته دراستنا * بخمس مراحل (1) نذكرها على التوالي :

المرحلة الأولى 1962 – 1972 :

لم يكن للجزائر غداة الاستقلال أية سياسة بحثية ، و قد عرفت سنة 1963 عقد شراكة جزائرية فرنسية على شكل هيئة تعاون علمي (OCS) . كانت لهذه الهيئة استقلالها المعنوي و المادي حيث كانت تشرف على بعض مؤسسات البحث التي خلفها الاستعمار ، كما قامت بإنشاء مراكز أخرى منها :

— مركز العلوم والثقافة النووية الذي أنشأ عام 1962

— مركز PIERRE ET MARIE CURIE الذي أنشأ عام 1967

— مركز العلوم الأنثروبولوجية و ما قبل التاريخ الذي أنشأ عام 1965

و في سنة 1970 تم إنشاء وزارة التعليم العالي ، و كان هدف الإصلاحات هو الارتقاء بالجامعة و فتحها على إشغالات المجتمع في ميدان التنمية الاقتصادية .

المرحلة الثانية 1973 – 1982 :

في سنة 1973 حلت الهيئة الجزائرية – الفرنسية للتعاون العلمي (OCS) و تم بذلك تأميم الجامعة و البحث العلمي و ذلك بانطلاق مشروع الوزارة ، وفي نفس السنة أنشأت الهيئة الوطنية للبحث العلمي (ONRS) و من مهامها :

— الإشراف على مراكز البحث المختلفة للهيئة و تنفيذ برامجها ؛

* ورد في تقرير المؤتمر السادس للبحث العلمي ، سبع مراحل لكننا ارتأينا جمعها في خمس مراحل لتداخلها .

(1) المؤتمر السادس للوزراء للمسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي . التعليم العالي والبحث العلمي . واقعا وتطورا . الجزائر 16-19 ماي 1996 .

— القيام بتنسيق البحوث بين قطاعات البحث العلمي المختلفة ؛
— المساعدة في تكوين الأطارات القادرة على البحث في الجامعات والمعاهد ومراكز
البحوث ؛

— اقتراح إنشاء مراكز بحث جديدة ؛
— امتلاك براءات الاختراع و استغلالها ؛
— جمع المعلومات العلمية و التقنية و نشرها على المستوى الوطني ،
— إبرام الاتفاقيات والعقود العلمية ،
— المشاركة في الأنشطة الدولية في مجال البحث العلمي .(1)

وقد بلغ عدد مراكز هذه الهيئة 12 مركزا ، و قد تأسست هذه الهيئة بقرار من المجلس الوطني للبحث العلمي الذي تم إنشائه في نفس السنة 1973 ، و كان يقوم بوظيفة استشارية حيث جمع أعضائه من ذوي الكفاءات في الإدارة الحكومية للاقتصاد و المالية . ومن مهامه تحديد سياسة البحث العلمي و إعداد الخطة و إعطاء استشارات ذات صبغة علمية للحكومة ، كما كان المجلس يقوم بتحويل القرارات المتخذة في مجلس الوزراء إلى أولويات في البحث و توزيعها على كل من الهيئة الوطنية للبحث العلمي و الجامعات .

كما زودت الجزائر في هذه المرحلة مؤسساتها الجامعية بجامعة وهران و جامعة قسنطينة ، أما إنجازات الهيئة الوطنية تمثلت في مذكرات الدكتوراه (الدرجة الأولى و الثانية) ، غير أن عدد الأساتذة الباحثين كان قليلا ، و قد وضعت في هذه الفترة كل الجامعات الموجودة و المعاهد و مراكز البحوث تحت وصايتها ، فقامت بتكوين الأساتذة .

وتمثل فضل هذه الهيئة منذ إنشائها حتى تاريخ حلها عام 1983 في تأطير 109 بحث في مختلف الجامعات ، بالإضافة إلى 62 برنامج علمي و كذا 200 مذكرة الدكتوراه (الدرجة الأولى و الثانية) .

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المرجع السابق . ص 56 .

المرحلة الثالثة 1982 – 1989 :

تأسس في سنة 1982 المجلس الأعلى للبحث العلمي و التقني بعد انعقاد المؤتمر الوطني ، و تم وضع الهيكل الدائم للبحث العلمي على الصعيد الوطني ، أين ستتصبح البنى البحثية الجديدة ثلاثة أنواع من المهام قطاعية ، بين قطاعية واستراتيجية .

أما البنى التي يحتويها هي (1) :

المجلس الاستشاري للعلم والثقافة

ويضم شخصيات علمية بارزة و عاملين في البحوث ومن مهامه :

- التقييم العلمي و الاقتصادي و المالي لمشاريع البحوث ؛
- تقديم توصيات لمتابعة أعمال البحوث قيد الإنجاز ؛
- إعطاء استشارة حول المشاريع و التساؤلات ذات العلاقة بالبحث العلمي و التقني .

المسئمة الوطنية للإعلاميات العلمية والتقنية

مهامها تتحصر في محورين هما :

(أ) الطاقة الكامنة العلمية و التقنية

من مهامها:

— حصر الطاقات البشرية العاملة في البحث العلمي و جرد كامل البنى و

التجهيزات الخاصة بالبحث العلمي ؛

— جرد للأنشطة العلمية و التقنية ، وحصر القدرات الوطنية للتأهيل ؛

— حصر الطاقات الجزائرية الموجودة بالخارج ؛

ب) المعلومات العلمية و التقنية

من مهامها :

— جمع كل الدراسات ذات الطابع العلمي و التقني و العمل على نشرها ؛

— تحليل و معالجة ونشر وبث المعلومات باتجاه العاملين العلميين والتقنيين ؛

— المشاركة في تحديد الحاجات التقنية على الصعيد الوطني .

(1) نفس المرجع . ص ص 57-58 .

في نفس السنة أي 1982 تم إنشاء المحافظة للطاقت الجديدة، و في سنة 1984 زود البحث العلمي ببنية جديدة هي محافظة البحث العلمي و التقني، وقد وضعت هذه المحافظة لجنة للتنسيق والتخطيط، وكانت حلقة وصل بين الباحثين العاملين في مختلف القطاعات، و تعتبر هذه الهيئة تاريخيا أول هيئة تتمكن من ضبط عدد من البرامج الوطنية، و قد تم ضبط برامج لعشرين مجالا منها (المناجم، المعادن، الإلكترونيات، الفلاحة، الصحة، التربية....). كما قامت بإصدار نصوص قانونية متعلقة بعمال البحث و أنشأت 51 مركز للبحث، و تم المصادقة فيهم على 400 مشروع بحث.

في سنة 1986 تقرر إنشاء هيئة جديدة تحت وصاية و رئاسة الجمهورية ، و هي المحافظة السامية للبحث و هي تتكفل بمهام محافظة الطاقات الجديدة ، و محافظة البحث العلمي و التقني اللتان تم حللها. و من مهام هذه الهيئة الجديدة :

— تطوير الطاقات الجديدة مع إمكانية إنشاء مراكز أخرى ؛

— وضع سياسة تنشيط و تنسيق للبحث بين مختلف القطاعات .

و قد كان لهذه الهيئة مردود حسن بغلاف مالي مناسب ، سنستعرض من خلال الجدول تطور عدد مشاريع البحث حسب الفروع العلمية لفترة 1986-1989 .

جدول (1) * : تطور عدد مشاريع البحوث للسنوات 1986 - 1989 .

الفرع	السنة		1986		1988		1989		متوسط النسبة لكل فرع
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
علوم دقيقة و تكنولوجيا	190	45,5	213	45	187	43,6	44,6		
علوم الطبيعة و الحياة	92	22	103	21,7	96	22,4	22		
العلوم الاجتماعية	136	32,5	157	33,1	145	33,8	33,1		
المجموع	418	100	473	100	428	100			

من خلال تقييمنا لنتائج الجدول نلاحظ مثلا سنة 1986 بأن أكبر نسبة للمشاريع مسجلة في العلوم الدقيقة و التكنولوجيا بنسبة 45,4 % ، تليها العلوم الاجتماعية بنسبة 32,5 % و أخيرا العلوم الطبيعية و الحياة بنسبة 22 % و هو الحال بنسبة لسنة 1988-1989 ، لذا فعند حسابنا لمتوسط نسبة كل فرع من العلوم على حدة لفترة 1986-1989 نجد أن أكبر نسبة تعود للعلوم

* المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي ، المرجع السابق.

الدقيقة والتكنولوجيا و هي 44,6% تليها العلوم الاجتماعية بنسبة 33.1% ، ثم العلوم الطبيعية و الحياة بنسبة 22 % .

نستنتج من هذا كله أن نسبة المشاريع في الفروع الثلاث لهذه الفترة بقيت مستقرة، و هذا دلالة على أنها لم تتطور بشكل كبير.

المرحلة الرابعة 1990-1992 :

في هذه المرحلة بدأ حتميا على الجامعة أن تلعب دورها في التحديات التي يفرضها عليها العصر كالعولمة و النظام الدولي الجديد و اقتصاد السوق ، حيث كان على الجامعة كسي لا تبقى مهمشة عما يجري في المجتمع ، أن تعيد النظر في فلسفة وجودها .

لذا حولت المحافظة السامية للبحث إلى وزارة مفوضة للبحث و التكنولوجيا و البيئة MDRTE التي أسندت مهامها إلى وزارة التعليم العالي على شكل كتابة للدولة سنة 1992 حيث ظهر للوجود جهازين هما :

- مجلس وطني للبحث العلمي و التقني ؛
- لجان بين القطاعات ، مهامها ترقية و توجيه و تقييم البحث العلمي .

المرحلة الخامسة 1993... :

تم في هذه المرحلة حل كتابة الدولة للبحث أي بعد عام من إسناد المهمة لها، و تمّ التكفل بالبحث من طرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، و عن طريق هذه الأخيرة تم تغيير كليا فلسفة البحث ، و ذلك بأخذ إجراءات قائمة على تحديد مسبق لأهداف البحث المتأثرة بالواقع الاقتصادي و الاجتماعي ثم نشرها على وحدات البحث التي تتكفل بها .

وقد تم تحديد 17 برنامج وطني للبحث في ثلاثين مجال ، آخرها وضع للفترة الخماسية 1998-2002⁽¹⁾

وهذا ما أدى إلى وضع وكالتين للبحث عام 1995 ، و هي الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي و هي تتكفل بالبحث الجامعي⁽²⁾ ، أما الثانية فهي الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة و هي تهتم بمجال الصحة .

وقد أنشأت ملحقات لهاتين الوكالتين عام 1999 في العديد من الولايات و تسير ملحقة الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي من طرف رئيس الملحقة الذي يتم تعيينه من طرف الوزير الوطني .

(1) أنظر الملحق

(2) أنظر الملحق

* جدول (2) : يقيم عدد مشاريع البحث العلمي في الجزائر لفترة 1990 - 1996 *

السنة الفرع	1990		1991		1992		1993		1994		1995		1996		متوسط النسب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
العلوم الدقيقة والتكنولوجيا	165	48,5	240	53,7	308	53,7	421	48	492	51,3	511	52,6	700	46,6	50
علوم الطبيعة والحياة	70	20,5	118	26,4	160	26,4	243	27,7	252	26,3	262	27	350	23,4	25
العلوم الاجتماعية	105	31	89	19,9	159	19,9	213	24,3	215	22,4	198	20,4	450	30	25
المجموع	340	100	447	100	627	100	877	100	959	100	971	100	1500	100	

* المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، المرجع السابق .

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد مشاريع البحث العلمي لفترة 1990-1996 في تطور مستمر من سنة لأخرى و تستحوذ العلوم الدقيقة و التكنولوجيا و كذا علوم الطبيعة و الحياة النسب الأكبر بينما تسجل العلوم الاجتماعية نسب منخفضة ، و هذا ما يبينه حساب متوسط النسب لهذه الفترة لكل فرع على حدى ، حيث أن العلوم الدقيقة و التكنولوجيا تستحوذ على أكبر نسبة و هي 50 % تليها العلوم الطبيعية و الحياة بنسبة 25 % . أما العلوم الاجتماعية فتسجل نسبة 25 % .

و يعود ركود العلوم الاجتماعية بالمقارنة مع الفروع الأخرى لطبيعة بحوثها و لافتقارها للمراجع العلمية الدقيقة ، و كذلك لنقص مردودية الباحثين العاملين في هذه الفروع . يمكن متابعة نشاط الباحثين والمخابر ضمن تخصص معين بتعداد المقالات المنشورة في المجلات الأكاديمية .

إن عملية تعداد المقالات تعطي مؤشرات عن نشاط تخصص علمي معين ، وكذلك مؤشر عن مردودية مختلف الباحثين في مجال معين ⁽¹⁾ .

نستنتج من خلال تطرقنا إلى سيروية سياسة البحث العلمي في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا ، نلاحظ نوع من التذبذب و عدم الاستمرارية ، و الدليل على ذلك أن هذه السياسة عرفت تحولات غير مكتملة في بعض الأحيان و قد ظهر هذا في الهياكل و الأجهزة المنظمة و المقيمة للبحث التي أنشأت ثم حلت لظروف معينة ، فالتنظيمات كثيرة و الوصايا على البحث كثيرة و مختلفة ، إلى أن استقرت الوصاية عند وزارة التعليم العالي و البحث العلمي . لكن هل تملك هذه الأخيرة الإمكانيات المعنوية والمادية الكافية لتحقيق سياسة رشيدة وموحدة للبحث العلمي ؟

(1) Michel, CALLON, Jean-Pierre, COURTIAL ET Hervé, PENAN, La Scientométrie . Collection Que Sais-je ? Alger : Edition DAHLAB, 1996, P41.

ملخص الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم التنمية الاجتماعية و خصوصيتها في المجتمع الجزائري من خلال ثلاث عناصر هي الأيديولوجية ، الشمولية و التخطيط .

ثم ربطنا أهداف التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية في الجزائر فوصلنا إلى أن المـسـيـرين كرسوا الأيديولوجية نظريا أي في الشعارات فقط و لم يضعوا الأسس المتينة لتنمية اقتصادية و اجتماعية في الواقع .

ثم تطرقنا في مرحلة ثانية إلى تطور سياسة البحث العلمي في الجزائر و ذلك لمقارنة هذه السياسة بسياسة البحث في بعض الدول الغربية و في الوطن العربي .

و قد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن سياسة البحث في الجزائر مرت بمراحل من التذبذب و اللـاـسـتـقـرار و قد تجسدت هذه السياسة في الهياكل نسبيا و لم تتجسد في الواقع بقانون بحث مدرّس و دون ثغرات ، و كذلك لمسنا عدم الاهتمام بترقية مكانة الباحث العلمية و الاجتماعية وهذا ما سنلمسه من خلال الفصول الآتية .

الفصل الرابع

مكانة ودور الباحث وعلاقته بمؤسسات البحث العلمي

تمهيد

I - مؤسسات البحث العلمي

1. الجامعة وظائفها و أهدافها
2. مكانة و دور مراكز البحث و علاقتها بأزمة
البحث العلمي في الجزائر

II - الباحث فاعل أساسي في نسق البحث العلمي

1. أهمية تجمع الباحثين.
2. مشاكل الباحث المهنية و الاجتماعية

الملخص

تمهيد

سنتكلم في هذا في هذا الفصل عن مؤسسات البحث القائمة في الجزائر وعن وظائفها وأهدافها ، ثم مكانتها وعلاقتها بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى .
كما سنتحدث عن مكانة الباحث ودوره في نسق البحث مع التطرق إلى مشاكله المهنية والاجتماعية.

I - مؤسسات البحث العلمي

1 - الجامعة وظائفها وأهدافها :

الجامعة هي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، و هي وسيلة أساسية للتنمية الثقافية و العلمية ، فهي تقوم بتكوين الفرد علمي ، أي تقوم بإعادة هيكلة تفكيره بطريقة علمية منهجية و ذلك بهدف إعداد إطارات في مختلف تخصصات العلوم و بمختلف المستويات لتلبية الحاجات الاقتصادية السياسية و الاجتماعية و التي هي مدرجة في خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لمجتمع ما .

و لا يتسنى ذلك إلا عن طريق البحث العلمي باعتباره أساسي للجامعات ⁽¹⁾.
هذه هي الشعارات التي نادى بها أغلب الجامعات في البلدان العربية ، بغية إدماج مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مخططات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لهذه الدول ، فإلى أي مدى تحققت هذه المطالب ؟
أو بصيغة أخرى إلى أي مدى أدمجت هذه الجامعات في التنمية الاجتماعية الشاملة ؟

(1) ناصر الدين الأسد ، الجامعة البحث العلمي و التنمية : سياسات البحث العلمي . مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.

1. - وظائف الجامعة :

للجامعة ثلاث وظائف أساسية و التي لها مكانتها و دورها في سير المجتمع و عمله :

أولها : نشر المعارف ؛

ثانيا : دمج قسم من الشباب في الإطار العام للمجتمع ؛

ثالثا : إنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي .

إن وظيفة الجامعة تساهم في خلق حقل ثقافي للمجتمع ، و المظهر الأكثر أهمية لهذه الوظيفة هي تكوين نموذج للمعرفة لأنه لا يمكن للجامعة أن تبقى غريبة و معزولة عن البحوث و النقاشات العلمية الكفيلة بخلق هذه النماذج المعرفية .⁽¹⁾

1.2 - أهداف الجامعة :

تهدف الجامعة كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي إلى ثلاثة أهداف رئيسية :

أولا : تحقيق تكوين علمي عالي و مهني للمتخرجين ؛

ثانيا : خلق نخبة عصرية تستجيب للتطلعات الثقافية و العلمية للمجتمع ، من خلال ما تقدمه

هذه النخبة من إنتاج للمعارف و العلوم ؛

ثالثا : تنظيم التغير الحاصل في المجتمع .⁽²⁾

1.3 - مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الجامعة الجزائرية و علاقتها بالعوامل

السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية

المرحلة الأولى 1963 - 1969 :

خلف الاستعمار الفرنسي للجزائر المستقلة جامعة أرادها المسيرون آنذاك جامعة جزائرية حاملة لشعار الثورة الثقافية ، أي بنفس الصدى الذي خلفته ثورة نوفمبر المجيدة . لكن المشكل الذي كان قائما هو غياب الأطارات العلمية الجزائرية الكفيلة بتحقيق هذه الثورة لذلك قامت السلطات الجزائرية بتوقيع عقد شراكة علمية مع الحكومة الفرنسية ، و هذا ما نتج عنه مجلس البحث العلمي سنة 1963 تحت وصاية السلطات الفرنسية التي بقيت تسيّر مؤسسات البحث العلمي التي كانت قائمة آنذاك .

(1) Alain TOURAINE. Université et société aux états-unis. Paris : Edition du Seuil. 1972. pp 7-8 .

(2) IBID - PP 21-40 .

رئيس المجلس العلمي كان جزائرياً ، و المجلس الإداري كان يتضمن أعضاء جزائريين و فرنسيين ، لكن المسؤولية في اتخاذ القرارات خاصة المالية منها كان يعود للجانب الفرنسي بالدرجة الأولى .

و قد عرفت السنوات الخمس بعد 1965 العديد من الاحتجاجات و الإضرابات التي قام بها الطلبة احتجاجاً على اعتقال ممثليهم في الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (L'UNEA) الذي حل فيما بعد .

إن انقلاب 1965 أحدث الكثير من التغيرات و التحولات على الصعيد السياسي ، الاقتصادي و الاجتماعي وهذا ما كان له الصدى العميق في الجامعة كمؤسسة تحوي النخبة المثقفة . فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي تعد هذه المرحلة صعبة و لكنها كانت مليئة بالصراعات ، إن التحولات الاقتصادية العميقة التي حدثت آنذاك لفتت الأنظار إلى البحث العلمي لكنها بقيت غير كافية ، لأن النمط البيروقراطي الذي طغى على استيراد التكنولوجيا تقارب مع الموقف السياسي الموجه ضد الجامعة لتهميشها (1).

إن ما يمكن ملاحظته من خلال هذه المرحلة أن الجامعة منذ البداية كانت مهمشة لأن الشعار الذي كان سائراً آنذاك هو استيراد التكنولوجيا و جعلها في خدمة اقتصاد البلاد .

المرحلة الثانية 1970 - 1979 :

سنة 1970 تم إنشاء وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و بهذا تم تأسيس العلاقة بين الجامعة و البحث .

لقد عرفت انطلاقة سنوات السبعينات ضرورة إدماج إصلاح التعليم العالي ، هذه الحاجة التي بقيت تختمر في عشرية الستينات ، و قد سعى المسيرون إلى هذا الإصلاح بغية إحداث الثورة الثقافية ، و خططوا للانطلاقة على أن تكون من التعليم العالي و من الجامعة بالتحديد ؛ و هذا لإحداث القطيعة مع الإرث الكولونيالي . و لتجد الجامعة الاعتراف الذي تستحقه في مجتمعها و ليجد المجتمع الاعتراف الذي يستحقه في جامعته. هذا هو الشعار الذي نادى بها وزير التعليم العالي و البحث العلمي السابق السيد الصديق بن يحي في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 23 جويلية 1971 ، و لقد أعطى الوزير آنذاك الخطوط العريضة لعملية الإصلاح (2).

(1) Djamel LABIDI, Op.cit. TOME I, pp43, 51-52

(2) سبعون سعيد ، السوسيولوجيا الأكاديمية و المشروع التنموي في جاتيه التصنيعي . رسالة ماجستير ، الجزائر ، 1998 ،

و قد تمثلت أهداف الإصلاح في ثلاث مبادئ :

أولاً : تكوين أكبر عدد من الإطارات التي تحتاجها التنمية الوطنية ، و على الجامعة أن

تلعب الدور الرئيسي في هذا التكوين ؛

ثانياً : يجب أن يكون التكوين بأقل تكلفة ممكنة ؛

ثالثاً : يجب على الإطارات المتكونة في الجامعة الجزائرية ضرورة الالتزام الإيديولوجي و

الثقافي و ذلك لإحداث التنمية الوطنية الموجودة .

و تم خلال هذه المرحلة إلغاء نظام الكليات و إحلال مكانه نظام المعاهد و التي ستعرف

استقلالية أكثر في التسيير الإداري و المالي ، و التخصص العلمي ، و قد كان الهدف من

الإصلاحات هو إدماج الأساتذة في عملية تسيير هذه المعاهد .

و قد عكف الأساتذة منذ السبعينات على حل المشاكل المتعلقة بالدرجات ، المخابر ، الأنسـلم ،

و المكتبات و توفير طرق بيداغوجية عصرية و تحقيق حرية الجامعة في التسيير و احترام

حرية الجامعيين ، و المساهمة جميعاً في تحقيق إصلاح ديمقراطي للتعليم و السهر على تنمية

البحث و إعادة النظر في ميزانية التعليم و ترقية وضعية الأستاذ .

كل هذه الإنشغالات و المشاكل عرقلت وظيفة الأساتذة باعتبارهم باحثين بالدرجة الأولى .

كما نلاحظ غياب مشروع الإصلاح الإداري و التسيير الجامعي لما له من دور في إدماج

الجامعة في تنمية المجتمع .

و بقيت الصراعات حتى سنة 1975 حتى حمل الميثاق فكرة قانون أساسي خاص بالجامعة يقوم

على المواد التي تؤكد التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، و قد أنشأ مشروع عام 1979 و تم

المصادقة عليه لكنه ما فتئ أن نسي بعد وفاة الراحل هواري بومدين (1).

المرحلة الثالثة 1980 - 1990 :

في منتصف الثمانينات الجامعة لم تعد كما كانت في بداية الإصلاحات سنوات

السبعينات ، الديناميكية السياسية للتيار الطلابي لم يصبح قويا كما كان ، المدن الجامعية لم تعد

لها قدرة إستيعاب كافية للعدد الهائل للطلبة الجدد المتزايد سنة بعد أخرى ، و هذا راجع للنمو

الديموغرافي الكبير و ديموقراطية التعليم .

(1) Djamel LABIDI, OP CIT. PP 120, 128, 132.

كما أن الظروف المعيشية للطلبة داخل المدن الجامعية أصبحت صعبة ، أما المشاكل البيداغوجية و الناجمة عن ازدواجية اللغة انجرت عنها مشاكل أخرى منها مشكل البطالة المتزايد لدى فئة المتخرجين من الجامعة، خاصة المتكونين منهم باللغة العربية (1) و هذا ما قاد إلى إعادة النظر في الإستراتيجية الجامعية و النظام الجامعي القائم .

لكن المشكل الأكثر حدة كما ذكرنا سابقا هو عدم استيعاب الهياكل الجامعية للأعداد المتزايدة للطلبة ؛ ففي فترة 1962-1982 انتقل عدد الجامعيين من 2000 طالب إلى 85000 طالب هذا ما سمح للمجتمع في أن يحصل على نسبة لا بأس بها من المتعلمين و المتقنين و هذا ما يعد عامل تغيير أساسي ، لكن الجامعات الجزائرية أعطت أكثر متقني مكاتب و تقنوقراطيين (2).

المرحلة الرابعة 1981 - 2000 :

لا تزال الجامعة الجزائرية إلى اليوم تعيش نفس المشاكل التي عددناها في المراحل السابقة ، و لا تزال محل إصلاح متواصل .

و يعد مشكل نقص الهياكل أهمها ، و يوضح الجدول التالي هياكل التعليم العالي مقارنة مع عدد الطلبة المسجلين لسنة 1994-1995 (3).

جدول (3) : توزيع الطلبة المسجلين حسب الهياكل الجامعية .

الهياكل	العدد	النسبة	عدد الطلبة	النسبة
الجامعات	13	23,2	172891	71,2
المراكز الجامعية	10	17,8	22506	9,2
المعاهد الوطنية للتعليم العالي	12	21,4	22724	9,3
المدارس الوطنية العليا	09	16	9073	3,1
المدارس الوطنية العليا للتعليم التقني	03	5,3	3419	1,4
المعاهد/المدارس الكبرى	09	16	11995	4,9
المجموع	56	100	242608	100

(1) Aissa KADRI, (le Système de l'enseignement supérieur Algérien dans la décennie 80 : les réformes dans la réforme des contournements avortés) . NAQD, n°05, 1993, pp.74-75.

(2) Mostefa BOUTEFNOUCHET, Système Social et changement social en Algérie, Alger : OPU, P70.

(3) MESRS, Note d'information sur le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique . 1994, P5.

نلاحظ من خلال تحليلنا لنسب الجدول أن أكبر نسبة في الهياكل الخاصة بالتعليم العالي تحتلها الجامعات و هي 23,2 % ثم تليها المعاهد الوطنية بنسبة 21,4 % أما أصغر نسبة و هي 5,3 % فهي للمدارس الوطنية العليا للتعليم التقني . كما نلاحظ أن أكبر نسبة من الطلبة المسجلين و هي 71,2 % تستقطبها الجامعات و هذا ما يفسر العجز الذي تعاني منه الجامعات في استيعاب الطلبة و تأطيرهم تأطيرا علميا سليما .

مشكل الخدمات الجامعية

السكن :

يضم الجدول (4) الطلبة الذين تم إسكانهم في المدن الجامعية في كل من الوسط، الشرق و الغرب للسنتين الجامعتين 1992-1993 و 1993-1994 و ذلك للمقارنة⁽¹⁾.

جدول (4) : توزيع الطلبة الذين لم يتم إسكانهم حسب المنطقة والسنة الجامعية.

1994-1993	السنة الجامعية 1992-1993			
النسبة %	النسبة %	الطلبة الذين تم إسكانهم	الطلبة المسجلين	المنطقة
43	44,2	48894	110595	الوسط
60	61,5	46684	75908	الشرق
50	48,3	25467	52681	الغرب
50,1	50,6	121045	121045	المجموع

يضم هذا الجدول كما تبينه الأرقام و النسب عدد كل من الطلبة المسجلين للسنة الجامعية (1994-1993) ، ونسب الطلبة الذين تم إسكانهم ، و كذلك نسبة الطلبة الذين تم إسكانهم في السنة السابقة (1993-1992) في كل مناطق الوطن .

الوسط : فإن نسبة 44,2 % من الطلبة تم إيوائهم ، و هي نسبة ضئيلة كما أننا إذا قارناها مع النسبة المسجلة في السنة السابقة فإننا نجد تطور طفيف في النسبة .

الشرق : نلاحظ أن منطقة الشرق تحتل نسبة أكبر، حيث أن 61,5 % من الطلبة تم إيوائهم و مقارنة مع السنة السابقة كذلك نفس الملاحظة فالتطور في النسبة ضئيل.

الغرب : نلاحظ أن نسبة 50,6 % من الطلبة المسجلين تم إيوائهم ، كذلك لا يوجد فرق بينها و بين النسبة المسجلة في السنة السابقة و التي تقدر بـ 50,1 % .

(1) IBID. P9.

إنّ تعتبر منطقة الوسط هي المنطقة الأكثر عجزاً على استيعاب نسبة كبيرة من الطلبة المسجلين في مدنها الجامعية مقارنة مع المناطق الأخرى .

إنّ نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الجامعة ما تزال تعاني من مشاكل جمة ، و عليها أن تتخذ كل الإجراءات السريعة و الرشيدة لتخطي هذه المشاكل و التي هي سبب من الأسباب الذي جعلتها تتأخر عن الركب و عن الدور الذي يجب أن تلعبه لتوثق الصلة بينها و بين المجتمع .

و بسبب كل هذه المشاكل التي عدناها سابقاً لا تزال الجامعة محل إصلاح متواصل ، فقد جاء في وثيقة خاصة بتطوير المنظومة التربوية الوطنية و النهوض بالبحث العلمي في برنامج الحكومة لسنة 1997 في المحور الخاص بالتعليم العالي انشغال الجزائر بمصير جامعتها و قد تجسد هذا الانشغال في التوصيات التالية :

- 1- تعزيز الهياكل القاعدية التربوية و هياكل الإسناد كون الجامعة لم تعد لها طاقة استيعاب للأعداد الهائلة للطلبة ؛
- 2- تنفيذ سياسة نشيطة لتعزيز عدد الأساتذة ؛
- 3- رفع المخصصات الممنوحة لكل طالب ؛
- 4- تعزيز الاستثمار في مجال التجهيزات التربوية و العلمية ؛
- 5- تطبيق سياسة جديدة في مجال الخدمات الجامعية ؛
- 6- تكريس تنظيم داخلي جديد للجامعة ؛
- 7- تكريس القانون الأساسي للمدارس الوطنية العليا الكبرى ؛
- 8- الوصول إلى تحقيق مستوى أعلى قبل مرحلة الدخول إلى الجامعة ؛
- 9- تطبيق تسيير تربوي متكامل لكثافة عدد الطلبة ؛
- 10- العمل على تحقيق توافق بين التكوين الجامعي و حاجات سوق العمل ⁽¹⁾.

سنة فيما بعد أي عام 1998 تثمر هذه التوصيات عن تعديل المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في سنة 1983 و المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة ، فيأتي التعديل بإلغاء نظام المعاهد و إحلال مكانه نظام الكليات .

(1) وثيقة المجلس الأعلى للتربية ، تطوير المنظومة التربوية و النهوض بالبحث العلمي في برنامج الحكومة ، 1997 ، ص ص 9-12 .

فتعدل المادة 2 من هذا المرسوم لتصبح : تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي تتكون الجامعة من كليات و يحدد مرسوم إنشاءها ، مقرها و عدد الكليات التي تتكون منها كما يحدد اختصاصاتها .
يتم تعديل المحتوى المادي للجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي .

نستنتج مما سبق أن الجامعة الجزائرية لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق أهدافها المسطرة ، و السبب راجع لوجود قطيعة بين مكانتها و الأدوار التي ينبغي عليها أن تلعبها .
فإذا وضعنا الجامعة الجزائرية في إطارها التاريخي و الاجتماعي و السياسي ، نجد أنه هناك العديد من العوامل أثرت في النظرة و الخطاب السياسي الموجه للجامعة ، و على الأدوار المتوقع منها أن تقوم بها .

فالجامعة الجزائرية في مختلف المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري و التي كان لها الأثر العميق عليها ، حاولت دائما التأقلم مع هذا الواقع الاجتماعي التاريخي و السياسي ، كما أنها عاشت الكثير من الأزمات و المشاكل و لا تزال لحد اليوم تعاني من نفس المشاكل التنظيمية و البيداغوجية و التأطيرية .

فإذا أمعنا النظر و التأمل في الأهداف التي كان على الجامعة تحقيقها نتوصل إلى ما يلي :
فالهدف الأول ألا وهو تحقيق تكوين عالي علمي و مهني للمتخرجين ، نجد أنها كونت العديد من المتخرجين ، و هذا ما تثبته الإحصائيات الرسمية ، لكن هذا الكم الهائل من المتخرجين يعاني اليوم من مشكل البطالة ، حيث أن نسبة كبيرة منهم تعاني من هذا المشكل الذي يعطل طاقاتهم العلمية و المهنية .

إن نستطيع القول أنه لا يوجد توافق بين الجامعة و المجتمع أي أن الجامعة أصبحت و عن دون قصد تسهم في مشاكل المجتمع ، و السبب راجع لعدم وجود هياكل اقتصادية تستوعب هذا العدد الهائل من المتخرجين لإدماجهم في عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

أما الهدف الثاني و المتعلق بخلق نخبة عصرية تستجيب للتطلعات الثقافية و العلمية للمجتمع من خلال ما تقدمه هذه النخبة من إنتاج للمعارف .

نجد أن الجامعة لا تزال دون مستوى خلق نخبة عصرية يكون لها الدور الأول في تسيير المجتمع ، و إن وجدت فهي مهمشة و الدليل على ذلك ضئالة مردودها العلمي الذي يبقى حبيس أدراج المكتبات و الأرشفة .

أما الهدف الثالث و المتعلق بدور الجامعة في تنظيم التغيير الحاصل في المجتمع ، نجد أنها لم ترقى بعد إلى هذا المستوى فالتغيير الحاصل في المجتمع منبعه عوامل داخلية و خارجية ، بالنسبة للعوامل الداخلية نذكر العامل الديموغرافي و العامل السياسي و العامل الاقتصادي و العامل الاجتماعي الثقافي⁽¹⁾.

أما على الصعيد الخارجي فيوجد عوامل متعددة نذكر منها النظام الدولي الجديد ، و اقتصاد السوق و العولمة .

كل هذه العوامل جعلت وتيرة التغيير في المجتمع سريعة و متداخلة ، لكن بقيت الجامعة مهمشة ومنعزلة عن تنظيم هذا التغيير الحاصل في المجتمع ، و بقي دورها غير قادر على مواكبة التغييرات .

نصل من خلال ما ذكرنا سابقا أن الجامعة عانت من الشرخ القائم بين الخطاب⁽²⁾ الرسمي و الواقع ، و عليها أن تبتعد عن كل أيديولوجية سياسية أو تحزبات جهوية ، وعن بيروقراطية المكاتب لتستعيد مكانتها العلمية و الفكرية ، و لتجد الاعتراف الذي تستحقه في مجتمعها من خلال تحقيق معادلة التوازن في نسق البحث العلمي و ربطه بالأنساق الاجتماعية و الثقافية الأخرى .

(1) Guy ROCHER. OP. CIT. PP33,35.

(2) L'ès MAIRI. Faut-il fermer l'université ? Alger : ENAL. 1994: P20.

1. 4 - العلوم الاجتماعية و الإنسانية في الجامعة الجزائرية:

1. 4. 1 - تعريف العلوم الاجتماعية و الإنسانية :

هي تلك العلوم التي تتناول بالدراسة كل نشاطات الإنسان السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، و تتناول أيضا بالدراسة جوانب من حياته النفسية ، و أنماطا من تفاعلاته مع المحيط .

إن هذه العلوم مثلها مثل العلوم الأخرى تسعى إلى اكتشاف القوانين التي تحكم المجتمعات الإنسانية بكل مظاهرها . (1)

1. 4. 2 - وظيفة العلوم الاجتماعية :

تتميز وظيفة العلوم الاجتماعية في المجتمع بالعقلنة فهي تساعد على توجيه النشاطات الوطنية ، إذن دور المختصين في هذه العلوم هو اكتشاف ظواهر اجتماعية جديدة ثم تقديم تفسيرات لها . (2)

إن وظيفة العلوم الإنسانية و الاجتماعية تميزت على مر التاريخ في تحديد ماهية البحث و فلسفته وإستراتيجيته ، كما أنها قد تلعب الدور المحرك في صياغة مشروع المجتمع . (3)

1. 4. 3 - وضعية البحوث في مجال العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية :

إن أي تنمية اجتماعية في العالم الثالث و البلدان المتقدمة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مشروع مجتمع مخطط له مسبقا ، و من الوجهة أن مجتمع بهذه المواصفات لا يمكن أن يتحقق إلا بالوعي بأهدافه المستقبلية المخطط لها . (4)

(1) اليونسكو، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية و الإنسانية . مجلد 1 (ترجمة : د. أ. سعد عربي

وآخرون) مطبعة دمشق ، 1976 ، ص ص 65-67 .

(2) Bernard -Pierre . l'Apport des sciences sociales A la définition des priorités nationales . In colloques sur les sciences sociales aujourd'hui du 26 au 29 mai 1984 . p166 .

(3) د. عزي عبد الرحمان ، البحث العلمي الاجتماعي : بعض الموازنات والأولويات . حوليات الجامعة عدد 7 ،

1992-1993 ، ص 38 .

(4) BOUKHARI HAMMANA. Les Sciences sociales et le tiers - monde (le cas de l'algerie) . IBID .

5.1 - العلوم الاجتماعية و الإنسانية و علاقتها بمشاريع البحث في الجامعة الجزائرية

يوضح الجدول في الأسفل (4) ، عدد مشاريع البحوث المسجلة في جامعة الجزائر لسنة

1990.

جدول (5) : يبين حالة المشاريع المسجلة لسنة 1990 حسب التخصصات .

حالة المشاريع							التخصصات
مجموع المشاريع لسنة 1990	المشاريع الجديدة		لم تقيم	المجددة	الموقفة	المنتهية	
	لم يصادق عليها	المصادق عليها					
327	62 بنسبة % 32,1	131 بنسبة % 67,8	93 بنسبة % 22	196 بنسبة % 48	39 بنسبة % 9,5	80 بنسبة % 19,6	مجموع التخصصات
105	25 بنسبة % 29,4	60 بنسبة % 70,5	22 بنسبة % 22,4	34 بنسبة % 34,6	15 بنسبة % 15,3	27 بنسبة % 27,5	العلوم الاجتماعية

نلاحظ من خلال الجدول حالة المشاريع بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، أن نسبة ضئيلة منها و تقدر بـ 27,5 % أنجزت و هذا يدل على ضعف المردودية ، أما 15,3 % وقفت ، أما 22,4 % حظيت بقبول تجديد المدة ، و أخيرا 22,4 % لم تقيم . نستدل من هذا أنه هناك أسباب عرقلت استمرار هذه المشاريع و وصولها إلى نتائج مقبولة ، كما أننا نستطيع القول أن التجربة ما تزال حديثة و دون المستوى المطلوب .

(1) د. عزي عبد الرحمان ، المرجع السابق . ص 56 .

أما الإحصائيات الخاصة بفرق البحث للسنة الجامعية 1998-1999، فنقدمها على الشكل الآتي :

جدول (6) : يبين عدد فرق البحث الخاصة بالعلوم الاجتماعية و الإنسانية في جامعة الجزائر. (4)

النسبة %	عدد الفرق	المعاهد
16,2	11	الحقوق و العلوم الإدارية
1,5	01	العلوم الاقتصادية
10,3	07	اللغة العربية و آدابها
11,8	08	اللغات الأجنبية
2,9	02	علوم الإعلام و الاتصال
2,9	02	العلوم السياسية و العلاقات الدولية
27,9	19	علم النفس و علوم التربية
4,3	03	علم الاجتماع
1,5	01	علم المكتبات و التوثيق
5,9	04	الآثار
5,9	04	التاريخ
5,9	04	الفلسفة
1,5	01	الترجمة
00	00	التربية البدنية
1,5	01	المركز المكثف للغات
100	68	المجموع

نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أن أكبر نسبة للمشاريع سجلها معهد علم النفس و علوم التربية، و تقدر بـ 27,9 % ، أما أقل نسبة و تقدر بـ 1,5 % فقد سجلها كل من معاهد : العلوم الاقتصادية ، علم المكتبات والتوثيق ، الترجمة و مركز اللغات المكتفة ، كما نلاحظ أن معهد علم الاجتماع سجل نسبة ضئيلة من فرق البحث و تقدر بـ 4,3 % من مجموع فرق البحث التابعة لجامعة الجزائر ككل .

1.6 - أهمية البحوث العلمية في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية :

تكمن أهميتها في أنها تساعد على إنتاج معارف تتجسد في شكل خطاب جديد خاص بالمجتمع ، فالتغيرات السريعة الحاصلة في المجتمع تحدث تفاعلا شديدا و عميقا بين مختلف أنساق المجتمع ، فالتغير على هذا الشكل ينموا تبعا لسياسة التنمية المتبعة ، و بهذا يظهر تأثير المشروع الاقتصادي .

أما إذا همشت العلوم الاجتماعية و الإنسانية من تنظيم هذا التغير و الإشراف عليه ، فسيصاحبه (أي التغير) الكثير من الصراعات و اللاتوازنات بين القيم التقليدية و القيم الجديدة .⁽¹⁾

1.7 - المشاكل المطروحة في إطار فرق البحث الجامعية :

تتمثل المشاكل المطروحة في إطار فرق البحث الجامعية في جملة من النقاط⁽²⁾ وهي :

- 1- صعوبة العمل الجماعي ، هناك انعدام ثقافة العمل الجماعي المنظم، فالباحثون ينفرون من العمل الميداني الخاضع لبرنامج زمنية محددة ،

(1) فتحة معنوق ، (علاقة البحث بالنظرية السوسيولوجية في الجزائر، المجتمع الجزائري والممارسات السوسيولوجية) . أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع في الجزائر 11-12 نوفمبر 1997 ، الدفاتر الجزائرية ، جامعة الجزائر ، عدد 1 سنة 2000 ، ص ص 21-31 .

(2) أ. د. ناصر سعيدوني ، (من أجل تطوير فرق البحث بالجامعة الجزائرية) . مجلة بحوث ، جامعة الجزائر ، عدد 4 . سنة 1997 ، ص ص 118-120 .

2 - غياب عنصر المراقبة العلمية و التقييم الناقد و الموجه، لا مضبوط بخطوات عمل علمية على جميع المستويات، فالأبحاث المسجلة في فرق البحث تعالج في الغالب من خلال نظرة إدارية بيروقراطية ؛

3 - غياب عنصر الإبداع و الابتكار في البحوث المسجلة ؛

4 - انعدام الأهداف الإستراتيجية ، فالبحوث متأثرة بعوامل ذاتية لحاجة لتحقيق أهداف و مكاسب مادية ذاتية ؛

5 - غياب المناخ العلمي المساعد على العمل في إطار هذا الفرق ، فقلة الملتقيات العلمية و اختفاء ورشات العمل تجعل الباحثين يقومون بأعمال سطحية و كأنها مقالات أو دروس للإلقاء ؛

6 - الجانب المادي لا يغطي نفقات مشاريع البحث ، كالنقل و الإقامة و المراجع العلمية الحديثة و لمتخصصة .

إن لنظام فرق البحث جانبان جانب إيجابي و جانب سلبي فافرق البحث تسعى إلى تقريب البحث العلمي من الأستاذ الجامعي فهي بمثابة منشط لهياة التدريس .
و من أسباب فشل العديد منها انعدام إستراتيجية شاملة للبحث العلمي ، تساعد على ربط الأهداف و البحوث الجامعية بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع .⁽¹⁾

1. 8 - فرق البحث الجامعية و علاقتها بإنتاج المعرفة في المجتمع:

إن أي مجتمع ينتج و يتكيف و يتفاعل عن طريق أنساقه التي تمده بالقدرة على إنتاج التوجهات الاجتماعية والثقافية عن طريق نشاطه ، فالمؤسسات السياسية تتبنى القوانين الاجتماعية من خلال التغيرات الحاصلة داخل مجموعة سياسية اجتماعية .⁽²⁾
و من شروط إنتاج المعرفة تنظيم نسق إنتاج هذه المعرفة ، إن الحرية الأكاديمية لن تكون ذات فعالية أو معنى إذا لم تتجسد بحرية إنتاج معرفة مختلفة عما هو سائد .

(1) عبد الحفيظ مقدم ، ملاحظات حول نظام فرق البحث . مجلة بحوث ، جامعة الجزائر ، عدد 4 ، سنة 1997 ، ص

ص 110 - 106 .

(2) ALAIN TOURAINE . Pour la sociologie . Paris : Ed du seuil . 1974 . p56 .

فنمط هذه المعرفة السائدة تعتبر دخيلة على مجتمعنا كونها نشأت في مجتمعات مختلفة ثقافيا و اجتماعيا عن مجتمعنا.(1)

و يمكن أن نصف الإنتاج المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية و الإنسانية فيما يخص المجالات العلمية المتخصصة بأنه محدود ، لأن التجربة لا تزال فتية ، فبداياتها كانت في النصف الثاني من عشرية الستينات التي تميزت باستقطاب حقل العلوم الاجتماعية و الإنسانية بظهور سبع مجلات في جامعة الجزائر.

كما أثمر عام 1971 عن ظهور مجلة لسانيات و التي غطت بمقالاتها معظم الحقل في البحوث الإنسانية .

أما الاستقطاب الثاني لحقل العلوم الإنسانية و الاجتماعية بدأ في النصف الثاني من عشرية السبعينات ، فالجامعة الجزائرية لم تصبح المكان الوحيد الذي ينتج فيه مجلات في هذا المجال المعرفي ، بل أصبحت مراكز البحث التابعة لـ ONRS تقوم أيضا بهذه المهمة .

و يأتي عام 1982 ليصادف فترة حرجة في سيرورة إنتاج هذه المجلات التي أصبحت مهددة بالزوال .(2)

نستخلص مما سبق أن البحوث في ميدان العلوم الاجتماعية و الإنسانية لا تزال دون المستوى المطلوب ، لأنها لم تتجسد بعد في منتج معرفي متواصل و متجدد ، يساهم في إنتاج التوجهات الاجتماعية و الثقافية لمجتمعنا.

(1) Djilali. LIABES. Nacer, BOURENANE. Ali. EL KENZ. (Impérialisme scientifique et libertés académiques : genèse , fondements et enjeux) . In Cahiers du CREAD . n 29 . 1992 . p 90.

(2) DJEGHLOUL. Abdelkader, (Note sur les revues universitaires Algériennes en sciences humaines en 1982) . In colloque sur les sciences sociales aujourd'hui du 26 au 29 mai 1984 . pp. 244 – 245 .

2 - مكانة و دور مراكز البحث و ملاقتهما بأزمة البحث العلمي في الجزائر :

2. 1 - المكانة القانونية لمراكز البحث :

يحدد المرسوم * رقم 83-521 الصادر يوم 10 ديسمبر 1983 القانون الأساسي لمراكز البحوث المحدثة لدى الإدارات المركزية و تبين المادة الأولى من هذا المرسوم أنه يتم إحداث هذه المراكز بعد قرار من المجلس الأعلى للبحث العلمي و التقني باعتبارها مؤسسات وطنية عمومية بصيغة قطاعية أو مشتركة بين القطاعات ، كما أن لهذه المراكز الحرية المالية و الشخصية المعنوية الخاصة بها .
و تسعى هذه المراكز لتحقيق أهداف برامج التنمية العلمية و التكنولوجية .

2. 2 - دور مراكز البحث :

تسند إلى مراكز البحوث مهمة تنفيذ برامج و مشاريع البحوث و من واجبات

المركز⁽¹⁾ ما يلي :

- جمع العناصر الضرورية للمشاريع و لتقويمها العلمية ؛
- تنسيق عمل وحدات البحث المرتبطة به ؛
- تشجيع الاتصالات مع وحدات البحث الأخرى ؛
- توفير الوسائل البشرية المادية الضرورية لإنجاز أعمال البحوث ؛
- تقييم نتائج البحوث .⁽²⁾

* أنظر الملحق ص ٢٢

(1) للمزيد من التوضيح أنظر قانون رقم 83 - 521 في الملحق . ص ٢٢ .

(2) المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم . المرجع السابق . ص 68 .

2. 3 - مراكز البحث العلمي في الجزائر و دورها في تنمية البحث :

من أهم مراكز البحث التي كانت تابعة للهيئة الوطنية للبحث العلمي⁽¹⁾

ONRS هي :

- مركز العلوم و الثقافة النووية

- المركز الجامعي للبحث و الدراسات و الإنجازات من مهام هذا المركز :

- ◀ تطوير البحوث التطبيقية ؛
- ◀ دراسة و إنجاز المشاريع البحثية ؛
- ◀ تشجيع البحوث ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية ؛
- ◀ المشاركة في الأنشطة العلمية الدولية .

- مركز بحوث الموارد البيولوجية الأرضية

- المركز الوطني لبحوث المناطق القاحلة

- مركز بحوث الأناسة و ما قبل التاريخ و السلالات من مهامه :

- ◀ دراسة الوثائق الثقافية للشعب الجزائري منذ ما قبل التاريخ حتى الآن ؛
- ◀ دراسة المميزات الاجتماعية التي تظهر في التغيرات المؤثرة على المجتمع الجزائري .

- مركز الرصد و فيزياء الأرض

- مركز بحوث الاقتصاد الوطني من مهامه :

- ◀ القيام بدراسات و بحوث في الميادين الاقتصادية التطبيقية المحددة من قبل الحكومة ؛
- ◀ إنجاز البحوث التي يكلف بها المركز من الهيئة ذات الوصاية ؛
- ◀ إبرام العقود البحثية في مجال التخصص .

(1) نفس المرجع . ص 59 - 62 .

– مركز الدراسات و البحث الزراعي

– مركز بحوث علوم المحيطات و الصيد البحري

– المركز الوطني للدراسات و الأبحاث لاستغلال الإقليم

– المركز الوطني لبحوث و تطبيقات العلوم الجيولوجية *.

2.4 – مراكز البحث و علاقتها بأزمة البحث العلمي في الجزائر :

من خلال ما ذكرنا سابقا نلاحظ أن مراكز البحوث منذ إنشائها أعطيت لها المكانة المادية و المعنوية التي تساعد على تأدية المهام العلمية التي أنشأت لأجلها . و قد أشرفت الهيئة الوطنية للبحث العلمي ONRS على أعمال هذه المراكز ، و ذلك بإنشاء العلاقة بينها و بين الجامعات . كما أنها استقطبت الأساتذة الباحثين في هذه المراكز و أعطت لهم كل الصلاحيات لتحقيق المشاريع الوطنية للبحث ، فالمهمة الرئيسية للهيئة كانت تكوين الإطارات القادرة على البحث في الجامعات و المعاهد و مراكز البحوث . و قد وفقت الهيئة إلى حد ما في تحقيق البعض من الإيجابيات في الفترة القصيرة التي باشرت فيها مهامها ، كتأطيرها للبحوث في مختلف الجامعات و كذلك مذكرات الدكتوراه (الدرجة الأولى و الثانية) و التي تم مناقشتها ، غير أن هذه الإيجابيات لازمتها بعض السلبيات هي :

أولا الأساتذة الباحثون كانوا مشتتين بين مهام عدة خاصة بعد صدور قانون 6 أوت 1976 الذي فرضت عليهم البحث زيادة على التدريس ؛ فضالة الأجور التي كان يتقاضاها الأساتذة من التدريس هي التي جعلتهم يتجهون نحو الأعمال البحثية و هذا ما جعل المشاكل تتفاقم ، كما أنه دليل على رداءة المردود العلمي .

* ملاحظة : هناك تغيير في الأسماء حاليا لبعض من هذه المراكز ، كما أننا لم نذكر المراكز التي أنشأت بعد حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي .

ثانياً نقص في عدد الأساتذة الباحثين نجم عنه صراع بين الجامعة و بين مراكز البحث التابعة للهيئة و هذا ما استدعى وضع سياسة علمية لتكوين أكبر عدد من الباحثين الدائمين و وضع قانون أساسي خاص بالباحث .

ثالثاً الهيئة الوطنية للبحث العلمي غلب عليها الطابع البيروقراطي و الإداري ، فمسيرى هذه الهيئة كانوا معظمهم من الإداريين و لم يشكل الأساتذة الباحثون فيها إلا نسبة أقل (1) .

كل هذه المشاكل المذكورة سابقا أسهمت في حل الهيئة الوطنية للبحث العلمي ، و بهذا نستنتج أن أهم المشاكل التي عانت منها مراكز البحوث عامة هو تذبذب سياسة العامة للبحث العلمي ، و تذبذب الوصاية على هذه المراكز زيادة على نقص كبير في عدد الباحثين المؤهلين لتحقيق المشاريع الوطنية للبحث العلمي وافتقارهم لقانون أساسي خاص بالباحث يساعد على ترقية و تسهيل أعماله البحثية .
إن وضعية كهذه عاشتها هذه المراكز منذ نشأتها ، أسهمت بشكل كبير في إثكالية البحث العلمي في الجزائر .

2. 5 _ المجالس العلمية و علاقتها بمشاكل البحث :

إن من المشاكل المشتركة التي اعترضت سير الأبحاث العلمية في كلا من الجامعة و مراكز البحث هو مشكل مجالس البحث أو المجالس العلمية ، فهي تعتبر العمود الفقري و المحدد الرئيسي لجودة نتائج البحوث .
فالخلل يكمن في تركيب و دور هذه المجالس ، حيث أصبحت لا تخضع لضوابط و قوانين ثابتة تحدد صلاحيتها التي تعتبر غير دقيقة .

(1) AISSA . KADRI . Le droit à l'enseignement du droit (contribution a une analyse des fonctions du systeme de l'enseignement superieure Algerien) . These de doctorat en sociologie . Paris : EHESS , 1992 .
pp 535 - 539

فهل هذه المجالس هي مجالس استشارية أم تشريعية أم تنفيذية ؟ ⁽¹⁾ حيث سجلت تجاوزات من قبل هذه المجالس ، فأعضائها أصبحوا يتجاوزون المدة القانونية المنصوص عليها في عضوية المجلس .

كما أنهم أصبحوا يشغلون مناصب إضافية منها منصب مدراء بحث وهذا ما يستدعي التساؤل عن نتائج بحوث هذه الفرق ، فهم بهذا يصبحون طرف و حكم في الوقت نفسه . ⁽²⁾

إن مجالس بهذه المواصفات أخلت بمهامها الخاصة بالتوجيه و التسيير البيداغوجي و الإداري ، و كذلك التسيير العلمي المتمثل في مراقبة و تقييم تثمين البحوث تساهم بشكل واضح في مشاكل البحث في هذه المؤسسات . ⁽³⁾

(1) أناصر الدين سعدوني . المرجع السابق . ص 120 .
(2) Rapport du syndicat national des chercheurs permanents . section du centre de recherche en économie
démocratique pour le développement . 1993 . pp 18 – 19 .
(3) L. MAIRI . OP . CIT . p 169 .

II - الباحث كعامل أساسي في نسق البحث العلمي

إن عملية تسيير الباحثين هي من المهام الصعبة و الحساسة ، فهم أشخاص ذوي كفاءة و مستوى عاليين و يمثلون ثروة نادرة ، فالباحثون حساسون لمظاهر الاعتراف بمؤهلاتهم و مكانتهم و إن سوء تسيير لهذه الفئة قد يؤدي إلى ضياعها ، فهي فئة تختلف عن الفئات الاجتماعية والمهنية الأخرى .

لذا يجب أن يخضع هذا التسيير لمراعاة نقاط معينة و هي توفير قدر من الاستقلالية و كذا المحفزات المستمرة (1).

إن نسق البحث هو نسق مفتوح على المحيط فهو يستمد منه الطاقة و لا يمكن له أن يستمر إلا إذا كان يمتلك مبدأ التحكم في نفسه و في تجديد نفسه و يتسنى له ذلك من خلال الإنتاج الذاتي و المتمثل في إنتاج المعرفة .

إذن هو نسق مفتوح و متحكم في نظامه الداخلي (2) و يعتبر الباحث أهم عنصر فيه ، فهو الوحدة المنتجة في هذا النسق .

تعتبر التحولات الحادثة في نسق إنتاج الأفعال ذاتها من أهم خطوات الحفاظ على نفسه و على توازنه و إنتاجيته ، فعليه أن يغير و يجدد في نسق الفعل ، أي يجب على الفاعلين فيه أن يؤسسوا علاقات جديدة تتحكم في النسق و تبقية في علاقة توازن مع الأنساق الاجتماعية الأخرى (3).

إذن إن دور الباحث هو دور رئيسي في عملية البحث فهو المحرك الأول ، سنتناول بالدراسة العلاقة بين الباحثين من جهة و العلاقة القائمة بين الباحث و مؤسسات البحث من جهة أخرى لفهم و نفسير مدى وعي الباحث بدوره في تجديد شبكة العلاقات بينه وبين الأنساق الاجتماعية الأخرى .

(1) محمد حميد التوا ، تجربة عن تجمع الباحثين ، ترجمة غجالي محمد رضا ، مجلة الجيش ، عدد 405 ، 1997 ، ص 13 - 14 .

(2) EDGARD . MORIN . *Sociologie* . Paris : Fayard . 1994 . p 102 .

(3) M . PROZIER . E . FREIDBERG . *L'acteur et le systeme* . Paris : Ed du seuil . 1977 . p 332 .

1 - أهمية تجمعات الباحثين :

إن الباحثين مثلهم مثل باقي الفئات الاجتماعية الأخرى يسعون إلى الترابط و التلاحم و قد يتسنى لهم ذلك عن طريق تشكيل جمعيات ذات طابع علمي ثقافي ، و تكون هذه الجمعيات حرة خاضعة للقانون العام للجمعيات المدنية و تكون أهدافها التشجيع على البحث و تنظيم الملتقيات العلمية .

كما أنها تهدف إلى نشر المعارف وذلك بخلق مجلات علمية و يمكن أن نذكر في هذا الصدد البعض من الجمعيات التي أنشأت لهذا الغرض في الجزائر .

الجمعية من أجل تنمية و ترقية العلوم و التكنولوجيا

الجمعية من أجل تنمية بحوث العلوم الاجتماعية

الجمعية الجزائرية للفيزياء .⁽¹⁾

1.1 - الملتقيات العلمية :

تعتبر من أهم الوسائل التي تساعد الباحثين على الاتصال فيما بينهم من جهة و مع المجتمع من جهة ثانية ، فهي تتيح الفرصة للباحثين لتبادل الخبرات و المعارف و تجديد المعارف .

و من أهم الملتقيات التي نظمت في إطار البحث نذكر ما يلي :

1-الملتقى الوطني الأول حول البحث العلمي و التقني الذي نظم في جوان 1972 ؛

2-الملتقى الوطني الثاني حول البحث العلمي و التقني الذي انعقد في 23-24-25 فيفري 1982 ؛

3-الملتقى الوطني الثالث حول البحث العلمي والتدرج 28-29 ديسمبر 1993.

وتكمن أهمية هذه التجمعات في أنها تساعد على إنتاج معارف جديدة عن طريق النشر، كما أنها تساهم في التأطير العلمي للأطروحات كما أنها تساعد على الابتكار بتسليم براءات الاختراع .

(1) محمد حديد ، مرجع السابق ، ص 15 .

1. 2 - صعوبات تجمع الباحثين :

إن من الصعوبات الرئيسية التي تعترض تجمع الباحثين هو ندرة الباحثين حيث أنه يقاس معدل تنمية مجتمع ما بمؤشر امتلاكه لعدد كافي من الباحثين فقد حددت منظمة الأمم المتحدة هذا المؤشر سنة 1981 بنسبة 230 باحث لكل مليون ساكن ، نشير إلى أن اليابان وصلت إلى نسبة 4500 باحث لكل مليون ساكن ، وقد بلغ عدد تجمع الباحثين الجزائريين حوالي 4000 باحث دائم بنسبة 160 باحث لكل مليون ساكن ، و يعد هذا المؤشر دون المستوى المطلوب (1).

مشاكل الباحث المهنية و الاجتماعية :

يعاني الباحث العربي بصفة عامة و الباحث الجزائري بصفة خاصة من عدة مشاكل و صعوبات تعترض أعماله البحثية و مكانته الاجتماعية .

1. 2 - المشاكل و المطالب الاجتماعية :

- إن عامل التدريس و الأعمال الإدارية يعيقان عمل الباحث في ميدان البحث خاصة أن مجال البحث يتطلب الكثير من الوقت و التفرغ التام ؛
- يتأثر الباحث بالتغيرات الاقتصادية الحاصلة في المجتمع و التي ينجم عنها انخفاض في مستوى المعيشة العام و هذا ما يؤثر على انخفاض دخله ؛
- انصراف الباحثين إلى أعمال و قضايا أخرى و هذا ما يستقطب الكثير من اهتماماتهم ؛
- عمل الباحث يلزمه قدر معقول من الحرية و المرونة فهو في بحث مستمر عن القوانين التي تحكم محيطه الاجتماعي ، و أي ضبط لحرية البحث لديه سيعجل بحوثه دون المستوى المطلوب (2).

(1) نفس المرجع . ص 14 .

(2) عادل عوض . المرجع السابق . ص 76 .

2.2 – المشاكل و الصعوبات المتعلقة بمحيطه المهني :

يعاني الباحث من مشاكل وصعوبات عديدة في محيطه المهني وسنذكر من خلال ما يلي أهمها :

- 1- يعاني الباحث من انعدام ثقافة العمل الاجتماعي في فرق البحث في الجامعة و في غيرها من مؤسسات البحث الأخرى ؛
- 2- يعاني الباحث من عجز في المختبرات و من نقص في المكاتب المخصصة للعمل الجماعي ، و كذلك من فقر المكتبات فيما يخص الدوريات و المراجع و المجالات المتخصصة و الحديثة ؛
- 3- يعاني الباحث من أساليب العمل التقليدية في مؤسسات البحث ، هذه الأساليب التي لا تساير العصر ؛
- 4- إن عملية توظيف الباحثين في مؤسسات البحث قائمة على أساس امتصاص لفائض المتخرجين فهم يقومون بمهام وهمية ، و ليس على أساس إستراتيجية تنمية اجتماعية و اقتصادية في إطار سيرورة عمل بحث منظم و مخططة وفق أهداف مسطرة ؛
- 5- يعاني الباحث من مشكل النشر، و تقييم و تثمين لبحوثه ؛
- 6- يعاني الباحث من غياب قاعدة معلوماتية تشمل بنوك المعلومات و نتائج الأبحاث السابقة ليستفيد منها الباحث و ليتفادى التكرار و السقوط في فخ الرداءة ؛
- 7- يعاني الباحث من ضياع جهود أعماله البحثية ، فنتائج أبحاثه لا تتعدى أدراج المكتبات و الأرشفة فهي لا تؤخذ بعين الاعتبار و لا توظف في القطاعات التي هي في حاجة إليها ، فالجهات المعنية تفضل اللجوء إلى الجهات الأجنبية على أن تلجأ إلى استثمار نتائج البحوث المحلية .⁽¹⁾

(1) نفس المرجع ص 78 - 79 .

ملخص الفصل

تضمن هذا الفصل تعريف الجامعة فهي مؤسسة اجتماعية ضرورية للتنمية الثقافية والعلمية كما أنها تقوم بإعداد وتكوين الأفراد المتخرجين تكويناً علمياً ومنهجياً يساعدهم على فهم أكثر وتفسير الظواهر الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتهم .

كما تطرقنا إلى وظائفها وأهدافها ألا وهي نشر المعرفة ودمج قسم من الشباب في الإطار العام للمجتمع وأخيراً وهو الأهم هو إنتاج المعرفة .

أما أهدافها فقد ذكرنا ثلاث أهداف رئيسية هي تكوين علمي ومهني للمتخرجين ، خلق نخبة عصرية مثقفة تستجيب لتطلعات المجتمع من خلال إنتاج معرفة علمية تتلاءم وخصوصيات هذا المجتمع ، أما الهدف الثالث هو تنظيم التغير الحاصل في المجتمع .

وقد تتبعنا بالدراسة السيرورة التاريخية التي مرت بها الجامعة الجزائرية وكذا التناقضات والصراعات التي عايشتها ، وقد توصلنا إلى أن الجامعة كانت لا تزال تتخبط في مشاكل لا حصر لها منها المشاكل البيداغوجية والهيكلية والعلمية ؛ أما فيما يخص خلق نخبة عصرية مثقفة توجه سير المجتمع وأنساقه فهي مازالت تعاني من مشكل عجز في التأطير .

وأما ما يتعلق بتنظيم التغير الحاصل في المجتمع فهي لا تزال عاجزة عن تحقيق ذلك ، فهي تعيش حالة من التوقع والتهميش ، فعوض أن تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع فإنها أصبحت عن دون قصد تساهم في مشاكل المجتمع والسبب راجع لعدم وجود هياكل اقتصادية تستوعب الكم الهائل من المتخرجين .

وقد تطرقنا إلى أهمية البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية والمتمثلة في إنتاج معارف تتجسد في شكل خطاب خاص بالمجتمع كما أنها تساعد على فهم وتفسير عميقين للظواهر الاجتماعية كما تساهم في تجديد شبكة العلاقات الاجتماعية .

- أما فيما يخص وضعية العلوم الاجتماعية في فرق البحث الجامعية فقد توصلنا إلى جملة من المشاكل والصعوبات التي لا تزال تعاني منها هي :
- انعدام ثقافة العمل البحثي الجماعي ؛
 - قلة المراقبة والتقييم العلمي الناقد الموجه ؛
 - غياب المناخ العلمي الملائم وندرة الملتقيات العلمية التي تثري معارف الباحث وتجعله في حالة تجديد دائم لمعارفه ؛
 - عجز الغلاف المالي على تغطية نفقات البحث ؛
 - غياب استراتيجية شاملة للبحث العلمي تربط البحوث العلمية الجامعية بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .
- وقد وصلنا إلى استنتاج مفاده أن البحوث في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية لا تزال دون المستوى المطلوب ، كونها ما زالت تسعى إلى إنتاج معرفة متجددة تساهم في تنظيم التوجهات الاجتماعية والثقافية .
- كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مراكز البحث مكانتها ودورها ثم علاقتها بأزمة البحث في الجزائر ، والمشاكل التي تعاني منها نذكر أهمها :
- تذبذب السياسة العامة للبحث العلمي ؛
 - تذبذب الوصاية على هذه المراكز ؛
 - غلبة الطابع البيروقراطي والإداري في هذه المؤسسات على الطابع العلمي ؛
 - وأهم مشكل هو نقص كبير في عدد الباحثين المؤهلين لتحقيق المشاريع الوطنية للبحث لا سيما الباحثين الدائمين ، وافتقارهم لقانون الباحث .
- و علاقتها بأزمة البحث في الجزائر .
- و عالجنا كذلك المشاكل المهنية و الاجتماعية التي يتخبط فيها الباحث .

كما تناولنا في الجزء الثاني من الفصل الباحث كفاعل أساسي في نسق البحث العلمي وأردنا أن نجعل منه مدخل لدراستنا الميدانية التي تتناول بالدراسة الباحث وظروفه السوسيو-مهنية .

حيث تطرقنا فيه إلى المشاكل والمصاعب الاجتماعية التي يلاقيها الباحث نذكر منها :

— تأثره بالتغيرات الاقتصادية السلبية الحاصلة في المجتمع ؛

— تأثره بالظروف السياسية والأمنية .

أما المشاكل والصعوبات المتعلقة بمحيطة المهني فقد جاءت عديدة نذكر منها :

— عجز المختبرات وافتقار المكتبات للمراجع والدوريات العلمية المتخصصة

والحديثه ؛

— يعاني الباحث من مشكل النشر وتقييم وتنمين لبحوثه .

الباب الثاني

الاقتراح الميداني للدراسة

الفصل الخامس

معرض خصائص العينة وتحليل معطيات

الفرضية الأولى

جدول (1) : توزيع أفراد العينة حسب السن و الجنس.

الجنس		ذكور		إناث		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
20_ أقل من 30		-	-	3	9,6	3	3
30_ أقل من 40		20	29	20	64,6	40	40
40_ أقل من 50		34	49,3	8	25,8	42	42
50_ فما فوق		15	21,7	-	-	15	15
المجموع		69	100	31	100	100	100

التعليق :

يبين الجدول توزيع أعضاء العينة حسب السن و الجنس ،حيث يقدر عدد أفرادها بـ

100 باحث ، مقسمة حسب الجنس كالآتي :

— 69 % ذكور ، و 31% إناث (موزعين على كل من الجامعة ومراكز البحث) .

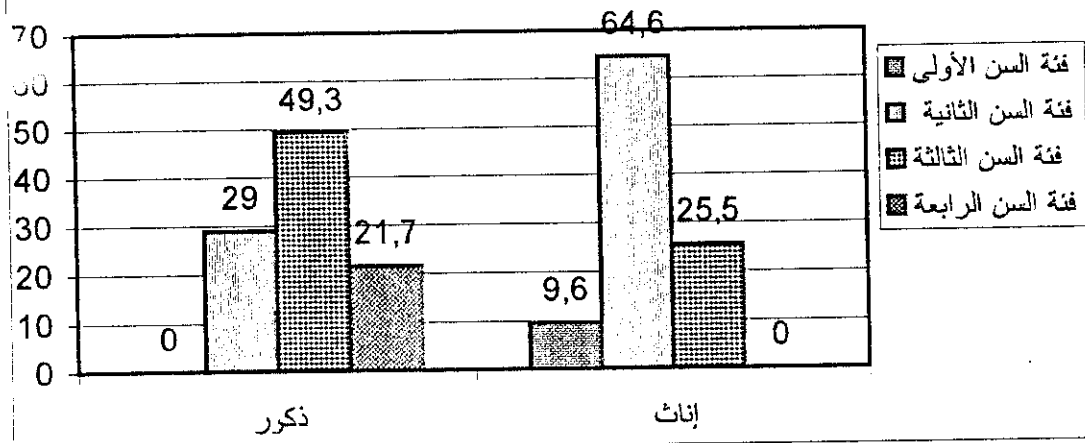
أما حسب السن ، فقد قسمناه إلى أربع فئات حيث تقدر مسافتها بـ 10 سنوات، أصغر سن فيها يقدر بـ 20 سنة ، أما أكبر سن فيها فهو غير محدد، إنما يبدأ من 50 سنة فما فوق .

تتمركز أكبر نسبة لسن الباحثين في فئتي سن (40 — أقل من 50 سنة) ثم تليها فئة سن (30 — أقل من 40 سنة) بنسبتين متقاربتين، 42 % للفئة الأولى و 40 % للفئة الثانية، ثم تليها فئة سن (50 — فما فوق) بنسبة 15 %، وأخيرا فئة سن (20 — أقل من 30 سنة)، بنسبة 3 %.

— عند الذكور نلاحظ أن أكبر نسبة وقدرت بـ 49,3 % تركزت في فئة سن (40 — أقل من 50 سنة)، بالمقابل عند الإناث أكبر نسبة وتقدر بـ 64,6 % تركزت في فئة سن (30 — أقل من 40 سنة).

— أما أقل نسبة عند الذكور وقدرت بـ 29 % تركزت في فئة سن (40 — أقل من 50 سنة)، بالمقابل عند الإناث أقل نسبة وقدرت بـ 9,6 % تركزت في فئة سن (20 — أقل من 30 سنة)

شكل (1) : توزيع أعضاء العينة حسب السن والجنس .



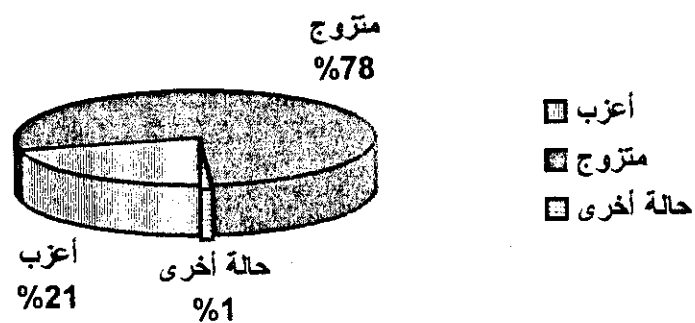
جدول (2) : توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية.

الحالة العائلية	ك	%
أعزب (ة)	21	21
متزوج (ة)	78	78
حالة أخرى *	1	1
المجموع	100	100

التعليق :

يبين الجدول الحالة العائلية للمبحوثين، حيث نلاحظ أن أكبر نسبة منهم تتمركز في فئة المتزوجين بقيمة 78 % ، تليها نسبة 21 % من المبحوثين لم يسبق لهم الزواج ، وأخيرا نسبة 1 % من المبحوثين يتمركزون في حالة أخرى .

شكل (2) توزيع أعضاء العينة حسب الحالة العائلية .



• نقصد بحالة أخرى : أرمل أو مطلق.

جدول (3) : توزيع أعضاء العينة حسب الجنس والحالة العائلية.

الجنس / الحالة العائلية	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أعزب (ة)	5	7,2	16	51,6	21	21
متزوج (ة)	64	92,8	14	45,2	78	78
حالة أخرى	—	—	1	3,2	1	1
المجموع	69	100	31	100	100	100

التعليق :

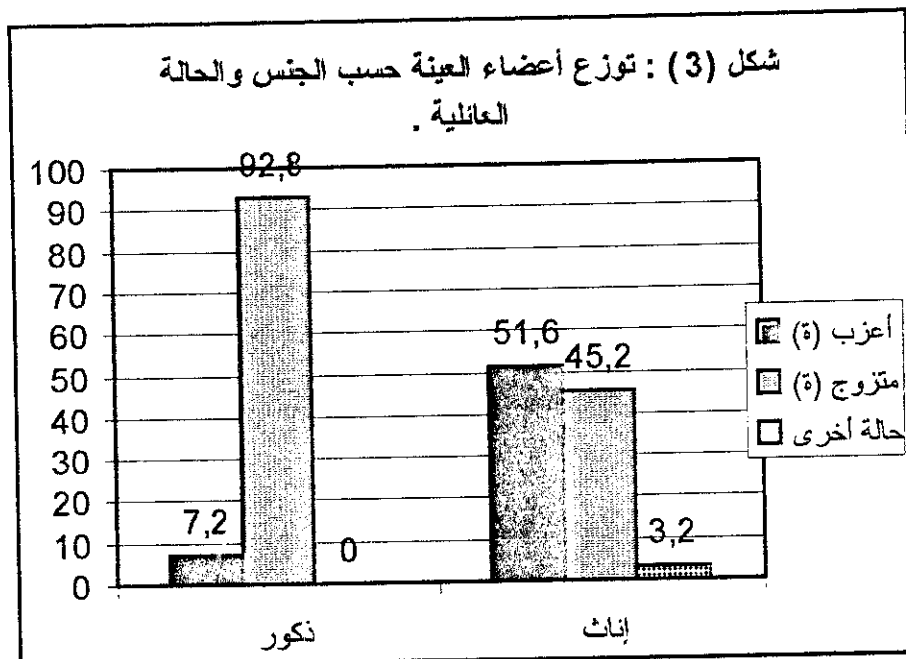
يوضح الجدول الحالة العائلية للمبحوثين وعلاقتها بالجنس فنلاحظ ما يلي:

— نسبة كبيرة من المبحوثين الذكور متزوجين وتقدر بـ 92,8 % ، مقابل نسبة كبيرة من المبحوثين الإناث وتقدر بـ 51,6 % غير متزوجات ،

— نسبة 7,2 % من المبحوثين الذكور عزاب ، مقابل نسبة 45,2 % من المبحوثين الإناث متزوجات ،

— نسبة 3,2 % من المبحوثين الإناث مطلقات .

نستنتج مما سبق أن الباحثين الرجال أكثر استقراراً من الناحية العائلية مقارنة مع الباحثات إن وظيفة البحث تأثر في الحالة العائلية للباحثات ، إذن هي تساهم في تأخر سن الزواج لدى الباحثات .



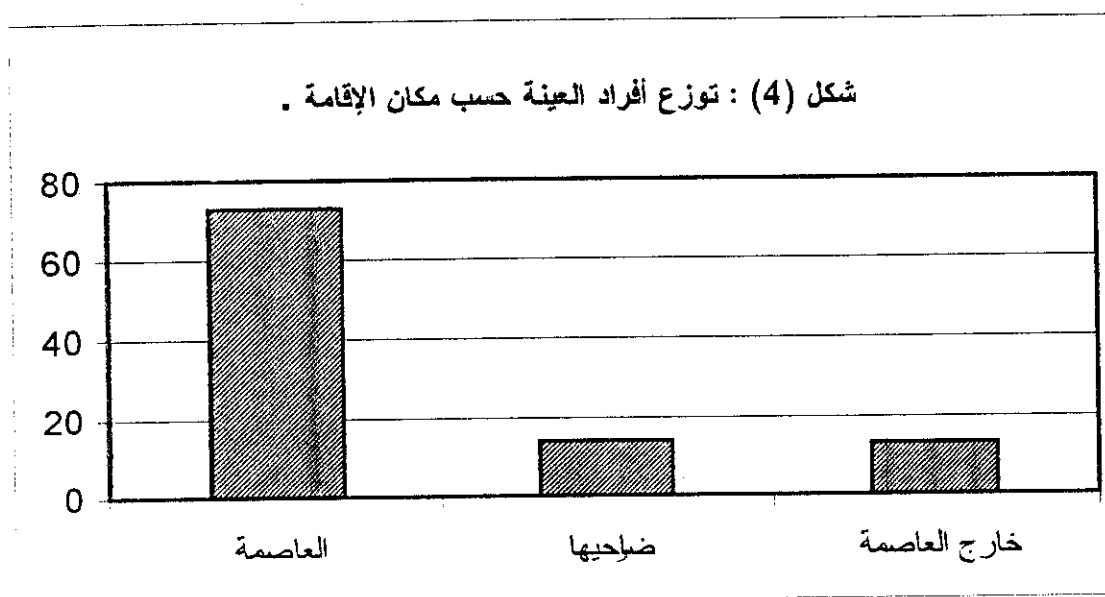
جدول (4) : توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة.

مكان الإقامة	ك	%
العاصمة	73	73
ضواحيها	14	14
خارج العاصمة	13	13
المجموع	100	100

التعليق :

يبين الجدول مكان إقامة المبحوثين ، فنلاحظ أن :

- أكبر نسبة من المبحوثين و تقدر بـ 73 % يقيمون بالعاصمة أي في نفس المنطقة الجغرافية التي يقع فيها مكان عملهم .
 - 14 % من المبحوثين يقيمون بضواحي العاصمة.
 - 13 % فقط من المبحوثين يقيمون خارج العاصمة ، أي بعيدا عن مكان عملهم.
- نستنتج مما سبق أن نسبة كبيرة من المبحوثين يقيمون في العاصمة أي في نفس المنطقة الجغرافية التي يعملون بها .



جدول (4) : توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة.

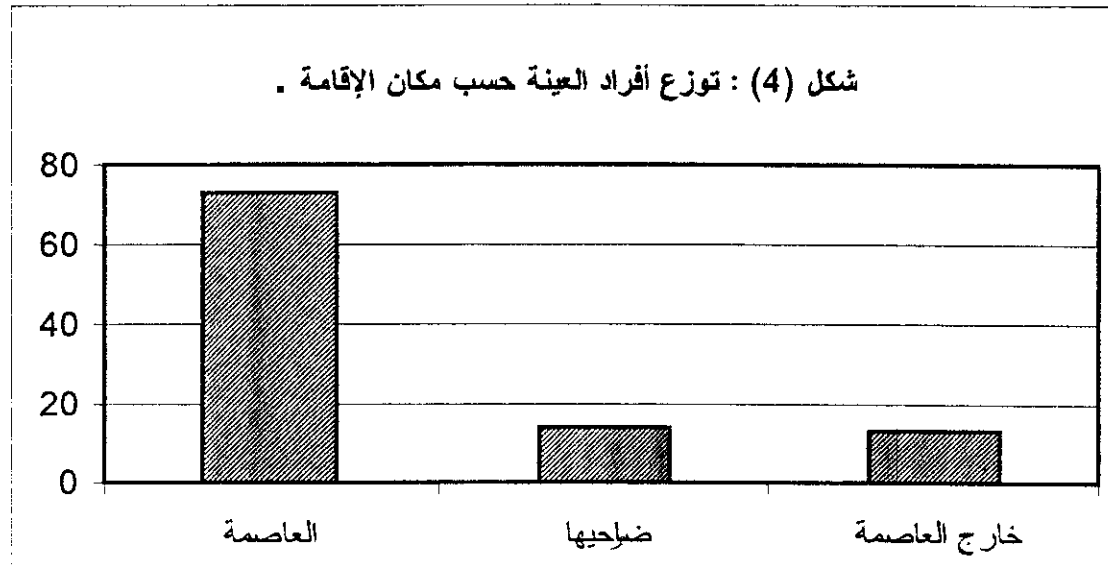
مكان الإقامة	ك	%
العاصمة	73	73
ضواحيها	14	14
خارج العاصمة	13	13
المجموع	100	100

التعليق :

يبين الجدول مكان إقامة المبحوثين ، فنلاحظ أن :

- أكبر نسبة من المبحوثين و تقدر بـ 73 % يقيمون بالعاصمة أي في نفس المنطقة الجغرافية التي يقع فيها مكان عملهم .
 - 14 % من المبحوثين يقيمون بضواحي العاصمة.
 - 13 % فقط من المبحوثين يقيمون خارج العاصمة ، أي بعيدا عن مكان عملهم.
- نستنتج مما سبق أن نسبة كبيرة من المبحوثين يقيمون في العاصمة أي في نفس المنطقة الجغرافية التي يعملون بها .

شكل (4) : توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة .

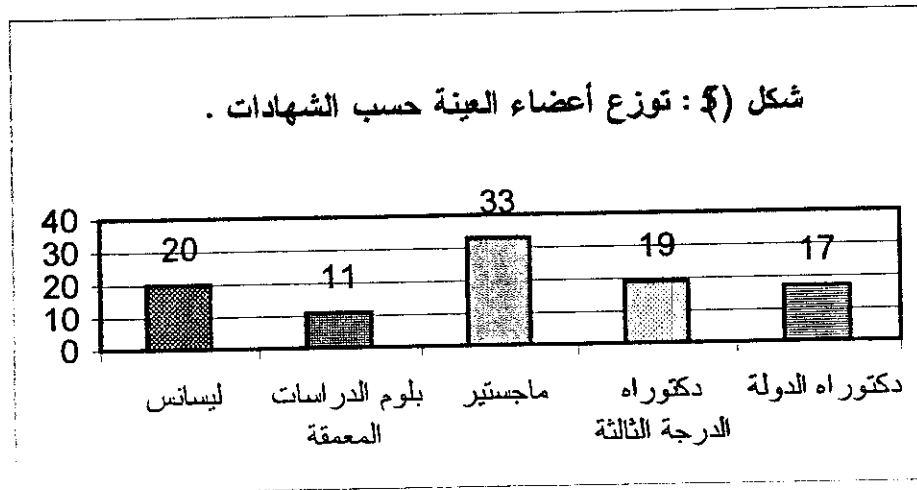


جدول (٥) : توزيع أعضاء العينة حسب آخر شهادة محصل عليها.

الشهادات	ك	%
ليسانس	20	20
دبلوم الدراسات المعمقة	11	11
ماجستير	33	33
دكتوراه الدرجة الثالثة	19	19
دكتوراه الدولة	17	17
المجموع	100	100

التعليق :

- يبين توزيع أعضاء العينة المتكونة من الأساتذة الباحثين ، و الباحثين العاملين في مراكز البحث و الدراسات حسب آخر شهادة حصلوا عليها فنلاحظ ما يلي :
- أكبر نسبة من المبحوثين و تقدر بـ 33 % حاصلين على شهادة ماجستير؛
 - 20 % من المبحوثين حاصلين على شهادة ليسانس ؛
 - 19 % من المبحوثين حاصلين على دكتوراه الدرجة الثالثة ؛
 - 17 % من المبحوثين حاصلين على دكتوراه الدولة ؛
 - 11 % من المبحوثين حاصلين على دبلوم الدراسات المعمقة .



جدول (6) : توزيع أعضاء العينة حسب مكان العمل.

مكان العمل	ك	%
الجامعة	50	50
مراكز البحث والدراسات	50	50
المجموع	100	100

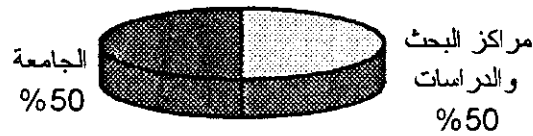
التعليق :

يبين الجدول توزيع أعضاء العينة حسب مكان عملهم فنلاحظ ما يلي :

— تتوزع العينة بالتساوي 50 % من أعضاء العينة يعملون في الجامعة في فرق بحث موزعة على 14 معهد.

— 50 % من أعضاء العينة هم باحثين دائمين و مشاركين يعملون في مراكز البحث و الدراسات موزعين على 4 مراكز.

شكل (6) : توزيع أعضاء العينة حسب مكان العمل



جدول (7) : توزيع أعضاء العينة حسب الشهادة ومكان العمل.

مكان العمل		الجامعة		مراكز البحث و الدراسات		المجموع	
الشهادات		ك	%	ك	%	ك	%
ليسانس		-	-	20	40	20	20
دبلوم الدراسات المعمقة		4	8	7	14	11	11
ماجستير		21	42	12	24	33	33
دكتوراه الدرجة الثالثة		9	18	10	20	19	19
دكتوراه الدولة		16	32	1	2	17	17
المجموع		50	100	50	100	100	100

التعليق :

يبين الجدول توزيع أعضاء العينة حسب الشهادة و مكان العمل فنلاحظ ما يلي :

I. الجامعة :

نسبة كبيرة من الأساتذة الباحثين و تقدر بـ 42 % حاصلين على شهادة ماجستير ، 32 % منهم حاصلين على دكتوراه الدولة ، 18 % حاصلين على دكتوراه الدرجة الثالثة ، 8 % فقط حاصلين على دبلوم الدراسات المعمقة .

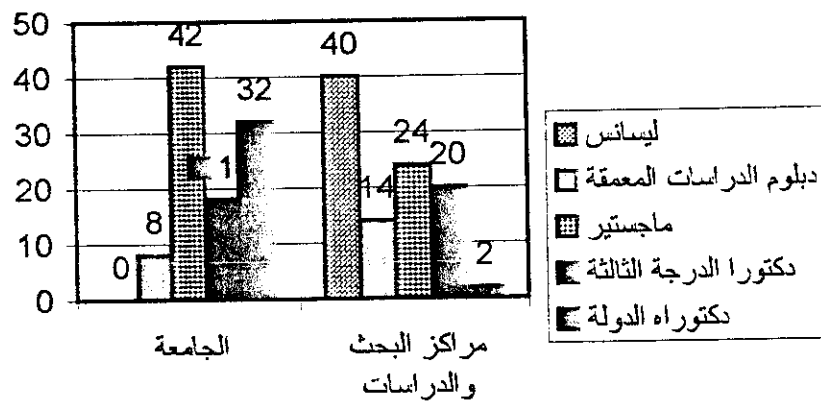
II. مراكز البحث و الدراسات :

نسبة كبيرة من الباحثين العاملين في مراكز البحث و الدراسات و تقدر بـ 40 % حاصلين على شهادة ليسانس ، 24 % منهم حاصلين على شهادة ماجستير ، 20 % منهم حاصلين على دكتوراه الدرجة الثالثة ، 14 % منهم حاصلين على دبلوم الدراسات المعمقة ، أما 2 % فقط حاصلين على دكتوراه الدولة.

نستنتج مما سبق أن الباحثين العاملين في مراكز البحث و الدراسات يفتقدون التأطير العلمي الجيد الذي يساعدهم على إعداد شهادات أكاديمية تساهم في تكوينهم العلمي .

و هذا ما يفتح المجال للنسائل حول أسباب هذا العجز الذي تعرفه هذه المراكز في تكوين شهادة دكتوراه دولة إذا كانت القوانين تسمح بذلك ، هل هو التأطير ، أم شيء آخر ؟

شكل (7) : توزيع أعضاء العينة حسب الشهادة
ومكان العمل .



جدول (8) : توزيع الأساتذة الباحثين العاملين في الجامعة حسب المعاهد *

المعاهد	ك	%
علم الاجتماع	4	8
علم النفس وعلوم التربية	7	14
الاقتصاد	1	2
الفلسفة	3	6
الحقوق والعلوم الإدارية	10	20
الأدب العربي	6	12
علم المكتبات	1	2
إعلام و اتصال	1	2
تاريخ	5	10
علوم سياسية	2	4
لغات أجنبية	6	12
لغات مكتفة	1	2
ترجمة	1	2
آثار	2	4
المجموع	50	100

* تشير أن دراستنا الميدانية ابتدأت حينما كان نظام فرق البحث ، في المعاهد والآن أصبحت هذه المعاهد عبارة عن أقسام .

التعليق :

يبين الجدول توزيع الأساتذة الباحثون العاملين في الجامعة حسب المعاهد فنلاحظ ما يلي:

- 20 % من الأساتذة الباحثين ينتمون إلى معهد الحقوق و العلوم الإدارية ؛
- 14 % منهم ينتمون إلى معهد علم النفس وعلوم التربية ؛
- 12 % منهم ينتمون إلى كل من معهد الأدب العربي ، و لغات أجنبية ؛
- 10 % منهم ينتمون إلى معهد التاريخ ؛
- 8 % منهم ينتمون إلى معهد علم الاجتماع ؛
- 6 % منهم ينتمون إلى معهد الفلسفة ؛
- 4 % منهم ينتمون إلى كل من معهد علوم سياسية و آثار؛
- 2 % منهم ينتمون إلى كل من معهد الإقتصاد، علم المكتبات ، إعلام واتصال ، لغات مكثفة و ترجمة.

جدول (9) : توزع الباحثين حسب مراكز البحث و الدراسات.

مراكز البحث و الدراسات	ك	%
CREAD	6	12
CENEAP	17	34
CRSTPLA	16	32
CNRPAH	11	22
المجموع	50	100

التعليق :

يبين الجدول توزع أعضاء العينة الذين ينتمون إلى مراكز البحث و الدراسات فنلاحظ ما يلي:

— 34 % من الباحثين ينتمون إلى المركز الوطني للدراسات والتداليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP) ؛

— 32 % منهم ينتمون إلى مراكز البحوث العلمية و التقنية لترقية اللغة العربية (CRSTPLA) ؛

— 22 % ينتمون إلى المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وأنثروبولوجيا والتاريخ (CNRPAH) ؛

— أما 12 % منهم ينتمون إلى مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD) .

جدول (10) : توزيع الباحثين العاملين في المراكز حسب صفة التعاقد.

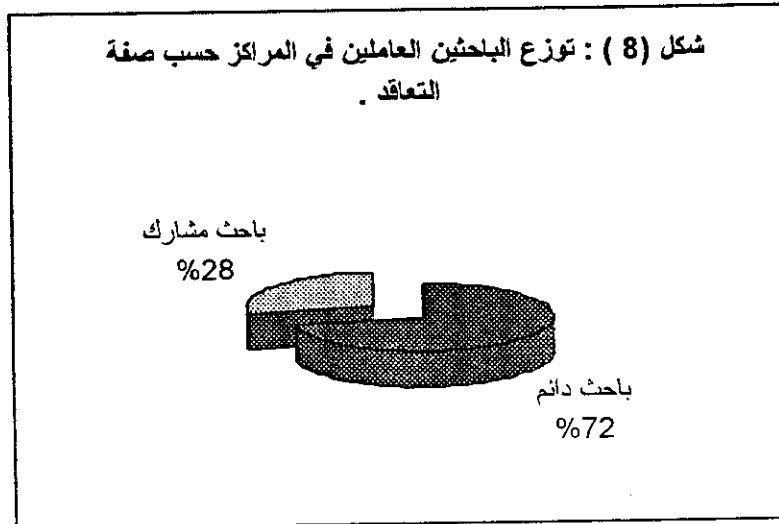
صفة التعاقد	ك	%
باحث دائم	36	72
باحث مشارك	14	28
المجموع	50	100

التعليق :

يبين الجدول توزيع الباحثين العاملين في مراكز البحث و الدراسات حسب صفة التعاقد

فلاحظ ما يلي:

- 72 % من الباحثين المنتمين إلى العينة يعملون بصفة باحثين دائمين .
- أما 28 % منهم فيعملون بصفة باحثين مشاركين.



جدول (11) : توزع أعضاء العينة حسب الرتبة التي يحتلونها في فرقة البحث و مكان العمل.

مكان العمل		الجامعة		مراكز البحث والدراسات		المجموع	
الرتبة		ك	%	ك	%	ك	%
مدير بحث		8	16	1	2	9	9
أستاذ باحث		23	46	1	2	24	24
مكلف بالبحث		14	28	12	24	26	26
مرتبط بالبحث		3	6	7	14	10	10
مكلف بالدراسات		2	4	39	78	41	41
المجموع		50	100	50	100	100	100

التعليق :

يبين الجدول توزع أعضاء العينة حسب الرتبة التي يحتلونها في فرقة البحث و حسب مكان العمل فنلاحظ ما يلي:

I. الجامعة :

- أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين وتقرب — 46 % يحتلون رتبة أستاذ باحث ؛
- 28 % يحتلون رتبة مكلف بالبحث ؛
- 16 % يحتلون رتبة مدير بحث ، و 6 % مرتبط بالبحث ؛
- أما 2 % فقط يحتلون رتبة مكلف بالدراسات .

II. مراكز البحث والدراسات :

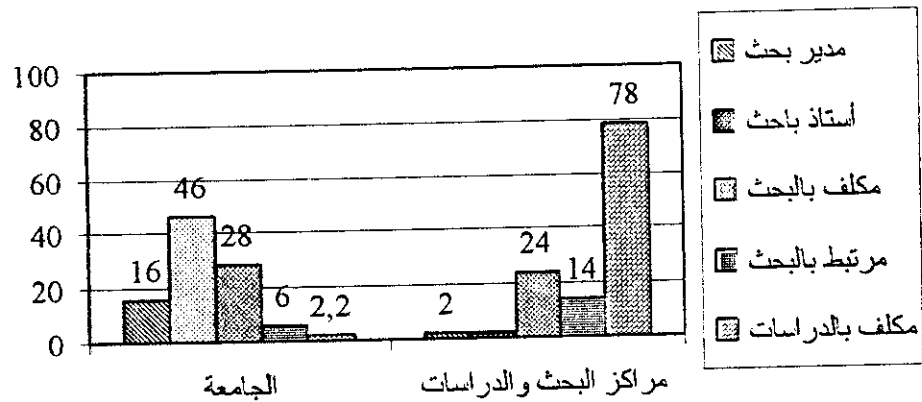
- أكبر نسبة منهم يحتلون رتبة مكلف بالدراسات و تقدر بـ 78 % ؛
- 24 % يحتلون رتبة مكلف بالدراسات ؛ — 14 % يحتلون رتبة مرتبط بالبحث ؛
- أما 2 % فقط فموزعة على كل من مدير بحث و أستاذ باحث .

نستنتج مما سبق أن مراكز البحث والدراسات تعاني من نقص في التأطير و التكوين خاصة أن 40 %* منهم حائزين على شهادة ليسانس فقط ، فالمجالس العلمية من مهامها هو فتح أقسام لمل بعد التدرج وذلك لتكوين وترقية مكانة باحثيها العلمية والأكاديمية .

إذن يستدعي الأمر التساؤل عن هذه المجالس و عن المهام الحقيقية التي تقوم بها ؟

* أنظر الجدول رقم (7) ، ص 121 .

شكل (9) : توزيع أعضاء العينة حسب رتبة البحث ومكان العمل .



جدول (12) : يبين دخل أعضاء العينة .

الدخل العام	ك	%
15000 دج – أقل من 20000 دج	49	49
20000 دج – أقل من 25000 دج	31	31
25000 دج – أقل من 30000 دج	12	12
30000 دج – فما فوق	8	8
المجموع	100	100

التعليق :

يبين الجدول دخل أعضاء العينة ، وقد حددت الدراسة أربع فئات للدخل فنلاحظ

مايلي :

– أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 49 % يتركز دخلهم في الفئة الأولى ؛

– 31 % منهم يتركز دخلهم في الفئة الثانية ؛

– 12 % منهم يتركز دخلهم في الفئة الثالثة ؛

– أما 8 % فقط يتركز دخلهم في فئة (3000 دج – فما فوق) .

نستنتج مما سبق أن معظم أعضاء العينة هم من ذوي الدخل المتوسط ، فنتسائل كيف يتسنى

لهؤلاء الباحثين العيش بهذا الدخل المحدود ؟

وكيف يمكن لهم اقتناء الوسائل الضرورية للبحث كالمراجع والتنقل والإقامة ؟

تحليل معطيات الفرضية الأولى

الفرضية الأولى :

عدم وضوح وتذبذب سياسة البحث العلمي ، له أثر مختلف على وضعية البحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ، في كلا من الجامعة ومراكز البحث والدراسات.

جدول (13) : موقف الباحثين من إطلاعهم على القانون الأساسي للبحث العلمي .

الإطلاع على القانون الأساسي للبحث العلمي	ك	%
نعم	37	37
لا	60	60
دون جواب	3	3
المجموع	100	100

التعليق :

يبين الجدول موقف الباحثين من إطلاعهم على القانون الأساسي للبحث العلمي فنلاحظ ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 60 % لم يطلعوا على القانون الأساسي الخاص بالبحث العلمي ؛

— مقابل 37 % فقط اطلعوا عليه ؛

— في حين تبقى نسبة 3 % منهم دون جواب إزاء هذا السؤال .

ومن خلال تحليل محتوى لإجابات الباحثين ، التي يذكرون فيها أسباب عدم إطلاعهم على هذا القانون إرتأينا وضع جدول نوضح فيه الأسباب ونسبها .

جدول (14) : الأسباب التي منعت الباحثين من الإطلاع على القانون الأساسي للبحث العلمي.

السبب	ك	%
عدم توفره	24	40
نقص في النشر والإعلام	10	16,6
عدم الاهتمام	5	8,3
إجابة أخرى*	9	15
دون جواب	13	21,6
المجموع	60	100

التعليق :

يبين الجدول الأسباب التي جعلت الباحثين لا يطلعون على القانون فنجد

- أن أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 40 % لم يطلعوا عليه لعدم توفره ؛
- أما 16,6 % منهم يرجعون الأسباب لنقص في النشر والإعلام ؛
- في حين 15 % منهم يفصحون عن الأسباب بإجابات أخرى وتتمثل في عدم ثقتهم في القانون الأساسي الحالي كونه لم يوضع من قبل ناس مؤهلين ؛
- أما نسبة 8,3 % منهم يرجعون الأسباب إلى عدم اهتمامهم بهذا الموضوع ؛
- وتبقى نسبة عالية من الباحثين وتقدر بـ 21,6 % دون جواب إزاء هذا السؤال .

* تعني بإجابة أخرى : عدم الثقة في القانون الأساسي الحالي، فالباحثون يبررون عدم ثقتهم بأنه لم يوضع من قبل ناس مؤهلين .

جدول (15) : تقييم الباحثين للقانون الأساسي للبحث العلمي .

التقييم	ك	%
جيد وإيجابي	5	13,5
مرضي ومقبول	13	35,1
سلبي وناقص	16	43,2
دون جواب	3	8,2
المجموع	37	100

التعليق :

يبين الجدول تقييم الباحثين للقانون الأساسي الحالي فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الذين اطلعوا على القانون الأساسي للبحث العلمي وتقدر بـ 43,2 % قيموه بالسلبي والناقص ، وهذا نظرا لعدم إعطائه كامل الحقوق للباحث والتي تعينه على أداء وظيفته كما تتجسد سلبية هذا القانون في أنه وهمي ولا يعرف التطبيق ، لعدم دقته أولا ولطغيان البيروقراطية في المؤسسات القائمة على البحث ؛

— أما 35,1 % من الباحثين يجدونه مرضي ومقبول لحد ما ، إلا أنه يحتاج إلى التطوير خاصة ما يتعلق بالباحث ، ووجوب إعطائه الإمكانيات اللازمة لعمله ، كما أن القانون يحتاج إلى نوع من الضبط لتحديد الصلاحيات والمهام ؛

— يجد 13,5 % من الباحثين أن القانون إيجابي إلى درجة ما، إلا أنه هناك خلل في التطبيق ؛

— وتبقى نسبة 8,2 % منهم دون جواب إزاء هذا السؤال وهذا يدل على عدم الاهتمام بهذا الجانب .

نستنتج مما سبق عدم اهتمام الباحثين بالجانب القانوني-التشريعي للبحث العلمي، وهذا له أكثر من دلالة، أولها هشاشة الجانب القانوني في هذا القطاع الحساس ، وثانيا عدم تطبيقه في المؤسسات القائمة عليه .

جدول (16) : علاقة القانون الأساسي للبحث العلمي بالميزانية المخصصة لمشاريع البحوث.

الإطلاع على القانون		نعم		لا		دون جواب		المجموع
تقييم الميزانية		ك	%	ك	%	ك	%	
كافية		1	2,7	1	1,7	—	—	2
نوعا ما		4	10,8	10	16,6	1	33,3	15
غير كافية		32	86,5	43	71,7	2	66,7	77
إجابة أخرى		—	—	1	1,7	—	—	1
دون جواب		—	—	5	8,3	—	—	5
المجموع		37	100	60	100	3	100	100

$$\chi^2 = 3,63 \quad / \alpha = 0,01$$

د ا ل χ^2

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين اطلاع الباحثين على القانون الأساسي للبحث العلمي، وتقييمهم للميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين المجيبين بإطلاعهم على القانون الأساسي للبحث العلمي وتقرب 86,5 % قيموا الميزانية بغير الكافية ؛

— مقابل 10,8 % منهم قيموها بنوعا ما كافية ؛

— في حين لم يسجل التقييم بأن الميزانية كافية إلا نسبة 2,7 %.

— بالمقابل عند الباحثين المجيبين بعدم إطلاعهم على القانون الأساسي للبحث العلمي، فلن — أكبر نسبة منهم وتقرب بـ 71,7 % قيموا الميزانية بغير الكافية ؛

— مقابل 16,6 % فقط قيموها بنوعا ما كافية، وقد نال التقييم بكافية وبإجابة أخرى نسب ضئيلة و متساوية قدرت بـ 1,7 % ،

— أما عدم التقييم فقد نال نسبة مرتفعة نسبيا قدرت بـ 8,3 %.

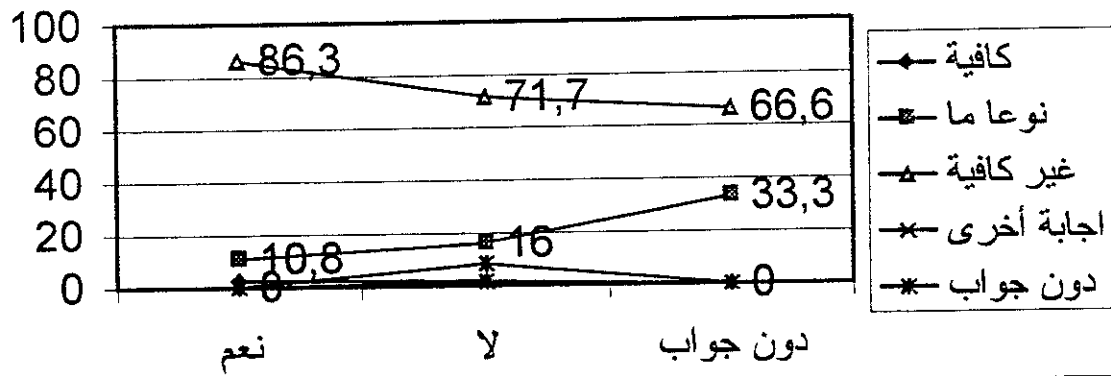
— أما الباحثين الذين بقوا دون جواب إزاء إطلاعهم على القانون الأساسي، فإن أكبر نسبة منهم وتقرب بـ 66,7 % قيموا الميزانية بغير كافية، مقابل 33,3 % منهم قيموا الميزانية بالكافية نوعا ما.

يتضح من قراءة نسب الجدول ، ومن حساب χ^2 أن للجدول دلالة إحصائية و بالتالي هناك نوعا ما علاقة أثر تربط بين الإطلاع على القانون الأساسي للبحث العلمي وبين تقييم الميزانية. نستنتج مما سبق أن الإطلاع على القانون ، جعل نسب التقييم بأن الميزانية غير كافية مرتفعة، و هذا دليل على أن تقييمهم للميزانية جاء عن إدراك لنصوص القانون.

و بالرجوع إلى الجدول (15)* نجد أن أكبر نسبة من الباحثين الذين قيموا القانون وضحووا أنه سلبي وناقص، لأنه لم يعط كامل حقوق الباحث، ولم يوفر له الإمكانيات اللازمة لعمله، و كذلك لعدم دقته التي تجعله لا يعرف التطبيق.

بالمقابل عدم الإطلاع على القانون جعل نسبة التقييم بأن الميزانية غير كافية تتخفض نسبيا، ثم تتخفض أكثر عند الباحثين الذين بقوا دون جواب إزاء إطلاعهم على القانون، لتصل إلى نسبة 66,7%.

شكل (10) : علاقة الإطلاع على القانون الأساسي للبحث بتقييم الميزانية .



* جدول (15) : تقييم الباحثين للقانون الأساسي للبحث العلمي . ص 133 .

جدول (17) : علاقة مكان العمل والإطلاع على القانون الأساسي للبحث العلمي بالميزانية المخصصة للبحث العلمي.

مكان العمل	الجامعة										مراكز البحث والدراسات										المجموع الكلي
	نعم					لا					دون جواب					المجموع الجزئي					
	%	ك	%	ك	%	%	ك	%	ك	%	%	ك	%	ك							
الإطلاع على القانون	ك <td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td>	% <td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td>	ك <td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td>	% <td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td>	ك <td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td>	% <td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td>	ك <td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td></td></td></td></td></td>	% <td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td></td></td></td></td>	ك <td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td></td></td></td>	% <td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td></td></td>	ك <td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td></td>	% <td>ك<td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td></td>	ك <td>%<td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td></td>	% <td>ك<td>%<td>ك<td>%</td></td></td></td>	ك <td>%<td>ك<td>%</td></td></td>	% <td>ك<td>%</td></td>	ك <td>%</td>	%			
تقييم الميزانية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—			
كافية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—			
نوعا ما	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—			
غير كافية	24	100	23	92	1	100	48	96	8	61,5	20	57,1	1	50	29	58	77	77			
إجابة أخرى*	—	—	1	4	—	—	1	2	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—			
دون جواب	—	—	1	4	—	—	1	2	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—			
المجموع	24	100	25	100	1	100	50	100	13	100	35	100	2	100	50	100	100	100			

* قيمها الباحثون بالمهينة.

التعليق :

يبين الجدول العلاقة القائمة بين مكان العمل، القانون الأساسي للبحث العلمي والميزانية المخصصة لمشاريع البحوث .

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن المتغير الرائز والمتمثل في مكان العمل شطر العلاقة إلى شطرين ، يظهر فيهما الأثر مختلف .

أولاً: في الجامعة نجد أن نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر ب 96 % قيموا الميزانية بالغير كافية، مقابل 2 % فقط قيموها بالمهينة ، أما 2 % فقط لم يقوموا بالتقييم .

و إذا حللنا حسب العلاقة نجد ، نسبة 100 % ممن اطلعوا على القانون قيموا الميزانية بالغير كافية، مقابل نسبة أقل وتقدر ب 92 % قيموها بالكافية .

ثانياً: في مراكز البحث والدراسات نجد أن نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر ب 58 % قيموا الميزانية بالغير الكافية ، مقابل 30 % منهم قيموها بالكافية نوعاً ما أما 4 % قيموها بالكافية، وأخيراً نسبة أكبر مقارنة بالجامعيين وتقدر ب 8 % بقوا دون جواب إزاء التقييم.

وإذا حللنا حسب العلاقة نجد ، 61,5 % ممن اطلعوا على القانون قيموا الميزانية بالغير الكافية، مقابل 57,1 % ممن لم يطلعوا على القانون على القانون قيموا كذلك الميزانية بغير الكافية .

نستنتج مما سبق اختلاف في الأثر الذي يمارسه عدم الإطلاع على القانون ، على تقييم الميزانية بين الجامعة ومراكز البحث والدراسات . ويظهر هذا الفرق في كيفية التعامل مع هذا القانون في كلا المستويين ، ثم في عملية تطبيقه .

وهذا يدل أن درجة عدم رضى الباحثين الجامعيين على القانون الأساسي للبحث العلمي ، وعلى الميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم أكبر منها عند الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات .

جدول (18) : علاقة الإطلاع على القانون الأساسي للبحث العلمي بسهولة وظيفة البحث في المجتمع.

الإطلاع على القانون		نعم		لا		دون جواب		المجموع	سهولة وظيفة البحث
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
4	4	—	—	5	3	2,7	1		نعم
6	6	—	—	3,3	2	10,8	4		نوعا ما
88	88	100	3	90	54	83,8	31		لا
2	2	—	—	1,7	1	2,7	1		دون جواب
100	100	100	3	100	60	100	37		المجموع

$$\chi^2 = 2,71 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad /$$

χ^2 دال

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين الإطلاع على القانون وسهولة وظيفة البحث في المجتمع

فلاحظ ما يلي:

— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر ب 88 % يجدون أن وظيفة البحث ليست سهلة في

المجتمع وقد تجسدت هذه الصعوبات حسب ما فسره وبرره الباحثون كالآتي :

1 / غياب إرادة سياسية حقيقية تتكفل بقضية البحث العلمي والدليل على ذلك غياب سياسة

الكتاب العلمي التي تسهل اقتنائه واستيراده وتتابع عملية تسويقه ، فقلة المراجع والمصادر

العلمية كالدوريات والمجلات العلمية المتخصصة تؤثر على مردودية البحث ؛

2 / ضعف في التخطيط ، فالمخططات الوطنية الخاصة بالبحث ليست مضبوطة بدقة خاصة

من حيث الأهداف ، كذلك غياب تقييم نتائج المخططات السابقة للاستفادة من الإيجابيات

والنقائص ؛

3 / كثرة العراقيل البيروقراطية بسبب ذهنيات المسيرين ؛

4 / عراقيل بسبب عدم استقرار الوضع السياسي والأمني ؛

5 / لامبالات بنتائج البحوث وعدم اهتمام بترقية مكانة الباحث ؛

6 / نقص في الميزانية الممنوحة للبحث العلمي والدليل على ذلك نقص فرص تكوين الباحثين في الخارج (نظام المنح) ، نقص الملتقيات العلمية ، نقص المجالات العلمية التي تهتم بنشر نتائج البحوث ؛

7 / المؤسسات الإجتماعية والإقتصادية لا تسمح بالإنفتاح على البحث العلمي ، فالمجتمع أصبح إستهلاكي بالدرجة الأولى و البحث العلمي ليس بأولوية فيه .

— كل هذه الصعوبات أو العراقيل ساعدت على تهميش الباحث بالدرجة الأولى وتهميش مؤسسات البحث منها الجامعة التي أصبحت تعيش في عزلة عن الواقع الإجتماعي .

أما نسبة 6 % يجدونها سهلة نوعا ما ، ثم نسبة 4 % من الباحثين يجدون وظيفة البحث سهلة ودون صعوبات ، في حين يبقى 2 % من الباحثين دون جواب إزاء هذا السؤال .

— إذا حللنا الجدول حسب العلاقة بين المتغيرين المستقل والمتمثل في الإطلاع على القانون الأساسي للبحث العلمي و المتغير التابع و المتمثل في تقييم وظيفة البحث في المجتمع بالسهولة نجد ما يلي :

1/ أن أكبر نسبة من الباحثين الذين اطلعوا على القانون الأساسي للبحث العلمي و تقدر بـ 83,8 % لا يجدون وظيفة البحث بالسهولة في المجتمع ؛

— بالمقابل 90 % من الباحثين الذين لم يطلعوا على القانون لا يجدونها سهلة ؛

— وحتى الباحثين الذين بقوا دون جواب إزاء الإطلاع على القانون فإن 100 % منهم لا يجدون وظيفة البحث سهلة ؛

2/ تليها نسبة أقل من الباحثين الذين اطلعوا على القانون و تقدر بـ 10,8 % يجدون وظيفة البحث نوعا ما سهلة في مجتمعنا ، بالمقابل عند الباحثين الذين لم يطلعوا على القانون نجد نسبة 3,3 % منهم يقيمون أيضا وظيفة البحث بنوعا ما سهلة ؛

3/ أما الباحثون الذين اطلعوا على القانون الأساسي و يجدون وظيفة البحث سهلة في المجتمع تقدر نسبتهم بـ 2,7 % ، بالمقابل عند الباحثين الذين لم يطلعوا على القانون فإن نسبة 5 % منهم يجدون وظيفة البحث سهلة في المجتمع.

نستنتج مما سبق أن الإطلاع على القانون يؤثر بصفة غير مباشرة على تقييم الباحثين

لوظيفة البحث في المجتمع .

ويظهر هذا الأثر في أن نسبة تقييم الباحثين لعدم سهولة وظيفة البحث ، عند المطلعين على القانون الأساسي للبحث العلمي منخفضة مقارنة بالباحثين الغير مطلعين على القانون .
إذن الجهل بالقانون من قبل الباحثين هو عامل مساهم في عدم سهولة وظيفة البحث ، كونه يفتح المجال للتجاوزات وللإستغلال من قبل المؤسسات القائمة على البحث .

التعليق:

- يبين الجدول العلاقة القائمة بين مكان العمل ، الإطلاع على القانون الأساسي للبحث العلمي وسهولة وظيفة البحث في المجتمع ، فنلاحظ ما يلي :
- 1 – أكبر نسبة من الباحثين العاملين في الجامعة وتقدر بـ 90 % يجدون وظيفة البحث بالغير سهلة في المجتمع ، بالمقابل عند الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات سجلت نسبة أقل وتقدر بـ 86 % لا يجدونها سهلة ؛
 - 2 – سجلت عند الأساتذة الباحثين الجامعيين وعند باحثي المراكز نفس النسبة وتقدر بـ 6 % يجدون وظيفة البحث نوعا ما سهلة ؛
 - 3 – سجلت نسبة 8 % من باحثي المراكز قيموا وظيفة البحث بالسهولة بالمقابل عند الجامعيين لم تسجل أي نسبة في هذا التقييم ؛
 - 4 – نضيف أن نسبة كبيرة من باحثي المراكز وتقدر بـ 70 % لم يطلعوا على القانون مقابل نسبة أقل عند الجامعيين الذين لم يطلعوا وتقدر بـ 50 % .
- نستنتج مما سبق أنه يوجد نوعا ما فرق بين الأثر الذي يمارسه عامل الإطلاع على القانون ، على سهولة وظيفة البحث في كلا من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

جدول (20) : موقف الباحثين من الرضى عن عملهم في ميدان البحث العلمي.

الرضى عن العمل	ك	%
نعم	19	19
نوعا ما	62	62
لا	19	12
المجموع	100	100

التعليق :

يبين الجدول موقف الباحثين من الرضى عن عملهم في ميدان البحث ، فنلاحظ ما يلي :

1 — نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 62 % نوعا ما راضون ، وتعتبر إجابة نوعا ما ، موقف بين الرضى وعدم الرضى ويعود سبب هذا الموقف حسب إجابة الباحثين راجع إلى :

— عدم الرضى عن ظروف العمل لقلة الإمكانيات والمراجع خاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ، كذلك لوجود عراقيل بيروقراطية تعطي إحساس بالعجز وعدم الفعالية وهذا ما يترتب عنه إحساس بالتهميش ؛

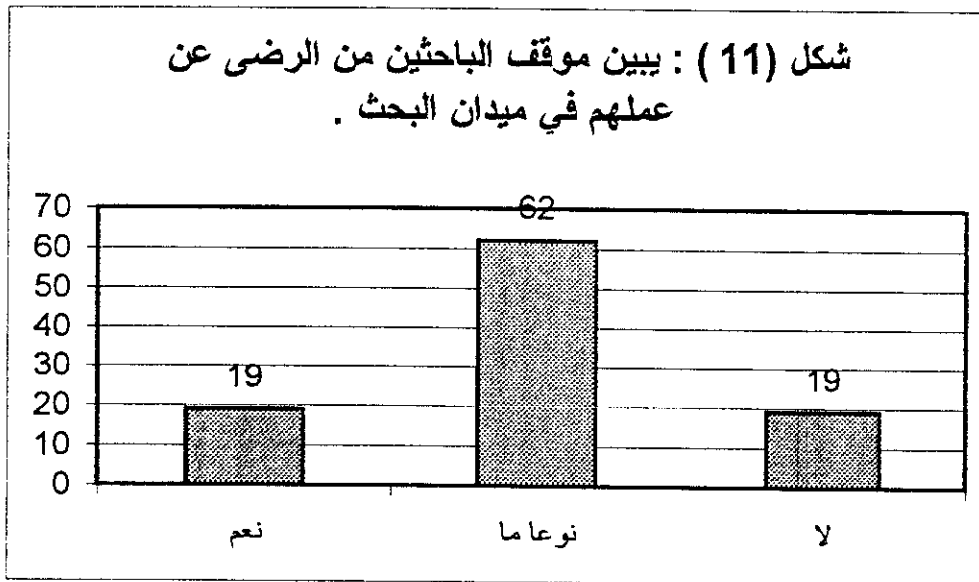
— كما يدعم الباحثون موقفهم أن الظروف والأوضاع الغير المستقرة التي يعرفها الباحث تجعله يعيش حالة عدم توازن خاصة إذا لم يتسنى له نشر أبحاثه في مجلة علمية متخصصة أو لم يشارك في الندوات العلمية ؛

— ويرجع الباحثون الأوضاع التي يعيشونها إلى غياب الإرادة لدى المسؤولين لتحسين ظروف العمل .

2 – أما نسبة 19 % منهم يحسون بالرضى التام عن عملهم لكن يضيفون أن رضاهم هذا نابع من إحساسهم بضرورة قيامهم بالبحث كونه خيار وواجب وهدف في آن واحد ، غير أن ظروف العمل جد سيئة ؛

3 – وتسجل نفس النسبة 19 % عند الباحثين الغير راضين تماما عن عملهم ويرجعون الأسباب لغياب الاعتراف بمكانة الباحث وأيضا للظروف السيئة التي يعملون بها خاصة انعدام المراجع العلمية .

نستنتج مما سبق أن رضى الباحثين نوعا ما عن عملهم راجع للظروف السيئة التي يعملون بها .



جدول (21) : علاقة الإطلاع على القانون الأساسي للبحث العلمي برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث .

الإطلاع على القانون		نعم		لا		دون جواب		المجموع	
الرضى		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		13	35,1	6	10	—	—	19	19
نوعا ما		19	51,4	40	66,6	3	100	62	62
لا		5	13,5	14	23,4	—	—	19	19
المجموع		37	100	60	100	3	100	100	100

$$\chi^2 = 10,38 \quad / \alpha = 0,01 \quad / \quad \chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة القائمة بين الإطلاع على القانون وبين رضى الباحثين عن عملهم في مجال البحث فنلاحظ ما يلي :

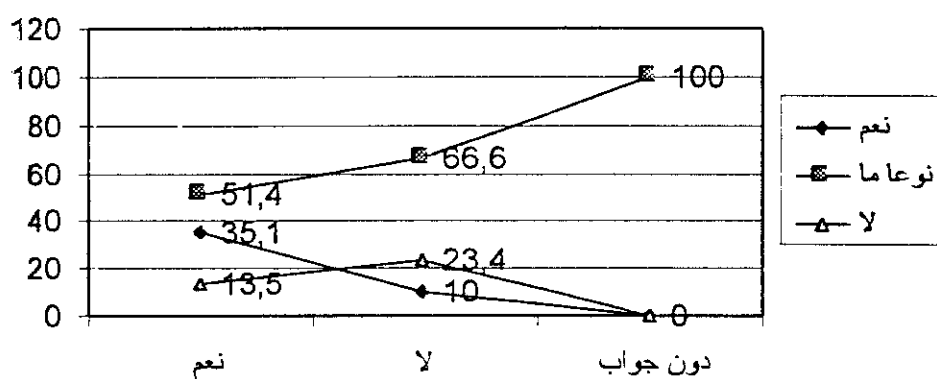
— نسبة كبيرة من الباحثين الذين اطلعوا على القانون وتقدر بـ 51,4 % أجابوا برضاهم نوعا ما عن عملهم ، مقابل 66,6 % ممن لم يطلعوا على القانون راضون نوعا ما عن عملهم أما 100 % ممن بقوا دون جواب الإطلاع أجابوا برضاهم نوعا ما .

نلاحظ مما سبق أن نسبة الرضى نوعا ما عن العمل ارتفعت تدريجيا وبصفة كبيرة في حالة عدم الإطلاع على القانون حيث تقدر فرق المسافة بين (66,6 — 51,4) بـ 15,2 نقطة

— نسبة 35,1 % ممن اطلعوا على القانون راضون عن عملهم مقابل 23,4 % ممن لم يطلعوا على القانون غير راضون .

نستنتج مما سبق أن للإطلاع على القانون علاقة أثر برضى الباحثين عن وظيفتهم في مجال البحث ، فكلما قل الإطلاع قلت نسب الرضى وزادت نسب الرضى نوعا ما ، كما زادت نسب عدم الرضى .

شكل (12) : علاقة الإطلاع على القانون الأساسي
برضى الباحثين عن عملهم .



جدول (22) : علاقة مكان العمل والإطلا ع على القانون الأساسي للبحث العلمي برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث.

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل
	المجموع		دون جواب		لا		نعم		المجموع الجزئي		دون جواب		لا		نعم		الإطلاع على القانون				
	الجزئي																				
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	الرضى			
19	19	16	8	—	—	8,6	3	38,4	5	22	11	—	—	12	3	33,3	8		نعم		
62	62	64	32	100	2	68,5	24	46,2	6	60	30	100	1	64	16	54,2	13	نوعا ما			
19	19	20	10	—	—	22,9	8	15,4	2	18	9	—	—	24	6	12,5	3	لا			
100	100	100	50	100	2	100	35	100	13	100	50	100	1	100	25	100	24	المجموع			

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل باعتباره متغير رائز والإطلاع على القانون الأساسي للبحث ، وبين رضى الباحثين عن عملهم في مجال البحث .

— نسبة كبيرة من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات وتقدر بـ 64 % راضون نوعا ما عن عملهم مقابل نسبة أقل من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 60 % كذلك راضون نوعا ما ؛

— وفي مستوى الرضى التام فإن 22 % من الباحثين الجامعيين راضون تماما عن عملهم مقابل 16 % فقط من باحثي المراكز راضون تماما ؛

— أما في مستوى عدم الرضى فإن 20 % من باحثي المراكز غير راضين عن عملهم مقابل 9 % فقط من الباحثين الجامعيين غير راضين عن عملهم ؛

نستنتج مما سبق أن الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات أقل رضى عن عملهم في ميدان البحث مقارنة مع الباحثين الجامعيين .

وهذا يعود إلى أن الباحثين الجامعيين لهم مكانة أساتذة وإداريين إضافة إلى مكانة أساتذة باحثين ، وهذا ما يمتص نوعا ما عدم رضى لديهم .

إذن لمكان العمل وللإطلاع على القانون الأساسي أثر على رضى الباحثين عن عملهم في مجال البحث .

جدول (23) : موقف الباحثين من وعي السلطات المعنية بأهمية البحث العلمي.

الموقف من وجود وعي	ك	%
نعم	19	19
نوعا ما	35	35
لا	43	43
دون جواب	3	3
المجموع	100	100

التعليق :

يبين الجدول موقف الباحثين من وعي السلطات بأهمية البحث فنلاحظ مايلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 43 % لا يلمسون وعي لدى السلطات ، ويرجعون ذلك إلى الواقع فالسلطات المعنية لها أولويات أخرى كما أن القائمون على هذا المجال ليسوا مؤهلين لذلك والدليل يتجسد في نقص المتابعة لنتائج البحوث وللمشاريع وللأهداف المسطرة، فالميزانية المخصصة لمشاريع البحوث غير كافية ووضعيات البحث تستدعي مراجعة وترقية.

— نسبة 35 % من الباحثين يلمسون نوعا ما وعي لدى السلطات ويبررون ذلك أن الوعي بدأ يتجسد في الخطابات الرسمية ، كما أنه بدأت تظهر نوع من المحاولة لبعث البحث وتشجيع الباحثين ، وإنشاء المجالس والأكاديميات الخاصة بالبحث .

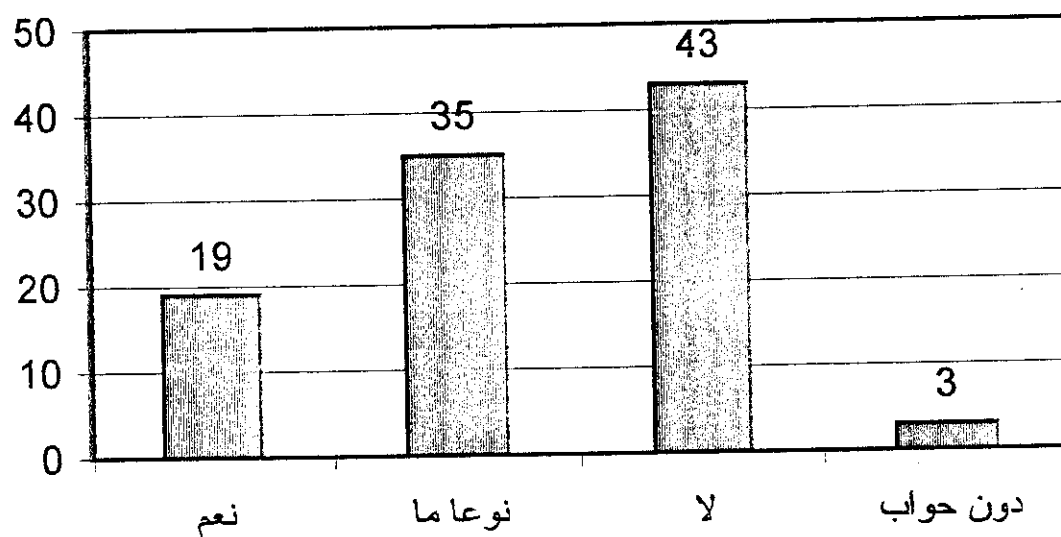
كما يشير الباحثون إلى بعض النقائص كقلة الإمكانيات المادية ، والاهتمام بالجوانب الإدارية على حساب الجوانب العلمية ؛

— أما نسبة 19 % فقط يلمسون وعي لدى السلطات ، وقد برروا إجاباتهم بأن الوعي يتجسد في الاهتمام الذي بدأ يظهر في وسائل الإعلام وفي الخطاب الرسمي ، وفي الانشغال بإصدار قانون الباحث الذي لم يظهر بعد . وأخيرا في ميزانية البحث المعتبرة التي رصدت للمخطط الخماسي 1998 — 2002 * للبحث العلمي ، في حين يبقى 3 % من الباحثين دون جواب إزاء هذا السؤال .

نستنتج مما سبق أن نسبة كبيرة من الباحثين لا يلمسون وعي لدى السلطات بأهمية البحث وهذا ما يؤثر سلبا على ظروف عملهم فيجعلها صعبة .

* أنظر الملحق ص

شكل (13) : موقف الباحثين من وعي السلطات .



جدول (24) : علاقة وعي السلطات بالميزانية المخصصة لمشاريع البحوث .

وعي السلطات		نعم يوجد		نوعا ما		لا يوجد		دون جواب		المجموع	
الميزانية المخصصة		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كافية		2	10,5	—	—	—	—	—	—	2	2
نوعا ما		4	21,1	3	8,6	6	13,9	2	66,7	15	15
غير كافية		12	63,2	29	82,9	35	81,4	1	33,3	77	77
إجابة أخرى		—	—	1	2,8	—	—	—	—	1	1
دون جواب		1	5,3	2	5,7	2	4,7	—	—	5	5
المجموع		19	100	35	100	43	100	3	100	100	100

التعليق :

يبين الجدول العلاقة القائمة بين وعي السلطات بأهمية البحث العلمي وبين تقييم الباحثين للميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم فنلاحظ مايلي :

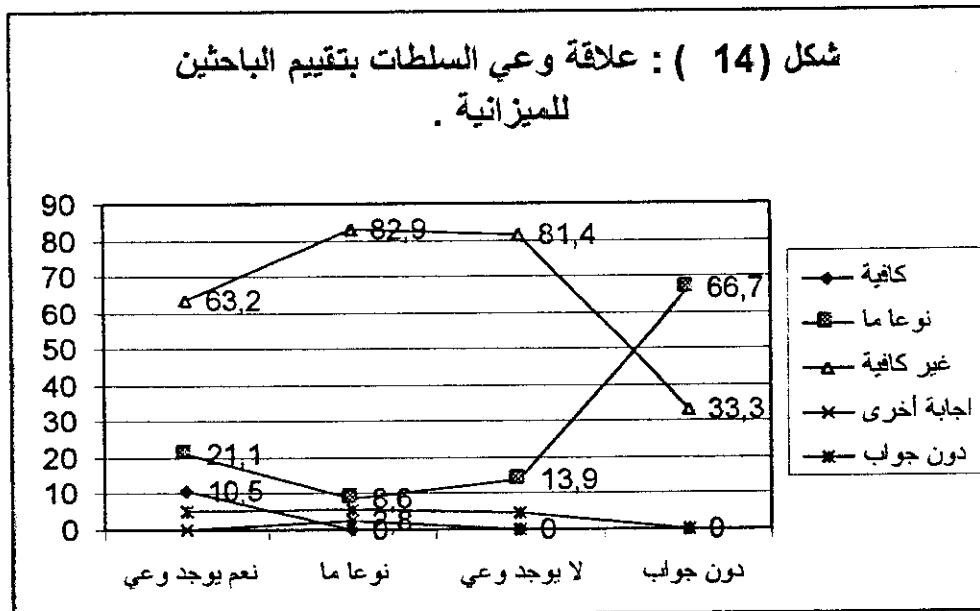
— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 77 % قيموا الميزانية بالغير كافية ، مقابل 15% قيموها بالكافية نوعا ما ، في حين لم يسجل التقييم بالكافية إلا 2% من الإجابات . أما نسبة 1% فهي تتعلق بإجابة أخرى ، و تبقى نسبة 5% من الباحثين دون جواب إزاء تقييم الميزانية . وللتفصيل حسب العلاقة نجد:

— الباحثين المجيبين بوجود وعي لدى السلطات نسبة كبيرة منهم وتقدر بـ 63,2 % قيموا الميزانية بغير الكافية مقابل 21,1% قيموها بالكافية نوعا ما، أما نسبة 10,5% فقط قيموها بالكافية ، وأخيرا 5,3% منهم امتنعوا عن تقييمها. — أما الباحثون المجيبون بوجود نوعا ما وعي لدى السلطات فإن أكبر نسبة منهم و تقدر بـ 82,9% قيموا الميزانية بغير الكافية مقابل 8,6% فقط قيموها بالكافية نوعا ما في حين لم تسجل أي نسبة منهم قيموا الميزانية بالكافية.

وقد سجلت نسبة 2,8 % منهم قيموها بإجابة أخرى (مهينة) ، في حين بقي 5,7 % منهم دون جواب إزاء التقييم .

— الباحثين المحبيين بعدم وجود وعي لدى السلطات فإن أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 81,4 % قيموا الميزانية بغير الكافية مقابل 13,9 % منهم قيموها بالكافية نوعا ما وبقي 4,7 % منهم دون تقييم .

— أما الباحثين الذين بقوا دون جواب إزاء وعي السلطات فإن أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 66,7 % منهم قيموا الميزانية بالكافية نوعا ما مقابل 33,3 % منهم قيموها بالغير كافية . نستنتج مما سبق أن وعي السلطات له علاقة بقلّة الميزانية المخصصة لمشاريع البحوث وهذا ما يؤكدّه χ^2 المحسوب الذي يبين أن للجدول دلالة إحصائية .



جدول (25) : علاقة مكان العمل ووعي السلطات ، بالميزانية المخصصة لمشاريع البحوث .

مكان العمل	مراكز البحث والدراسات												وعي السلطات
	المجموع						الجامعة						
	المجموع		دون جواب		لا		نوعا ما		نعم				
الكلي	الجزئي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
2	2	4	2	—	—	—	13,3	—	—	—	—	—	—
15	15	30	15	66,7	2	27,3	6	30	3	26,7	4	—	—
77	77	58	29	33,3	1	63,6	14	60	6	53,3	8	96	48
1	1	—	—	—	—	—	—	—	—	—	2	1	—
5	5	8	4	—	—	9,1	2	10	1	6,7	1	2	1
100	100	100	50	100	3	100	22	10	10	100	15	100	50

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل ، وعي السلطات وبين الميزانية المخصصة

لمشاريع البحوث فنلاحظ مايلي :

— عند مستوى الإجابة الخاصة بوجود وعي لدى السلطات نجد نسبة 100 % من الباحثين الجامعيين الذين أجابوا بأن الميزانية غير كافية ، مقابل نسبة أقل من الباحثين العاملين في المراكز وتقدر بـ 53,3 % أجابوا بأن الميزانية غير كافية .

— عند مستوى الإجابة بوجود نوعا ما وعي نجد نسبة 92 % من الباحثين الجامعيين أجابوا بأن الميزانية غير كافية ، مقابل نسبة أقل من الباحثين العاملين في المراكز وتقدر بـ 60 % كانت لهم نفس الإجابة .

— عند مستوى الإجابة الخاصة بعدم وجود وعي نجد نسبة 100 % من الباحثين الجامعيين أجابوا بأن الميزانية غير كافية ، مقابل نسبة أقل من الباحثين العاملين في المراكز وتقدر بـ 63,6 % أجابوا بأن الميزانية غير كافية .

نستنتج مما سبق أن مكان العمل كان له الدور في شطر العلاقة إلى نصفين حيث أوضح أن وعي السلطات كان له الأثر على تقييم الباحثين في المراكز المخصصة لمشاريع بحوثهم ، فالأثر ظهر في تقييم الميزانية بالغير كافية فنلاحظ أن النسب عند هذا التقييم ارتفعت نسبيا عند وجود وعي نوعا ما ، ثم زادت النسبة عند عدم وجود وعي لدى السلطات . بالمقابل عند الباحثين الجامعيين لم يظهر أي أثر للوعي على تقييمهم للميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم .

جدول (26) : علاقة وعي السلطات بتوفر المجلات والكتب العلمية المتخصصة في مكان العمل.

وعي السلط		نعم		نوعا ما		لا		دون جواب		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
4	21,1	2	5,7	4	9,3	—	—	10	10	10	10
15	78,9	33	94,7	39	90,7	3	100	90	90	90	90
19	100	35	100	43	100	3	100	100	100	100	100

$$\chi^2 = 3,34 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad / \quad \chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين وعي السلطات وتوفر المراجع والمجلات المتخصصة في مكان العمل بصفة منتظمة ، فنلاحظ مايلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 90 % أجابوا بعدم توفر هذه المادة بانتظام ، مقابل 10 % فقط أجابوا بتوفرها .

أما إذا فسرنا حسب العلاقة بين المتغيرين نجد أن :

— أكبر النسب الخاصة بوجود وعي لدى السلطات أو نوعا ما وعي أو عدم وجود وعي ، متمركزة في نموذج الإجابة الخاص بعدم توفر مراجع ومجلات علمية على الشكل الآتي 94,3 % عند الباحثين الذين يلمسون نوعا ما وعي ، مقابل 90,7 % ممن لا يلمسون وعي لدى السلطات ، دون أن ننسى أن 100 % ممن بقوا دون جواب إزاء وعي السلطات .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 الذي أوضح أن للجدول دلالة إحصائية ، أن هناك نوعا ما علاقة أثر بين وعي السلطات وبين توفر المراجع والمجلات العلمية الحديثة في مكان العمل .

جدول (27) : علاقة مكان العمل ووعي السلطات بتوفر المراجع (الكتب والمجلات العلمية المتخصصة)

مكان العمل	الجامعة												مراكز البحث والدراسات												المجموع الكلي							
	نعم				لا				دون جيب				المجموع الجزئي				نعم				لا				دون جيب				المجموع الجزئي			
وعي السلطات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
توفر المراجع	—	—	2	8	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—				
نعم	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—				
لا	4	100	23	92	21	100	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—				
المجموع	4	100	25	100	21	100	50	100	15	100	22	100	10	100	3	100	100	100	3	100	50	100	100	100	100	100	100	100				

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل ووعي السلطات ، وبين توفر المراجع في مكان العمل فنلاحظ مايلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 96 % يرون أن المراجع غير متوفرة ، بالمقابل سجلت نسبة أقل عند باحثي المراكز في هذا المستوى من الإجابة وتقدر بـ 84 % .

— أما نسبة 16 % من باحثي المراكز يرون بأن المراجع متوفرة ، مقابل 4 % فقط من الباحثين الجامعيين الذين أجابوا بهذه الإجابة .

نستنتج مما سبق أن مكان العمل سواء كان الجامعة أو مراكز البحث والدراسات ليست له علاقة مباشرة بالعلاقة القائمة بين وعي السلطات وتوفر المراجع والمجلات العلمية المتخصصة في مكان العمل .

أي أن هذه المادة العلمية الضرورية في العمل البحثي غير متوفرة مهما كان مكان العمل الذي يعمل فيه الباحث .

جدول (28) : علاقة وعي السلطات بموقف الباحثين حول وضعية البحث العلمي* .

يوجد وعي لدى السلطات		نعم		نوعا ما		لا		دون جواب		المجموع	
وضعية البحث		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جيدة		—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مقبولة		14	73,7	13	37,1	7	16,3	1	33,3	35	35
سيئة		5	26,3	22	62,9	35	81,4	2	66,7	64	64
دون جواب		—	—	—	—	1	2,3	—	—	1	1
المجموع		19	100	35	100	43	100	3	100	100	100

$$\chi^2 = 19,4 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad / \quad \chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين وعي السلطات بأهمية البحث العلمي وبين وضعية البحث في مكان العمل ، فنلاحظ مايلي :

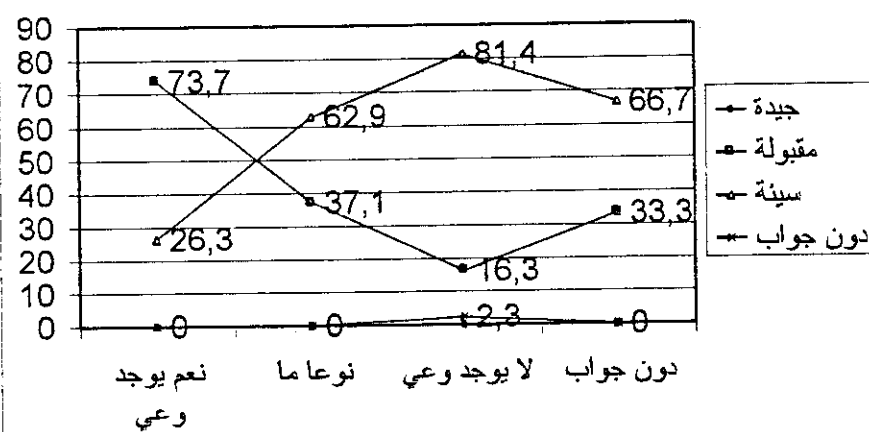
— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 64 % يقيمون وضعية البحث بالسيئة ، مقابل 35 % منهم يقيمونها بالمقبولة ، أما تقييم الوضعية بالجيدة فلم يسجل أي نسبة ، وبقي 1 % منهم دون جواب إزاء تقييم الوضع . أما إذا حللنا حسب العلاقة نجد :

— أكبر نسبة من الباحثين الذين يلمسون وعي لدى السلطات وتقدر بـ 73,7 % قيموا وضعية البحث بالمقبولة ، بالمقابل عند الباحثين الذين يلمسون نوعا ما وعي سجلت أكبر نسبة وتقدر بـ 62,9 % عند الذين قيموا الوضعية بالسيئة ، أما الباحثين الذين لا يلمسون وعي لدى السلطات فإن أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 81,4 % قيموا الوضعية بالسيئة ؛ ونشير أن 66,7 % من الباحثين الذين بقوا دون جواب إزاء وعي السلطات ، قيموا الوضعية بالسيئة .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 أن للجدول دلالة إحصائية وأنه هناك علاقة أثر بين وعي السلطات وبين سوء وضعية البحث في مكان العمل .

* نقصد الوضعية في مكان العمل .

شكل (15) : علاقة وعي السلطات بوضعية البحث .



جدول (29) : علاقة مكان العمل ووعي السلطات بتقييم الباحثين لوضعية البحث العلمي .

المجموع	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																								
	الكلي	المجموع	دون طب	لا	نوعا ما	نعم	المجموع	دون طب	لا	نوعا ما	نعم	يوجد وعي لدى السلطات																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي	الجزئي

تعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل كمتغير رائر ، ووعي السلطات مبين وضعية

البحث في مكان العمل ، فنلاحظ مايلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 78 % يقيمون الوضعية بالسيئة ، مقابل 22 % منهم فقط يقيمونها بالمقبولة .

— بالمقابل عند الباحثين العاملين في المراكز فإن أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 50 % يقيمون الوضعية بالسيئة ، مقابل 48 % يقيمونها بالمقبولة ، في حين بقي 2 % منهم دون جواب إزاء التقييم .

نستنتج مما سبق أنه هناك فرق في الأثر الذي يمارسه وعي السلطات على وضعية

البحث في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

أي أن الأوضاع البحثية في الجامعة أكثر سوءا منها في مراكز البحث والدراسات .

جدول (30) : علاقة وعي السلطات بنظرة المجتمع للباحث .

يوجد وعي لدى السلطات		نعم		نوعا ما		لا		دون جواب		المجموع	
نظرة المجتمع للباحث		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
احترام وتقدير		2	10,5	4	11,4	4	9,3	—	—	10	10
عادية		17	89,5	24	68,6	32	74,5	3	100	76	76
ازدراء		—	—	4	11,4	4	9,3	—	—	8	8
دون جواب		—	—	3	8,6	3	6,9	—	—	6	6
المجموع		19	100	35	100	43	100	3	100	100	100

$$\chi^2 = 2,1 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad / \quad \chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين وعي السلطات وبين نظرة المجتمع للباحث ، فنلاحظ مايلي :

— أكبر نسبة من الباحثين وتقدر بـ 76 % فيما نظرة المجتمع لهم بأنها نظرة عادية (خالية من أي اعتبار) ، أما نسبة 10 % فقط قيموها على أنها نظرة احترام وتقدير ، في حين نسبة 8 % منهم قيموا نظرة المجتمع بأنها نظرة ازدراء ، وبقي 6 % منهم دون جواب إزاء تقييم نظرة المجتمع .

أما إذا حللنا حسب العلاقة نلاحظ مايلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الذين يلمسون وعي لدى السلطات بأهمية البحث وتقدر بـ 89,5 % يقيمون نظرة المجتمع بالعادية ، أما 10,5 % منهم قيموها بنظرة احترام وتقدير

— مقابل 68,6 % من الباحثين الذين يلمسون نوعا ما وعي لدى السلطات يقيمون النظرة بأنها عادية ، تليها نسبة 11,4 % مقسمة بالتساوي بين تقييمي (نظرة احترام ، ونظرة ازدراء) ؛

— بالمقابل عند الباحثين الذين لا يلمسون وعي لدى السلطات فإن أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 74,5 % قيموا نظرة المجتمع بالعادية ، تليها نسبة 9,3 % مقسمة بالتساوي بين تقييمي (نظرة احترام ، ونظرة ازدراء) ، أما 6,9 % منهم بقوا دون جواب إزاء التقييم ؛

— وفي الأخير نسبة 100 % من الباحثين الذين بقوا دون جواب إزاء وعي السلطات قيما نظرة المجتمع بالعادية .

نستنتج مما سبق أنه هناك نوعا ما علاقة بين وعي السلطات وبين نظرة المجتمع وهذا ما أكدته χ^2 المحسوب .

جدول (31) : علاقة مكان العمل ووعي السلطات بنظرة المجتمع للباحث .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل					
	المجموع					لا					نعم					المجموع الجزئي						نعم				
	دون جيب	لا	نوعا ما	نعم	ك	دون جيب	لا	نوعا ما	نعم	ك	دون جيب	لا	نوعا ما	نعم	ك	دون جيب	لا	نوعا ما	نعم	ك						
100	100	100	50	100	3	100	22	100	10	100	15	100	50	—	—	100	21	100	25	100	4	المجموع				
6	4	2	—	—	4,5	1	10	1	—	—	8	4	—	—	9,5	2	8	2	—	—	دون جواب					
8	4	2	—	—	9,1	2	—	—	—	—	12	6	—	—	9,5	2	16	4	—	—	ازدراء					
76	74	37	100	3	68,2	15	60	6	86,7	13	78	39	—	—	81	17	72	18	100	4	عادية					
10	18	9	—	—	18,2	4	30	3	13,3	2	2	1	—	—	—	—	4	1	—	—	احترام وتقدير للباحث					
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	نظرة المجتمع للباحث					

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل ، ووعي السلطات وبين نظرة المجتمع للباحث
فنلاحظ مايلي :

— أكبر نسبة من الباحثون الجامعيون وتقدر بـ 78 % قيموا نظرة المجتمع بالنظرة العادية ،
مقابل نسبة أقل عند باحثي المراكز وتقدر بـ 74 % قيموها بنظرة عادية ؛

— 18 % من باحثي المراكز قيما نظرة المجتمع بأنها نظرة احترام وتقدير ، مقابل نسبة أقل
من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 2 % فقط قيموها بنظرة احترام وتقدير ؛

— 12 % من الباحثين الجامعيين قيموا نظرة المجتمع بأنها نظرة ازدراء ، مقابل نسبة أقل من
باحثي المراكز وتقدر بـ 4 % فقط قيموها بنظرة ازدراء .

نستنتج مما سبق أنه هناك نوعا ما فرق بين الأثر الذي يمارسه وعي السلطات على تقييم
الباحثين الجامعيين وباحثي المراكز ، حيث أن الباحثين الجامعيين أكثر تقييما لنظرة المجتمع
بأنها نظرة غير ملائمة لمكانتهم الاجتماعية والمهنية .

جدول (32) : علاقة وعي السلطات بموقف الباحثين من سهولة وظيفة البحث في المجتمع .

يوجد وعي لدى السلطات		نعم		نوعا ما		لا		دون جواب		المجموع	
سهولة وظيفة البحث		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		1	5,3	—	—	2	4,7	1	33,3	4	4
نوعا ما		—	—	5	14,3	1	2,3	—	—	6	6
لا		18	94,7	29	82,9	39	90,7	2	66,7	88	88
دون جواب		—	—	1	2,8	1	2,3	—	—	2	2
المجموع		19	100	35	100	43	100	3	100	100	100

$$\chi^2 = 12,08 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad /$$

χ^2 دال

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين وعي السلطات وبين سهولة وظيفة البحث فنلاحظ مايلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 88 % لا يجدون وظيفة البحث سهلة في المجتمع ، مقابل 6 % فقط يجدونها نوعا ما سهلة ، فيما تبقى نسبة ضئيلة وتقدر بـ 4 % ممن يجدون وظيفة البحث سهلة ، أما 2 % منهم بقوا دون جواب إزاء هذا السؤال .

وإذا حللنا الجدول حسب نموذجي الإجابة نجد :

— أكبر النسب تتمركز في الإجابة بأن وظيفة البحث ليست سهلة في المجتمع سواء كان هناك وعي ، أو نوعا ما وعي ، أو لا يوجد وعي على الشكل الآتي (94,7 % ، 82,9 % ، 90,7 %)

ونضيف أن النسبة تنخفض لتصل إلى 66,7 % عند الباحثين الذين بقوا دون جواب إزاء وعي السلطات أجابوا بعدم سهولة وظيفة البحث .

نستنتج مما سبق أنه هناك نوعا ما علاقة أثر يمارسه وعي السلطات على تقييم الباحثين لسهولة وظيفة البحث في المجتمع وهذا ما يؤكد χ^2 المحسوب الذي يبين أن للجدول دلالة إحصائية .

جدول (33) : علاقة مكان العمل ووعي السلطات بموقف الباحثين من سهولة وظيفة البحث العلمي .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل
	المجموع الجزئي		دون جواب		لا		نوعا ما		نعم		المجموع الجزئي		دون جواب		لا		نوعا ما		نعم		
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
																					سهولة البحث
4	4	8	4	33,3	1	9,1	2	—	—	6,7	1	—	—	—	—	—	12	3	—	—	نعم
6	6	6	3	—	—	4,5	1	20	2	—	—	6	3	—	—	—	—	—	—	—	نوعا ما
88	88	86	43	66,7	2	86,4	19	80	8	93,3	14	90	45	—	95,2	20	84	21	100	4	لا
2	2	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	4	2	—	—	4	1	4	1	—	دون جواب
100	100	100	50	100	3	100	22	100	10	100	15	100	50	—	100	21	100	25	100	4	المجموع

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل ووعي السلطات ، وبين تقييم الباحثين لسهولة وظيفة البحث في المجتمع ، فنلاحظ مايلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 90 % يجدون وظيفة البحث غير سهلة ، مقابل نسبة أقل نسبيا وتقدر بـ 86 % من باحثي المراكز لا يجدونها سهلة؛

— نسبة 8 % من الباحثين العاملين في المركز يقيمونها بالسهولة ، بالمقابل لم تسجل أي نسبة في هذا التقييم عند الباحثين الجامعيين ؛

— نسبة 6 % من الباحثين الجامعيين يجدون وظيفة البحث نوعا ما سهلة ، بالمقابل سجلت نفس النسبة في هذا التقييم عند باحثي المراكز.

نستنتج مما سبق أنه هالك نوعا فرق بين الأثر الذي يمارسه وعي السلطات على تقييم الباحثين لوظيفة البحث في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات ، حيث أن الباحثين الجامعيين أكثر تقييما بعدم سهولة وظيفة البحث في المجتمع .

جدول (34) : علاقة وعي السلطات بأهمية البحث العلمي برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث.

يوجد وعي لدى السلطات		نعم		نوعا ما		لا		دون جواب		المجموع	
الرضى عن العمل		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		6	31,6	6	17,1	16	13,9	1	33,3	19	19
نوعا ما		12	63,1	24	68,6	24	55,8	2	66,7	62	62
لا		1	5,7	5	14,3	13	30,3	—	—	19	19
المجموع		19	100	35	100	43	100	3	100	100	100

$$\chi^2 = 8,2 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad / \quad \chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين وعي السلطات بأهمية البحث العلمي، وبين رضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث، فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة في الجدول والمتعلقة بالرضى نوعا ما عن العمل، سجلت عند الذين يلمسون نوعا ما وعي لدى السلطات وتقدر ب 68,6 % مقابل 63,1 % عند الذين يلمسون وعي لدى السلطات، مقابل 55,3 % عند الذين لا يلمسون وعي لدى السلطات .

نضيف أن 66,7 % ممن بقوا دون جواب إزاء وعي السلطات ، أجابوا برضاهم نوعا عن عملهم في ميدان البحث.

— إذا أردنا الانتقال من نموذج الإجابة الخاص بالرضى نوعا ما، للمقارنة بين الرضى التام وعدم الرضى من خلال علاقته بوعي السلطات، نجد أن 31,6 % من الباحثين الذين يلمسون وعي لدى السلطات بأهمية البحث، راضون تماما عن عملهم، مقابل 30,3 % من الباحثين الذين لا يلمسون وعي السلطات، لدى السلطات غير راضين عن عملهم .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 الذي أكد أن للجدول دلالة إحصائية، وأنه هناك علاقة أثر يمارسها قلة وعي السلطات بأهمية البحث العلمي، على رضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث . وتظهر هذه العلاقة على الشكل التالي :

- كلما قل الوعي نقصت النسب الخاصة بالرضى ؛
- كلما قل الوعي نقصت النسب الخاصة بالرضى نوعا ما ؛
- كلما قل الوعي زادت النسب الخاصة بعدم الرضى التام .

جدول (35): علاقة مكان العمل ووعي السلطات برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث .

مكان العمل	الجامعة										مراكز البحث والدراسات										المجموع الكل															
	نعم					لا					دون جواب					المجموع الجزئي						لا					دون جواب					المجموع الجزئي				
	%	ك	%	ك	%	%	%	ك	%	ك	%	%	%	ك	%	%	%	ك	%	ك		%	%	%	ك	%	ك	%	ك	%						
يوجد وصى لدى السلطات	1	25	5	20	5	23,8	—	—	—	11	22	5	33,3	1	10	1	4,6	1	32	64	66,7	2	3	100	50	100	100	100	19							
الرضى عن العمل	3	75	17	68	10	47,6	—	—	—	30	60	9	60	7	70	14	63,6	2	62	62	66,7	2	3	100	50	100	100	100	19							
نوعا ما	—	—	3	12	6	28,6	—	—	—	9	18	1	6,7	2	20	7	31,8	—	19	19	20	—	—	100	100	100	100	100	19							
لا	4	100	25	100	21	100	—	—	—	50	100	15	100	10	100	22	100	3	100	100	100	3	100	100	100	100	100	100	100							

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل ، ووعي السلطات وبين رضى الباحثين عن عملهم ، فنلاحظ مايلي :

— أكبر نسبة من الباحثين وتقدر بـ 63,6 % من باحثي المراكز الذين أجابوا بعدم وجود وعي راضون نوعا ما عن عملهم ، مقابل نسبة أقل من الباحثين الجامعيين الذين أجابوا بعدم وجود وعي وتقدر بـ 47,6 % راضون نوعا ما عن عملهم ؛

— نسبة 22 % من الباحثين الجامعيين راضون عن عملهم ، مقابل 20 % من باحثي المراكز غير راضون عن عملهم .

نستنتج مما سبق أنه هناك نوعا ما فرق بين الأثر الذي يمارسه وعي السلطات على رضى الباحثين عن عملهم في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات ، إذن الباحثين العاملين في المراكز أقل رضى عن وظيفة البحث من الباحثين الجامعيين .

ملخص الفصل

تحليل معطيات الفرضية الأولى :

نسعى من خلال تحليل نتائج جداول هذه الفرضية ، ومن خلال تحليل محتوى لبعض أسئلة المقابلات التي أجريت مع الباحثين أن نقيس الأثر المختلف الناجم عن تذبذب سياسة البحث العلمي وهو انعكاس للواقع السياسي العام للمجتمع ، على وضعية البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ، في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

هذا المجتمع الذي عرف في السنوات الفارطة نوعا من عدم الاستقرار ، وإعادة بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية وهذا نتيجة للتعددية الحزبية التي عرفها منذ عشرية من الزمن .

وقد اعتمدنا في ذلك على إجابات الباحثين الذين قيموا وضعية الأعمال البحثية في مكان عملهم ، ويعتبر الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية أكثر قدرة على تقييم الأوضاع من خلال الأثر الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي تمارسه هذه الجوانب على وضعية الأعمال البحثية .

وقد كشفت الإحصائيات الميدانية عن مايلي :

I . عن قضية اطلاع الباحثين على القانون الأساسي الخاص بالبحث العلمي ، فوجدنا نسبة كبيرة من الباحثين و تقدر بـ 60 % من الباحثين لم يطلعوا عليه ، مقابل 37 % فقط اطلعوا عليه .

— تعود أسباب عدم اطلاعهم عليه لعدم توفره ، وهذا راجع حسبهم إلى نقص في النشر والإعلام ولكونهم لا يملكون اشتراك خاص بالجريدة الرسمية ، ولعدم تفتهم في القانون الحالي كونه لم يوضع من قبل ناس مؤهلين حسب آراء الباحثين .

— أما فيما يخص الباحثين الذين اطلعوا عليه فإن أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 43,2 % قيموه بالسلبى والناقص ويبررون هذا التقييم كونه لا يعرف التطبيق ، ولطغيان الطابع البيروقراطي في المؤسسات القائمة على البحث ، كما أنه لا يعطي كامل الحقوق للباحث .

وحتى الذين يجدونه مرضي ومقبول يضيفون أنه يحتاج إلى إعادة نظر وتطوير وضبط أكثر لتحديد الصلاحيات والمهام .

— وبعد ربط متغير الإطلاع على القانون الأساسي للبحث العلمي بتقييم الباحثين للميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم وجدنا ما يلي :

أنه هناك نوعا ما علاقة بين الإطلاع على القانون وتقييم الباحثين للميزانية ، فالإطلاع على القانون جعل نسبة تقييم الميزانية بأنها غير كافية مرتفعة وهذا دليل على أن الباحثين أدركوا ذلك من خلال إطلاعهم على نصوص القانون ، وهذا يدعم القول بأن القانون الأساسي للبحث العلمي ينقصه الضبط والدقة .

— بعد المقاطعة بين المتغير الرائز المتمثل في مكان العمل ، والمتغير المستقل الإطلاع على القانون وبين المتغير التابع تقييم الميزانية وجدنا أن درجة عدم رضى الباحثين الجامعيين عن القانون الأساسي للبحث العلمي ، وعلى الميزانية أكبر منها عند الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات .

— أثبتت الإحصائيات الميدانية أن نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 88 % يلمسون صعوبة في أداء وظيفة البحث في المجتمع ، كما أظهرت أنه هناك نوعا ما علاقة بين الإطلاع على القانون وبين تقييم الباحثين لسهولة وظيفة البحث ، حيث أن الإطلاع على القانون يقلل نسبيا من عدم سهولة هذه الوظيفة في المجتمع .

وهذا دليل على أن القانون الأساسي للبحث ما هو إلا تجسيد لخطاب سياسي ليس له صدى اجتماعي يقلل من صعوبة وظيفة البحث فيه .

— لقد تبين أن هناك فرق بين تقييم الباحثين الجامعيين وباحثي المراكز لسهولة وظيفة البحث في المجتمع ، ويظهر هذا الفرق في أن الجامعيين يلمسون صعوبة أكبر في تأدية هذه الوظيفة . — أما فيما يخص رضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث تبين أن أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 62 % راضون نوعا ما عن عملهم في مجال البحث ويعود ذلك حسبهم لعدم استقرار الوضع السياسي بالدرجة الأولى وهذا ما جعلهم يحسون بعدم الفعالية والتهميش .

كما أن 19 % منهم ليسوا راضين تماما عن عملهم وذلك راجع لعدم وجود اعتراف بمكانة الباحث وللظروف الصعبة التي يعملون بها ، ونفس النسبة 19 % سجلها الباحثون الراضون عن عملهم لكن يبقى هذا منبعه إحساسهم بضرورة قيامهم بالعمل البحثي لكن تبقى ظروف العمل صعبة .

— إن عدم إطلاع الباحثين على القانون الأساسي للبحث العلمي يقلل من نسب رضى الباحثين عن وظيفة البحث ، ويزيد من نسب عدم الرضى .

— أما على مستوى الفرق بين الباحثين الجامعيين وباحثي المراكز ، فإن باحثي المراكز أقل رضى عن عملهم من الباحثين الجامعيين الذين يحتلون مكانة أساتذة وإداريين إضافة للبحث وبالتالي فهم يتعاملون مع البحث بصفة ظرفية ، وهذا ما يمتص نوعا ما عدم رضاهم عن عملهم في مجال البحث .

أما الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات يتعاملون مع البحث بصفة دائمة خاصة الباحثين الدائمين ، وهذا ما يفسر التناقص في أعداءهم

II أما عن قضية وعي السلطات بأهمية البحث العلمي فقد وصلنا إلى ما يلي :

— بينت الإحصائيات الميدانية أن أكبر نسبة من الباحثين وتقدر بـ 43 % لا يلمسون وعي لدى السلطات المعنية بأهمية البحث العلمي ، ويدعم الباحثون هذا أن هؤلاء المسؤولين حسب تقديرهم ليسوا مؤهلين لحل المشاكل الخاصة بإدارة قطاع البحث ، خاصة أن الدعم المالي لا يزال دون المستوى المطلوب . كما أن المشاريع لا تعرف نتائج إيجابية ، وحتى وإن أثمرت عن نتائج بقيت حبرا على ورق .

— النسبة القليلة من الباحثين الذين يلمسون وعي لدى السلطات يضيفون أن هذا الوعي لا يتعدى الخطاب الرسمي . وأخيرا يستدل الباحثون بوضعية البحث والباحث التي لم تعرف تحسنا ، خاصة أتماطل في إصدار قانون الباحث .

— إن عدم وعي السلطات بأهمية البحث أثر سلبا على تقييم الباحثين للميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم .

— يعتبر الباحثون العاملون في المراكز الفئة الأكثر تأثرا بقلّة وعي السلطات ، ويتجسد هذا الأثر في قلّة وضعف الميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم .

— أظهرت الإحصائيات الميدانية أن هناك نوعا ما علاقة أثر بين وعي السلطات وبين نظرة المجتمع للباحث ، حيث تبين أن نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 76 % قيموا نظرة المجتمع بالعادية الخالية من أي اعتبارات خاصة بمكانتهم الاجتماعية والعلمية .

— بعد المقارنة بين الجامعة ومراكز البحث والدراسات ، تبين أن الباحثين الجامعيين هم الأكثر تقييما لنظرة المجتمع بأنها غير ملائمة لمكانتهم الاجتماعية والعلمية من الباحثين العاملين في المراكز .

- هناك نوعا ما علاقة بين وعي السلطات بأهمية البحث وبين تقييم الباحثين لسهولة وظيفة البحث في المجتمع .
- إن الباحثين الجامعيين هم الأكثر تأثرا بقلّة وعي السلطات وهذا ينعكس على إحساسهم بعدم سهولة وظيفة البحث في المجتمع .
- إن عدم وعي السلطات بأهمية البحث العلمي له الأثر السلبي على رضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث .
- الباحثين العاملين في المراكز أقل رضى عن عملهم في ميدان البحث ، من الباحثين الجامعيين ، وهذا ما يفسر تناقص هذه الفئة كونها تحس بالتهميش وتفتقر للمكانة المهنية والاجتماعية التي تطمح إليها .

الفصل السادس

تحليل معطيات الفرضية الثانية

الفرضية الثانية :

يمارس الوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري أثراً مباشراً على مستوى عيشة الباحث ومكانته العلمية والاجتماعية .

جدول (36) : تقييم الباحثين للوضع الاقتصادي للمجتمع .

التقييم	ك	%
جيد	—	—
مقبول	13	13
سيئ	87	87
المجموع	100	100

التعليق :

يبين الجدول تقييم الباحثين للوضعية الاقتصادية للمجتمع ، فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 87 % قيموا الأوضاع بالسيئة ، في حين 13 % منهم قيموا الأوضاع بالمقبولة ، بالمقابل تقييم الأوضاع بالجيدة لم يسجل أي نسبة .

يعي الباحثون أن المجتمع يعيش ظروف اقتصادية سيئة جراء التغيرات المتواصلة الحاصلة في العالم وفي المجتمع على كل الأصعدة ، السياسية والاجتماعية والمعرفية ؛ وأثر هذه التغيرات في المجتمعات النامية .

حيث تتجسد في الواقع الاجتماعي المعاش من خلال انخفاض القدرة الشرائية للمواطن البسيط الذي ينتمي إليها الباحث في الجزائر ، وكذلك من نمو معدلات البطالة والفقر وتضخم المديونية.

إن الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية هم الأقرب من غيرهم إلى فهم مجتمعاتهم وأكثر مقدرة على رصد أثر التحولات الحاصلة في مجتمعهم جراء التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاصلة سواء على الصعيد العالمي أو المحلي .

هذه المقدرة على فهم الأوضاع أساسها وعيهم الحقيقي بالأمور ، هذا الوعي الذي يمليه عليهم مكانتهم العلمية والاجتماعية .

جدول (37) : موقف الباحثين من تأثير الأوضاع الاقتصادية الخاصة بالمجتمع على عملهم البحثي .

هل يمارس الوضع الاقتصادي أثر سبي على عملك البحثي ؟	ك	%
نعم	81	81
لا	16	16
دون جواب	3	3
المجموع	100	100

التعليق :

يبين الجدول أن نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 81 % يجدون أن الأوضاع الاقتصادية للمجتمع تمارس أثراً سلبياً على عملهم البحثي ، مقابل 16 % فقط لا يلمسون هذا الأثر السلبي ، في حين يبقى 3 % منهم دون جواب إزاء هذا السؤال . ويدعم الباحثين الذين يلمسون هذا الأثر السلبي ، إجاباتهم أن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية خاصة أن بحوثهم ميدانية وتحتاج إلى الكثير من الإمكانيات المادية ، وهذا ما يخلق مشاكل يومية تطغى على مجال العمل الفكري وتعيقه.

جدول (38) : علاقة الوضع الاقتصادي بتقييم الباحثين للميزانية الخاصة بمشاريع بحوثهم.

تقييم الوضع		جيد		مقبول		سيئ		المجموع	
الميزانية		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كافية		—	—	—	—	2	2,3	2	2
نوعا ما		—	—	1	7,7	14	16,1	15	15
غير كافية		—	—	11	84,6	66	75,9	77	77
إجابة أخرى		—	—	—	—	1	1,1	1	1
دون جواب		—	—	1	7,7	4	4,6	5	5
المجموع		—	—	13	100	87	100	100	100

$$\chi^2 = 0,91 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad / \quad \chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية وبين تقييم الباحثين للميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم ، فنلاحظ ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين الذين وجدوا بأن الأوضاع الاقتصادية مقبولة وتقدر بـ 84,6 % قيموا الميزانية بالغير الكافية ، مقابل نسبة أقل من الباحثين الذين قيموا الوضع بالسيئ وتقدر بـ 75,9 % ، قيموا الميزانية بالغير كافية .

— نسبة 16,1 % من الباحثين الذين وجدوا الوضع الاقتصادي سيئ ، قيموا الميزانية بالكافية نوعا ما ، مقابل 7,7 % ممن وجدوا الوضع مقبول ، قيموا كذلك الميزانية بالكافية نوعا ما .

— نسبة 2,3 % ممن وجدوا الوضع سيئ ، قيموا الميزانية بالكافية ، بالمقابل عند الذين قيموا الوضع بالمقبول لم تسجل أي نسبة عندهم ممن قيموا الميزانية بالكافية .

— أما 1,1 % ممن قيموا الوضع بالسيئ ، قيموا الميزانية بأنها مهيئة ، وأخيرا 4,6 % ممن وجدوا الوضع سيئ بقوا دون جواب إزاء تقييم الميزانية .

نستنتج مما سبق أنه هناك نوعا ما علاقة أثر يمارسها سوء الوضع الاقتصادي على تقييم الباحثين للميزانية لكن هذا لا ينفي أنه هناك أمور أخرى تساهم في هذا التقييم .

جدول (39) : علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي للمجتمع بتقييم الباحثين للميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل
	المجموع		سبيئ		مقبول		جيد		المجموع الجزئي		سبيئ		مقبول		جيد		تقييم الوضع				
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%					
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	تقييم الميزانية		
2	2	4	2	4,5	2	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	كافية		
15	15	30	15	31,8	14	16,7	1	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	نوعا ما		
77	77	58	29	54,5	24	83,3	5	—	—	96	48	97,7	42	85,7	6	—	—	—	غير كافية		
1	1	—	—	—	—	—	—	—	—	2	1	2,3	1	—	—	—	—	—	إجابة أخرى		
5	5	8	4	9,2	4	—	—	—	—	2	1	—	—	14,3	1	—	—	—	دون جواب		
100	100	100	50	100	44	100	6	—	—	100	50	100	43	100	7	—	—	—	المجموع		

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل وتقييم الباحثين للأوضاع الاقتصادية للمجتمع وبين تقييمهم للميزانية ، فنلاحظ ما يلي :

— نسبة كبيره من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 96 % قيموا الميزانية بأنها غير كافية ، مقابل نسبة أقل من الباحثين العاملين في المراكز وتقدر بـ 58 % قيموها بالغير كافية كذلك.

أما إذا حللنا حسب العلاقة بين المتغيرات الثلاث نجد :

— 97,7 % من الباحثين الجامعيين الذين قيموا الوضع بالسيئ ، قيموا الميزانية بالغير كافية، مقابل نسبة أقل عند باحثي المراكز وتقدر بـ 54,5 % عند نفس المستوى من الإجابة .

— 31,8 % من الباحثين العاملين في المراكز والذين وجدوا الوضع سيئ ، قيموا الميزانية بالكافية نوعا ما ، بالمقابل عند الباحثين الجامعيين لم تسجل أي نسبة في هذا المستوى من الإجابة .

— 4,5 % من باحثي المراكز والذين قيموا الوضع بالسيئ ، قيموا الميزانية بالكافية ، بالمقابل عند الباحثين الجامعيين لم تسجل أي نسبة في هذا المستوى من الإجابة .

نستنتج مما سبق رغم أن أكبر النسب من الباحثين الجامعيين ومن باحثي المراكز قيموا الميزانية بالغير الكافية ، ألا أنه هناك نوعا ما فرق بين الأثر الذي يمارسه الوضع الاقتصادي للمجتمع على تقييم الباحثين للميزانية وبالتالي فإن الباحثين الجامعيين أقل رضى عن الميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم ، من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات .

جدول (40) : موقف الباحثين من الميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم وأهميتها في إثراء البحث .

هل هي أهم عامل ؟	ك	%
نعم	54	54
لا	40	40
دون جواب	6	6
المجموع	100	100

التعليق :

يبين الجدول موقف لباحثين من الميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم فنلاحظ ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 54 % يرون أن الميزانية هي أهم عامل محدد للبحث العلمي وذلك كونها تساعد على تكوين الباحثين من الجانب النظري والميداني .

تساهم في توطيد العلاقات مع الباحثين الأجانب ، ولا يتم ذلك إلا بتوطيد العلاقة مع مؤسسات البحث الأجنبية وذلك بهدف تبادل الخبرات عن طريق التكوين والعمل البحثي المشترك .

ويضيف الباحثون أن الميزانية لن تكون ذات فائدة إذا لم تكن نملك إطارات ذات كفاءة عالية وتسيير محكم . لذا يجب إرساء تقاليد خاصة بالبحث تلزم المسيرين إتباع منهج محدد لاستثمار ميزانية البحث ، ومن عناصر هذا المنهج هو الإعلام باعتباره حافز للباحث على إعطاء نتائج إيجابية .

— أما 40 % منهم لا يعتبرون الميزانية أهم عامل ، إنما يصنفونها ضمن العوامل الثانوية ويدعمون إجاباتهم كما يلي :

الأهم هو رسم إستراتيجية بحث تخضع لمخططات تنموية تسعى لتحقيق الأهداف المسطرة على المدى القريب والبعيد .

يجب إعادة النظر في قضية التسيير والإشراف على فرق البحث ، حيث أن الإرادة غائبة لدى المسؤولين الحاليين ، وهذا واضح في غياب التنظيم .

يجب تعزيز الصلة والتعاون بين مؤسسات البحث وذلك للقضاء على بيروقراطية المكاتب في العمل البحثي وسعيًا للوصول إلى السهولة واليسر في عمل الباحثين ، خاصة فيما يتعلق بالاستفادة من بنوك المعلومات ونتائج البحوث السابقة والحديثة .

— وبقي 6 % من الباحثين دون جواب إزاء هذا السؤال .

جدول (41) : تقييم الباحثين للأجر الخاص * بأعمالهم البحثية .

تقييم الأجر	ك	%
مناسب	3	3
غير مناسب	93	93
دون جواب	4	4
المجموع	100	100

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 93 % يجدون الأجر غير مناسب ، مقابل 3 % فقط يجدونه مناسب ، أما 4 % منهمك بقوا دون جواب إزاء هذا السؤال .
نستنتج مما سبق أن الباحثين عموما غير راضين عن أجورهم وهذا ما دفع العديد منهم إلى ممارسة أعمال إضافية لرفع دخلهم ومستواهم المعيشي ، وهذا قد يشغلهم عن أعمالهم البحثية .

* نشير هنا أن الأجر المقصود به لدى الباحثين الجامعيين هو المنحة أو التعويض الخاص بالأعمال البحثية ، وكذلك بالنسبة للباحثين الذين يعملون بصفة باحثين مشاركين في مراكز البحث والدراسات . أما الباحثين العاملين في المراكز بصفة دائمة الأجر الخاص بالبحث هو عبارة عن راتب .

جدول (42) : علاقة الوضع الاقتصادي للمجتمع بتقييم الباحثين للأجر الخاص بأعمالهم البحثية .

تقييم الوضع		جيد		مقبول		سيئ		المجموع	
تقييم الأجر		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مناسب		—	—	—	—	3	3,4	3	3
غير مناسب		—	—	12	92,3	81	93,2	93	93
دون جواب		—	—	1	7,7	3	3,4	4	4
المجموع		—	—	13	100	87	100	100	100

$$\chi^2 = 0,56 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad /$$

χ^2 دال

التعليق:

يبين الجدول العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية وتقييم الباحثين للأجر الذي يتقاضونه فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الذين قيموا الأوضاع الاقتصادية بالسيئة وتقدر بـ 93,2 % يجدون الأجر غير مناسب ، مقابل 92,3 % ممن قيموا الأوضاع الاقتصادية بأنها مقبولة وجدوا الأجر كذلك غير مناسب .

— 3,4 % فقط من الباحثين الذين قيموا الأوضاع الاقتصادية بالسيئة وجدوا الأجر مناسب، بالمقابل لم تسجل أي نسبة في هذا التقييم عند الباحثين الذين قيموا الأوضاع الاقتصادية بالمقبولة .

— أما 7,7 % من الباحثين الذين قيموا الأوضاع بالمقبولة بقوا دون جواب إزاء تقييم الأجر، مقابل 3,4 % من الباحثين الذين قيموا الأوضاع الاقتصادية بالسيئة بقوا دون جواب إزاء تقييم الأجر.

نستنتج مما سبق أنه هناك نوعا ما أثر يمارسه الوضع الاقتصادي للمجتمع على الأجور التي يتقاضاها الباحثون ، وهذا ما أكدته χ^2 المحسوب.

جدول (43) : علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي بتقييم الباحثين للأجر الخاص * بالأعمال البحثية .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل								
	المجموع الجزئي					مقبول					جيد					المجموع الجزئي						مقبول					جيد		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك				
3	3	6	3	6,8	3	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	تقييم الأجر				
93	93	86	43	86,4	38	83,3	5	—	—	100	50	43	43	7	7	—	—	—	—	—	—	—	—	—	غير مناسب				
4	4	8	4	6,8	3	16,7	1	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	دون جواب				
100	100	100	50	100	44	100	6	—	—	100	50	100	43	100	7	7	—	—	—	—	—	—	—	—	المجموع				

* سواء كان راتب ، أو منحة ، أو تعريض .

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل والوضع الاقتصادي للمجتمع ، وبين تقييم الباحثين للأجور الخاصة بالبحث فنلاحظ ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 100 % يجدون أن الأجر غير مناسب ، مقابل نسبة أقل من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات وتقدر بـ 86 % يجدون أن الأجر غير مناسب .

— أما 6 % من باحثي المراكز يجدون الأجر مناسب ، بالمقابل عند الباحثين الجامعيين لم تسجل أي نسبة في هذا التقييم .

— 8 % من باحثي المراكز بقوا دون جواب إزاء تقييم الأجر .

أما إذا حللنا حسب العلاقة بين المتغيرات الثلاث نجد :

100 % من الباحثين الجامعيين والذين قيموا الوضع الاقتصادي بالسيئ ، قيموا الأجر بالغير الكافي ، مقابل نسبة أقل عند باحثي المراكز الذين قيموا الوضع بالسيئ وتقدر بـ 86,4 % ، قيموا كذلك الأجر بالسيئ .

نستنتج مما سبق أن 100 % من الباحثين الجامعيين غير راضين عن المنح التي يتقاضونها مقابل أعمالهم البحثية ، أي أن الباحثين الجامعيين أقل رضى عن الأجر الخاص بالأعمال البحثية .

جدول (44) : علاقة الوضع الاقتصادي للمجتمع بامتلاك الباحثين لسيارة خاصة .

تقييم الوضع		جيد		مقبول		سيئ		المجموع	
هل تملك سيارة؟		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		—	—	7	53,8	42	48,3	49	49
لا		—	—	6	46,2	45	51,7	51	51
المجموع		—	—	13	100	87	100	100	100

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين الوضع الاقتصادي للمجتمع وبين امتلاك الباحثين لسيارة

خاصة فنلاحظ مايلي :

- نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 51 % لا يملكون سيارة ، مقابل 49 % يملكون سيارة .
- أكبر نسبة من الباحثين الذين يقيمون الأوضاع الاقتصادية للمجتمع بالمقبولة وتقدر بـ 53,8 % يملكون سيارة ، مقابل أكبر نسبة من الباحثين الذين يقيمون الأوضاع الاقتصادية بالسيئة وتقدر بـ 51,7 % لا يملكون سيارة :
- أما 48,3 % ممن يقيمون الأوضاع الاقتصادية بالسيئة يملكون سيارة مقابل 46,2 % ممن يقيمون الأوضاع الاقتصادية بالمقبولة لا يملكون سيارة.
- نستنتج مما سبق أنه هناك علاقة اثر بين الأوضاع الاقتصادية وامتلاك سيارة أي أن الأوضاع الاقتصادية السيئة تقلل نسب امتلاك سيارة و تزيد من نسب عدم امتلاك سيارة.

جدول (45) : علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي بامتلاك الباحثين لسيارة خاصة .

المجموع	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل
	المجموع		سيئ		مقبول		جيد		المجموع		سيئ		مقبول		جيد		تقييم الوضع				
الكلية	الجزئي								الجزئي												
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	هل تملك سيارة؟			
49	49	34	17	29,5	13	66,7	4	—	64	32	67,4	29	42,8	3	—	—	نعم				
51	51	66	33	70,5	31	33,3	2	—	36	18	32,6	14	57,2	4	—	—	لا				
100	100	100	50	100	44	100	6	—	100	50	100	43	100	7	—	—	المجموع				

التعليق:

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل و الأوضاع الاقتصادية الخاصة بالمجتمع وبين امتلاك الباحثين لسيارة خاصة فنلاحظ ماييلي:

— نسبة كبيرة من الباحثين الجامعيين و تقدر بـ 64 % يملكون سيارة ، مقابل نسبة كبيرة من الباحثين العاملين في مراكز البحث و الدراسات وتقدر بـ 66 % لا يملكون سيارة .

— أما 36 % فقط من الباحثين الجامعيين لا يملكون سيارة ، مقابل 34 % فقط من الباحثين العاملين في المراكز يملكون سيارة .

أما إذا فسرنا حسب العلاقة بين المتغيرات الثلاث نجد :

— نسبة كبيرة من الباحثين الجامعيين الذين قيموا الوضع بالسيئ وتقدر بـ 67,4 % يملكون سيارة ، مقابل نسبة كبيرة من باحثي المراكز الذين قيموا الوضع بالسيئ وتقدر بـ 70,5 % لا يملكون سيارة .

نستنتج مما سبق أن الوضع الاقتصادي للمجتمع له أثر مختلف في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات ، فالباحثين الجامعيين أكثر حظا من العاملين في مراكز البحث و الدراسات فيما يخص امتلاك سيارة خاصة .

جدول (46) : علاقة الوضع الاقتصادي بامتلاك الباحثين لجهاز كمبيوتر .

تقييم الوضع		جيد		مقبول		سيئ		المجموع	
امتلاك كمبيوتر		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		—	—	9	69,2	50	57,5	59	59
لا		—	—	4	30,8	37	42,5	41	41
المجموع		—	—	13	100	87	100	100	100

التعليق :

يبين جدول العلاقة الأوضاع الاقتصادية و بين امتلاك الباحثين لجهاز الكمبيوتر فنلاحظ

مايلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 59 % يملكون جهاز الكمبيوتر مقابل نسبة أيضا معتبرة وتقدر بـ 41 % لا يملكون جهاز الكمبيوتر ؛

— وإذا حللنا حسب العلاقة نجد أن ، نسبة كبيرة من الباحثين الذين قيموا الأوضاع الاقتصادية بالمقبولة وتقدر بـ 69,2 % يملكون كمبيوتر ، مقابل 57,5 % ممن قيموا الأوضاع بالسيئة يملكون جهاز كمبيوتر ؛

— أما 42,5 % ممن قيموا الأوضاع بالسيئة لا يملكون جهاز كمبيوتر مقابل 30,8 % ممن قيموا الأوضاع الاقتصادية بالمقبولة أيضا لا يملكون جهاز الكمبيوتر .

نستنتج أنه هناك نوعا ما علاقة أثر بين الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع و بين امتلاك الباحثين لجهاز الكمبيوتر حيث أنه كلما ساءت الأوضاع الاقتصادية أنقصت من نسب امتلاك كمبيوتر وزادت من نسب عدم امتلاكه .

جدول (47) : علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي بامتلاك الباحثين لجهاز كمبيوتر .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل	تقييم الوضع
	المجموع		الجزئي		سيئ		مقبول		جيد		المجموع		الجزئي		سيئ		مقبول		جيد			
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
59	59	44	22	43,2	19	50	3	—	—	74	37	72,1	31	85,7	6	—	—	نعم		لا	المجموع	
41	41	56	28	56,8	25	50	3	—	—	26	13	27,9	12	14,3	1	—	—					
100	100	100	50	100	44	100	6	—	—	100	50	100	43	100	7	—	—					
																						امتلاك كمبيوتر

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل والوضع الاقتصادي ، وبين امتلاك الباحثين

لجهاز كمبيوتر ، فنلاحظ ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 74 % يمتلكون جهاز كمبيوتر ، مقابل نسبة كبيرة من باحثي المراكز لا يملكون .

— 44 % من باحثي المراكز يملكون جهاز كمبيوتر ، مقابل 26 % فقط من الباحثين الجامعيين لا يملكون .

وإذا حللنا حسب العلاقة نجد :

— نسبة كبيرة من الباحثين الجامعيين الذين قيموا الوضع بالسيئ وتقدر بـ 72,1 % يملكون جهاز كمبيوتر ، مقابل نسبة كبيرة من باحثي المراكز الذين قيموا الوضع بالسيئ وتقدر بـ 56,8 % لا يملكون .

نستنتج مما سبق أن الباحثين الجامعيين أكثر حظا في امتلاك جهاز كمبيوتر لأن دخلهم يسمح بذلك ، وبالتالي أثر الوضع الاقتصادي يظهر بصفة أكبر في مراكز البحث والدراسات .

جدول (48) : علاقة الوضع الاقتصادي باستفادة الباحثين من سكن *.

تقييم الوضع		جيد		مقبول		سيئ		المجموع	
هل استفدت من سكن ؟		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		—	—	6	46,2	17	19,5	23	23
لا		—	—	7	53,8	70	80,5	77	77
المجموع		—	—	13	100	87	100	100	100

التعليق:

يبين الجدول العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين استفادة الباحثين من سكن خاص في إطار العمل فنلاحظ مايلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 77 % لم يستفيدوا من سكن خاص ، مقابل 23 % فقط استفادوا.

وإذا أردنا التعليق حسب العلاقة نجد أن :

— نسبة كبيرة من الباحثين الذين قيموا الأوضاع الاقتصادية بالسيئة وتقدر بـ 80,5 % لم يستفيدوا من سكن ، مقابل نسبة كبيرة من الباحثين الذين قيموا الأوضاع بالمقبولة وتقدر بـ 53,8 % كذلك لم يستفيدوا من سكن .

— أما نسبة اقل من الباحثين الذين قيموا الأوضاع الاقتصادية بالمقبولة وتقدر بـ 46,2 % استفادوا من السكن ، مقابل نسبة 19,5 % فقط من الباحثين الذين قيموا الأوضاع الاقتصادية بالسيئة استفادوا من سكن .

نستنتج مما سبق أن الأوضاع الاقتصادية السيئة تمارس نوع من الأثر على استفادة الباحثين من سكن ، فكل ما ساءت الأوضاع نقصت نسبة الذين استفادوا من سكن ، وزادت نسب الذين لم يستفيدوا من سكن .

• أي الاستفادة من سكن في إطار العمل .

جدول (49) : علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي باستفادة الباحثين من سكن خاص .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل	
	المجموع		الجزئي		سيئ		مقبول		جيد		المجموع		الجزئي		سيئ		مقبول		جيد			تقييم الوضع
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
23	23	22	11	15,9	7	66,7	4	—	—	24	12	23,3	10	28,6	2	—	—	نعم				
77	77	78	39	84,1	37	33,3	2	—	—	76	38	76,7	33	71,4	5	—	—	لا				
100	100	100	50	100	44	100	6	—	—	100	50	100	43	100	7	—	—	المجموع				

التعليق:

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل و الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع ، وبين استفادة الباحثين من سكن خاص في إطار العمل فنلاحظ مايلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات وتقدر بـ 78 % لم يستفيدوا من سكن ، مقابل نسبة كبيرة من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 76 % كذلك لم يستفيدوا من سكن .

— أما نسبة اقل وتقدر بـ 24 % من الأساتذة الباحثين الجامعيين استفادوا من سكن مقابل 22 % من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات .

أما إذا فسرنا حسب العلاقة بين المتغيرات الثلاث نجد :

— نسبة كبيرة من الباحثين العاملين في المراكز والذين قيموا الوضع بالسيئ وتقدر بـ 84,1 % لم يستفيدوا من سكن ، بالمقابل نسبة أقل من الباحثين الجامعيين الذين قيموا الوضع الاقتصادي بالسيئ وتقدر بـ 76,7 % لم يستفيدوا أيضا .

نستنتج مما سبق أن أثر الوضع الاقتصادي مماثل في كلا المستويين ، حيث أن كلا الفئتين لم تستفد من سكن وبنسبة كبيرة ، وهذا دليل على أن أزمة السكن التي يعرفها المجتمع تمس بنسبة كبيرة فئة الباحثين مهما اختلف مكان عملهم .

جدول (50) : علاقة الوضع الاقتصادي للمجتمع بتوفر المراجع (الكتب والمجلات المتخصصة) في مكان العمل .

تقييم الوضع		جيد		مقبول		سيئ		المجموع	
توفر المراجع		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		—	—	3	23,1	7	8,1	10	10
لا		—	—	10	76,9	80	91,9	90	90
المجموع		—	—	13	100	87	100	100	100

$$\chi^2 = 2,83 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad / \quad \chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع وبين توفر المجالات والكتب العلمية المتخصصة في مكان العمل فنلاحظ مايلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين الذين قيموا الوضع الاقتصادي بالسيئ وتقدر بـ 91,9 % قالوا بعدم توفر المراجع العلمية ، مقابل نسبة كبيرة من الباحثين الذين قيموا الوضع الاقتصادي بالمقبول وتقدر بـ 76,9 % قالوا أيضا بعدم توفر المراجع .

— أما نسبة 23,1 % فقط من الباحثين الذين قيموا الوضع الاقتصادي بالمقبول قالوا بتوفر المراجع العلمية ، مقابل 8,1 % فقط من الباحثين الذين قيموا الوضع الاقتصادي بالسيئ قالوا أيضا بتوفر المراجع .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 الذي يؤكد العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية وتوفر المراجع المتخصصة . فكلما ساءت الأوضاع الاقتصادية زادت النسب القائلة بعدم توفر المراجع إذن هناك نوعا ما علاقة أثر يمارسها الوضع الاقتصادي للمجتمع على توفر المراجع العلمية المتخصصة .

جدول (51) : علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي للمجتمع بتوفر المراجع العلمية المتخصصة .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل	
	المجموع الجزئي					سبب					مقبول					جيد						تقديم الوضع
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك				
10	10	16	8	13,6	6	33,3	2	—	—	4	2	2,3	1	14,3	1	—	—	نعم	توفر المراجع العلمية			
90	90	84	42	86,4	38	66,7	4	—	—	96	48	97,7	42	85,7	6	—	—	لا				
100	100	100	50	100	44	100	6	—	—	100	50	100	43	100	7	—	—	المجموع				

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل والوضع الاقتصادي للمجتمع ، وبين توفر المراجع العلمية المتخصصة والحديثة في مكان العمل ، فنلاحظ ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 96 % قالوا بعدم توفر المراجع العلمية ، مقابل نسبة أقل من باحثي المراكز وتقدر بـ 84 % قالوا أيضاً بعدم توفر المراجع .

— أما نسبة 16 % من باحثي المراكز قالوا بتوفر المراجع ، مقابل نسبة أقل من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 4 % قالوا بتوفرها .

أما إذا فسرنا حسب العلاقة بين المتغيرات الثلاث نجد :

— نسبة كبيرة من الباحثين الجامعيين الذين قيموا الوضع بالسيئ وتقدر بـ 97,7 % ، قالوا بعدم توفر مراجع مقابل نسبة أقل من باحثي المراكز الذين قيموا الوضع بالسيئ وتقدر بـ 86,4 % قالوا بعدم توفر المراجع .

نستنتج مما سبق أنه يوجد نوعاً ما فرق بين الأثر الذي يمارسه الوضع الاقتصادي على توفر المراجع المتخصصة والحديثة في الجامعة و مراكز البحث والدراسات ، أي أن الوضع في الجامعة أكثر سوءاً .

جدول (52) : علاقة الوضع الاقتصادي للمجتمع بسهولة وظيفة البحث في المجتمع .

تقييم الوضع		جيد		مقبول		سيئ		المجموع	
سهولة وظيفة البحث		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		—	—	—	—	4	4,6	4	4
نوعا ما		—	—	1	7,7	5	5,7	6	6
لا		—	—	10	76,9	78	89,7	88	88
دون جواب		—	—	2	15,4	—	—	2	2
المجموع		—	—	13	100	87	100	100	100

$$\chi^2 = 12 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad /$$

χ^2 دال

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين الوضع الاقتصادي وبين سهولة وظيفة البحث في المجتمع

فنلاحظ ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين الذين قيما الوضع بالسيئ وتقدر بـ 89,7 % لا يجدون وظيفة البحث سهلة ، مقابل نسبة أقل من الباحثين الذي قيموا الوضع بالمقبول وتقدر بـ 76,9 % لا يجدون أيضا وظيفة البحث سهلة .

— 7,7 % من الباحثين الذين قيموا الوضع بالمقبول يجدون وظيفة البحث نوعا ما سهلة ، مقابل 5,7 % فقط من الباحثين الذين قيموا الوضع بالسيئ يجدونها نوعا ما سهلة .

— 4,6 % فقط من الباحثين الذين قيموا الوضع بالسيئ يجدون وظيفة البحث سهلة .

— وأخيراً 15,4 % من الباحثين الذين قيموا الوضع بالمقبول بقوا دون جواب إزاء تقييم وظيفة البحث .

نستنتج مما سبق أن الوضع الاقتصادي يمارس نوعا ما أثر على تقييم الباحثين لوظيفة

البحث في المجتمع .

جدول (53) : علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي للمجتمع بسهولة وطيفة البحث .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل
	المجموع الجزئي		سيئ		مقبول		جيد		المجموع الجزئي		سيئ		مقبول		جيد						
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك				
																	سهولة وظيفة البحث				
4	4	8	4	9,1	4	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	نعم				
6	6	6	3	6,8	3	—	—	—	—	6	3	4,7	2	14,3	1	—	نوعا ما				
88	88	86	43	84,1	37	100	6	—	—	90	45	95,3	41	57,1	4	—	لا				
2	2	—	—	—	—	—	—	—	—	4	2	—	—	28,6	2	—	دون جواب				
100	100	100	50	100	44	100	6	—	—	100	50	100	43	100	7	—	المجموع				

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل والوضع الاقتصادي ، وبين تقييم الباحثين لوظيفة البحث في المجتمع فنلاحظ ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 90 % لا يجدون وظيفة البحث سهلة في المجتمع ، مقابل 86 % من باحثي المراكز كذلك لا يجدون وظيفة البحث سهلة .

— نسبة 6 % من كلا الفئتين يجدون وظيفة البحث نوعا ما سهلة .

— 8 % من الباحثين العاملين في المراكز يجدون وظيفة البحث سهلة ، بالمقابل عند الباحثين الجامعيين لم تسجل أي نسبة في هذا التقييم .

نستنتج مما سبق أن للوضع الاقتصادي نفس الأثر في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

جدول (54) : علاقة الوضع الاقتصادي برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث .

تقييم الوضع	جيد		مقبول		سيئ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الرضى عن العمل								
نعم	—	—	3	23,1	16	18,4	19	19
نوعا ما	—	—	7	53,8	55	63,2	62	62
لا	—	—	3	23,1	16	18,4	19	19
المجموع	—	—	13	100	87	100	100	100

$$\chi^2 = 0,41 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad / \quad \chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين الوضع الاقتصادي و بين رضى الباحثين عن عملهم في ميدان

البحث فنلاحظ ما يلي:

— نسبة كبيرة ممن أجابوا بأن الوضع الاقتصادي سيئ وتقدر بـ 63,2 % أفصحوا على أنهم نوعا ما راضون ، مقابل نسبة أقل ممن أجابوا بأن الوضع الاقتصادي مقبول وتقدر بـ 53,8 % قالوا بأنهم نوعا ما راضون .

— نسبة 18,4 % ممن أجابوا على أن الوضع الاقتصادي سيئ قالوا أنهم راضون وكذلك نفس النسبة قالوا أنهم غير راضون مقابل نسبة أقل وتقدر بـ 23,1 % عند الذين قيموا الوضع بالمقبول اشترك فيها الراضون وغير راضون .

نستنتج مما سبق أن الوضع الاقتصادي يمارس نوعا ما أثر على رضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث ، حيث أن سوء الأوضاع قلل من نسب الرضى وزاد من نسب الرضا نوعا ما .

جدول (55) : علاقة مكان العمل والوضع الاقتصادي برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث .

المجموع الكلي	مراكز البحث و										الجامعة										مكان العمل										
	المجموع الجزئي					مقبول					جيد					المجموع الجزئي						مقبول					جيد				
	سيئ	ك	%	ك	%	سيئ	ك	%	ك	%	جيد	ك	%	ك	%	سيئ	ك	%	ك	%		مقبول	ك	%	ك	%	جيد	ك	%		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	%	ك	%	ك	%	%	ك	%	ك	%	%	ك	%	ك	%	%	ك	%			
19	19	16	8	15,9	7	16,7	1	—	—	22	11	20,9	9	28,6	2	—	—	19	19	20	10	18,2	8	33,3	2	—	—	نعم			
62	62	64	32	65,9	29	50	3	—	—	60	30	60,5	26	57,1	4	—	—	62	62	64	32	65,9	29	50	3	—	—	نوعا ما			
19	19	20	10	18,2	8	33,3	2	—	—	18	9	18,6	8	14,3	1	—	—	19	19	20	10	18,2	8	33,3	2	—	—	لا			
100	100	100	50	100	44	100	6	—	—	100	50	100	43	100	7	—	—	100	100	100	50	100	44	100	6	—	—	المجموع			

التعليق:

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل والوضع الاقتصادي وبين رضا الباحثين عن عملهم في ميدان البحث فنلاحظ ما يلي:

— أكبر نسبة من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات وتقدر بـ 64 % نوعاً ما راضون عن عملهم ، مقابل 60 % من الباحثين الجامعيين راضون نوعاً ما .

— نسبة 22 % من الباحثين الجامعيين راضون عن عملهم مقابل نسبة 20 % من الباحثين العاملين في مراكز البحث و الدراسات غير راضون عن عملهم .

— نسبة 18 % من الباحثين الجامعيين غير راضون مقابل 16 % من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات راضين عن عملهم .

نستنتج مما سبق أن الوضع الاقتصادي يمارس أثر سلبي في مراكز البحث أكثر منه في الجامعة حيث أن درجة عدم رضى الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات أكثر منها عند الباحثين الجامعيين .

ملخص الفصل

تحليل معطيات الفرضية الثانية :

يعتبر الباحثون كخبراء في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية و التي تتضمن (علم الاجتماع ، علم الاقتصاد ، علوم القانونية والإدارية ، علوم سياسية ، علم النفس ، الأدب واللغات الأجنبية وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية) أقدر من غيرهم من الباحثين في العلوم الطبيعية والتكنولوجية على تقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

إن لتقييمهم أكثر من دلالة أولها قدرتهم على تقييم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة التي تعيشها كافة شرائح المجتمع ، وثانيا قدرتهم على ربط مجال عملهم وتخصصهم العلمي بتفسير هذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي .

وقد بينت جداول هذه الفرضية ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين وتقدر بـ 87 % قيموا الوضع الاقتصادي للمجتمع بالسيئ ، وقد زادت الأوضاع تأزما بعد اعتماد آليات الانفتاح على اقتصاد السوق ، ورفع الدولة الدعم عن المواد الأساسية ، وكذلك تبني نظام الخصخصة ، الذي يعتبر تجربة اقتصادية جديدة على هذا المجتمع.

وقد أفادتتا مقابلاتنا مع بعض الخبراء والباحثين في مجال الاقتصاد أن الخلل لا يكمن في تبني هذا النظام الاقتصادي الجديد على المجتمع ، وإنما الخلل يكمن في قلة الاهتمام بتقييم إيجابيات وسلبيات التجارب السابقة والانطلاق من هذا التقييم لبناء تجارب أنجع .

— 81 % من الباحثين يرون أن الوضع الاقتصادي للمجتمع يمارس أثراً سلبياً على عملهم البحثي ، خاصة أن بحوثهم تعتمد على الميدان الذي يتطلب الكثير من الإمكانيات المادية للنقل والإقامة واقتناء المراجع العلمية المتخصصة والحديثة ، وكذلك الأموال التي تسهل من عملية جمع المعطيات .

— 77 % من الباحثين قيموا الميزانية الباحثين قيموا الميزانية الممنوحة لهم بغير الكافية وقد برر الباحثون تقييمهم هذا بأن الميزانية لا تغطي تكاليف البحوث خاصة الميداني منها.

وقد كشفنا عن علاقة خطية بين تقييم الباحثين للوضع الاقتصادي وبين تقييمهم للميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم وهذا دليل على أن البحث العلمي لا يعرف وضعاً خاصاً .
وقد سأل الباحثون عن أهمية الميزانية وأولويتها في عملية إثراء البحث ، وقد كانت الإجابة كالآتي:

— 54 % منهم أجابوا بأنها ضرورية وذات أولوية ، ولكنهم أضافوا أنه يجب وضع آليات مراقبة صرفها و متابعة نتائج مشاريع البحوث خاصة تلك التي تستفيد من ميزانية كبيرة ، فالميزانية تكمن أهميتها في أنها :

- 1 - تساعد على تكوين الباحثين علمياً ونظرياً وميدانياً ؛
 - 2 - تساهم في توطيد العلاقة بين باحثينا و الباحثين الأجانب و ذلك لتبادل الخبرات .
- إن استثمار الميزانية في البحوث الميدانية بشكل دقيق ومدرس سيحقق التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية .

— أما 40 % منهم يجدون أن الميزانية تعتبر عنصر ثانوي ، ويدعمون إجاباتهم بما يلي :

- 1 - أن الميزانية لن تكون ذات فائدة في غياب استراتيجية علمية واضحة المعالم يتبناها المسؤولون لتحقيق أهداف تنموية مخطط لها مسبقاً .
- 2 - ويضيفون أن البحث العلمي لا يعاني من نقص في الميزانية فقط وإنما يعاني مما هو أهم ، كبير وقراطية المكاتب التي مست قطاع البحث ، كذلك نقص في المسيرين الأكفاء الذين يستطيعون تحقيق النظام في هذا القطاع .
- 3 - غياب الإشراف والتأطير العلمي الجاد ، اللذان يعدان أهم عامل محدد لجودة البحوث ، وكذلك غياب بنوك المعلومات التي تسهل من عمل الباحثين .

— هناك اتفاق بين الباحثين الجامعيين والباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات على أن الميزانية المخصصة لمشاريع بحوثهم تبقى غير كافية ، لكن تشير إلى أن درجة عدم رضى الباحثين الجامعيين عن الميزانية أكبر منها عند باحثي المراكز .

— نسبة كبيرو من الباحثين وتقدر بـ 93 % يعتبرون الأجر الذي يتقاضونه مقابل أعمالهم البحثية غير مناسب ، سواء كان راتباً أو منحة أو تعويضاً ، وقد وجدنا أنه هناك نوعاً ما أثر يمارسه الوضع الاقتصادي المتدهور للمجتمع على الأجور التي يتقاضاها الباحثون .

كما وجدنا أن درجة عدم رضى الباحثين الجامعيين عن المنح التي يتقاضونها، أكبر منها عند باحثي المراكز ، وهذا ما يدفع باحثينا إلى ممارسة أعمال إضافية لرفع دخلهم و مستواهم المعيشي وبالتالي يكون لهذا أثر سلبي على جودة أعمالهم البحثية .

فالباحث كأى مواطن إذا انشغل بتحسين مستواه المعيشي أصبح غائبا عن البحث الذي يتطلب الكثير من الاهتمام والتفرغ .

— هناك أثر واضح يمارسه الوضع الاقتصادي المتدهور على امتلاك الباحثين لسيارة حيث أن نسبة 51 % منهم لا يملكون سيارة ، غير أن الباحثين الجامعيين أكثر حظا من باحثي المراكز فيما يخص امتلاك سيارة وهذا ما تثبته النسب ، حيث أن 64 % من الباحثين الجامعيين يملكون سيارة ، مقابل 51 % من باحثي المراكز لا يملكون .

— هناك نوعا ما علاقة أثر يمارسها الوضع الاقتصادي على امتلاك الباحثين لجهاز كمبيوتر حيث أن 41 % لا يملكون هذا الجهاز ويرجعون الأسباب لعدم قدرة دخلهم على تحقيق ذلك ، كما أن الباحثين الجامعيين أكثر حظا في امتلاك هذا الجهاز وهذا ما أثبتته الإحصائيات الميدانية ، 74 % من الباحثين الجامعيين يملكون جهاز كمبيوتر ، مقابل 56 % من باحثي المراكز لا يملكون .

— أثبتت الإحصائيات الميدانية أن شريحة الباحثين مثلها مثل شرائح المجتمع الأخرى تعاني من مشكل السكن ، حيث أن 77 % منهم لم يستفيدوا من سكن في إطار العمل ، مقابل 23 % فقط استفادوا . وقد وجدنا أن للوضع الاقتصادي السيئ علاقة بذلك ، كما أنه مهما اختلف مكان العمل الظروف تبقى نفسها .

— أثبتت الإحصائيات الميدانية أن 91,9 % ممن قيموا الوضع الاقتصادي بالسيئ يقولون بعدم توفر المراجع العلمية المتخصصة في مكان العمل ، إذن هناك نوعا ما علاقة أثر يمارسها الوضع الاقتصادي السيئ على توفر المراجع العلمية المتخصصة في مكان العمل .

كما أننا وجدنا أنه لا يوجد فرق بين الأثر الذي يمارسه الوضع الاقتصادي في الجامعة وفي مراكز البحث والدراسات ، فهذه المادة العلمية الضرورية للعمل البحثي غائبة —هما اختلف مكان العمل .

إن الأمر مرتبط أساسا بغياب سياسة الكتاب العلمي التي تسهل للباحث وللمؤسسات البحث اقتنائه .

— يمارس الوضع الاقتصادي السيئ نوعا ما أثر على سهولة وظيفة البحث حيث أن 89,7 % ممن قيموا الوضع بالسيئ أجابوا بعدم سهولة وظيفة البحث ، وعند مقارنتنا لشدة الأثر في كلا من الجامعة ومراكز البحث والدراسات وجدنا أن الأثر نفسه في كلا المستويين .

يمارس الوضع الاقتصادي السيئ للمجتمع نوعا ما أثر على رضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث ، فسوء الأوضاع يقلل من نسب رضى الباحثين ويزيد من نسب الرضى نوعا ما .

كما أن له أثر سلبي يظهر أكثر في مراكز البحث والدراسات حيث تسجل درجة عدم رضى الباحثين أكثر منها عند الباحثين الجامعيين .

إن الوضع الاقتصادي العام للمجتمع هو عامل من العوامل الكثيرة التي تجعل الباحثين يعيشون وضعية اجتماعية غير مناسبة ، تمارس الأثر السلبي على حياتهم العلمية والمهنية.

الفصل السابع

تحليل معطيات الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة :

يعاني الباحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية من قلة الاعتراف بمكانته العلمية وهذا ما يجعله مهمشا بفكره من الساحة الاجتماعية والسياسية لمجتمعه .

جدول (56) : يبين استفادة الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات من تكوين (1) قصير المدى .

هل استفدت من تكوين قصير المدى ؟	ك	%
نعم	24	48
لا	26	52
المجموع	50	100

التعليق :

يبين الجدول استفادة الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات من تكوين أو إعادة تكوين قصير المدى فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين وتقدر بـ 52 % لم يستفيدوا من هذا التكوين الذي هو عبارة منح قصيرة المدى تساعدهم على التكوين المنهجي والعلمي على طرق البحث الحديثة ويكون هذا التكوين على العموم في الخارج .

— مقابل 48 % استفادوا من هذا التكوين .

ملاحظة : فيما يخص الأساتذة الباحثين الجامعيين لم يسألوا عن مسألة التكوين لأن سنيين دراستهم خاصة دراسات ما بعد التدرج عبارة عن تكوين متواصل في إطار أكاديمي .

(1) المادة 8 ، الجريدة الرسمية ، العدد 12 ، 1986 ، أنظر الملحق .

جدول (57) : بين استفادة الباحثين من خدمات شبكة الإنترنت في إطار المؤسسة التي يعملون بها.

هل استفدت من خدمات الإنترنت ؟	ك	%
نعم	52	52
لا	48	48
المجموع	100	100

التعليق :

يبين استفادة الباحثين من خدمات شبكة الإنترنت فنلاحظ ما يلي :

- نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 52 % استفادوا من خدمات هذه الشبكة .
- مقابل نسبة معتبرة وتقدر بـ 48 % لم يستفيدوا ، ويرجعون الأسباب إلى عدم استفادة المؤسسة التي يعملون بها من خدمات هذه الشبكة ، وبطئ الخدمات نفسها على هذه الشبكة .

نستنتج مما سبق أن استفادة الباحثين من هذه الخدمات يكون في إطار العمل فقط، وهذا له أكثر من دلالة ، كون الاشتراك في هذه الشبكة يتطلب إمكانيات مالية ليست في متناول كل الباحثين .

جدول (58) : يبين مشاركة الباحثين في الندوات والمؤتمرات العلمية .

هل شاركت في الندوات والمؤتمرات العلمية ؟	ك	%
نعم	86	86
لا	14	14
المجموع	100	100

التعليق :

إن مشاركة الباحثين في المؤتمرات والندوات العلمية على الصعيد الداخلي والدولي يثري رصيدهم العلمي ، ويوسع من معارفهم كما يسمح لهم بالاحتكاك بباحثين آخرين في ميادين علمية مختلفة . وهذا يساعدهم على التوسيع من آفاقهم المعرفية ، كما يفتح مجال للتعاون وتبادل الخبرات .

— لقد بينت الإحصائيات أن نسبة كبيرة من باحثي العينة وتقدر بـ 86 % سبق لهم المشاركة في هذه المؤتمرات والندوات العلمية ، نشير إلى أن هذه المشاركات كانت في فترات سابقة .
— أما نسبة 14 % فقط لم تسبق لهم المشاركة ، وهذا راجع إلى أسباب عديدة منها عدم إنهاءهم لبحوثهم ، ولنقص في الميزانية ، وللمحسوبية .

نستنتج مما سبق أن معظم باحثي العينة كانت لهم مشاركات في المؤتمرات والندوات العلمية ، وسنوضح من خلال الجدول اللاحق مكان مشاركتهم .

جدول (59) : يبين مكان مشاركة الباحثين في الندوات والمؤتمرات العلمية .

مكان المشاركة	ك	%
بالداخل والخارج	50	58,1
بالداخل فقط	33	38,4
بالخارج فقط	3	3,5
المجموع	86	100

التعليق :

يبين الجدول مكان مشاركة الباحثين في المؤتمرات والندوات العلمية فنلاحظ

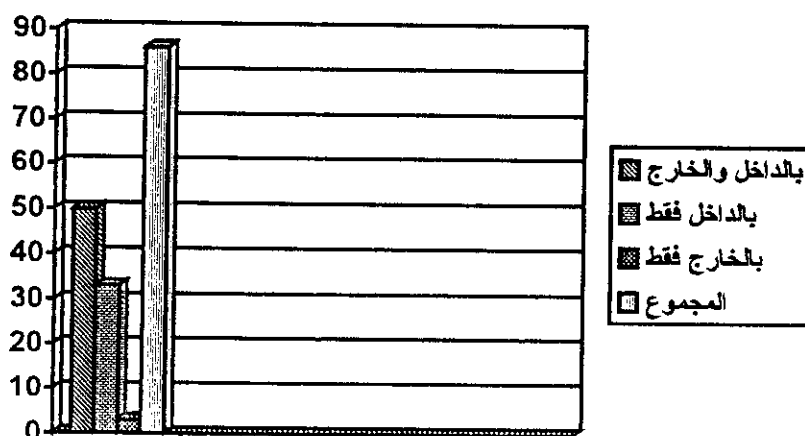
ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الذين سبق لهم المشاركة وتقدر بـ 58,1 % كانت مشاركتهم في الداخل والخارج .

— أما 38,4 % فقد كانت مشاركتهم بالداخل فقط .

— وأخيرا 3,5 % فقط كانت مشاركتهم في الخارج فقط .

شكل (16) : مكان مشاركة الباحثين في الندوات والمؤتمرات .



جدول (60) : يبين نشر الباحثين لمقالات ولنتائج بحوثهم في المجلات العلمية الخاصة بالمؤسسة العاملين بها .

هل سبق لك النشر ؟	ك	%
نعم	64	64
لا	36	36
المجموع	100	100

التعليق :

يبين الجدول موقف الباحثين من عملية نشر نتائج بحوثهم أو مقالات علمية فنلاحظ

ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 64 % سبق لهم النشر من قبل ، وذلك في المجلات الخاصة بالمؤسسات التي يعملون بها .

— أما 36 % لم يسبق لهم النشر وهذا راجع حسبهم إلى ماطلة المجلس العلمي الخاص بالمؤسسة التي يعملون بها ، هذه المجالس التي تقضي وقتا طويلا في تقييم النتائج والتي لا توافق على معظمها .

جدول (61) : يبين معدل المقالات المنشورة من قبل الباحثين .

معدل النشر	ك	%
5 – 1	38	59,4
10 – 6	18	28,1
15 – 11	2	3,1
16 فما فوق	6	9,4
المجموع	64	100

التعليق :

يبين الجدول معدل النشر عند الباحثين الذين سبق لهم النشر في المجلات العلمية وقد ارتأينا وضع فئات لمعدل النشر حيث تم تقسيمها إلى أربع فئات وذلك حسب إجابة الباحثين وقد قدرت مسافة الفئة بـ 5 ما عدا الفئة الرابعة فهي مفتوحة ، فنلاحظ ما يلي :

– أكبر معدل للنشر عند الباحثين يتمركز في الفئة الأولى (1 – 5) ، وتقدر النسبة بـ 59,4 % من الباحثين نشروا بين مقال وخمس مقالات .

– 28,1 % من الباحثين معدل النشر لديهم يتمركز في الفئة الثانية ، أي نشروا بين 6 و 10 مقالات .

– 9,4 % من الباحثين معدل النشر لديهم يتمركز في الفئة الرابعة ، أي نشروا من 16 مقال فما فوق .

– وأخيرا 3,1 % من الباحثين يتمركز معدل النشر لديهم في الفئة الثالثة ، أي نشروا بين 11 و 15 مقال .

نستنتج مما سبق أن المعدل العام للنشر الخاص بالباحثين لا يزال دون المستوى المطلوب .

جدول (62) : علاقة مكان العمل بمعدلات النشر لدى الباحثين .

مكان العمل		الجامعة		مراكز البحث والدراسات		المجموع
معدل النشر		ك	%	ك	%	%
1 – 5		22	56,4	16	64	59,4
6 – 10		11	28,2	7	28	28,1
11 – 15		2	5,1	—	—	3,1
16 فما فوق		4	10,3	2	8	9,4
المجموع		39	100	25	100	100

$$\chi^2 = 14,82 \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad / \quad \chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل ومعدل النشر فنلاحظ ما يلي :

- أكبر نسبة من الباحثين الذين سبق لهم النشر وتقدر بـ 60,9 % هم باحثين جامعيين ، مقابل 39,1 % هم من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات .
- أكبر نسبة لمعدل المقالات المنشورة لدى الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 56,4 % سجلت في فئة (1 – 5) ، بالمقابل عند باحثي المراكز سجلت أكبر نسبة لمعدل النشر وتقدر بـ 64 % في فئة (1 – 5) كذلك .
- تليه نسبة 28,2 % من الباحثين الجامعيين الذين سبق لهم النشر تركزت في فئة (6 – 10) ، بالمقابل عند الباحثين العاملين في المراكز سجلت كذلك نسبة 28 % تركزت في نفس فئة .
- 10,3 % من الباحثين الجامعيين تركزت في فئة (16 فما فوق) ، بالمقابل عند باحثي المراكز سجلت نسبة 8 % في هذه الفئة .
- نسبة 5,1 % من الباحثين الجامعيين تركزت في فئة (11 – 15) ، بالمقابل عند باحثي المراكز لم تسجل أي نسبة في هذه الفئة
- نستنتج مما سبق أن الباحثين الجامعيين هم الذين سجلوا أكبر نسبة للنشر ، أما فيما يخص معدل المقالات المنشورة فلم نسجل فرقا بين الباحثين الجامعيين وبين باحثي المراكز

جدول (63) : علاقة الباحثين بالإدارة وارتباطها بعملية النشر.

طبيعة علاقة الباحثين بالإدارة		حسنة		مقبولة		سيئة		المجموع	
هل نشرت مقالات ؟		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		24	64,9	36	64,3	4	57,1	64	64
لا		13	35,1	20	35,7	3	42,9	36	36
المجموع		37	100	56	100	7	100	100	100

$$\chi^2 \text{ دال} \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad / \quad \chi^2 = 0,15$$

التعليق :

يبين الجدول طبيعة العلاقة القائمة بين الباحثين والإدارة وارتباطها بعملية النشر فنلاحظ

ما يلي :

— نسبة 56 % من الباحثين قيموا علاقتهم بالإدارة بالمقبولة ، مقابل 37 % منهم قيموها بالحسنة ، أما 7 % منهم فقط قيموها بالسيئة .

وإذا حللنا حسب العلاقة بين المتغيرين نجد :

— أكبر النسب الخاصة بالنشر في كل من مستويات الإجابة المتعلقة بطبيعة العلاقة القائمة بين الباحثين والإدارة متركزة في الإجابة " نعم " وذلك بالشكل الآتي (64,9 % ، 64,3 % ، 57,1 %) نلاحظ تناقص بسيط في النسب كل ما ساءت العلاقة .

— كما نلاحظ تزايد بسيط في نسب عدم النشر كل ما ساءت العلاقة (35,1 % ، 35,7 % ، 42,9 %) .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 أنه هناك علاقة أثر ضعيفة تمارسها العلاقة الرابطة بين الباحثين والإدارة على عملية النشر ، حيث نلاحظ من خلال الجدول التناقص البسيط للنسب الخاصة بالنشر والارتفاع البسيط للنسب الخاصة بعدم النشر كل ما ساءت العلاقة .

جدول (64) : علاقة مكان العمل وطبيعة العلاقة بين الباحث والإدارة وبين نشرهم لمقالات علمية .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل
	المجموع الجزئي	سيئة		مقبولة		حسنة		المجموع الجزئي	سيئة		مقبولة		حسنة								
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك				
64	64	50	25	50	3	45,2	14	61,5	8	78	39	100	1	88	22	66,7	16				
36	36	50	25	50	3	54,8	17	38,5	5	22	11	—	—	12	3	33,3	8				
100	100	100	50	100	6	100	31	100	13	100	50	100	1	100	25	100	24				
هل نشرت مقالات ؟																					
نعم																					
لا																					
المجموع																					

التعليق:

العلاقة بين مكان العمل وطبيعة العلاقة القائمة بين الباحثين و الإدارة وبين نشرهم لمقالات علمية فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 78 % سبق لهم النشر ، مقابل نسبة أقل من باحثي المراكز وتقدر بـ 50 % سبق لهم النشر .

أما إذا حللنا حسب العلاقة بين المتغيرات الثلاث نجد :

— في مستوى الإجابة بأن العلاقة حسنة ، 66,7 % من الباحثين الجامعيين سبق لهم النشر مقابل 61,5 % من باحثي المراكز سبق لهم النشر .

— في مستوى الإجابة بأن العلاقة مقبولة ، 88 % من الباحثين الجامعيين سبق لهم النشر مقابل 54,8 % من باحثي المراكز لم يسبق لهم النشر .

— في مستوى الإجابة بأن العلاقة سيئة ، 100 % من الباحثين الجامعيين سبق لهم النشر مقابل 50 % من باحثي المراكز لم يسبق لهم النشر .

نستنتج مما سبق أنه هناك فرق بين الأثر الذي تمارسه العلاقة بين الباحثين والإدارة على عملية النشر في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

جدول (65) : علاقة وضعية البحث في مكان العمل بعملية النشر .

وضعية البحث		جيدة		مقبولة		سيئة		دون جوب		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
هل نشرت مقالات ؟											
نعم	—	—	25	71,4	39	60,9	—	—	—	64	64
لا	—	—	10	28,6	25	39,1	1	100	36	36	36
المجموع	—	—	35	100	64	100	1	100	100	100	100

$$\chi^2 = 1,09$$

$$\alpha = 0,01$$

$$\chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين وضعية البحث في مكان العمل وبين عملية النشر فنلاحظ

ما يلي :

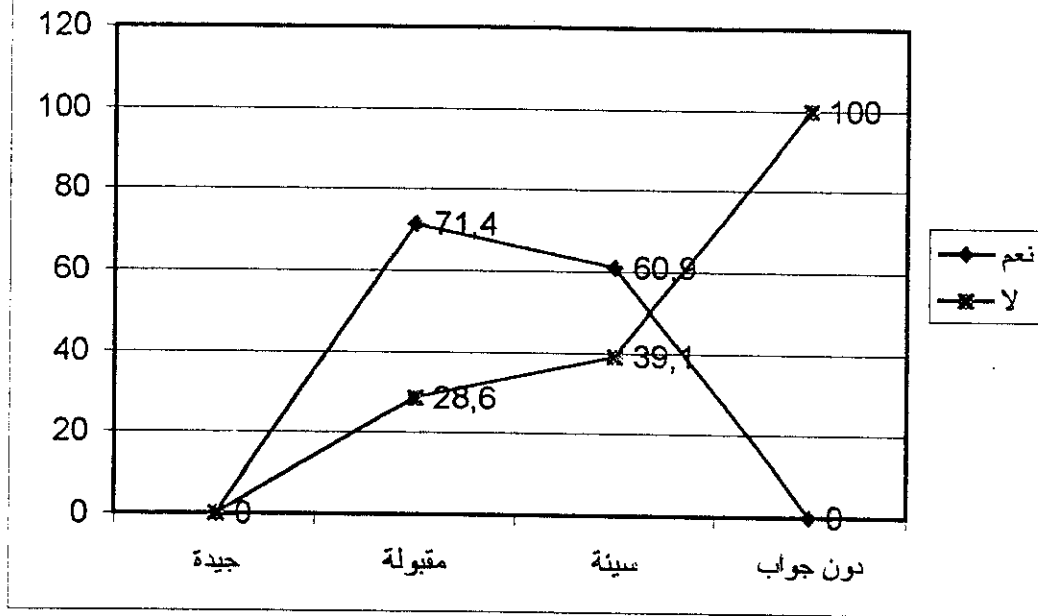
— 71,4 % من الباحثين الذين قيموا الوضع بالمقبول سبق لهم النشر مقابل 60,9 % من الباحثين الذين قيموا الوضع بالسيئ سبق لهم النشر .

— 39,1 % من الباحثين الذين قيموا الوضع بالسيئ لم يسبق لهم النشر مقابل 28,6 % من الباحثين الذين قيموا الوضع بالمقبول لم يسبق لهم النشر .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 أنه هناك نوعا ما علاقة أثر تمارسه وضعية البحث

على عملية النشر ، فنلاحظ أن مع سوء الوضع تتناقص نسب النشر وتزيد نسب عدم النشر .

شكل (17) : علاقة وضعية البحث بعملية النشر .



جدول (66) : علاقة مكان العمل ووضعية البحث ، بعملية النشر .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل
	المجموع		دون طب		سيئة		مقبولة		جيدة		المجموع الجزئي		دون طب		سيئة		مقبولة		جيدة		
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
64	64	50	25	—	36	9	66,7	16	—	—	78	39	—	—	76,9	30	81,8	9	—	—	هل نشرت ؟
36	36	50	25	100	64	16	33,3	8	—	—	22	11	—	—	23,1	9	18,2	2	—	—	نعم
100	100	100	50	100	100	25	100	24	—	—	100	50	—	—	100	39	100	11	—	—	لا
																					المجموع

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل ووضعية البحث وبين عملية النشر فنلاحظ

ما يلي :

— حسب العلاقة بين المتغيرات الثلاث وفي مستوى الإجابة بأن الوضعية مقبولة ، 81,8 % من الباحثين الجامعيين سبق لهم النشر مقابل نسبة أقل عند باحثي المراكز وتقدر بـ 66,7 % سبق لهم النشر .

— في مستوى الإجابة بأن الوضعية سيئة أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 76,9 % سبق لهم النشر ، بالمقابل عند الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات 64 % منهم لم يسبق لهم النشر .

نستنتج مما سبق مما سبق وجود فرق بين الأثر الذي تمارسه وضعية البحث في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات ، حيث نلمس الأثر السلبي لسوء الوضعية على عملية النشر في مراكز البحث أكثر منه في الجامعة .

جدول (67) : علاقة سهولة وظيفة البحث بعملية النشر .

سهولة وظيفة البحث		نعم		نوعا ما		لا		دون جواب		المجموع	
هل نشرت مقالات ؟		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		3	75	5	83,3	55	62,5	1	50	64	64
لا		1	25	1	16,7	33	37,5	1	50	36	36
المجموع		4	100	6	100	88	100	2	100	100	100

χ^2 دال / $\alpha = 0,01$ / $\chi^2 = 1,43$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين سهولة وظيفة البحث في المجتمع وبين عملية النشر فنلاحظ

ما يلي :

— 75 % من الباحثين الذين أجابوا بأن وظيفة البحث سهلة سبق لهم النشر ، مقابل 83,3 % من الباحثين الذين أجابوا بأن وظيفة البحث نوعا ما سهلة سبق لهم النشر ، مقابل 62,5 % ممن أجابوا بعدم سهولة وظيفة البحث سبق لهم النشر .

— أما في مستوى عدم النشر ، 25 % ممن أجابوا بأن وظيفة البحث سهلة لم يسبق لهم النشر ، بالمقابل عند الذين يجدون وظيفة البحث نوعا ما سهلة لم يسبق لهم النشر ، أما الذين لا يجدون وظيفة البحث سهلة فإن 37,5 % لم يسبق لهم النشر .

— نضيف أن 50 % ممن بقوا دون جواب إزاء تقييم وظيفة البحث لم يسبق لهم النشر مقابل نفس النسبة سبق لهم النشر .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 أنه هناك نوعا ما علاقة بين تقييم الباحثين لوظيفة البحث وبين عملية النشر ، حيث نلاحظ أنه كل ما زادت النسب القائلة بعدم سهولة وظيفة البحث في المجتمع نقصت نسب النشر وزادت نسب عدم النشر .

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل وتقييم الباحثين لوظيفة البحث في المجتمع وبين عملية النشر فنلاحظ ما يلي :

— 75 % من باحثي المراكز الذين قيموا وظيفة البحث بالسهولة سبق لهم النشر ، بالمقابل عند الباحثين الجامعيين لم تسجل أي نسبة في هذا التقييم .

— 100 % من الباحثين الجامعيين الذين قيموا وظيفة البحث بنوعا ما سهلة سبق لهم النشر ، مقابل نسبة أقل عند باحثي المراكز وتقدر بـ 66,7 % سبق لهم النشر .

— 77,8 % من الباحثين الجامعيين الذين أجابوا بعدم سهولة وظيفة البحث في المجتمع سبق لهم النشر ، مقابل 53,5 % من باحثي المراكز في هذا المستوى من الإجابة لم يسبق لهم النشر .

نستنتج مما سبق أنه هناك فرق بين الأثر الذي تمارسه صعوبة وظيفة البحث في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات ، حيث نلمس سلبية هذا الأثر في مراكز البحث والدراسات أكثر .

جدول (69) : علاقة شهادات الباحثين بعملية النشر .

الشهادات		ليسانس		دبلوم الدراسات المعمقة		ماجستير		دكتوراه الدرجة الثالثة		دكتوراه الدولة		المجموع الكلي	
هل نشرت مقالات ؟		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم		7	35	7	63,3	20	60,6	15	78,9	15	88,2	64	64
لا		13	65	4	36,4	13	39,4	4	21,1	2	11,8	36	36
المجموع		20	100	11	100	33	100	19	100	17	100	100	100

$$\chi^2 \text{ دال} \quad / \quad \alpha = 0,01 \quad / \quad \chi^2 = 13,6$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين شهادات الباحثين وبين عملية النشر فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الحاصلين على شهادة الليسانس وتقدر بـ 65 % لم يسبق لهم النشر ، مقابل 35 % منهم سبق لهم النشر .

— أكبر نسبة من الباحثين الحاصلين على دبلوم الدراسات المعمقة وتقدر بـ 63,6 % سبق لهم النشر ، مقابل 36,4 % منهم لم يسبق لهم النشر .

— أكبر نسبة من الباحثين الحاصلين على شهادة الماجستير وتقدر بـ 60,6 % سبق لهم النشر ، مقابل 39,4 % منهم لم يسبق لهم النشر .

— أكبر نسبة من الباحثين الحاصلين على دكتوراه الدرجة الثالثة وتقدر بـ 78,9 % سبق لهم النشر ، مقابل 21,1 % منهم لم يسبق لهم النشر .

— أكبر نسبة من الباحثين الحاصلين على دكتوراه الدولة وتقدر بـ 88,2 % سبق لهم النشر ، مقابل 11,8 % منهم لم يسبق لهم النشر .

وإذا حللنا حسب العلاقة بين المتغيرين نجد :

— 88,2 % من الباحثين الحاصلين على دكتوراه الدولة سبق لهم النشر ، مقابل نسبة كبيرة من الباحثين الحاصلين على شهادة الليسانس وتقدر بـ 65 % لم يسبق لهم النشر .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 أنه هناك علاقة بين الشهادة وبين عملية النشر .

جدول (70) : علاقة مكان العمل وشهادات الباحثين بعملية النشر .

مكان العمل	الجامعة										مراكز البحث والدراسات						المجموع الجزئي
	الشهادات	ليسانس	دبلوم الدراسات المعمقة	ماجستير	دكتوراه الدرجة الثالثة	المجموع الجزئي	دكتوراه الدولة	دكتوراه الدرجة الثالثة	ماجستير	دكتوراه الدرجة الثالثة	دكتوراه الدولة	دكتوراه الدرجة الثالثة	ك	%	ك	%	%
هل نشرت مقالات ؟	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
نعم	—	—	3	14	66,7	8	14	88,9	14	87,5	14	75	—	—	1	25	50
لا	—	—	1	7	33,3	1	2	11,1	2	12,5	2	11	—	—	—	25	50
المجموع	—	—	4	21	100	9	16	100	21	100	16	50	100	100	1	100	100

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل وشهادات الباحثين وبين عملية النشر فنلاحظ

ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين الجامعيين الحاصلين على دكتوراه الدولة وتقدر بـ 87,5 % سبق لهم النشر ، مقابل نسبة 100 % من باحثي المراكز الحاصلين على دكتوراه الدولة سبق لهم النشر .

— 88,9 % من الباحثين الجامعيين الحاصلين على دكتوراه الدولة سبق لهم النشر ، مقابل 70 % من باحثي المراكز الحاصلين على نفس الشهادة سبق لهم النشر .

— 66,7 % من الباحثين الجامعيين الحاصلين على شهادة الماجستير سبق لهم النشر ، مقابل 50 من باحثي المراكز الحاصلين على شهادة الماجستير لم يسبق لهم النشر .

— 65 % من باحثي المراكز الحاصلين على شهادة الليسانس لم يسبق لهم النشر .

نستنتج مما سبق أنه لا يوجد فرق بين العلاقة القائمة بين الشهادات وعملية النشر في

كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

جدول (71) : علاقة شهادات الباحثين بنظرة المجتمع لهم .

الشهادات		ليسانس		دبلوم الدراسات المعمقة		ماجستير		دكتوراه الدرجة للثالث		دكتوراه الدولة		المجموع	
نظرة المجتمع		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نظرة احترام وتقدير		3	15	1	9,1	2	6,1	4	21,1	—	—	10	10
نظرة عادية		17	85	8	72,7	25	78,7	12	63,1	13	76,6	76	76
نظرة ازدراء		—	—	1	9,1	4	12,1	1	5,3	2	11,7	8	8
دون جواب		—	—	1	9,1	1	3,1	2	10,5	2	11,7	6	6
المجموع		20	100	11	100	33	100	19	100	17	100	100	100

$$\chi^2 = 7,4$$

$$/ \quad \alpha = 0,01 \quad /$$

$$\chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين شهادات الباحثين وبين نظرة المجتمع ، فنلاحظ ما يلي :

— من خلال تحليلنا للعلاقة بين المتغيرين نجد أن أكبر النسب سجلت في مستوى الإجابة الخاص بالنظرة العادية على الشكل التالي (85 % ، 72,7 % ، 78,7 % ، 63,1 % ، 76,6 %) مهما كانت الشهادة .

— أما إذا أردنا المقارنة بين أعلى شهادة وبين أدنى شهادة نلاحظ أن 15 % من الباحثين الحاصلين على شهادة الليسانس قيموا نظرة المجتمع لهم بأنها نظرة احترام وتقدير ، مقابل 11,7 % من الباحثين الحاصلين على دكتوراه الدولة قيموا النظرة بأنها نظرة ازدراء . كما أن 11,7 % من الباحثين الحاصلين على دكتوراه الدولة بقوا دون جواب إزاء تقييم نظرة المجتمع .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 أنه هناك نوعا ما علاقة بين شهادات الباحثين وبين

نظرة المجتمع لهم ، فكل ما كانت الشهادة عالية قل رضى الباحثين على نظرة المجتمع لهم

جدول (72) : علاقة مكان العمل وشهادات الباحثين بنظرة المجتمع لهم .

مكان العمل	الجامعة										مراكز البحث والدراسات														
	ليسانس		دبلوم الدراسات المعمقة		ماجستير		دكتوراه الدرجة الثالثة		دكتوراه الدولة		المجموع الجزئي		ليسانس		دبلوم الدراسات المعمقة		ماجستير		دكتوراه الدرجة الثالثة		دكتوراه الدولة		المجموع الجزئي		
نظرة المجتمع	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نظرة احترام وتقدير	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
نظرة ازدراء	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
دون جواب	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل وشهادات الباحثين وبين نظرة المجتمع لهم فنلاحظ

ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين وتقدر بـ 78 % قيموا نظرة المجتمع لهم بأنها عادية مقابل نسبة 74 % من باحثي المراكز كان لهم نفس التقييم .

— 9 % من باحثي المراكز قيموا النظرة بأنها نظرة احترام مقابل 2 % فقط من الباحثين الجامعيين كان لهم نفس التقييم .

— 12 % من الباحثين الجامعيين قيموا النظرة بأنها نظرة ازدراء مقابل 4 % فقط من باحثي المراكز كان لهم نفس التقييم .

— 8 % من الباحثين الجامعيين بقوا دون جواب إزاء التقييم مقابل 4 % فقط من باحثي المراكز بقوا دون جواب إزاء التقييم .

— أما إذا خللنا حسب المتغيرات الثلاث نجد أكبر نسبة من باحثي المراكز الحاصلين على دكتوراه الدولة وتقدر بـ 100 % قيموا النظرة بأنها عادية ، بالمقابل عند الباحثين الجامعيين الحاصلين على دكتوراه الدولة سجلت نسبة أقل وتقدر بـ 75 % قيموا النظرة بالعادية .

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الحاصلين على دكتوراه الدرجة الثالثة وتقدر بـ 77,8 % قيموا النظرة بأنها عادية ، بالمقابل عند باحثي المراكز الحاصلين على دكتوراه الدرجة الثالثة سجلت نسبة أقل وتقدر بـ 50 % قيموا النظرة بالعادية .

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الحاصلين على شهادة الماجستير وتقدر بـ 80,9 % قيموا النظرة بأنها عادية ، بالمقابل عند باحثي المراكز على هذه الشهادة أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 75 % قيموا النظرة بأنها عادية .

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الحاصلين على دبلوم الدراسات المعمقة وتقدر بـ 75 % قيموا النظرة بأنها عادية ، بالمقابل عند باحثي المراكز الحاصلين على هذه الشهادة أكبر نسبة منهم وتقدر بـ 71,4 % قيموا النظرة بأنها عادية .

— أكبر نسبة من باحثي المراكز الحاصلين على شهادة الليسانس وتقدر بـ 85 % قيموا النظرة بأنها عادية .

نستنتج مما سبق أنه لا يوجد فرق بين العلاقة القائمة بين شهادات الباحثين وبين

تقييمهم لنظرة المجتمع في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

جدول (73) : علاقة الخروج إلى الميدان بسهولة وظيفية البحث .

الخروج إلى الميدان		نعم		أحيانا		لا		المجموع
سهولة وظيفة البحث		ك	%	ك	%	ك	%	ك
نعم		4	7,1	—	—	—	—	4
نوعا ما		4	7,1	1	6,7	1	3,6	6
لا		48	84,2	14	93,3	26	92,8	88
دون جواب		1	1,6	—	—	1	3,6	2
المجموع		57	100	15	100	28	100	100

$$\chi^2 = 2,25$$

$$\alpha = 0,01$$

$$\chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين الخروج إلى الميدان وبين تقييم الباحثين لوظيفة البحث في

المجتمع ، فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الذين يخرجون أحيانا للميدان وتقدر بـ 93,3 % لا يجدون وظيفة البحث سهلة ،

— مقابل 92,8 % ممن لا يخرجون للميدان لا يجدون وظيفة البحث سهلة ،

— بالمقابل عند الباحثين الذين يخرجون للميدان 84,2 % منهم لا يجدون وظيفة البحث سهلة.

— أما في مستوى الإجابة بأن وظيفة البحث نوعا ما سهلة فكانت 7,1 % عند الذين يخرجون للميدان ، مقابل 6,7 % عند الذين يخرجون أحيانا ، مقابل 3,6 % عند الذين لا يخرجون للميدان .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 أن للخروج للميدان علاقة بتقييم الباحثين لوظيفة

البحث ، وتكمن هذه العلاقة في أن الخروج للميدان يقلل نوعا ما من النسب القائلة بعدم سهولة وظيفة البحث .

جدول (74) : علاقة مكان العمل والخروج إلى الميدان بسهولة وظيفية البحث .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات								الجامعة								مكان العمل
	المجموع الجزئي	لا	أحيانا	نعم	المجموع الجزئي	لا	أحيانا	نعم	المجموع الجزئي	لا	أحيانا	نعم	المجموع الجزئي	لا	أحيانا	نعم	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	سهولة وظيفية البحث
4	4	8	4	—	—	—	—	11,4	4	—	—	—	—	—	—	—	نعم
6	6	6	3	8,3	1	—	—	5,8	2	6	3	—	—	8,3	1	9,1	نوعا ما
88	88	86	43	91,7	11	100	3	82,8	29	90	45	93,7	15	91,7	11	86,4	لا
2	2	—	—	—	—	—	—	—	—	4	2	6,3	1	—	—	4,5	دون جواب
100	100	100	50	100	12	100	3	100	35	100	50	100	16	100	12	100	المجموع

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل والخروج للميدان وبين تقييم الباحثين لوظيفة البحث في المجتمع فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الذين يخرجون للميدان وتقدر بـ 86,4 % لا يجدون وظيفة البحث سهلة مقابل نسبة أقل من باحثي المراكز الذين يخرجون وتقدر بـ 82,8 % كذلك لا يجدونها سهلة .

— أكبر نسبة من باحثين المراكز الذين يخرجون للميدان وتقدر بـ 100 % لا يجدون الوظيفة سهلة مقابل نسبة أقل من الباحثين الجامعيين الذين يخرجون أحيانا وتقدر بـ 91,7 % لا يجدون الوظيفة سهلة .

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الذين لا يخرجون للميدان وتقدر بـ 93,7 % لا يجدون الوظيفة سهلة مقابل نسبة أقل من باحثي المراكز الذين لا يخرجون للميدان وتقدر بـ 91,7 % لا يجدون وظيفة البحث سهلة .

نستنتج مما سبق أنه لا يوجد فرق بين الأثر الذي يمارسه الخروج للميدان على تقييم الباحثين لوظيفة البحث ، إذ أنه في كلا المستويين (الجامعة ، مراكز البحث والدراسات) الخروج إلى الميدان يسهم في عدم سهولة وظيفة البحث في المجتمع ، خاصة أن البحوث الميدانية تتطلب الكثير من الإمكانيات المادية .

جدول (75) : علاقة نظرة المجتمع بتقييم الباحثين لسهولة وظيفة البحث .

نظرة المجتمع		نظرة احترام وتقدير		نظرة عادية		نظرة ازدراء		دون جواب		المجموع
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	المجموع
1	10	2	2,6	—	—	1	16,6	4	4	4
—	—	6	7,9	—	—	—	—	6	6	6
9	90	66	86,9	8	100	5	—	88	88	88
—	—	2	2,6	—	—	—	—	2	2	2
10	100	76	100	8	100	6	100	100	100	100

$$\chi^2=4,47$$

$$\alpha = 0,01$$

$$\chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين نظرة المجتمع وبين تقييم الباحثين لنظرة المجتمع لهم فنلاحظ

ما يلي :

— أكبر نسبة من القائلين بنظرة احترام وتقدير وتقدر بـ 90 % أجابوا بعدم سهولة وظيفة البحث .

— أكبر نسبة من الباحثين القائلين بأن النظرة عادية وتقدر بـ 86,9 % أجابوا بعدم سهولة وظيفة البحث .

— أكبر نسبة من الباحثين القائلين بأنها نظرة ازدراء وتقدر بـ 100 % أجابوا بعدم سهولة وظيفة البحث .

— أكبر نسبة من الباحثين الذين بقوا دون جواب إزاء تقييم النظرة وتقدر بـ 83,4 % أجابوا بعدم سهولة وظيفة البحث .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 أنه هناك نوعا ما علاقة بين نظرة المجتمع وبين تقييم

الباحثين لوظيفة البحث .

جدول (76) : علاقة مكان العمل ونظرة المجتمع بتقييم الباحثين لسهولة وظيفة البحث .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات												الجامعة												مكان العمل
	المجموع الجزئي		دون جواب		نظرة ازراء		نظرة عالي		نظرة احترام وتقدير		المجموع الجزئي		دون جواب		نظرة ازراء		نظرة عالي		نظرة احترام وتقدير						
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك				
4	4	8	4	—	33,3	1	5,4	2	11,1	1	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	سهولة وظيفة البحث				
6	6	6	3	—	—	—	8,1	3	—	—	6	3	—	—	—	7,6	3	—	—	نوعا ما					
88	88	86	43	100	1	66,7	86,5	32	88,9	8	90	45	100	4	100	6	87,2	34	100	1	لا				
2	2	—	—	—	—	—	—	—	—	—	4	2	—	—	—	5,2	2	—	—	دون جواب					
100	100	100	50	100	1	100	100	37	100	9	100	50	100	4	100	6	100	39	100	1	المجموع				

التعليق:

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل ونظرة المجتمع للباحث وتقييمه لسهولة وظيفة

البحث فنلاحظ ما يلي:

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الذين قيموا نظرة المجتمع لهم بأنها نظرة احترام وتقدير وتقدر بـ 100 % لا يجدون وظيفة البحث سهلة ، مقابل أكبر نسبة من الباحثين العاملين فسي مراكز البحث والدراسات وتقدر بـ 88,9 % لا يجدون وظيفة البحث سهلة .

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الذين قيموا النظرة بالعادية وتقدر بـ 87,2 % يقابلها 86,5 % عند الباحثين العاملين في المراكز الذين قيموا النظرة بالعادية لا يجدون وظيفة البحث سهلة .

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الذين قيموا نظرة المجتمع على أنها نظرة ازدراء وتقدر بـ 100 % ، مقابل أكبر نسبة عند الباحثين العاملين في المراكز والذين قيموا بنظرة ازدراء وتقدر بـ 66,7 % لا يجدون وظيفة البحث سهلة .

نستنتج مما سبق أنه مهما اختلفت نظرة المجتمع للباحثين الجامعيين فإنهم لا يجدون وظيفة البحث سهلة حيث أن نظرة الازدراء تجعلهم لا يجدونها سهلة بنسبة 100 % ، وكذلك نظرة الاحترام تجعلهم لا يجدونها سهلة بنسبة 100 % .

كذلك مهما اختلفت نظرة المجتمع للباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات فإنهم لا يجدون وظيفة البحث سهلة ، مع وجود فرق بسيط هو أن أكبر نسبة لعدم سهولة وظيفة البحث تجدها عند الذين قيموا نظرة المجتمع بأنها نظرة احترام وتقدر بـ 88,9 % وأصغر نسبة وتقدر بـ 66,7 % عند الذين قيموها بأنها نظرة ازدراء وهذا دليل على أن الباحثين يلمسون صعوبة البحث في ميادين أخرى وليس فقط في نظرة المجتمع ، خاصة أنهم يدلون بأن نظرة المجتمع لهم خالية من أي اعتبار .

جدول (77) : علاقة نظرة المجتمع برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث .

نظرة المجتمع		نظرة احترام وتقدير		نظرة عادية		نظرة ازدراء		دون جواب		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
2	20	16	21,1	1	12,5	—	—	19	19	19	19
6	60	46	60,5	5	62,5	5	83,3	62	62	62	62
2	20	14	18,4	2	25	1	16,7	19	19	19	19
10	100	76	100	8	100	6	100	100	100	100	100
χ^2 دال		/		$\alpha = 0,01$		/		$\chi^2 = 0,97$			

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين نظرة المجتمع للباحث وبين رضاه عن عمله في ميدان البحث

فلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة في الجدول نسجلها عند الباحثين الذين قيموا النظرة بأنها نظرة ازدراء وتقدر
بـ 62,5 % راضون نوعا ما عن عملهم ، مقابل 60,5 % ممن قيموا نظرة المجتمع بأنها
بالعادية راضون نوعا ما ، مقابل 60 % ممن قيموا النظرة بأنها نظرة احترام كذلك راضون
نوعا ما .

— 25 % ممن قيموا النظرة بأنها نظرة ازدراء غير راضون ، مقابل 20 % ممن قيما النظرة
بأنها نظرة احترام راضون تماما عن عملهم .

— 20 % ممن قيموا النظرة بأنها نظرة احترام ، مقابل 12,5 % فقط ممن قيموا نظرة
المجتمع بأنها نظرة ازدراء راضون تماما عن عملهم .

— تشير إلى 83,3 % ممن بقوا دون جواب إزاء تقييم النظرة راضون نوعا ما ، مقابل 16,7
% منهم غير راضون عن عملهم .

نستنتج مما سبق وبعد حساب χ^2 أنه هناك نوعا ما علاقة أثر تمارسها نظرة
المجتمع على رضى الباحثين عن عملهم .

جدول (78) : علاقة مكان العمل ونظرة المجتمع برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث .

النسبة المئوية	مراكز البحث والدراسات										الجامعة										مكان العمل	
	المجموع		دون جواب		نظرة ازدرء		نظرة عاليه		نظرة احترام وتقدير		المجموع الجزئي		دون جواب		نظرة ازدرء		نظرة عاليه		نظرة احترام وتقدير			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	رضى الباحثين
19	19	16	8	—	—	16,2	6	22,2	2	22	11	—	—	16,7	1	26,3	10	—	—	—	—	
62	62	64	32	2	2	62,2	23	55,6	5	60	30	50	2	50	3	60,5	24	100	1	—	—	نوعا ما
19	19	20	10	—	—	21,6	8	22,2	2	18	9	50	2	33,3	2	13,2	5	—	—	—	—	لا
100	100	100	50	100	2	100	37	100	9	100	50	100	4	100	6	100	39	100	1	—	—	المجموع

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل ونظرة المجتمع وبين رضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين سجلت عند الذين قيموا نظرة المجتمع بأنها نظرة احترام وتقدير وتقدر بـ 100 % راضون نوعا ما عن عملهم ، مقابل أكبر نسبة سجلت عند الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات والذين قيموا نظرة المجتمع بأنها نظرة ازدراء وتقدر بـ 100 % كذلك راضون نوعا ما عن عملهم .

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الراضين تماما عن عملهم سجلت عند الذين قيموا نظرة المجتمع بالعادية وتقدر بـ 26,3 % ، مقابل أكبر نسبة من الباحثين العاملين في المراكز والراضون تماما عن عملهم سجلت عند الذين قيموا نظرة المجتمع بأنها نظرة احترام وتقدير وتقدر بـ 22,2 % .

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الغير راضين عن عملهم سجلت عند الذين قيموا نظرة المجتمع بأنها نظرة ازدراء وتقدر بـ 20 % ، مقابل أكبر نسبة من الباحثين العاملين في مراكز البحث والغير راضين عن عملهم سجلت عند الذين قيموا النظرة بأنها نظرة احترام وتقدر بـ 22,2 % .

نستنتج مما سبق أنه هناك أثر مختلف تمارسه نظرة المجتمع على رضى الباحثين في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات ، حيث نلمس الأثر السلبي في الجامعة أكثر منه في مراكز البحث والدراسات .

جدول (79) : علاقة الخروج إلى الميدان برضى الباحثين عن عملهم .

الخروج للميدان		نعم		أحيانا		لا		المجموع	
الرضى عن العمل	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
نعم	13	22,8	3	20	3	10,7	19	19	19
نوعا ما	33	57,9	9	60	20	71,4	62	62	62
لا	11	19,3	3	20	5	17,9	19	19	19
المجموع	57	100	15	100	28	100	100	100	100
χ^2 دال		/		$\alpha = 0,01$		/		$\chi^2 = 2,04$	

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين الخروج إلى الميدان وبين رضى الباحثين عن عملهم فنلاحظ

ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الراضين نوعا ما عن عملهم سجلت عند الذين لا يخرجون إلى الميدان وتقدر بـ 71,4 % ، مقابل 60 % ممن يخرجون أحيانا إلى الميدان راضون نوعا ما ، مقابل 57,9 % ممن يخرجون للميدان راضون نوعا ما .

— أكبر نسبة من الباحثين الراضون تماما عن عملهم سجلت عند الباحثين الذين يخرجون للميدان وتقدر بـ 2

2,8 % ، مقابل 20 % ممن 10,7 % فقط ممن يخرجون .

— أكبر نسبة من الباحثين الغير راضين عن عملهم سجلت عند الباحثين الذين يخرجون أحيانا وتقدر بـ 20 % ، مقابل 19,3 % ممن يخرجون للميدان غير راضون ، مقابل 17,9 % ممن لا يخرجون إلى الميدان غير راضون عن عملهم .

نستنتج مما سبق هناك نوعا ما علاقة أثر تربط بين الخروج إلى الميدان وبين رضى

الباحثين ، فالباحثين الذين يخرجون أكثر رضى من الباحثين الذين لا يخرجون .

جدول (80) : علاقة مكان العمل والخروج للميدان برضى الباحثين عن عملهم في ميدان البحث .

المجموع	مراكز البحث والدراسات														الجامعة	مكان العمل	
	الكلي	المجموع		لا	أحيانا		نعم		المجموع الجزئي	لا	أحيانا		نعم				
		ك	%		ك	%	ك	%			ك	%		ك			%
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	ك	رضى الباحثين عن عملهم		
19	19	16	8	—	—	—	22,9	8	22	11	18,7	3	25	3		22,7	5
62	62	64	32	83,3	10	2	57,1	20	60	30	62,6	10	58,3	7		59,1	13
19	19	20	10	16,7	2	1	20	7	18	9	18,7	3	16,7	2		18,2	4
100	100	100	50	100	12	3	100	35	100	50	100	16	100	12		100	22
المجموع																	

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل وخروج الباحثين للميدان وبين رضى الباحثين عن عملهم فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الراضين عن عملهم وتقدر بـ 62,6 % تتمركز عند الباحثين الذين لا يخرجون إلى الميدان ، بالمقابل عند الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات والراضين نوعا ما عن عملهم أكبر نسبة تتمركز كذلك عند الذين لا يخرجون للميدان وتقدر بـ 83,3 % .

— أما في مستوى الرضى التام فإن الباحثين الجامعيين الذين يخرجون أحيانا إلى الميدان هم الذين سجلوا أكبر نسبة وتقدر بـ 25 % ، بالمقابل عند الباحثين العاملين في المراكز فإن أكبر نسبة سجلت عند الذين يخرجون إلى الميدان وتقدر بـ 22,9 % .

— وفي مستوى عدم الرضى فإن الباحثين الجامعيين الذين يخرجون أحيانا إلى الميدان هم الذين سجلوا أكبر نسبة وتقدر بـ 18,7 % ، بالمقابل عند باحثي المراكز فإن أكبر نسبة سجلت عند الذين يخرجون أحيانا وتقدر بـ 33,3 % .

نستنتج مما سبق أنه لا يوجد فرق بين الأثر الذي يمارسه الخروج للميدان على رضى الباحثين سواء كانوا باحثين جامعيين أو باحثين عاملين في المراكز .

جدول (81) : علاقة نظرة المجتمع بتقييم الباحثين لوضعية البحث .

نظرة المجتمع للباحث		نظرة احترام وتقدير		نظرة عادية		نظرة ازدراء		دون جواب		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
5	50	29	38,2	1	12,5	—	—	—	—	35	35
5	50	46	60,5	7	87,5	6	100	—	—	64	64
—	—	1	1,3	—	—	—	—	—	—	1	1
10	100	76	100	8	100	6	100	—	—	100	100

$$\chi^2 = 4,44$$

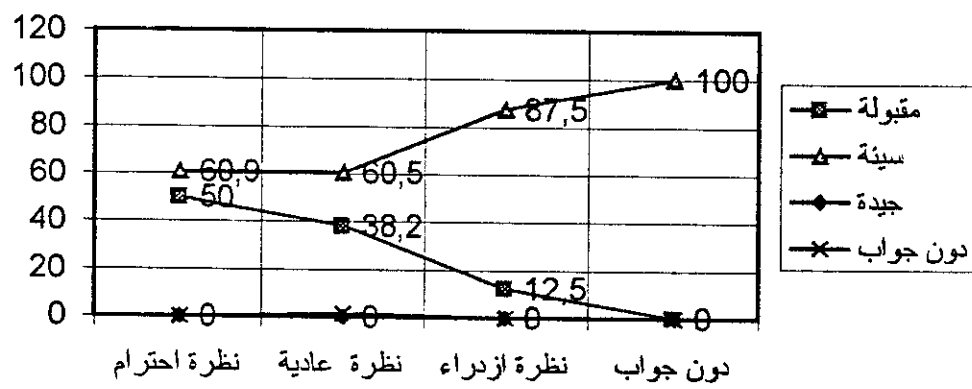
$$\alpha = 0,01$$

$$\chi^2 \text{ دال}$$

التعليق :

- يبين الجدول بين نظرة المجتمع للباحث ووضعية البحث في مكان العمل فنلاحظ ما يلي :
- أكبر نسبة من الباحثين الذين قيموا نظرة المجتمع على أنها نظرة احترام وتقدير وتقدر بـ 50 % يقيمون وضعية البحث بالسيئة مقابل 50 % منهم قيموها بالمقبولة .
 - أكبر نسبة من الباحثين الذين قيموا النظرة بالعادية وتقدر بـ 60,5 % قيموا الأوضاع بالسيئة ، مقابل 38,2 % وجدوا الأوضاع مقبولة .
 - أكبر نسبة من الباحثين الذين قيموا النظرة على أنها نظرة ازدراء وتقدر بـ 87,5 % قيموا النظرة الوضعية بالسيئة ، مقابل 12,5 % فقط قيموها بالمقبولة .
 - نضيف أن 100 % ممن بقوا دون جواب إزاء النظرة قيموا النظرة بالسيئة .
- نستنتج مما سبق أنه هناك نوعا ما علاقة أثر تربط بين نظرة المجتمع للباحث وبتقييم الباحثين وضعية البحث في مكان العمل .

شكل (18) : علاقة نظرة المجتمع بوضعية البحث .



جدول (82) : علاقة مكان العمل ونظرة المجتمع بتقييم الباحثين لوضعيات البحث .

المجموع الكلي	مراكز البحث والدراسات												الجامعة												مكان العمل
	المجموع الجزئي	دون جواب	نظرة ازدرء	نظرة عادية	نظرة احترام وتقدير	المجموع الجزئي	دون جواب	نظرة ازدرء	نظرة عادية	نظرة احترام وتقدير	المجموع الجزئي	دون جواب	نظرة ازدرء	نظرة عادية	نظرة احترام وتقدير										
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	وضعية البحث			
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	جيدة			
35	35	48	24	—	33,3	1	51,4	19	44,4	4	22	11	—	25,6	10	100	1	—	—	—	—	مقبولة			
64	64	50	25	100	66,7	2	45,9	17	55,6	5	78	39	100	74,4	29	—	—	—	—	—	—	سيئة			
1	1	2	1	—	—	—	2,7	1	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	دون جواب			
100	100	100	50	100	100	3	100	37	100	9	100	50	100	100	39	100	1	—	—	—	—	المجموع			

التعليق :

يبين الجدول العلاقة بين مكان العمل ونظرة المجتمع للباحث وبين تقييم الباحثين لوضعية البحث ، فنلاحظ ما يلي :

— أكبر نسبة من الباحثين الجامعيين الذين قيموا الوضعية بالمقبولة سجلت عند الذين وصفوا نظرة المجتمع بأنها نظرة احترام وتقدير وتقدر بـ 100 % ، بالمقابل عند الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات والذين قيموا الوضعية بالمقبولة ، أكبر نسبة سجلت عند الذين وصفوا نظرة المجتمع بأنها نظرة عادية وتقدر بـ 51,4 % .

أما في مستوى الإجابة بأن الوضعية سيئة :

— الباحثين الجامعيين الذين وصفوا نظرة المجتمع بأنها نظرة ازدراء هم الذين سجلوا أكبر نسبة وتقدر بـ 100 % ، بالمقابل عند الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات أكبر نسبة سجلت عند الذين وصفوا نظرة المجتمع بأنها نظرة احترام وتقدير وتقدر بـ 55,6 % .

نستنتج مما سبق أنه هناك فرق بين الأثر الذي تمارسه نظرة المجتمع على تقييم الباحثين لوضعية البحث في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

ملخص الفصل

تحليل معطيات الفرضية الثالثة :

توصلنا من خلال جداول هذه الفرضية إلى ما يلي :

- 1 — هناك نوعا ما علاقة أثر بين الشهادات الحاصل عليها الباحثون وبين نظرة المجتمع لهم ، فكلما كانت الشهادة عالية تناقصت النسب القائلة بأن نظرة المجتمع هي نظرة احترام وتقدير .
- هناك نوعا ما فرق بين الأثر الذي تمارسه الشهادات على نظرة المجتمع في الجامعة وبين الأثر الذي تمارسه في مراكز البحث و الدراسات . فالباحثين الجامعيين مهما اختلفت شهاداتهم قيموا نظرة المجتمع بأنها غير مقبولة على عكس الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات حيث أن نسبة منهم قيمت نظرة المجتمع بأنها احترام وتقدير .
- 2 — هناك نوعا ما علاقة إيجابية يمارسها الخروج إلى الميدان على سهولة وظيفة البحث في المجتمع ، وذلك أن البحوث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية عمادها الميدان ، وذلك بغض النظر عن الصعوبات الميدانية التي يلاقيها الباحث وهي صعوبة التنقل وقلة الإمكانيات المالية .
- لا يوجد فرق بين الأثر الذي يمارسه الميدان على تقييم الباحثين لوظيفة البحث في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .
- 3 — هناك نوعا ما أثر تمارسها نظرة المجتمع على تقييم الباحثين لوظيفة البحث ، حيث أن 100 % من الباحثين الذين قيموا نظرة المجتمع بأنها نظرة ازدراء لا يجدون وظيفة البحث سهلة في المجتمع .
- هناك فرق بين الجامعة ومراكز البحث والدراسات ، حيث أن أثر نظرة المجتمع نلمسها بصفة أكبر في الجامعة .
- 4 — هناك نوعا ما علاقة أثر تربط بين نظرة المجتمع للباحث وبين رضى الباحثين عن عملهم في مجال البحث ، حيث أن 20 % ممن وصفوا نظرة المجتمع بأنها نظرة احترام وتقدير راضون مقابل 25 % ممن قيما النظرة بأنها نظرة ازدراء غير راضون .

— نلمس فرق في الأثر الذي تمارسها النظرة على رضى في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات ، حيث أن نظرة المجتمع تجعل الجامعيين أقل رضا عن عملهم من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات .

5 — هناك نوعا ما علاقة أثر تربط الخروج إلى الميدان برضى الباحثين عن عملهم ، فالباحثين الذين يخرجون للميدان راضون بنسبة 22,8 % ، مقابل 17,9 % ممن لا يخرجون غير راضون . إذن عدم الرضى ليست له علاقة بالبحوث الميدانية وإنما بالظروف العمل في هذا الميدان .

— لا يوجد فرق في الأثر الذي يمارسه الخروج للميدان على رضى الباحثين سواء كان في الجامعة أو في مراكز البحث والدراسات .

6 — هناك علاقة أثر تمارسها نظرة المجتمع على وضعية البحث في مكان العمل ، حيث أن 50 % ممن قيموا نظرة المجتمع بأنها نظرة احترام وتقدير يجدون الوضعية مقبولة ، مقابل 87,5 % ممن قيموا نظرة المجتمع بأنها نظرة ازدراء يجدونها الوضعية سيئة .

— هناك فرق بين الأثر الذي تمارسه نظرة المجتمع على تقييم الباحثين لوضعية البحث في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

7 — نسبة كبيرة من الباحثين وتقدر بـ 64 % سبق لهم النشر مقابل 36 % لم يسبق لهم النشر أي مقال علمي وتعتبر هذه النسبة كبيرة نوعا ما ولها دلالة ؛ ويرجع الباحثون الأسباب إلى مماثلة المجالس العلمية التابعة للمؤسسة العاملين فيها .

أما الباحثون الذين سبق لهم النشر فإن 59,4 % منهم كان معدل نشرهم يتركز في فئة (1 - 5) مقال ويعتبر هذا المعدل ضعيف .

— أظهرت النتائج الميدانية أن الباحثين الجامعيين أكثر نشرا من باحثي المراكز وذلك بـ 60,9 % من الباحثين الجامعيين سبق لهم النشر ، مقابل 39,1 % فقط من باحثي المراكز سبق لهم النشر .

— تعتبر الإدارة من أحد العوامل التي جعلت نسبة النشر تتناقص عند الباحثين ، وقد لمسنا من خلال الإحصائيات الميدانية أنه هناك فرق في بين الأثر الذي تمارسه علاقة الباحثين بالإدارة في على عملية النشر في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

حيث أن 88 % من الباحثين الجامعيين الذين قيموا علاقتهم بالإدارة بأنها مقبولة سبق لهم النشر، مقابل 54,8 % من باحثي المراكز الذين قيموا علاقتهم بالإدارة بالمقبولة لم يسبق لهم النشر . إذن يظهر الأثر السلبي في مراكز البحث والدراسات أكثر منه في الجامعة .

9 – 71,4 % من الباحثين الذين يجدون وضعية البحث في مكان العمل مقبولة سبق لهم النشر، مقابل 60,9 % ممن يجدون وضعية البحث في مكان العمل سيئة حيث أنه هناك نوعاً ما علاقة أثر تمارسها سوء الوضعية على عملية النشر ، حيث أنه كل ما ساءت الوضعية قلّت نسب النشر .

— هناك فرق بين الأثر الذي تمارسه الوضعية السيئة للبحث على عملية النشر في كلا من الجامعة ومراكز البحث والدراسات ، حيث أن 76,9 % من الباحثين الجامعيين الذين قيموا الوضعية بالسيئة يسبق لهم النشر ، مقابل 64 % من باحثي المراكز الذين قيموا الوضعية بالسيئة لم يسبق لهم النشر . إذن سوء الأوضاع في مراكز البحث والدراسات يعيق عملية النشر .

10 – 83,3 % من الباحثين الذين قيموا وظيفة البحث في المجتمع بالسهلة نوعاً ما سبق لهم النشر ، مقابل 62,5 % ممن قيموا وظيفة البحث بأنها ليست سهلة سبق لهم النشر ، إذن هناك نوعاً ما علاقة أثر تربط بين تقييم الباحثين لوظيفة البحث وبين عملية النشر ، فكل ما صعبت وظيفة البحث صعب النشر (عدم سهولة وظيفة البحث نعني بها الصعوبات والعراقيل البيروقراطية والمهنية التي يواجهها الباحث ، وليست الصعوبات المعرفية) .

— هناك فرق بين الأثر الذي تمارسه صعوبة وظيفة البحث في المجتمع على عملية النشر في كلا من الجامعة ومراكز البحث والدراسات . حيث أن 77,8 % من الباحثين الجامعيين الذين لا يجدون وظيفة البحث سهلة سبق لهم النشر ، مقابل 53,5 % من باحثي المراكز الذين لا يجدون وظيفة سهلة لم يسبق لهم النشر .

إذن نلمس أثر صعوبة وظيفة البحث على عملية النشر في المراكز أكثر منها في الجامعة .
11 — هناك علاقة تربط بين شهادة الباحثين وعملية النشر ، فكل ما كانت الشهادة عالية كل ما زاد معدل النشر .

— لا فرق بين الأثر الذي تمارسه الشهادة على عملية النشر في كلا من الجامعة ومراكز البحث والدراسات .

— نلاحظ أن نسبة 20 % من أعضاء العينة يملكون شهادة ليسانس فقط ، وكلهم يعملون في مراكز البحث والدراسات . وبعد إجراء مقابلات مع البعض منهم لمسنا في إجاباتهم عدم الرضى عن الأوضاع القائمة في مكان عملهم (مراكز البحث والدراسات) ، حيث أن القوانين تخول لهم متابعة دراساتهم العليا في إطار مكان عملهم ، غير أن العديد منهم لم يتمكن من ذلك رغم أن العديد منهم قضى مدة طويلة في عمله .

وقد أرجع الباحثون ذلك إلى غياب التأطير العلمي الذي يسمح بذلك ، وإلى المشاكل الإدارية والبيروقراطية ، ومماثلة المجالس العلمية التي لا يعرفون بعد حدود صلاحياتها وإمكاناتها.

12 — 52 % من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات لم يستفيدوا من دورات تكوين وإعادة تكوين . وتتص المادة 8 من المرسوم رقم 86 — 52 التكوين السنوية على تحسين كفاءات العمل و ضمان ترقية المهنة فتنص ما يلي:

— يجب على العمال أن يتابعوا دروس التكوين والدورات أو الأعمال التكوينية التي تنظم لأجله.

أما فيما يخص الباحثين فتنص ما يلي: — يمكن أن يدعى، في الحدود التي تتماش مع أعماله في البحث، إلى المشاركة في أعمال التكوين التي تبرمجها الهيئة المستخدمة ، فنلمس من هذه المادة عدم التحديد وعدم الوضوح .

أولا : هل دورات التكوين وإعادة التكوين تنظم في البحوث العلمية التقنية فقط ؟

ثانيا : من هو المستفيد الحقيقي من هذه الدورات ، هل هو عامل البحث أو الباحث ؟

فنلاحظ أن القانون يحدد كلمة " يجب " للعامل ، وكلمة " يمكن " للباحث وهذا يدل على إمكانية استفادة الباحث وإمكانية عدم استفادته .

ثالثا : لم تحدد الشروط التي تمكن الباحث من الاستفادة من هذه الدورات التي هي عبارة عن منح قصيرة تساعد على تجديد معارفه ومؤهلاته في ميدان تخصصه ، والتي تعود بالفائدة على الهيئة المستخدمة .

كما أننا إذا نظرنا بامعان في المادة 11 من المرسوم رقم 86 — 52 المؤرخ في 18 مارس سنة 1986 والتي تنص على ما يلي : " يمكن للباحث أن يدعى طول حياته المهنية في إطار البرنامج الذي تسطره الهيئة المستخدمة حسب التنظيم المعمول به والإجراءات المقررة إلى قضاء فترة عمل تتراوح بين 6 أشهر و 11 شهرا ، لدى المؤسسات أو الهيئات الأجنبية للبحث

ويبقى تابعا خلال هذه الفترة لهيئته الأصلية ، ويتقاضى الأجر الأساسي وتعويض الخبرة ، يضبط هيكل الهيئة البحث كفاءات تنظيم هذه الفترات بعد استشارة المجلس .

لا تطبق هذه المادة على الباحثين الغير متفرغين أي الغير الدائمين " .

— نلمس من هذه المادة عدم الوضوح والتحديد في محقوقية الباحث في قضية قضاء فترة عمل علمي في هيئة أجنبية مختصة في البحث ، فالمادة تبدأ بكلمة " يمكن " نلاحظ أن المادة تعطي كامل الصلاحيات للهيئة المستخدمة وللمجلس العلمي في تحديد الشروط الواجب توفرها في الباحث .

نستنتج مما سبق وبعد الاسترشاد بالمادة 12 من نفس المرسوم أن اختراعات الباحث واكتشافاته وأعماله ملكا للهيئة المستخدمة وهذا موضح بشكل أكيد وأي تجاوزات من قبل الباحث تعرضه للعقوبات التي ينص عليها القانون . إذن الهيئة المستخدمة بمجلسها العلمي تمتلك أعمال البلحث ولها مطلق الحرية في تقرير إذا كان له الحق في منحة أو عمل بحثي في هيئة أجنبية ، لكنها لا توفر له شروط العمل المناسبة .

— نسبة كبيرة من باحثي العينة وتقدر بـ 86 % كانت لهم مشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية على الصعيد الداخلي والخارجي .

— 48 % من باحثينا لم يستفيدوا من خدمات شبكة الإنترنت في إطار الهيئة المستخدمة ، هذه الشبكة تمكنهم من توطيد الصلة بالباحثين المختصين في كل أنحاء العالم ، وكذلك مؤسسات البحث العالمية و ذلك للاستفادة من بنوك المعلومات ، وليكونوا على اتصال دائم بما هو جديد في مجال تخصصهم .

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر أهمها :

— إن سياسة البحث العلمي في الجزائر مرت بمراحل من التذبذب والاستقرار انعكس ذلك على مؤسسات البحث فيها .

— فالجامعة كمؤسسة من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عاشت جملة من التناقضات والصراعات والمشاكل منذ الاستقلال إلى يومنا نذكر منها :

— المشاكل البيداغوجية والهيكلية ومشكل التكوين والتأطير العلمي السليم ، مشكل التعريب ، وقد انعكس ذلك سلبا على أهدافها المتمثلة في خلق نخبة عصرية متقفة تدمج جهودها الفكرية في تنمية المجتمع .

— لا تزال الجامعة الجزائرية تعيش حالة من التهميش والتفوق فهي عاجزة عن تنظيم التغيير الحاصل في المجتمع .

— أما المشاكل التي تعيشها مراكز البحث هي إدارية بيروقراطية وذلك راجع لتذبذب الوصاية عليها ، كما أنها تعاني من نقص في عدد الباحثين الدائمين المؤهلين لتنفيذ مشاريع البحث الوطنية .

وقد توصلنا من خلال الدراسة الميدانية إلى أن :

— نسبة كبيرة من الباحثين لا يلمسون وعي لدى السلطات بأهمية البحث العلمي والدليل على ذلك نقص في متابعة نتائج البحوث وللمشاريع المسطرة ، ويشير الباحثون إلى أنه هناك اهتمام بالجوانب الإدارية على حساب الجوانب العلمية وهذا ما يعيق تحقيق الأهداف المسطرة .

— نسبة كبيرة من الباحثين الذين ينتمون لعينة الدراسة وتقدر بـ 60 % لم يسبق لهم الإطلاع على القانون الأساسي للبحث العلمي ويرجع الباحثون ذلك لعدم تفتهم فيه كونه لم يوضع من قبل ناس مؤهلين .

أما الباحثون الذين اطلعوا عليه فقد قيموه بالسلب كونه لم يهتم بترقية مكانة الباحث ولا يوفر الإمكانيات اللازمة لعمله ، كما يشير الباحثون إلى أنه غير دقيق وهذا ما يجعله لا يعرف التطبيق .

ولطغيان الطابع البيروقراطي في المؤسسات القائمة على البحث ، كما أنه يحتاج إلى إعادة النظر وضبط لتحديد الصلاحيات والمهام .

— وقد تبين من خلال الإحصائيات الميدانية أن 62 % من الباحثين راضون نوعا ما عن عملهم ويرجع ذلك لعدم استقرار الوضع السياسي و هذا ما يجعلهم يحسون بالتهميش وعدم الفعالية . وأظهرت الإحصائيات أن الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات أقل رضا من الباحثين الجامعيين كونهم يمارسون التدريس و هذا ما يمتص نوعا ما عدم رضاهم عن وضعية البحث . — تبين من الدراسة الميدانية أن الباحثين الجامعيين هم الأكثر تقييما لنظرة المجتمع بأنها غير ملائمة لمكانتهم العلمية ، وبالتالي هم الأكثر تأثرا بقلّة وعي السلطات بأهمية البحث وهذا ما ينعكس على إحساسهم بعدم سهولة وظيفة البحث .

— الباحثين العاملين في المراكز هم الأقل رضا عن عملهم وهذا ما يفسر تناقص هذه الفئة ، فالباحثين عموما يفضلون التوجه للتدريس ولأعمال أخرى كما يفضلون الهجرة فقد أثبتت الإحصائيات عن وجود أكثر من 2500 باحث جزائري في الخارج .

نستنتج مما سبق أن تذبذب سياسة البحث العلمي لها أثر مختلف على كل من الباحثين الجامعيين والباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات ، فالباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات يفتقرون لقانون الباحث الذي يهتم بترقية مكانتهم العلمية والاجتماعية ، عكس الباحثين الجامعيين التي يحتلون مكانة أستاذ التي توفر لهم مكانة أفضل ، إذن الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات هم الأكثر تأثرا بتذبذب سياسة البحث العلمي .

أما فيما يخص العامل الاقتصادي فقد توصلنا إلى ما يلي :

— نسبة كبيرة من الباحثين يجدون أن الميزانية عنصر رئيسي في البحث لكنهم يضيفون أنه يجب وضع آليات لصرفها .

— هناك اتفاق بين الباحثين الجامعيين وباحثي المراكز بأن الميزانية المخصصة لبحوثهم غير كافية ، كما أنه هناك اتفاق على أن الأجر الخاص بالبحث غير كافٍ .

إن للوضع الاقتصادي المتدهور أثر سلبي على الباحثين خاصة فيما يتعلق بالأجور وامتلاكهم لسيارة ، وسكن ، وللأدوات الضرورية للبحث كالاشتراك في المجلات العلمية المتخصصة ، وامتلاك أجهزة الكمبيوتر ، غير أن الباحثين الجامعيين أكثر حظا من باحثي المراكز في اقتناء هذه الوسائل .

— إذن إن للأوضاع الاقتصادية علاقة بعدم توفر المراجع في مكان العمل وهذا واضح في كل من الجامعة والمراكز.

يعتبر الوضع الاقتصادي من أهم العوامل التي تجعل الباحثين يعيشون وضعية اجتماعية غير مناسبة تمارس الأثر السلبي على حياتهم العلمية والمهنية .

نستنتج مما سبق أن سوء الأوضاع الاقتصادية يمارس أثر سلبي على عمل الباحثين خاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تتطلب إمكانيات مالية معتبرة كونها تعتمد على الميدان وهذا ما يفتقر إليه الباحثون في هذا المجال .

غير أن الباحثين الجامعيين أكثر حظا من الباحثين العاملين في المراكز فيم يخص الوضعية المادية .

وقد توصلنا من خلال إلقاء الضوء على مكانة الباحث العلمية والمهنية إلى حقيقة المكانة الاجتماعية التي يحتلها في النقاط التالية :

— هناك علاقة بين نظرة المجتمع وبين تقييم الباحثين لوظيفة البحث فكل ما كانت النظرة غير مناسبة لمس الباحثون صعوبة أكبر في ممارسة وظيفة البحث ، نشير هنا إلى أن نظرة المجتمع لا تؤثر بشكل مباشر وإنما تساهم في تكريس الوضعية الغير مناسبة والغير اللائقة التي يعيشها الباحثون ، وهذا ما له الأثر النفسي السلبي على فئة الباحثين .

— كما هناك علاقة بين نظرة المجتمع ورضى الباحثين ، فكل ما كانت النظرة غير ملائمة قلّ رضى الباحثين عن عملهم .

— الباحثون الجامعيون أكثر تأثرا بنظرة المجتمع ، كما أنهم أكثر نشرا من باحثي المراكز وأثبتت الدراسة الميدانية أن الإدارة والمجالس العلمية من أحد العوامل التي أعاققت عملية النشر في المراكز .

— 20 % من أعضاء العينة يملكون شهادة ليسانس فقط وكلهم يعملون في مراكز البحث والدراسات ، وقد أرجع الباحثون ذلك إلى غياب التأطير والمشاكل البيروقراطية والإدارية .

— كما أن 52 % من باحثي المراكز لم يستفيدوا من دورات التكوين وإعادة التكوين ، ويرجعون ذلك إلى تعسف المجالس العلمية التي لا تقوم بأعمالها كما تعطي لنفسها كل الصلاحيات التي لا يعرفون حدودا لها .

— ليس في متناول الباحثين الاشتراك في شبكة الإنترنت حيث أن 48 % منهم لم يستفيدوا من خدمات هذه الشبكة ، وحتى 52 % الذين استفادوا لم يكن ذلك في إطار إمكانيات شخصية وإنما في إطار المؤسسة العاملين بها .

نستنتج مما سبق أن الباحث مثله مثل أي مواطن بسيط يعيش حالة من التهميش عكس السياسيين والإداريين الذين تسلط عليهم الأضواء ، فهو يعاني من قلة الاعتراف من السلطة والمجتمع على حد سواء ، وهذا راجع لانعدام ثقافة البحث في المجتمع وهذا له الأثر السلبي على مردوده العلمي .

وقد توصلنا من خلال ما سبق أن البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية يعرف جملة من المشاكل يجب تجاوزها للنهوض بهذا المجال لتحقيق التنمية العلمية والاجتماعية ، نذكر أهمها :

▪ مشاكل تتعلق بغياب الإرادة السياسية :

- عدم وجود سياسة واضحة تهتم بترقية وتسيير قطاع البحث في هذا المجال ؛
- غياب التنظيم والتنسيق بين مؤسسات البحث ، وهشاشة المكانة القانونية ، وعدم احترام تطبيق القانون في الكثير من مؤسسات البحث ؛
- مسيري هذا القطاع لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة وغلبة الطابع البيروقراطي والإداري ؛
- ضعف التخطيط وعدم وضوح إستراتيجيته وأهدافه ؛
- عدم اهتمام السلطات بترقية مكانة الباحث على غرار ما تقدمه لرجل السياسة وللإداري .

▪ مشاكل خاصة بتمويل البحوث فيميرانية البحث لا تغطي تكاليف البحث وهذا ما ينعكس على :

- صعوبة التنقل ، وضآلة المنح والأجور الخاصة بالبحث ؛
- قلة المنح القصيرة المدى التي تساعد الباحثين على إعادة هيكلة معارفهم ؛
- ندرة المراجع الحديثة وقلة الاشتراكات في المجلات العلمية المتخصصة .

▪ مشاكل خاصة بالتأطير العلمي الجاد :

— قلة المتابعة لمشاريع البحث ؛

— غياب التأطير العلمي السليم ، فالمأطرون لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة ؛

— غياب عنصر التقييم والتثمين ، فالأبحاث تبقى حبيسة الأدراج وهذا ما يشير إلى تقصير في المجالس العلمية التي لا يعرف حدود لصلاحياتها ؛

— غياب مركز وطني للتقييم والتثمين .

▪ مشاكل خاصة بمكانة الباحث العلمية والمهنية :

— يعاني الباحث من غياب المكانة القانونية التي تسهل من استثمار قدراته وملكاته العلمية ؛

— يعيش الباحث حالة من التهميش وقلة الاعتراف من طرف السلطة والمجتمع على حد سواء وذلك راجع لانعدام ثقافة البحث في المجتمع ، وهذا ما يدفع بالعديد منهم إلى الهجرة لأن القدرة على البحث قد تضيع بانشغال الباحث بتحسين مستواه المعيشي في مجالات بعيدة عن البحث .

▪ وضعية البحوث في مجال العلوم الاجتماعية :

— يعاني هذا المجال من قلة الاهتمام والتهميش ، وذلك راجع للجهل بالقيمة العلمية لهذه العلوم وبأهميتها الحيوية في ترقية كل مجالات المجتمع ، وقدرتها على تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، هذا الجهل بمكانتها هو الذي يجعلها تعاني من إجحاف في حقها عكس العلوم الأخرى .

— تعاني هذه البحوث من مشكل النشر وهذا ما يفقدها قيمتها العلمية ؛

— البحوث في هذا المجال مشننة وتحتاج للتدوين ؛

— لا تزال هذه البحوث تعاني من قلة الإبداع والتكرار وهذا ما يسقطها في فخ الرداءة لذا نحن في حاجة إلى سياسة طويلة المدى لإدماج هذه البحوث في دراسة التحولات الاقتصادية والاجتماعية .

الخاتمة

عرف قطاع البحث منذ الاستقلال إلى يومنا العديد من المشاكل التنظيمية والهيكلية ،
فسياسة البحث العلمي عرفت مراحل من التذبذب واللاوضوح ، وقد عانت العلوم الاجتماعية
والإنسانية بشكل خاص من هذه الوضعية .

لقد كان للجانب المؤسسي الدور الكبير في تجسيد هذا التذبذب فالجامعة بمختلف المشاكل
البيداغوجية والتيارات الإيديولوجية التي عرفتها لا تزال عرضة للممارسات الالعلمية .

لقد استنتجنا من الدراسة النظرية والميدانية أن أوضاع البحث في الجامعة لا تختلف كثيرا عن
الأوضاع في مراكز البحث والدراسات ، إلا أن الباحثين الجامعيين يعرفون أوضاع مهنية
أحسن من الباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات الذين يفتقرون للمكانة القانونية التي
تكفل لهم وضعية أحسن وهذا ما يفسر تناقص في عدد الباحثين الدائمين ؛ كما أن هذه المراكز
تعرف ممارسات بيروقراطية وإدارية تعيق عمل الباحثين فيها .

إن الباحث في الجزائر ولا سيما الباحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية عنصر مهمش
في السياسة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعه ، فهو يتأثر بها ولا يآثر فيها .

كما أنه لا يعتبر عنصر فاعل في رسم الخريطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمعه ،
فهو لا يحضى بمكانة اجتماعية خاصة ، على عكس السياسيين والإداريين الذين يحضون بكل
الصلاحيات و القدرة على اتخاذ القرارات .

فالفاعل الذي يقوم به الباحث لم يرتقي بعد إلى مستوى الفعل الاجتماعي ، لأنه بعيد عن تغيير
وتعديل المحيط المادي والاجتماعي ، كما أنه لا يزال بعيدا عن خلق حركة اجتماعية تجدد
المؤسسات وشبكة العلاقات الاجتماعية وتعيد النظر في الخريطة الاجتماعية والسياسية
والاقتصادية القائمة .

بعد استعراض أوضاع مؤسسات البحث والباحثين على حد سواء يمكن القول أن نسق البحث في الجزائر هو نسق مفتوح على المحيط لكن بدون حدود تحميه ، وتتمثل هذه الحدود في الوضعية القانونية الغير واضحة والهشة .

إن عدم قدرته على حماية نفسه نجمت عن عدم قدرته على الإنتاج وهذا أساسه عدم تضامن عناصره ، ألا وهي المؤسسات القائمة على البحث بشقها القانوني ، الباحث والبحث ، وعدم انسجامها وتكاملها في الأدوار .

إن حالة الاتضامن التي يعرفها نسق البحث أسلسها غياب استراتيجية بحث حقيقية وصائبة نعي من خلالها قيمة القدرات البشرية والمادية الكفيلة بتحقيق التفاعل اللازم لتجديد شبكة العلاقات ضمن هذا النسق .

وبهذا نصل إلى أن نسق البحث العلمي في الجزائر نسق مهدد من الداخل والخارج بالزوال وإن لم يعاد النظر في إستراتيجيته و أهدافه وفي تنظيم عناصره سيتلاشى تدريجيا من المحيط. وهذا ما يستدعي فتح المجال للتساؤل عن مصير هذا المجتمع الذي لم يعي بعد قيمة البحث والباحث في رسم استراتيجية تنموية شاملة ، ونحن على أبواب الألفية الثالثة لا نعي المكانة ولا الأدوار التي ينبغي علينا أن نؤديها .

البيبيون خرافيا

قائمة المراجعين

المحور الأول : المراجع الخاصة بالبحث العلمي والتعليم العالي

مراجع المحتوى باللغة العربية

- 1- بن مبارك عبد المجيد ، الإشكال الاجتماعي السياسي لتنظيم البحث العلمي في الجزائر (الدلالات السوسولوجية للبحث العلمي في الجزائر) . رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، قسم علم اجتماع ، 1995 .
- 2- حميداتوا محمد ، (تجربة القياس العلمي) . ترجمة : غياتي محمد رضا ، مجلة الجيش ، العدد 405 ، 1997 .
- 3- حميداتوا محمد ، (تجربة عن تجمع الباحثين) . ترجمة : غياتي محمد رضا ، مجلة الجيش ، العدد 405 ، 1997 .
- 4- خضر عبد الفتاح ، أزمة البحث العلمي في العالم العربي . المملكة العربية السعودية ، معهد الإدارة العامة ، 1981 .
- 5- ديكسون. د. جون . ، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث . شعبة الترجمة باليونيسكو ، الكويت ، 1987 .
- 6- أ. سعيدوني ناصر الدين ، (من أجل تطوير فرق البحث بالجامعة الجزائرية) . مجلة بحوث ، جامعة الجزائر ، العدد 4 ، 1997 .
- 7- طوطاوي زليخة ، الجوانب التنظيمية السائدة في الجامعة الجزائرية وعلاقتها برضا الأساتذة وأدائهم . رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1993 .
- 8- د. عادل عوض ، (التعليم العالي والبحث العلمي ، مشاكل الباحث العربي) . مجلة الوحدة ، العدد 72 ، 1990 .
- 9- غازي عناية ، إعداد البحث العلمي (اليسانس - ماجستير - دكتوراه) . بيروت ، دار الجيل ، 1992 .

- 10 - د. مجدي عزيز إبراهيم ، مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية . مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ، 1989 .
- 11 - مداغ محمد الشريف ، محاولة تحليل سوسيولوجي لتنظيم البحث بالديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي . رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، قسم علم اجتماع ، 1995 .
- 12 - مقدم عبد الحفيظ ، (ملاحظات حول نظام فرق البحث) . مجلة بحوث ، جامعة الجزائر ، العدد 4 ، 1997 .
- 13 - د. ملحم حسن ، التفكير العلمي والمنهجية . الجزائر ، مطبعة دحلب ، 1993 .
- 14 - ناصر الدين الأسد ، جامعة البحث العلمي والتنمية : سياسات البحث العلمي . مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، 1987 .
- 15 - د. واثق شهيد عبد الله وآخرون ، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية ، المنظمة العربية للتربية والتقانة والعلوم ، (د.ت) .
- 16 - وديع محمد عدنان ، (استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي) . عن المنظمة العربية للتربية والتقانة والعلوم ، تونس ، 1991 .
- 17 - دليل فرق البحث ، مصلحة الدراسات العليا والبحث العلمي ، الجزائر ، أفريل 1999 .
- 18 - المنظمة العربية للتربية والتقانة والعلوم ، تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي . تونس ، 1986 .
- 19 - المؤتمر السادس للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، التعليم العالي واقعا وتطويرا . الجزائر ، 16 - 19 ماي 1996 .

- 20 – BACHELARD. Gaston , Le nouvel esprit scientifique , Tunis : Cérès , 1993 .
- 21 – CALLON. Michel, COURTIAL. Jean-Pierre et PENAN. Hervé, La Scientométrie . collection Que sais-je , Alger : Ed DAHLAB , 1996 .
- 22 – DEHEUVELS. Paul , La recherche scientifique . (collection Que sais-je) , Paris : PUF , 1990 .
- 23 – FOURASTIE. Jean , Les condition de l'esprit scientifique . Paris : Gallimard , 1966 .
- 24 – KADRI. Aissa , Le droit a l'enseignement du droit (contribution a une analyse des fonctions du système de l'enseignement supérieur Algerien) . These de doctorat en sociologie , Paris : EHESS , 1992 .
- 25 – KADRI. Aissa , Le système de l'enseignement supérieure Algérien dans la décennies 80: les réformes dans la réformes des contournements avortés . NAQD, n 05, Alger, 1993.
- 26 – LABIDI. Djamel , Sciences et pouvoir en Algérie de l'indépendance au 1 plan de la recherche scientifique 1962 – 1974 . tome I, II . Alger : OPU , 1992 .
- 27 – LIABES. Djilali, BOURENANE. Nacer , EL KENZ. Ali, Impérialisme scientifique et libertés académiques genèse , fondements et enjeux . in Cahiers du CREAD , n 29 ,Alger , 1992.
- 28 – LUMIERE. Auguste , La recherche scientifique . Paris : societe d'edition d'enseignement superieur , (s.d) .
- 29 - MAIRI. Liès , Faut-il fermer l'université ? , Alger : ENAL , 1994 .
- 30 – REBOUL . Yve , Les contrats de recherches . Paris : librairie technique , 1978 .
- 31 – Journées d'information sur la recherche scientifique , Communication du president du syndicat national des chercheurs permanents , sur l'état et les perspectives de la recherche scientifique et technique en Algerie . Alger : ENEA, 16 – janvier 1996 .

المحور الثاني : المراجع الخاصة بعلم الاجتماع

مراجع المحتوى باللغة العربية

- 32 – د. مغربي عبد الغني ، دروس نقدية في تحليل النظريات السوسيولوجية . محاضرات لقسم ما بعد التدرج ، جامعة الجزائر ، قسم علم الاجتماع ، 1997 .
- 33 – معتوق فتيحة ، علاقة البحث بالنظرية السوسيولوجية في الجزائر المجتمع الجزائري والممارسات السوسيولوجية . الدفاتر الجزائرية ، العدد 1 ، جامعة الجزائر ، 2000 .

- 34 - د. عزي عبد الرحمان ، (البحث العلمي الاجتماعي بعض الموازنات والأولويات) .
حوليات الجامعة ، العدد 7 ، الجزائر ، 1993 .
- 35 - د. الناصر إبراهيم ، علم الاجتماع التربوي . الأردن ، مكتبة الرائد ، ط2 ، 1996 .
- 36 - اليونسكو ، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية . (ترجمة
 د. أسعد عربي وآخرون) مجلد 1 مطبعة دمشق ، 1976 .

مراجع المحتوى باللغة الأجنبية

- 37 - ARON. Rymond , Les étapes de la pensée sociologique . volume 2 , Tunis : Cerès edition , 1994 .
- 38 - BONNEWITZ. Patrice , Première leçons sur la sociologie de Pierre BOURDIEU . Paris : PUF , 1997
- 39 - BOURDIEU. Pierre , Questions de sociologie . Paris : Ed de minuit , 1984 .
- 40 - CROZIER. Michele , FREIDBERG. M , L'acteur et le système . Paris : Ed du seuil , 1977 .
- 41 - MEGHERBI. Abdelghani , La Pensée sociologique d'Ibn khaldoun . Alger : SNED , 1971 .
- 42 - MEGHERBI. Abdelghani , Culture et personnalité Algérienne de MASSINISSA a nos jours . Alger :
 ENAL-OPU , 1986 .
- 43 - MENDRAS. Henri , FORCE. Michel , Le changement social . Paris : ARMAND COLIN , 1983 .
- 44 - MORIN. Edgard , Sociologie . Paris : Fayard , 1994 .
- 45 - ROCHER. Guy , Introduction a la sociologie générale : l'action sociale , changement social .
 Paris : Ed HMH , 1962 .
- 46 - TOURAINE. Alain , Pour la sociologie . Paris : Ed du seuil , 1974 .
- 47 - TOURAINE. Alain , Sociologie de l'action . Vienne : Ed du seuil , 1965 .
- 48 - TOURAINE. Alain , Le Retour de l'acteur . Paris : FAYARD , 1984 .

COLLOQUES

- 49 - DJEGHLOUL. Abdelkader , Note sur les revues universitaires Algériennes en sciences humaines
 en 1982 . In colloque sur les sciences sociales aujourd'hui du 26 au 29 mai , 1984 .
- 50 - HAMMANA. Boukhari , Les Sciences sociales et le tiers-monde (le cas de l'Algérie) . In colloque sur
 les sciences sociales aujourd'hui du 26 - 29 mai , 1984 .
- 51 - LECUYER. Bernard-Pierre , L'apport des sciences sociales a la définition des priorités nationales .
 In colloque sur les sciences sociales aujourd'hui du 26 - 29 mai 1984 .

المحور الثالث : المراجع الخاصة بالتنمية الاجتماعية والمجتمع الجزائري

مراجع المحتوى باللغة العربية

- 52 - زايد مصطفى ، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962 - 1980) . الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986 .
- 53 - سبعون السعيد ، السوسيولوجيا الأكاديمية والمشروع التنموي في جانبها التصنيعي . رسالة ماجستير ، الجزائر ، قسم علم اجتماع ، 1998
- 54 - صابغ يوسف ، التنمية المحلية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي . عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1992 .
- 55 - وطبان عبد العزيز ، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830 - 1985 . الجزائر ، (د.ت) .

مراجع المحتوى باللغة الفرنسية

- 56 - BOUZIDA. Abderahmane , Le Projet social Algérien genèse et évolution. Alger : OPU , 1991 .
- 57 - BOUTEFNOUCHET. Mostefa , Systeme social et changement social en Algérie . Alger : OPU , (S.D) .
- 58 - ECREMENT. Marc , Indépendance politique et liberté économique un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1985 . Alger : OPU , 1986.

المحور الرابع : مراجع المنهجية والمعاجم

مراجع المنهجية باللغة العربية

- 59 - إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي . بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط1 ، 1982 .
- 60 - عبد القادر حليمي ، مدخل إلى الإحصاء . الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، 1993 .
- 61 - د. بوزيدة عبد الرحمان ، محاضرات في المنهجية المعمقة . لأقسام ما بعد التدرج ، جامعة الجزائر ، قسم علم الاجتماع ، 1996 - 1997 .

- 62 – BEAU. Michel , L'art de la thèse . Alger : Casbah Editions , 1999 .
63 – COMBESSIE. Jean-claude , La méthode en sociologie . Alger : Casbah Edition , 1998 .
64 – GHIGLIONE. Rodolf , MATALON. Benjamen , Les Enquêtes sociologique (théorie et pratique),
Paris : ARMAND COLIN , 1980 .
65 – GRAWITZ.. Madeleine , Methodes des sciences sociales . Paris : DALLOZ , 10 eme edition ,1996 .

المعاجم والقواميس

- 66 – بودون. ر، بوريكو. ف ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع . (ترجمة سليم حداد) ،
الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1986 .
67 – GOLFAN. Jean , Les 50 Mots clés de la sociologie . Toulouse : Privat , 1972 .
68 – GRAWITZ. Madeleine , Lexique des sciences sociales . Paris : Dalloz , 6 eme edition , 1994 .
69 – GRESLE. F , et autre , Dictionnaire des sciences humaines (sociologie , psychologie ,
antropologie) . Paris : Nathan , 1980 .
70 – PIERON. Henri , Vocabulaire de la psychologie . Paris : PUF , 1973
71 – SUMPFF. Josef , HUGUES. M , Dictionnaire de sociologie . Paris : ed librairie Larousse , 1987.

الوثائق الرسمية

- 72 – وثيقة المجلس الأعلى للتربية ، تطوير المنظومة التربوية والنهوض بالبحث العلمي في
برنامج الحكومة ، 1997 .
73 – الجريدة الرسمية :
– العدد 12 المؤرخ في 19 مارس 1986 ، المتضمن المرسوم رقم 86 – 52 مؤرخ في
18 مارس 1986 المتعلق القانون الأساسي الخاص بالعاملين في قطاع البحث العلمي
والتقني .
– العدد 36 المؤرخ في 12 جويلية 1995 ، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 95 – 183 مؤرخ
في 02 جويلية 1995 المتضمن إنشاء وكالة وطنية لتطوير البحث الجامعي وتنظيمها
وسيرها .

- العدد 60 المؤرخ في 17 أوت 1998 ، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 98 - 253 مؤرخ في 17 أوت 1998 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة .
 - العدد 62 المؤرخ في 22 أوت 1998 ، المتضمن القانون رقم 98 - 11 مؤرخ في 22 أوت المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 - 2002 .
 - العدد 23 المؤرخ في 4 أفريل 1999 ، المتضمن قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 فبراير 1999 يتضمن إنشاء ملحقات للوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي .
 - العدد 94 المؤرخ في 29 ديسمبر 1999 ، المتضمن قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 ديسمبر 1999 يتضمن تصنيف المناصب العليا للكلية بالجامعة .
- 74 - MESRS , Note d'information sur le secteur de l'enseignement superieur et de la recherche scientifique 1994 .

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

رقم الاستمارة

الموضوع

مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي في الجزائر

دراسة مقارنة لمكانة الباحث الاجتماعية والمهنية

في كل من الجامعة ومراكز البحث والدراسات

في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية

استمارة موجهة للباحثين الجامعيين والباحثين العاملين في مراكز البحث والدراسات .

ملاحظة : معلومات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا في أغراض علمية بحتة،
وتعتبر مساهمة في إنجاز البحث العلمي .
ضع علامة (x) في الخانة المناسبة .

- 1 - الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2 - السن :
- 3 - الحالة العائلية : ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ حالة أخرى
- 4 - عدد الأطفال :
- 5 - مكان الإقامة : ☐ العاصمة ☐ ضواحيها ☐ خارج العاصمة
- 6 - الشهادات : ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دبلوم الدراسات المعمقة ☐ دكتوراه الدرجة الثالثة ☐ دكتوراه الدولة
- 7 - مجال التخصص :
- 8 - مكان ممارسة البحث : ☐ الجامعة ☐ مركز البحث ☐ بهما معا
- 9 - في حالة مركز بحث تعمل بصفة : ☐ باحث دائم ☐ باحث مشارك
- هل تمارس عمل آخر ؟ حدد :
- 10 - في حالة العمل بالجامعة هل تمارس التدريس بصفة : ☐ أستاذ دائم ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مؤقت
- 11 - رتبك بصفتك باحث : ☐ مدير بحث ☐ أستاذ باحث ☐ مكلف بالبحث ☐ مرتبط بالبحث ☐ مكلف بالدراسات
- 12 - الراتب الشهري خارج البحث : ☐ 15000 - أقل من 20000 ☐ 20000 - أقل من 25000 ☐ 25000 - أقل من 30000 ☐ 30000 فما فوق
- 13 - هل لديك دخل آخر غير راتبك ؟ ☐ نعم ☐ لا
- إذا كان الجواب نعم ، حدد :
- 14 - أجرك كباحث هو عبارة عن : ☐ راتب ☐ تعويض ☐ منحة
- حدد قيمته :
- 15 - الأقدمية في العمل كباحث حدد السنوات :

أسئلة الفرضية الأولى :

- 16 - هل اطلعت على القانون الأساسي للبحث العلمي ؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ لا
- إذا كان الجواب بنعم كيف تقيمه :
.....
- إذا كان الجواب بلا ، فما هو سبب عدم اطلاعك ؟
.....
- 17 - هل ترى أن البحث العلمي يعتبر أولوية في مجتمعنا ؟ ☐ نعم ☐ لا ☐ لا
- فسر إجابتك في كل حالة :
.....
- 18 - هل تجد أنه هناك وعي بضرورة ترقية البحث العلمي من قبل السلطات المعنية ؟
☐ نعم ☐ نوعا ما ☐ لا ☐ لا
- فسر إجابتك في كل حالة :
.....
- 19 - هل ترى أن وظيفة البحث هي وظيفة سهلة في مجتمعنا ؟ ☐ نعم ☐ نوعا ما ☐ لا ☐ لا
- إذا كان الجواب بنوعا ما أو لا ما هي العراقيل التي تواجهها ؟
.....
- 20 - ما رأيك في البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ؟
.....
- 21 - حسب رأيك ما هي المشاكل التي يعاني منها البحث العلمي في الجزائر ؟
.....

أسئلة الفرضية الثانية :

- 22 - كيف تقيم الوضع الاقتصادي للمجتمع ؟
☐ جيد ☐ مقبول ☐ سيئ ☐ سيئ
- إجابة أخرى :

23 - حسب رأيك للنهوض بالوضع الاقتصادي ، هل يجب إعطاء الأولوية لـ :
قطاع الصناعة ☐ قطاع الزراعة ☐ القطاعان معا ☐

..... : إجابة أخرى :

24 - هل ترى أن نلوضع الاقتصادي للمجتمع أثر مباشر على وظيفتك كباحث ؟
نعم ☐ لا ☐

..... : إجابتك في كل حالة :

25 - كيف تقيم الميزانية المخصصة لمشروع بحثك ؟
كافية ☐ نوعا ما ☐ غير كافية ☐

..... : إجابة أخرى :

26 - هل ترى أن الميزانية هي أهم عامل محدد لمردودية البحث العلمي ؟
نعم ☐ لا ☐

..... : وضع إجابتك في كلتا الحالتين :

27 - ما رأيك في الأجر الذي يتقاضاه الباحث ؟ مناسب ☐ غير مناسب ☐

..... : إذا كان الجواب بغير مناسب ، ما هو الأجر المناسب في نظرك ؟

28 - طول فترة عملك في البحث ، هل استفدت من سكن خاص ؟ نعم ☐ لا ☐

..... : إذا كان الجواب بلا ، أذكر السبب ؟

29 - هل تملك سيارة ؟ نعم ☐ لا ☐

..... : إذا كان الجواب بلا ، أذكر السبب ؟

30 - هل تملك جهاز كمبيوتر ؟ نعم ☐ لا ☐

..... : إذا كان الجواب بلا ، أذكر السبب ؟

أسئلة الفرضية الثالثة :

31 - هل شاركت في المؤتمرات والندوات العلمية ؟ نعم ☐ لا ☐

..... : إذا كان الجواب بنعم ، هل أين كانت المشاركة ؟

داخل التراب الوطني ☐ بالخارج ☐ بهما معا ☐

..... : إذا كان الجواب أذكر السبب :

32 - هل استفدت من منح قصيرة المدى ؟ نعم ☐ لا ☐

..... : إذا كان الجواب بلا أذكر السبب ؟

33 - هل ترى أن المراجع والمجلات العلمية المتخصصة والحديثة متوفرة في مكان عملك بانتظام ؟
نعم ☐ لا ☐

— إذا كان الجواب بلا أذكر السبب ؟

34 - هل استفادت المؤسسة التي تعمل بها من اشتراك في شبكة الانترنت ؟
نعم ☐ لا ☐

35 - كيف تتميز علاقتك بالإدارة ؟

حسنة ☐ مقبولة ☐ سيئة ☐

— إجابة أخرى :

36 - ما هي طبيعة علاقتك بالباحثين ؟

علاقة عمل فقط ☐ علاقة زمالة ☐ علاقة عمل وزمالة ☐

37 - هل استفدت من ترقية طول مدة عملك في مجال البحث ؟ (خاص بالباحثين العاملين في المراكز)

نعم ☐ لا ☐

— إذا كان الجواب بلا أذكر السبب ؟

38 - هل سبق لك أن نشرت مقالات في مجلة علمية ؟

نعم ☐ لا ☐

— إذا كان الجواب بنعم أذكر عدد المقالات :

.. إذا كان الجواب بلا أذكر السبب :

39 - هل يستوجب عملك الخروج للميدان ؟ نعم ☐ لا ☐

— إذا كان الجواب بنعم ما هي ظروف عملك في الميدان ؟

.....

40 - كيف تقيم نظرة المجتمع لك ، كونك باحث ؟

نظرة احترام وتقدير ☐ نظرة عادية ☐ نظرة ازدراء ☐

41 - كيف تقيم وضعية البحث في مكان عملك (الجامعة ، مراكز البحث والدراسات) ؟

جيدة ☐ مقبولة ☐ سيئة ☐

42 - هل أنت راض عن قيامك بوظيفة البحث ؟

نعم ☐ نوعا ما ☐ لا ☐

— فسر إجابتك في كل حالة :

.....

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DELEGUE AUX UNIVERSITES
ET A LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

DIRECTION DE LA RECHERCHE UNIVERSITAIRE

**RECUEIL DES TEXTES
LEGISLATIFS ET REGLEMENTAIRES
REGISSANT LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
ET TECHNIQUE**

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

Decret N° 83-521 du 10 Septembre 1983 fixant le statut des centres de recherche créés auprès des administrations centrales

Le Président de la République,

Vu la constitution et notamment ses articles 111-10° et 152;

Vu le décret N° 82-45 du 23 Janvier 1982 portant création du Conseil Supérieur de la Recherche Scientifique et Technique;

Vu le décret N° 83-455 du 23 Juillet 1983 relatif aux unités de recherche scientifique et technique;

D E C R E T E

TITRE I

DISPOSITIONS GENERALES

ARTICLE 01/ Dans le cadre de la mise en oeuvre du plan national de développement scientifique et technique, il peut être créé, dans les conditions et formes prévues par le présent décret, des centres de recherche scientifique et technique auprès d'une ou de plusieurs administrations centrales.

ARTICLE 02/ Les centres de recherche créés par décret, après approbation du Conseil Supérieur de la Recherche Scientifique et Technique, sont des établissements publics nationaux à vocation sectorielle ou intersectorielle, ils sont dotés de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

ARTICLE 03/ Outre la mission générale définie à l'article 4 ci-dessous, les centres de recherche assurent, chacun dans son domaine d'activité, l'animation et la coordination des unités de recherche relevant de la même autorité de tutelle, telles que définies par le décret N° 83-455 du 23 Juillet 1983 susvisé.

ARTICLE 04/ Les centres de recherche ont pour mission générale la mise en oeuvre et la réalisation des programmes de développement scientifique et technologique dans les domaines qui leur sont définis par le décret de création.

A ce titre, ils sont chargés notamment :

- de réunir les éléments nécessaires à l'identification des projets de recherche à entreprendre ainsi que les données permettant leur planification,
- d'impulser et de favoriser l'assimilation, la maîtrise, le progrès et l'application des sciences et techniques ainsi que l'innovation technologique dans leur domaine d'activité,
- d'entreprendre tous travaux de recherche en rapport avec leur objet,
- d'évaluer périodiquement leurs travaux de recherche ainsi que les progrès de la recherche dans le monde,
- de rassembler et de traiter l'information scientifique et technique et d'en assurer la conservation et la diffusion,
- de valoriser les résultats de la recherche en veillant notamment à leur exploitation et à leur utilisation,
- de participer à la formation des cadres et de techniciens de la recherche,

ARTICLE 05/ La création des centres nationaux de recherche se fonde sur les critères suivants :

- caractère prioritaire du domaine de recherche,
- ampleur des programmes à réaliser dans le domaine de recherche du centre,
- regroupement optimal de tous les projets, programmes et unités ayant un caractère interdépendant ou complémentaire dans le domaine de la recherche du centre ou de l'institut,
- existence préalable d'un potentiel scientifique et technique minimal en qualité et en quantité.

ARTICLE 06/ Les centres de recherche peuvent en rapport avec leur objet, passer tous contrats ou conventions pour la réalisation de travaux de recherche et d'études ainsi que pour des prestations de service et la mise au point de techniques, matériaux et matériels y afférents.

ARTICLE 07/ La vocation, l'autorité de tutelle ainsi que le siège des centres de recherche sont fixés par le décret de création.

TITRE II

ORGANISATION ET STRUCTURES

Chapitre I

Direction des centres de recherche

ARTICLE 08/ Les centres de recherche sont dirigés par des directeurs nommés par décret sur proposition de l'autorité de tutelle.

Il est mis fin à leurs fonctions dans les mêmes formes.

ARTICLE 09/ Le directeur agit au nom du centre et le représente en justice et dans tous les actes de la vie civile.

Le directeur assure la direction scientifique et administrative du centre.

Il accomplit toutes les opérations entrant dans le cadre de ses attributions telles que définies par le présent décret.

Le directeur exerce le pouvoir de gestion et le pouvoir hiérarchique sur l'ensemble des personnels du centre.

Il nomme et met fin aux fonctions des agents placés sous son autorité occupant un emploi pour lequel un autre mode de gestion n'est pas prévu.

Il engage et ordonne les dépenses dans les limites autorisées et établit les titres de recettes.

Chapitre II

Organes

Section I

Conseil d'orientation

ARTICLE 10/ Les centres de recherche sont dotés d'un conseil d'orientation. Le conseil d'orientation délibère sur toutes questions intéressant la marche générale du centre et notamment sur :

- les programmes et projets de recherche qui lui sont soumis après avis du conseil scientifique et dans le cadre du plan national de développement de la recherche scientifique et technique,
- la gestion financière de l'exercice écoulé,
- les états prévisionnels de recettes et de dépenses,
- les opérations d'investissements,
- la politique du personnel,
- le rapport annuel d'activité.

Le conseil d'orientation étudie et propose toutes mesures propres à améliorer le fonctionnement du centre et à favoriser la réalisation de ses objectifs. Il donne son avis sur toutes questions qui lui sont soumises par le directeur du centre.

ARTICLE 11/ Le conseil d'orientation est composé de sept (7) à onze (11) membres désignés par arrêté de l'autorité de tutelle.

Il doit comprendre notamment :

- le représentant du Ministère de tutelle, président,
- le directeur du centre,
- des représentants des principaux secteurs producteurs ou utilisateurs de la recherche dans le domaine de recherche du centre tel que défini par le décret de création du centre,
- les représentants des Ministres chargés respectivement du plan et des finances,
- un représentant des personnels administratifs et techniques du centre.

Le Secrétariat du conseil est assuré par la direction du centre.

ARTICLE 12/ Le conseil d'orientation se réunit, en session ordinaire, deux fois par an sur convocation de son président.

Il peut se réunir, en session extraordinaire, chaque fois que nécessaire, sur convocation de son président soit à son initiative soit à la demande du directeur du centre ou des deux-tiers (2/3) des membres du conseil.

ARTICLE 13/ Le conseil ne peut valablement délibérer que si la majorité de ses membres sont présents. Si le quorum n'est pas atteint, les membres sont convoqués à nouveau, par lettre recommandée, et le conseil peut alors délibérer, quel que soit le nombre des membres présents.

ARTICLE 14/ Il est établi, pour chaque réunion du conseil, un projet d'ordre du jour qui est communiqué aux membres au moins dix (10) jours avant la date de la réunion.

Les membres du conseil peuvent demander l'inscription à l'ordre du jour de toute question relevant des compétences du conseil.

L'ordre du jour définitif de chaque session est adopté, après discussion, à la majorité des voix des membres présents, au début de la première séance.

ARTICLE 15/ Les décisions du conseil d'orientation sont prises à la majorité des voix des membres présents.

En cas de partage égal des voix, celle du président est prépondérante.

ARTICLE 16/ Les délibérations du conseil d'orientation font l'objet d'un procès-verbal qui est transmis à l'autorité de tutelle dans les quinze (15) jours suivant la réunion.

Les décisions du conseil deviennent exécutoires un mois après leur communication à l'autorité de tutelle à moins que celle-ci n'y fasse opposition.

Section II

Conseil scientifique des centres de recherche

ARTICLE 17/ Chaque centre de recherche est doté d'un conseil scientifique.

Le conseil scientifique est consulté sur l'organisation et le déroulement des activités scientifiques et technologiques du centre.

A ce titre, il :

- étudie les programmes et projets de recherche à soumettre au conseil d'orientation,
- donne son avis sur l'organisation des travaux de recherche,
- procède à l'évaluation périodique des travaux de recherche.

ARTICLE 18/ Le conseil scientifique est composé de douze (12) à quinze (15) membres choisis à raison de deux-tiers (2/3) parmi les chercheurs du centre et d'un tiers (1/3) parmi des scientifiques extérieurs dont les disciplines sont liées aux activités du centre.

Le conseil scientifique est présidé par un chercheur choisi parmi les chercheurs du centre du grade le plus élevé.

ARTICLE 19/ Les membres du conseil scientifique sont désignés, pour une période de quatre (04) ans, par arrêté du Ministre de tutelle.

ARTICLE 20/ Le conseil scientifique se réunit, en session ordinaire deux fois par an, sur convocation de son président, après concertation avec le directeur du centre.

Il peut se réunir en session extraordinaire, chaque fois que nécessaire, sur convocation de son président, à la demande du directeur du centre ou des deux tiers (2/3) de ses membres.

ARTICLE 21/ Il est établi, à la fin de chaque session, un procès-verbal où sont consignés tous les avis du conseil sur les différentes questions inscrites à l'ordre du jour.

Le conseil établit, en outre, un rapport d'évaluation scientifique, appuyé de recommandations, qui est soumis au directeur du centre, lequel en fait communication au conseil d'orientation et à l'autorité de tutelle, avec ses observations.

Chapitre III

Organisation administrative et scientifique

ARTICLE 22/ Le centre de recherche comprend un secrétaire général, des départements et services et des unités de recherche.

ARTICLE 23/ Le secrétaire général, les directeurs d'unités, les chefs de département et de service sont nommés par arrêté de l'autorité de tutelle, sur proposition du directeur du centre.

Il est mis fin à leurs fonctions dans les mêmes formes.

ARTICLE 24/ Un arrêté conjoint du Ministre de tutelle et du Ministre des finances fixe l'organisation interne de chaque centre.

TITRE III

DISPOSITIONS FINANCIERES

ARTICLE 25/ Les recettes des centres de recherche proviennent:

- des subventions de l'Etat,
- des subventions des collectivités locales, entreprises et organismes publics,
- des subventions des organisations internationales,
- du produit de leurs activités, contrats, brevets et publications,
- des dons et legs.
- de toutes autres ressources.

ARTICLE 26/ Les dépenses des centres se répartissent en dépenses de fonctionnement et en dépenses d'équipement.

ARTICLE 27/ L'état prévisionnel des recettes et dépenses des centres de recherche, établi par le directeur, est transmis, pour approbation, au Ministre de tutelle, au Ministre des finances et au Ministre de la planification et de l'aménagement du territoire avant le 15 Octobre de l'année précédant l'exercice.

ARTICLE 28/ L'approbation de l'état prévisionnel est réputée acquise à l'expiration d'un délai de quarante cinq (45) jours, à compter de la date de sa transmission sauf si l'un des ministres fait opposition ou réserve auquel cas le directeur transmet dans un délai de quinze (15) jours, à compter de la signification de la réserve, un nouveau projet aux fins d'approbation selon la procédure définie ci-dessus.

Au cas où l'approbation n'intervient pas à la date de début d'exercice, le directeur peut engager les dépenses indispensables au fonctionnement du centre, dans la limite des crédits alloués au titre de l'exercice précédent.

ARTICLE 29/ Le bilan et les comptes du centre et le rapport annuel d'activité de l'exercice écoulé, accompagnés de l'avis du conseil d'orientation et du rapport du commissaire aux comptes sont adressés au Ministre de tutelle, au Ministre des finances, au Ministre de la planification et de l'aménagement du territoire et à la cour des comptes.

ARTICLE 30/ Les comptes du centre sont tenus conformément aux dispositions de l'ordonnance N° 75-35 du 29 Avril 1975 portant plan comptable national.

ARTICLE 31/ Les centres de recherche sont soumis au contrôle de l'inspection générale des finances et de la Cour des comptes dans les conditions fixées par la législation et la réglementation en vigueur.

ARTICLE 32/ Le présent décret sera publié au Journal Officiel de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger le 10 Septembre 1983

CHADLI BENDJEDID

JOURNAL N° 12 DU 19 MARS 1986

DECRET N° 86-52 DU 18 MARS 1986
PORTANT STATUT TYPE DES TRAVAILLEURS DU
SECTEUR DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE ET
TECHNIQUE

Le Président de la République,

Sur le rapport du Ministre de la formation Professionnelle et du travail,

- Vu la Constitution et notamment ses articles 111.10° et 152;
- Vu la loi N°78 12 du 5 Aout 1978 relative au statut général du travailleur;
- Vu la loi N° 81 03 du 21 Février 1981 fixant la durée légale du travail;
- Vu la loi N° 81 08 du 27 JUIN 1981 relative aux congés annuels;
- Vu la loi N° 82 06 du 27 Février 1982 relative aux relations individuelles de travail;
- Vu le décret N°77 115 du 6 Aout 1977 fixant les conditions d'exercice des fonctions de recherches par les membres des corps enseignants de l'enseignement supérieur;
- Vu le décret N°82 184 du 15 MAI 1982 relatif aux repos légaux;
- Vu le décret N°82 298 du 4 Septembre 1982 relatif à l'organisation et au financement de la formation professionnelle en entreprise;
- Vu le décret N°82 300 du 4 septembre 1982 fixant les conditions de recrutement d'activité et de rémunération du formateur en entreprise ;
- Vu le décret N°82 302 du 11 Septembre 1982 relatif aux modalités d'application des dispositions individuelles de travail;
- Vu le décret N°83 455 du 23 Juillet 1983 relatif aux unités de recherche scientifique et technique;
- Vu le décret N°83 521 du 10 Septembre 1983 fixant le statut des centres de recherche créés auprès des administrations centrales;

- Vu le décret N°84 159 du 7 Juillet 1984 portant création d'un Commissariat à la recherche scientifique et technique.

Le conseil des ministres entendu;

DECRETE

TITRE I - DISPOSITIONS GENERALES

ARTICLE 01/ En application de l'article 2 de la loi N°78-12 du 05 Aout 1978 relative au statut général du travailleur, le présent décret a pour objet de fixer les dispositions applicables aux travailleurs exerçant au sein du secteur de la recherche scientifique et technique.

ARTICLE 02/ Le secteur de la recherche scientifique et technique comprend les structures et organismes de recherche, créés dans le cadre des plans et programmes nationaux de recherche scientifique suivant les conditions et modalités fixées par la réglementation en vigueur.

ARTICLE 03/ Les dispositions du présent statut-type, applicables aux travailleurs de la recherche exerçant dans les structures et organismes de recherche scientifique et technique prévus à l'article 2 ci-dessus, sont précisées par les statuts particuliers des organismes employeurs.

ARTICLE 04/ Au sens du présent décret, les travailleurs de la recherche scientifique et technique comprennent le personnel chercheur et le personnel de soutien:

-Le personnel chercheur, recruté dans les conditions prévues par les dispositions des articles 22 à 27 ci-dessous, est appelé à occuper les postes de travail suivants:

- DIRECTEUR DE RECHERCHE
- MAITRE DE RECHERCHE
- CHARGE DE RECHERCHE
- ATTACHE DE RECHERCHE
- CHARGE D'ETUDES.

-Le personnel de soutien comprend l'ensemble des travailleurs concourant aux activités de la recherche et n'occupant pas les postes de travail prévus à l'alinéa ci-dessus;

Il demeure, sauf dispositions contraires du présent décret, régi par les dispositions applicables au poste de travail occupé.

ARTICLE 05/ Dans le cadre du plan national de développement, les travailleurs du secteur de la recherche scientifique et technique participent, chacun selon son poste de travail, à l'activité nationale de recherche scientifique et technique en vue d'apporter des solutions spécifiques et originales aux problèmes induits par des besoins économiques, sociaux, culturels, scientifiques et technologiques.

Les travailleurs chercheurs ont particulièrement pour tâches:

- de contribuer à l'élaboration de connaissances nouvelles;
- d'oeuvrer à l'accroissement des capacités de compréhension et de maîtrise des sciences et techniques;
- de participer à la protection et à la valorisation du patrimoine culturel, artistique et historique
- de participer à la mise au point de nouveaux matériaux, produits, dispositifs, procédés, modèles techniques, méthodes et théories ou à leur amélioration.

ARTICLE 06/ Les services et organismes publics sont tenus, dans le cadre de la réglementation en vigueur de prendre toute mesure de nature à faciliter et à encourager le travail du chercheur, notamment en lui permettant d'accéder à l'information et à la documentation nécessaires à la réalisation de ses missions.

ARTICLE 07/ Conformément aux dispositions de l'article 37 de la loi n° 78-12 du 05 Aout 1978 sont tenus par l'obligation du secret professionnel.

Les conditions et modalités de publication et de diffusion des méthodes, procédés et résultats de la recherche sont précisées par des textes particuliers suivant la nature et le caractère des activités de recherche.

ARTICLE 08/ Dans le cadre de la réalisation des plans annuel et pluriannuel de formation en vue d'améliorer les compétences et qualifications et d'assurer la promotion socio-professionnelle des travailleurs l'organisme employeur doit notamment:

- assurer la formation du personnel de soutien à la recherche scientifique et technique
- organiser les actions de recyclage et perfectionnement pour le personnel de la recherche scientifique et technique.

Le travailleur est tenu de suivre les cours, cycles ou actions de formation organisés à son intention.

Dans la limite compatible avec ses activités de recherche, le chercheur peut être appelé à participer aux actions de formation programmées par son organisme employeur.

✓ ARTICLE 09/ Le chercheur peut être autorisé à participer à des séminaires, journées d'études ou conférences à caractère scientifique, en rapport avec ses activités sur le territoire national ou à l'étranger; à cet effet, il bénéficie d'un maximum de vingt(20) jours par an rémunérés utilisables suivant les conditions et modalités fixées par l'organisme employeur.

ARTICLE 10/ Dans le cadre du programme arrêté par l'organisme employeur et suivant les procédures établies et en vue d'assurer la cohérence et l'intégration des activités de recherche et des actions de développement le travailleur chercheur est tenu d'accomplir auprès des entreprises et organismes publics des périodes d'activités.

Dans cette situation le travailleur chercheur continue de relever de son organisme employeur d'origine y compris pour sa rémunération.

Les modalités d'organisation de ces périodes ainsi que leur durée sont fixées par les statuts particuliers des organismes employeurs.

✓ ARTICLE 11/ Dans le cadre du programme arrêté par l'organisme employeur suivant la réglementation en vigueur et les procédures établies, le chercheur peut être appelé, durant sa carrière, à effectuer des périodes d'activités scientifiques comprises entre six(06) et onze(11) mois auprès d'institutions ou organismes étrangers de recherche. Pendant ces périodes il continue à relever de son organisme employeur d'origine et perçoit le salaire de base et l'indemnité d'expérience.

Les modalités d'organisation de ces périodes sont arrêtées par la structure ou l'organisme de recherche après avis du conseil scientifique.

Les dispositions du présent article ne s'appliquent pas aux chercheurs associés.

ARTICLE 12/ Sous réserve des dispositions de la réglementation en vigueur relative à l'intéressement du travailleur aux résultats, les inventions et découvertes du chercheur appartiennent à l'organisme employeur.

ARTICLE 13/ Dans le cadre de la réglementation en vigueur, le chercheur peut publier les résultats de ses travaux scientifiques. A ce titre il bénéficie de la protection de ses droits d'auteur.

ARTICLE 14/ Outre les autres modes d'évaluation par les textes réglementaires, le chercheur est soumis à l'évaluation scientifique régulière des organes institués à cet effet.

ARTICLE 15/ Les activités scientifiques du directeur de recherche et du maître de recherche sont soumises à l'évaluation d'une instance nationale dont les modalités d'organisation et de fonctionnement seront précisées par un texte ultérieur.

TITRE II - DE LA RELATION DU TRAVAIL

CHAPITRE I - DU RECRUTEMENT

SECTION I - DISPOSITIONS GENERALES

ARTICLE 16/ Le dossier de recrutement doit comprendre les documents justificatifs de l'état civil du candidat, de sa nationalité, de sa qualification, de son expérience professionnelle, de son aptitude physique et morale et, le cas échéant, des travaux, études, recherches, publications scientifiques, technologiques réalisés.

Le candidat doit, en outre, satisfaire à un concours ou à un test de recrutement.

Le recrutement du travailleur donne lieu à l'établissement d'un document d'engagement par l'organisme employeur.

ARTICLE 17/ Le travailleur recruté est soumis à une période d'essai fixée à un (1) mois au minimum et à six (6) mois au maximum.

Toutefois, pour les postes de responsabilité et les postes de travail de chercheur, la période d'essai est fixée à neuf (9) mois.

Les statuts particuliers des organismes des organismes employeurs précèdent les modalités d'application du présent article.

ARTICLE 18/ Durant la période d'essai, chacune des parties peut mettre fin à la relation de travail:

- avec préavis pour les autres travailleurs.

ARTICLE 19/ A l'issue de la période d'essai et lorsque celle-ci est jugée concluante, l'organisme employeur est tenu de confirmer le travailleur au poste de travail par décision indiquant, notamment, le poste de travail, la classification du poste, le salaire qui lui est attaché et le lieu de travail.

ARTICLE 20/ Dans le cadre des dispositions de l'article 117 de la loi N°78-12 du 5 août 1978 susvisée, le travailleur du secteur de la recherche scientifique et technique peut bénéficier d'une promotion lorsqu'il réunit les critères requis pour l'accès au poste de travail à pourvoir.

L'accès au nouveau poste de travail s'effectue sur concours, tests ou examens professionnels organisés parmi les travailleurs inscrits au tableau d'aptitude.

ARTICLE 21/ En application de l'article 59 de la loi n°78-12 du 05 Aout 1978 sus visée, lorsque l'organisme employeur n'est pas en mesure de pourvoir, dans les conditions et procédures requises, un poste vacant, il peut exceptionnellement recourir à un travailleur ne réunissant pas les conditions d'accès à ce poste, la durée d'occupation du poste de travail ne peut excéder six (06) mois.

SECTION II - CONDITIONS DE RECRUTEMENT ET DE PROMOTION DES CHERCHEURS

ARTICLE 22/ Outre les conditions prévues aux articles 23 à 27 le recrutement du chercheur s'effectue sur concours

ARTICLE 23/ Peut être recruté au poste de directeur de recherche:

- le professeur de l'enseignement supérieur, ayant six (6) années minimales d'expériences dans l'exercice de sa profession prouvée par des travaux scientifiques et publications.
- le titulaire d'un diplôme de deuxième post-graduation ou d'un diplôme reconnu équivalent et ayant huit (08) années minimales d'expérience dans sa spécialité, prouvée par des travaux scientifiques et des publications.
- le maître de recherche ayant quatre (4) années minimales de services effectifs et inscrits sur la liste d'aptitude pour l'accès au poste de directeur de recherche.

ARTICLE 24/ peut être recruté au poste de maître de recherche

- le titulaire d'un diplôme de deuxième post-graduation ou diplôme reconnu équivalent, ayant quatre (04) années minimales d'expérience dans sa spécialité prouvée par des travaux scientifiques et publications.
- le chargé de recherche justifiant d'au moins quatre (04) années de services effectifs et inscrit sur la liste d'aptitude pour l'accès au poste de maître de recherche.

ARTICLE 25/ Peut être recruté au poste de chargé de recherche :

- le titulaire d'un diplôme de deuxième post-graduation ou d'un diplôme reconnu équivalent;
- le titulaire d'un diplôme de première post-graduation ayant cinq(5)années minimales d'expérience effective dans sa spécialité prouvée par des travaux scientifiques ou technologiques;
- l'attaché de recherche justifiant d'au moins quatre(4)années de services effectifs et inscrit sur la liste d'aptitude pour l'accès au poste de charge de recherche.

ARTICLE 26/ Peut être recruté au poste d'attaché de recherche :

- le titulaire d'un diplôme de première post graduation ou d'un diplôme reconnu équivalent;
- le candidat remplissant les conditions d'accès à une formation de première post-graduation et ayant quatre (04) années d'expérience dans sa spécialité, prouvée par des travaux scientifiques ou techniques;
- le chargé d'études justifiant d'au moins trois (03) années minimales de services effectifs et inscrits sur la liste d'aptitude pour l'accès au poste d'attaché de recherche.

ARTICLE 27/ Peut-être recruté comme chargé d'études le candidat remplissant les conditions d'accès à une formation de première post-graduation.

ARTICLE 28/ A L'issue de la période d'essai, la confirmation de la relation de travail intervient :

- pour les postes de directeur de recherche et de maitre de recherche ,après avis conforme de l'instance nationale prévue à l'article 15du présent décret.
- pour les postes de chargé de recherche, attaché de recherche et chargé d'études, après avis conforme du conseil scientifique et la structure ou de l'organisme de recherche.

Le directeur de recherche est nommé par arrêté du ministre de tutelle de l'organisme employeur.

Le maitre de recherche, le chargé de recherche, l'attaché de recherche et le chargé d'etudes sont confirmés par décision de l'organisme employeur.

SECTION III - DES CHERCHEURS ASSOCIES

ARTICLE 29/ Dans le cadre de leurs programmes de recherche, les structures et organismes de recherche peuvent faire appel, dans les limites autorisées par l'article 18 de la loi N°82-06 du 27 FEVRIER 1982 susvisée, à des collaborateurs à temps partiel, dénommés "chercheurs associés".

Les structures et organismes de recherche peuvent également faire appel à des chercheurs associés nationaux résidant à l'étranger.

ARTICLE 30/ Le recrutement des chercheurs associés visés à l'article 29 ci-dessus s'effectue dans le cadre de convention inter-organismes qui déterminent notamment, les conditions d'activité de chercheurs associés au sein de la structure ou de l'organisme de recherche.

La structure ou l'organisme de recherche peut toutefois, procéder au recrutement, à titre individuel des chercheurs associés dûment autorisés par leur organisme d'origine.

Les modalités de rémunération des chercheurs associés sont fixées par décret.

ARTICLE 31/ Le chercheur associé est engagé pour la durée de réalisation du programme de recherche pour lequel il est recruté.

L'organisme employeur établit un contrat de recherche déterminant, notamment l'objet, ainsi que l'échéancier de réalisation de la recherche. Le contrat précise, en outre les modalités de participation du chercheur aux différentes activités de la structure ou de l'organisme de recherche.

ARTICLE 32/ Le chercheur associé est recruté dans les mêmes procédures que les travailleurs chercheurs.

Le chercheur associé ne peut être recruté qu'à partir du niveau de qualification d'attaché de recherche./

CHAPITRE II - DES POSITIONS ET MOUVEMENTS

ARTICLE 33/ - Hormis les détachements, de droit, prévus par la législation et la réglementation en vigueur, le nombre total de travailleurs du secteur de la recherche scientifique pouvant être détachés ne peut excéder, par catégorie :

- Catégories 1 à 11 : 1% de l'effectif réel de chaque catégorie;
- Catégories 14 à 20 : 2% de l'effectif réel de chaque catégorie.

En outre, les travailleurs chercheurs ne peuvent être détachés qu'après cinq (5) années d'activité effective au sein de la structure ou de l'organisme de recherche.

ARTICLE 34/ - Hormis les mises en disponibilité de droit, l'effectif maximum de travailleurs mis en disponibilité ne peut excéder, par catégorie :

- catégories 1 à 13 : 3% de l'effectif réel de chaque catégorie ;
- catégories 14 à 20 : 2% de l'effectif réel de chaque catégorie.

ARTICLE 35/ - La démission intervient dans les conditions fixées par les articles 43 et 49 du décret N°82-302 du 11 Septembre 1982 susvisé,

TITRE III - DES CONDITIONS DE TRAVAIL

ARTICLE 36/ En application de l'article 5 de la loi N°81-03 du 21 Février 1981 susvisée, la durée de travail hebdomadaire peut être réduite de six (06) heures, au maximum, pour les postes de travail y ouvrant droit.

Les modalités de réduction de la durée légale de travail, applicables aux différents postes, sont arrêtées par l'organisme employeur, les instances concernées de l'organisme employeur préalablement consultées.

ARTICLE 37/ Lorsque le service doit être assuré de façon ininterrompue, le repos hebdomadaire est accordé par roulement aux travailleurs concernés dans les conditions prévues par la réglementation en vigueur.

Pour les travailleurs de la recherche affectés dans des postes et lieux de travail isolés tels que déterminés par la réglementation en vigueur, la durée maximale du cycle de travail effectif ininterrompue est fixée à vingt et un (21) jours.

A la fin de chaque cycle de travail, il doit être accordé, au travailleur, un repos compensateur de trois (3) jours, augmenté des délais de route.

ARTICLE 38/ En application de l'article 18 de la loi N°81-08 du 27 Juin 1981 susvisée, le congé annuel ne peut être fractionné plus de trois (3) fois, chacune des fractions du congé ne pouvant être inférieure à quinze (15) jours.

ARTICLE 39/ En cas d'absence pour cause de maladie le travailleur est tenu de justifier sa situation en adressant dans les quarante huit (48) heures, un certificat médical à l'organisme employeur qui peut, éventuellement, faire procéder à une contre-visite à laquelle le travailleur est tenu de soumettre.

ARTICLE 40/ Les justifications concernant les absences spéciales payées relatives à des événements familiaux prévues par la réglementation en vigueur, doivent être présentées, à posteriori, à l'organisme employeur dans un délai qui ne saurait dépasser cinq (5) jours après la reprise du travail.

La durée de l'absence spéciale payée peut être augmentée d'un délai de route.

Le délai de route est accordé en fonction des conditions de transport, de l'éloignement du lieu de l'événement et de la durée du voyage aller-retour et ce, dans la limite de deux (2) jours calendaires.

ARTICLE 41/ Les travailleurs de la recherche, ayant le statut d'athlète et qui jouent un rôle actif dans l'une des compétitions nationales ou internationales agréées par le ministère chargé des sports, ont droit à une absence spéciale payée pendant la durée des compétitions auxquelles ils participent, augmentée des délais de route.

La convocation par l'autorité organisant la compétition constitue le document justificatif de l'absence.

ARTICLE 42/ Tout travailleur appelé à passer des examens a droit à une absence spéciale payée d'une durée égale à celle fixée pour le déroulement de l'examen augmentée des délais de route et ce, dans la limite de deux (2) jours calendaires. La demande d'absence formulée par le travailleur doit être accompagnée des pièces justificatives.

ARTICLE 43/ Le travailleur bénéficiant d'absences spéciales payées au titre de la formation ou du perfectionnement prévus à l'article 44 du décret N°82/302 DU 11 SEPTEMBRE 1982 susvisé, est soumis au contrôle de l'organisme employeur, notamment en ce qui concerne l'inscription, l'assiduité et les résultats.

ARTICLE 44/ Le travailleur bénéficiant d'absences spéciales non rémunérées doit formuler sa demande vingt quatre (24) heures au moins avant la date prévue de l'absence, sauf cas de force majeure.

ARTICLE 45/ Le travailleur doit justifier son absence dans les délais et formes prévues par les dispositions du présent décret. A défaut, il est mis en demeure de rejoindre son poste par l'organisme employeur.

La mise en demeure est effectuée par lettre recommandée avec accusé de réception.

Après un délai de quarante huit(48)heures, lorsqu'aucun suite n'est donnée à la mise en demeure, la commission paritaire de discipline est saisie.

TITRE IV - DE LA DISCIPLINE

ARTICLE 46/ Les fautes professionnelles sont classées en :

- fautes du 1er degré,
- fautes du 2ème degré,
- fautes 3ème degré.

Les fautes professionnelles des 1er, 2ème et 3ème degré sont précisées par les statuts particuliers des organismes employeurs.

ARTICLE 47/ Les sanctions susceptibles d'être infligées aux travailleurs sont classées en fonction de la gravité des fautes commises en trois(3)degrés :

1er Degré

- Avertissement verbal
- avertissement écrit
- blâme
- mise à pied de un(1)à trois(3)jours

2eme Degré

- mise à pied de quatre(4)à huit(8)jours.

3eme Degré

- rétrogradation à titre disciplinaire,
- licenciement avec préavis et indemnités,
- licenciement sans préavis ni indemnités

Outre les sanctions prévues ci-dessus, les statuts particuliers des organismes employeurs peuvent prévoir d'autres sanctions en rapport avec la nature de leur activité.

Les sanctions prévues ci-dessus sont prononcées dans les conditions fixées aux articles 61 à 76 du décret 82/302 DU 11 SEPTEMBRE 1982 susvisé.

ARTICLE 48/ Les sanctions du 1er degré sont prononcées par l'autorité supérieure de l'organisme employeur, sur rapport du responsable hiérarchique direct du travailleur, dans les conditions fixées par l'article 65 du décret N°82/302 du 11 SEPTEMBRE 1982 susvisé.

ARTICLE 49/ Lorsqu'un travailleur fait l'objet de poursuite pénales en rapport avec son activité professionnelle et ne permettant pas son maintien à son poste de travail, l'organisme employeur dont il dépend peut prononcer la suspension de la relation de travail.

La décision de suspension peut être assortie, pour une durée maximale de six(6)mois, du maintien d'une quotité du salaire de base qui ne saurait excéder les trois quarts dudit salaire.

La situation professionnelle du travailleur n'est définitivement réglée qu'une fois que la décision judiciaire sanctionnant les poursuites pénales est devenue définitive.

ARTICLE 50/ En application de l'article 88 de la loi n°78/12 du 05 Aout 1978 sus visée, le règlement intérieur est élaboré par l'organisme employeur et adopté après concertation avec les représentants des travailleurs.

Il est soumis à l'approbation des instances habilitées.

TITRE V - DES POSTES DE TRAVAIL ET DE LA REMUNERATION

ARTICLE 51/ Le salaire de base des travailleurs régis par le présent statut-type est fixé conformément aux vingt(20)catégories prévues par la réglementation en vigueur.

Les catégories une (1) à neuf(9)comportent trois (3) sections; les catégories dix (10) à treize (13) comportent quatre (04) sections;les catégories quatorze(14)à vingt(20)comportent cinq (05) sections.

Les indices médians, les catégories et les sections sont fixés conformément au tableau ci-après:

ARTICLE 52/ Le taux de l'indemnité d'expérience est fixé à 1% du salaire de base par année d'ancienneté sans que ce taux puisse excéder 25% du salaire de base.

ARTICLE 53/ Les salaires,primes et indemnités de toute nature,prévus par la réglementation en vigueur des travailleurs, sont payés à terme échu et mensuellement.

TITRE VI - DISPOSITIONS FINALES

ARTICLE 54/ Les travailleurs en activité dans le secteur de la recherche scientifique et technique à la date de publication du présent statut-type au journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire sont intégrés et classés dans les postes de travail du secteur de la recherche scientifique et technique suivant les conditions et procédures de recrutement fixées par le présent décret.

ARTICLE 55/ Toutes dispositions contraires à celles du présent décret sont abrogées, notamment celles du décret N°77-115 du 06 Aout 1977 sus visé.

ARTICLE 56/ Le présent décret sera publié au journal officiel de la république algérienne démocratique et populaire.

FAIT A ALGER LE 18 MARS 1986.

CHADLI BENDJEDID.

DECRET N° 86-53 DU 18 MARS 1986 RELATIF A LA REMUNERATION
DES CHERCHEURS ASSOCIES.

JOURNAL OFFICIEL N° 12 DU 19 MARS 1986

Le Président de la République,
Sur le rapport du Ministre de la Formation Professionnelle
et du Travail,

Vu la Constitution et notamment ses articles 111-10 et 152;
Vu le décret N°86-52 du 18 Mars 1986 portant statut-type des
travailleurs du secteur de la recherche scientifique et
technique

Le conseil des Ministres

D E C R E T E

ARTICLE 01/ -Il peut être procédé, au moyen des structures
et organismes de recherche relevant du secteur de la
recherche scientifique et technique, au recrutement de
chercheurs, à temps partiel, dénommés: "chercheurs associés".

ARTICLE 02/ -Conformément à l'article 32 du décret N°86-52
du 18 Mars 1986 portant statut-type des travailleurs du
secteur de la recherche scientifique et technique, le
chercheur associé peut être recruté comme Directeur de
recherche, maître de recherche, chargé de recherche ou
attaché de recherche.

ARTICLE 03/ -Les activités de recherche du chercheur associé
au sein de la structure ou de l'organisme employeur,
conformément au contrat de recherche prévu à l'article 31 du
décret N° 86-52 du 18 Mars 1986 portant statut-type des
travailleurs du secteur de la recherche scientifique et
technique, ouvrent droit à l'attribution d'une allocation
pour travaux complémentaires de recherche dont les montants
sont fixés conformément au barème figurant au tableau ci-
dessous:

POSTE DE TRAVAIL	TAUX MENSUEL
DIRECTEUR DE RECHERCHE	3.200 DA
MAITRE DE RECHERCHE	2.800 DA
CHARGE DE RECHERCHE	2.500 DA
ATTACHE DE RECHERCHE	2.100 DA

ARTICLE 04/ -Le chercheur associé est tenu de soumettre un rapport d'activité scientifique semestriel à l'évaluation du conseil scientifique de la structure ou de l'organisme de recherche dont il relève.

Après l'évaluation prévue à l'alinéa précédent, la structure ou l'organisme de recherche décide, sur avis conforme du conseil scientifique, de la prorogation du contrat de recherche pour une nouvelle période.

ARTICLE 05/ -Lorsque le chercheur associé est recruté pour une période inférieure à six (06) mois, son rapport d'activité scientifique est transmis, à l'issue des travaux de recherche, à l'évaluation du conseil de recherche.

ARTICLE 06/ -Le présent décret sera publié au Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

Fait à Alger LE 18 MARS 1986.

CHADLI BENDJEDID.



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، مراسيم
قرارات وآراء، مقررات، منشور، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي	الإدارة والتحرير الأمانة العامة للحكومة الطبع والاشتراك المطبعة الرسمية
	سنة	سنة	
النسخة الأصلية النسخة الأصلية وترجمتها ...	سنة 642,00 دج	سنة 1540,00 دج	7 و 9 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر
	سنة 1284,00 دج	سنة 3080,00 دج	الهاتف 65.18.15 إلى 17 ج.ب 50 - 3200 الجزائر Télex : 65 180 IMPOF DZ بنك الفلاحة والتنمية الريفية KG 68 060.300.0007 حساب العملة الأجنبية للمشاركين خارج الوطن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600.12

ثمن النسخة الأصلية 7,50 دج

ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 15,00 دج

ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.

وتسلم القهارس مجاناً للمشاركين.

المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.

ثمن النشر على أساس 45 دج للسطر.

مراسيم تنظيمية

- السيد مصطفى بن منصور وزيراً للداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 4 صفر عام 1416 الموافق 2 يوليو سنة 1995.

اليمين زروال



مرسوم تنفيذي رقم 95 - 183 مؤرخ في 4 صفر عام 1416 الموافق 2 يوليو سنة 1995، يتضمن إنشاء وكالة وطنية لتطوير البحث الجامعي، وتنظيمها وسيرها.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 - 4 و116 (الفقرة 2) منه،

- وبناء على الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

مرسوم رئاسي رقم 95 - 182 مؤرخ في 4 صفر عام 1416 الموافق 2 يوليو سنة 1995، يعدل المرسوم الرئاسي رقم 94 - 93 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1414 الموافق 15 أبريل سنة 1994 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة.

إن رئيس الدولة،

- بناء على الدستور، لاسيما المادة 75 منه،

- وبناء على الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية،

- وبناء على إعلان المجلس الأعلى للأمن المؤرخ في 18 شعبان عام 1414 الموافق 30 يناير سنة 1994 والمتضمن تعيين السيد اليمين زروال رئيساً للدولة ووزيراً للدفاع الوطني،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 - 92 المؤرخ في 30 شوال عام 1414 الموافق 11 أبريل سنة 1994 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبعد الاطلاع على المرسوم الرئاسي رقم 94 - 93 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1414 الموافق 15 أبريل سنة 1994 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،

- وبناء على اقتراح رئيس الحكومة،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تعدل أحكام المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 94 - 93 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1414 الموافق 15 أبريل سنة 1994، المذكور أعلاه، على النحو الآتي :

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 32 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بتنظيم مجلس الحاسبة وسيره،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن إحداث مفتشية عامة للمالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 245 المؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1401 الموافق 5 سبتمبر سنة 1981 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا للأساتذة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 455 المؤرخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 والمتعلق بوحدة البحث العلمي والتقني،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 521 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1403 الموافق 10 سبتمبر سنة 1983 الذي يحدد القانون الأساسي لمراكز البحث الحديثة لدى الإدارات المركزية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 543 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 52 المؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال قطاع البحث العلمي والتقني،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 53 المؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986 والمتعلق بمكافأة الباحثين غير المتفرغين،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 - 92 المؤرخ في 30 شوال عام 1414 الموافق 11 أبريل سنة 1994، المتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 - 93 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1414 الموافق 15 أبريل سنة 1994 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 - 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1409 الموافق 18 يوليو سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العالين، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 479 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 14 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمركز الجامعي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92 - 05 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992 الذي يحدد كفاءات تخصيص العائدات الناتجة عن الخدمات والأشغال التي تقوم بها المؤسسات العمومية زيادة على مهمتها الرئيسية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92 - 22 المؤرخ في 8 رجب عام 1412 الموافق 13 يناير سنة 1992 والمتضمن إنشاء لجان مشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني، وبرمجته وتقويمه، ويضبط سيرها وتنظيمها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92 - 23 المؤرخ في 8 رجب عام 1412 الموافق 13 يناير سنة 1992 والمتضمن إنشاء مجلس وطني للبحث العلمي والتقني، وتنظيمه وعمله،

- تضمن نشر نتائج البحث التي تتكفل بها، وترفع شأنها،

- تساهم في تنظيم التظاهرات العلمية الوطنية والدولية، المرتبطة بميدان نشاطها، وفي التكفل بها مادياً ومالياً.

- تقدم مساعدتها، عند الحاجة، على الصعيد التقني والمالي، لاقتناء التجهيزات والوثائق العلمية الضرورية لإنجاز برامجها،

- تسهل برامج التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات المرتبطة بميدان نشاطها، وتدعمها.

المادة 5 : يمكن أن تقيم الوكالة وتوطد في إطار التنظيم المعمول به علاقات التبادل والتعاون، وتبرم أي اتفاق أو اتفاقية مع أية هيئة وطنية أو أجنبية، تعمل في الميدان نفسه.

ويمكنها أن تستعين بخبراء ومستشارين يكافؤون طبقاً للتنظيم المعمول به.

الباب الثاني

التنظيم والعمل

المادة 6 : يدير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير عام وتزود بمجلس علمي.

المادة 7 : يحدد التنظيم الإداري في الوكالة بقرار وزاري مشترك بين الوزير الوصي ووزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 8 : يمكن أن تزود الوكالة بهياكل ملحقة.

ويحدد إنشاء هذه الهياكل وتنظيمها بقرار وزاري مشترك بين الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

الفصل الأول

مجلس التوجيه

المادة 9 : يتكون مجلس توجيه الوكالة الذي يرأسه الوزير الوصي أو ممثله من :

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 - 260 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

يرسم ما يأتي :

الباب الأول

الإنشاء - المقر - الهدف

المادة الأولى : ينشئ هذا المرسوم وكالة وطنية لتطوير البحث الجامعي، ويحدد تنظيمها وسيرها، وتدعى في صلب النص "الوكالة".

المادة 2 : الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 3 : يكون مقر الوكالة في مدينة الجزائر. ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من الشراب الوطني بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير الوصي.

المادة 4 : تتمثل مهمة الوكالة في دفع تطوير أعمال البحث التي تندرج في إطار البرامج الوطنية للبحث المحددة في التنظيم المعمول به والموجودة في المؤسسات الجامعية للتعليم والبحث، وفي دعم تلك الأعمال ورفع شأنها.

وبهذه الصفة تكلف على الخصوص بما يأتي :

- تعذب برامجها السنوية والمتعددة السنوات وتشهر على تنفيذها،

- تعلن المناقصات حسب المواضيع المقترحة في إطار برامجها، وتتابعها،

- تقيم أجهزة المتابعة والتقييم لأعمال البحث التي تتكفل بها،

- تمويل مشاريع البحث المقررة، من ميزانية برنامجية، وبواسطة اتفاقيات و/أو عقود،

- تشجع وتنشط دوايب الدعم والتسيير الإداري والمالي في البحث الجامعي، وحلقاته،

- ممثل الوزير المكلف بالبحث العلمي،

- ممثل وزير الدفاع الوطني،

- ممثل الوزير المكلف بالمالية،

- ممثل الوزير المكلف بالصناعة،

- ممثل الوزير المكلف بالطاقة،

- ممثل الوزير المكلف بالفلاحة،

- ممثل الوزير المكلف بالاتصال،

- ممثل السلطة المكلفة بالتخطيط،

- أربعة (4) أساتذة باحثين،

- أربعة (4) رؤساء مؤسسات جامعية في التعليم والبحث،

- رؤساء اللجان المشتركة بين القطاعات لترقية البحث العلمي والتقني وبرمجته وتقويمه، الذين يشاركون في الاجتماعات بحكم صفتهم.

يمكن مجلس التوجيه أن يستشير أي شخص يحتمل أن يفيد في مداولاته بسبب كفاءاته في المسائل المدرجة في جدول الأعمال.

يحضر المدير العام والعون الحاسب في الوكالة اجتماعات مجلس التوجيه حضورا استشاريا.

وتتولى مصالح المدير العام كتابة مجلس التوجيه.

المادة 10 : يعين الوزير الوصي بقرار أعضاء مجلس التوجيه لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد بناء على اقتراح السلطات التي ينتمون إليها، باستثناء رؤساء اللجان.

وتنتهي عضوية الأعضاء المعيّنين بسبب وظائفهم بانتهاء هذه الوظائف.

وفي حالة انقطاع عضوية أي عضو من الأعضاء، يستخلف حسب الأشكال نفسها، ويستكمل العضو الجديد المعين مدة العضوية الباقية حتى انتهاءها.

المادة 11 : يتداول مجلس التوجيه في إطار التنظيم المعمول به على الخصوص فيما يأتي :

- تنظيم الوكالة وسيرها العام،

- النظام الداخلي،

- برنامج العمل السنوي والمتعدد السنوات،

- أفاق تطوير الوكالة،

- التقرير السنوي عن النشاط،

- الشروط العامة لإبرام الصفقات والعقود والاتفاقيات،

- مشروع الميزانية والحسابات والحاصلات السنوية،

- القروض المطلوب التعاقد عليها،

- النظام المحاسبي والمالي،

- قبول الهبات والوصايا وتخصيصها،

- اقتناء البنايات أو بيعها أو استئجارها،

- أية مسألة أخرى يعرضها عليه المدير العام.

يدرس مجلس التوجيه ويقترح أي تدبير يرمي إلى تحسين سير الوكالة وتنظيمها، ويشجع تحقيق أهدافها.

المادة 12 : يجتمع مجلس التوجيه في دورة عادية، مرتين (2) في السنة، بناء على استدعاء من رئيسه.

ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بناء على طلب السلطة الوصية أو طلب ثلثي ($\frac{2}{3}$) أعضائه، أو بطلب من المدير العام للوكالة.

يرسل الرئيس إلى أعضاء مجلس التوجيه استدعاءات فردية يوضح فيها جدول الأعمال، قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع.

ويمكن أن يقتصر هذا الأجل في الدورات غير العادية دون أن يقل عن خمسة (5) أيام.

المادة 13 : لا تصح مداولات مجلس التوجيه إلا بحضور نصف عدد أعضائه على الأقل.

وإذا لم يكتمل النصاب، يجتمع مجلس التوجيه مرة أخرى بعد استدعاء ثان، وتصح مداولاته حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

وتتخذ توصيات مجلس التوجيه وقراراته بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين.

وفي حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 14 : تدون مداولات مجلس التوجيه في محاضر تسجل في دفتر خاص مرقم ومؤشر عليه، ويوقعها الرئيس وكاتب الجلسة.

المادة 15 : ترسل محاضر الاجتماعات إلى السلطة الوصية خلال الأيام الخمسة عشر (15) التي تعقب الاجتماع لتوافق عليها.

وتصبح مداولات مجلس التوجيه نافذة بعد ثلاثين (30) يوما من تاريخ إرسال المحاضر إلى السلطة الوصية، إلا في حالة اعتراض صريح يبلغ خلال هذا الأجل.

ولاتصبح المداولات التي تتعلق بالميزانية والحسابات والقروض المعتمد التعاقد عليها واقتناء البنايات أو بيعها أو استئجارها، وقبول الهبات والوصايا، نافذة إلا بعد الموافقة الصريحة التي يشترك فيها الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية.

الفصل الثاني المدير العام

المادة 16 : يعين المدير العام بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير الوصي. وتنهى مهامه بالطريقة نفسها.

المادة 17 : يساعد المدير العام :

- كاتب عام يكلف بالتنسيق بين المصالح الإدارية والتقنية في الوكالة،

- رئيس قسم أو عدة رؤساء أقسام ورؤساء مصالح.

يعين الوزير الوصي بقرار، الكاتب العام ورؤساء الأقسام ورؤساء المصالح، بناء على اقتراح المدير العام.

وتنهى مهامهم بالطريقة نفسها.

المادة 18 : المدير العام هو المسؤول عن السير العام في الوكالة ويتولى تسييرها.

وبهذه الصفة، يقوم بما يأتي :

- يمثل الوكالة أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية،

- يعد مشروع الميزانية ثم يعرضه على مجلس التوجيه،

- هو الأمر بصرف ميزانية الوكالة، حسب الشروط التي يحددها التشريع والتنظيم المعمول بهما،

- يتولى السلطة السامية ويمارسها على جميع مستخدمي الوكالة، كما يعين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم، في إطار القوانين الأساسية السارية عليهم،

- يقترح برامج النشاط على مجلس التوجيه ويسهر على إنجازها،

- يعد التقرير السنوي عن النشاط ويرسله إلى الوزير الوصي، بعد مداولة مجلس التوجيه في شأنه،

- يضبط النظام الداخلي في الوكالة بناء على مداولة مجلس التوجيه، ويسهر على احترامه،

- يبرم كل الصفقات، والاتفاقيات، والعقود، والاتفاقات، في إطار التنظيم المعمول به،

- يعد اجتماعات مجلس التوجيه، ويتولى تنفيذ قراراته.

الفصل الثالث المجلس العلمي

المادة 19 : يتكون المجلس العلمي في الوكالة من اثني عشر (12) عضوا إلى خمسة عشر (15) عضوا، يختارون من بين المدرسين الباحثين الذين يرتبط تخصصهم بأعمال الوكالة.

يعين الوزير الوصي بقرار هؤلاء الأعضاء لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد.

المادة 20 : يرأس المجلس العلمي في الوكالة أحد أعضائه الذي ينتخبه زملاؤه من بين الأساتذة المحاضرين الباحثين.

المادة 21 : يستشير المدير العام المجلس العلمي في تنظيم أعمال البحث التي تقوم بها الوكالة وفي سيرها، وفي أية مسألة أخرى ذات طابع علمي تندرج في إطار مهام الوكالة.

وبهذه الصفة، يبدي المجلس آراءه وتوصياته على الخصوص فيما يأتي :

- برامج البحث ومشاريعه التي يعرضها المدير العام على مجلس التوجيه،
- كفاءات تنفيذ البرنامج المقرر،
- اقتناء الوثائق،
- أعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الوكالة،
- مشاريع إنشاء ماحقات، وإن اقتضى الأمر، مخابر أو وحدات بحث،
- برامج التظاهرات العلمية التي تنظمها الوكالة أو تدعمها،

- برامج التبادل والتعاون العلمي،

- رفع شأن منتوجات البحث ونتائجه.

وبعد المجلس العلمي، زيادة على ذلك، حصيلة دورية عن الأعمال التي شرع فيها، ويقوم النتائج المحققة.

كما يعد لهذا الغرض تقريرا تدعمه توصيات، يعرضه المدير العام على مجلس التوجيه ثم يرسله إلى الوزير الوصي مصحوبا بملاحظات.

المادة 22 : يعد المجلس العلمي كفاءات سيره ونظامه الداخلي، ثم يعرض ذلك على المدير العام ليوافق عليه.

الباب الثالث

أحكام مالية

المادة 23 : يعد المدير العام ميزانية الوكالة ويعرضها على مجلس التوجيه ليصادق عليها.

ثم تعرض على الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية، ليشتركا في الموافقة عليها.

المادة 24 : تشتمل ميزانية الوكالة على باب للإيرادات وباب للنفقات.

(1) - تتكون الإيرادات من :

- الإعانات التي تخصصها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات أو الهيئات العمومية،
 - عائد الخدمات وأشغال الدراسات والبحث والخبرة التي تقوم بها الوكالة،
 - إعانات الهيئات الدولية،
 - القروض،
 - الهبات والوصايا،
 - الفائض المحتمل من ميزانية السنة المالية المنصرمة،
 - أي إيراد آخر أت من الأعمال المرتبطة بهدفها.
- (2) - تتكون النفقات من :
- نفقات التسيير،
 - نفقات التجهيز،
 - كل النفقات الأخرى الضرورية لتحقيق هدفها.

المادة 25 : يرسل المدير العام نسخة من الميزانية إلى المراقب المالي للوكالة بعد الموافقة عليها حسب الكفاءات المنصوص عليها في المادة 23 من هذا المرسوم.

المادة 26 : تمسك حسابات الوكالة وفقا لقواعد المحاسبة العمومية.

يسند مسك المحاسبة وتداول الأموال إلى عون محاسب يعينه أو يعتمده الوزير المكلف بالمالية، ويمارس مهامه وفقا للتنظيم المعمول به.

المادة 27 : يعرض المدير العام على مجلس التوجيه حساب التسيير الذي يعدّه العون المحاسب، ويشهد أن مبلغ السندات الباقي تحصيلها والمولات

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية.

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 157 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 والمتعلق بتصنيف مناطق البحث عن المحروقات واستغلالها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 158 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 والمتعلق بكيفيات تعريف الشركات الأجنبية التي تترشح للاشتراك في التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها وبكيفيات مراقبتها، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 159 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 والمتعلق بتدخل الشركات الأجنبية في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 88 - 34 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 16 فبراير سنة 1988 والمتعلق بشروط منح الرخص المنجمية للتنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها، وشروط التخلي عنها وسحبها، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى المرسوم رقم 88 - 35 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 16 فبراير سنة 1988 الذي يحدد طبيعة الأتابيب والمنشآت الكبرى الملحق بها والمتعلقة بإنتاج المحروقات ونقلها، كما يحدد الإجراءات التي تطبق على إنجازها،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 - 92 المؤرخ في 30 شوال عام 1414 الموافق 11 أبريل سنة 1994 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 94 - 93 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1414 الموافق 15 أبريل سنة 1994 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم.

الصادرة يطابق كتاباته، والحساب الإداري الذي يعده المدير العام نفسه، مصحوبين بتقرير يتضمن كل التوضيحات والتفسيرات المفيدة عن التسيير المالي في الوكالة.

ثم يعرض هذان الحسابان على الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية ليشتركا في الموافقة عليهما.

المادة 28 : يمارس الرقابة المالية على الوكالة مراقب مالي يعينه الوزير المكلف بالمالية.

المادة 29 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 صفر عام 1416 الموافق 2 يوليو سنة 1995.

مقداد سيفي

—————★—————

مرسوم تنفيذي رقم 95 - 184 مؤرخ في 4 صفر عام 1416 الموافق 2 يوليو سنة 1995، يتضمن تجديد رخصة البحث عن المحروقات، الممنوحة المؤسسة الوطنية "سوناطراك" بالمرسوم التنفيذي رقم 91 - 291 المؤرخ في 17 غشت سنة 1991، في المساحة المسماة "زيرارا" (الكتلة 425).

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الصناعة والطاقة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 - 1 و 4 و 116 (الفقرة 2) منه،

- وبناء على الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأتابيب، المعدل والمتمم.

المادة 2 : تحدد مساحة البحث طبقا للتصاميم الملحقة بأصل هذا المرسوم، عن طريق الوصل التتابعي للنقاط المحددة إحداثياتها الجغرافية كما يأتي :

أ- الإحداثيات الجغرافية لمساحة " زيرارا " (الكتلة 425)

الرقم	خط الطول الشرقي	خط العرض الشمالي
1	3° 55' 00"	32° 00' 00"
2	4° 50' 00"	32° 00' 00"
3	4° 50' 00"	31° 20' 00"
4	3° 55' 00"	31° 20' 00"

المادة 3 : يجب على المؤسسة الوطنية " سوناطراك " أن تنجز، خلال مدة صلاحية رخصة البحث، البرنامج الأدنى من الأشغال، الملحق بأصل هذا المرسوم.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 صفر عام 1416 الموافق 2 يوليو سنة 1995.

مقداد سيفي

★

مرسوم تنفيذي رقم 95 - 185 مؤرخ في 4 صفر عام 1416 الموافق 2 يوليو سنة 1995، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 94 - 208 المؤرخ في 7 صفر عام 1415 الموافق 16 يوليو سنة 1994 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التجارة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 - 4

و 116 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 291 المؤرخ في 7 صفر عام 1412 الموافق 17 غشت سنة 1991 والمتضمن منح المؤسسة الوطنية " سوناطراك " رخصة للبحث عن المحروقات في المساحة المسماة " زيرارا " (الكتلتان 318 و 425)،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 - 43 المؤرخ في 18 شعبان عام 1414 الموافق 30 يناير سنة 1994 الذي يحدد قواعد المحافظة على حقول المحروقات وحماية الطبقات المشتركة التي تحتوي على الماء،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 - 271 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1415 الموافق 7 سبتمبر سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير الصناعة والطاقة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 32 المؤرخ في 19 شعبان عام 1415 الموافق 21 يناير سنة 1995 والمتضمن الموافقة على عقد البحث عن المحروقات واستغلالها في المساحة المسماة " زيرارا " (الكتلة 425) المبرم بمدينة الجزائر في 12 مايو سنة 1994 بين المؤسسة الوطنية " سوناطراك " وشركة ريسول اكسبلوراشيون أرخيليا المغفلة،

- وبعد الاطلاع على الطلب الذي قدمته المؤسسة الوطنية " سوناطراك " في 24 أكتوبر سنة 1994 تلتمس فيه تجديد رخصة البحث عن المحروقات في المساحة المسماة " زيرارا " (الكتلة 425)،

- وبعد الاطلاع على نتائج التحقيق التنظيمي المطبق على هذا الطلب،

- وبناء على تقارير المصالح التابعة لوزارة الصناعة والطاقة وأرائها،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تجدد رخصة البحث عن المحروقات، الممنوحة المؤسسة الوطنية " سوناطراك " لمدة خمس (5) سنوات، ابتداء من 21 غشت سنة 1996، في المساحة المسماة " زيرارا " (الكتلة 425) التي تبلغ مساحتها الإجمالية 6423,44 كلم² وتقع في تراب ولايتي ورقلة وغرداية.



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، مراسيم
قرارات وآراء، مقررات، منشورات، إعلانات وبلاعات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريتانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي	الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطبع والاشتراك السلطة الرسمية
	سنة	سنة	7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر
النسخة الاصلية	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج	الهاتف 65.18.15 الى 17 ح.ج ب 50 - 3200 الجزائر
النسخة الاصلية وترجمتها ...	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج	Télex : 65 180 IMPOF DZ
		تزايد عليها	بنك الفلاحة والتنمية الريفية 68 KG 060.300.0007
		نفقات الإرسال	حساب العملة الأجنبية للمشاركين خارج الوطن
			بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600.12

ثمن النسخة الاصلية 13,50 د.ج
ثمن النسخة الاصلية وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.
وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النشر على أساس 60,00 د.ج للسطر.

مراسيم تنظيمية

- وبمقتضى المرسومين رقم 84 - 209 ورقم 84 - 210 المؤرخين في 21 ذي القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتعلقين على التوالي، بتنظيم وسير كل من جامعة الجزائر، وجامعة العلوم والتكنولوجيا "هوارى بومدين"،

- وبمقتضى المراسيم رقم 84 - 211 و 84 - 212 و 84 - 213 و 84 - 214 المؤرخة في 21 ذي القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتعلقة، على التوالي، بتنظيم وسير كل من جامعة وهران، وجامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا، وجامعة قسنطينة، وجامعة عنابة، المعدلة والمتممة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97 - 230 المؤرخ في 19 صفر عام 1418 الموافق 24 يونيو سنة 1997 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97 - 231 المؤرخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 - 122 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1410 الموافق 18 يوليو سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتظمين للأسلاك الخاصة بالتعليم والتكوين العالين، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المراسيم التنفيذية رقم 89 - 136 و 89 - 137 و 89 - 138 و 89 - 139 و 89 - 140 و 89 - 141 المؤرخة في 29 ذي الحجة عام 1409 الموافق أول غشت سنة 1989 والمتضمنة على التوالي، إنشاء كل من جامعة باتنة، وجامعة البليدة، وجامعة تلمسان، وجامعة تيزي وزو، وجامعة سطيف، وجامعة سيدي بلعباس، المعدلة والمتممة،

مرسوم تنفيذي رقم 98 - 253 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998، يعدل ويتمم المرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 05 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين في المنظومة التربوية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 182 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1404 الموافق 4 غشت سنة 1984 والمتضمن إحداث جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،

" المادة 2 : تنشأ الجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي .

تتكون الجامعة من كليات. ويحدد مرسوم إنشائها مقرها وعدد الكليات التي تتكون منها كما يحدد اختصاصاتها.

يتم تعديل المستوى المادي للجامعة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي .

" المادة 3 : تعدل المادة 4 من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، وتتم كما يأتي :

" المادة 4 : تتولى الجامعة، في إطار مهامها، تنسيق أعمال الكليات التي تتكون منها والمصالح التقنية والإدارية المشتركة والمكتبة المركزية .

" المادة 4 : تعدل المادة 7 من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، وتتم كما يأتي :

" المادة 7 : يتكون مجلس توجيه الجامعة من :

- الوزير المكلف بالتعليم العالي أو ممثله، رئيسا،

- ممثل الوزير المكلف بالمالية،

- ممثل الوزير المكلف بالتربية الوطنية،

- ممثل السلطة المكلفة بالوظيفة العمومي،

- ممثل السلطة المكلفة بالبحث العلمي،

- ممثلي القطاعات الرئيسية المستعملة التي تحدّد قائمتها في مرسوم إنشاء كلّ جامعة،

- عمداء الكليات،

- ممثل واحد عن الأساتذة في كلّ كلية، ينتخب من بين أساتذة التعليم العالي أو في حالة عدم وجودهم من بين الأساتذة المحاضرين،

- ممثلين اثنين منتخبين عن الموظفين الإداريين والتقنيين وعمال الخدمات.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89-224

المؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 5 ديسمبر سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على العمال المنتمين إلى الأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 28 صفر عام 1412 الموافق 7 سبتمبر سنة 1991 الذي يحدّد إجراءات محاسبة الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وكيفيةاتها ومضمونها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-05 المؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992 الذي يحدّد كيفيةات تخصيص العائدات الناتجة عن الأشغال والخدمات التي تقوم بها المؤسسات العمومية، زيادة عن مهامها الرئيسية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-260 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1415 الموافق 27 غشت سنة 1994 الذي يحدّد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-189 المؤرخ في 7 صفر عام 1419 الموافق 2 يونيو سنة 1998 والمتضمن إنشاء جامعة بومرداس،

- وبمقتضى المراسيم التنفيذية رقم 98-218 و 98-219 و 98-220 المؤرخة في 13 ربيع الأول عام 1419 الموافق 7 يوليو سنة 1998 والمتضمنة على التوالي، إنشاء كلّ من جامعة بجاية، وجامعة بسكرة، وجامعة مستغانم،

يرسم ما يأتي :

" المادة الأولى : يعدل ويتم هذا المرسوم

بعض أحكام المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه.

" المادة 2 : تعدل المادة 2 من المرسوم رقم

83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

- ممثلين اثنين منتخبين عن الطلبة.

يحضر مدير الجامعة اجتماعات مجلس التوجيه حضورا استشاريا ويتولى أمانة المجلس.

ويحضر الأمين العام ومسؤول المكتبة المركزية للجامعة اجتماعات المجلس حضورا استشاريا.

يمكن مجلس توجيه الجامعة أن يدعو لاجتماعاته أي شخص يفيدته لاستشارته بحكم اختصاصه في المسائل المدرجة في جدول الأعمال.

المادة 5 : تعدل المادة 13 من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، وتتم كما يأتي :

المادة 13 : ترسل مداوات مجلس التوجيه إلى السلطة الوصية لتصادق عليها خلال الثمانية (8) أيام التي تلي الاجتماع.

تكون المداوات نافذة بعد ثلاثين (30) يوما من استلام السلطة الوصية المحاضر مالم يعترض عليها صراحة أثناء هذه المدة.

لا تكون مداوات مجلس التوجيه التي تتعلق بالميزانية وحسابات التسيير وشراء العسارات أو بيعها أو إيجارها وقبول الهبات والوصايا نافذة إلا بعد موافقة صريحة مشتركة بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية.

المادة 6 : تعدل المادة 14 من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، وتتم كما يأتي :

المادة 14 : يتكون المجلس العلمي للجامعة من :

- مدير الجامعة، رئيسا،

- نواب مدير الجامعة،

- عمداء الكليات،

- رؤساء المجالس العلمية للكليات،

- ممثل واحد من الأساتذة لكل كلية ينتخب من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى،

- مسؤول المكتبة المركزية.

يمكن المجلس العلمي للجامعة أن يستشير أي شخص يفيدته في أعماله بحكم كفاءته.

المادة 7 : تلغى أحكام المادتين 15 و 16 من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه.

المادة 8 : تعدل المادة 17 من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، وتتم كما يأتي :

المادة 17 : يجتمع المجلس العلمي للجامعة مرتين (2) في السنة في دورة عادية، ويمكنه أن يجتمع في دورة غير عادية باستدعاء من الوزير المكلف بالتعليم العالي أو من رئيس المجلس أو بطلب من أغلبية أعضائه، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

تحدد كميّات سير المجلس العلمي للجامعة وكذا تعيين ممثلي الأساتذة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 9 : تتم المادة 18 من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

المادة 18 : يدلي المجلس العلمي للجامعة بأرائه وتوصياته خاصة فيما يأتي :

- المخططات السنوية والمتعددة السنوات للتعليم والبحث بالجامعة،

- المشاريع الخاصة بإنشاء أو تعديل أو حل الكليات أو الأقسام أو وحدات البحث،

- برامج المبادلات والتعاون العلمي بين الجامعات،

- الحصائل العلمية للتعليم والبحث في الجامعة،

- برامج شراكة الجامعة مع مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

- يعين مستخدمي الجامعة الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم،

- يتخذ جميع التدابير الكفيلة بتحسين النشاطات البيداغوجية والعلمية مع مراعاة اختصاصات الهيئات الأخرى في الجامعة،

- يسهر على احترام النظام الداخلي للجامعة الذي يعد مشروعاً ويقدمه لمجلس التوجيه ليصادق عليه،

- يعد المسؤول عن المحافظة على النظام والانضباط داخل الحرم الجامعي،

- يسلم الشهادات بتفويض من الوزير المكلف بالتعليم العالي،

- يتولى صيانة المحفوظات والمحافظة عليها .

المادة 12 : يتم المرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، بمادتين 20 مكرر و 20 مكرر 1، تحرران كما يأتي :

" **المادة 20 مكرر :** يكلف الأمين العام للجامعة بالتسيير الإداري والمالي لهياكل إدارة الجامعة والمصالح المشتركة.

ويتلقى، بهذه الصفة، تفويضاً بالإمضاء من مدير الجامعة .

" **المادة 20 مكرر 1 :** يكلف مسؤول المكتبة المركزية بالسير العام للهياكل الموضوعية تحت سلطته.

ويتلقى، بهذه الصفة، تفويضاً بالإمضاء من مدير الجامعة .

المادة 13 : تعدل المادة 21 من المرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، وتتم كما يأتي :

" **المادة 21 :** يعين نواب مدير الجامعة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من مدير الجامعة، لمدة ثلاث (3) سنوات من بين الأساتذة الحاصلين على رتبة أستاذ، أو في حالة عدم وجودهم، من بين الأساتذة المحاضرين.

- برامج التظاهرات العلمية والتقنية التي تنظمها الجامعة.

ويقترح توجيهات سياسات البحث والوثائق العلمية والتقنية في الجامعة.

يعلم مدير الجامعة مجلس التوجيه بأراء المجلس العلمي للجامعة وتوصياته .

المادة 10 : تتم المادة 19 من المرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

" **المادة 19 :** تتكون إدارة الجامعة، الموضوعية تحت سلطة مدير الجامعة، من :

- نواب مدير الجامعة الذين يحدد عددهم ووظائفهم في مرسوم إنشاء الجامعة،

- الأمين العام،

- مسؤول المكتبة المركزية .

المادة 11 : تعدل المادة 20 من المرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، وتتم كما يأتي :

" **المادة 20 :** مدير الجامعة هو المسؤول عن سيرها العام مع مراعاة صلاحيات الهيئات الأخرى للجامعة.

وبهذه الصفة :

- يمثل الجامعة في جميع أعمال الحياة المدنية ويمارس السلطة السلمية على جميع موظفيها،

- يبرم جميع الصفقات والاتفاقيات والعقود والاتفاقات في إطار التنظيم المعمول به،

- يسهر على تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال التعليم والدراسة،

- يعد الأمر بالصرف الرئيسي لميزانية الجامعة،

- يقوم بتفويض الاعتمادات اللازمة لسير كل كلية ويفوض إمضاءه لعمداتها،

يشكل القسم على أساس الشعبة أو المادة أو الشخص في المادة ويضم القسم مخابر عند الاقتضاء.

ينشأ القسم بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي ويكلف ببرمجة نشاطات التعليم والبحث وإنجازها وتقييمها ومراقبتها في المجال الذي يخصه.

توضّح مهام القسم، عند الحاجة، بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفصل الثاني التنظيم الإداري والعلمي للكلية

"المادة 24 : يدير الكلية عميد ويسيرها مجلس الكلية وتزود بمجلس علمي.

يدير القسم رئيس قسم ويزود بلجنة علمية.

"المادة 25 : يحدّد التنظيم الإداري للكلية بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومي.

يحدّد التنظيم البيداغوجي للكلية والأقسام بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفصل الثالث مجلس الكلية

"المادة 26 : يتكوّن مجلس الكلية من :

- عميد الكلية، رئيسا،
- رئيس المجلس العلمي للكلية،
- رؤساء الأقسام،
- مديري وحدات البحث، إن وجدت،
- ممثل منتخب عن الأساتذة عن كل قسم من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى،

يعيّن الأمين العام بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من مدير الجامعة، من بين الموظفين الذين ينتمون على الأقل إلى رتبة متصرف إداري أو رتبة تعادلها ويثبتون على الأقل خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

يعيّن مسؤول المكتبة المركزية للجامعة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بناء على اقتراح من مدير الجامعة، من بين المحافظين الرئيسيين أو المحافظين الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

المادة 14 : يحل محل الباب الثاني من المرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، الذي عنوانه "المعهد" من المادة 22 إلى 36، باب ثان عنوانه "الكلية" ويحرر كما يأتي :

الباب الثاني الكلية

الفصل الأول أحكام عامة

"المادة 22 : الكلية وحدة للتعليم والبحث بالجامعة في ميدان العلم والمعرفة.

وهي متعددة التخصصات ويمكن إنشاؤها، عند الاقتضاء، على أساس تخصص غالب.

وتتولّى على الخصوص ما يأتي :

- التعليم على مستوى التدرج وما بعد التدرج،
- نشاطات البحث العلمي،
- أعمال التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف.

"المادة 23 : تتشكل الكلية من أقسام وتقوم بتنسيق نشاطاتها وتحتوي على مكتبة منظمة في مصالح وفروع.

- ممثل منتخب عن الطلبة عن كل قسم،

- ممثلين اثنين منتخبين عن الموظفين الإداريين والتقنيين وعمال الخدمات.

يحضر مسؤول مصالح دعم البيداغوجيا والبحث ومسؤول المصالح الإدارية والمالية وكذا مسؤول مكتبة الكلية، الاجتماعات حضورا استشاريا.

يحدد الوزير المكلف بالتعليم العالي كميّات سير مجلس الكلية بقرار.

"المادة 27 : يتولّى مجلس الكلية ما يأتي :

- دراسة أفاق تطوير الكلية،

- برمجة أعمال التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف،

- إعداد مشاريع ميزانية الكلية،

- دراسة تسيير الكلية،

- إعداد الحصيلة السنوية للتكوين والبحث للكلية،

- المصادقة على التقرير السنوي لنشاط الكلية الذي يقدمه العميد.

يدرس مجلس الكلية ويقترح جميع التدابير الكفيلة بتحسين سير الكلية والتشجيع على تحقيق أهدافها.

ويدلي برأيه في كل مسألة يعرضها عليه عميد الكلية.

الفصل الرابع

المجلس العلمي للكلية واللجنة العلمية للقسم

"المادة 28 : يتكوّن المجلس العلمي للكلية، زيادة على عميد الكلية، من الأعضاء الآتين :

- رؤساء الأقسام،

- رؤساء اللجان العلمية للأقسام،

- مدير أو مديري وحدات البحث، إن وجدوا،

- ممثل منتخب عن الأساتذة عن كل قسم.

ينتخب ممثلو الأساتذة من نظرائهم مجتمعين، من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى ويعيّنون لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

ينتخب مجموع أعضاء المجلس العلمي للكلية رئيسهم من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى ويعيّنون لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

"المادة 29 : يتولّى المجلس العلمي للكلية إبداء آرائه وتوصياته فيما يأتي :

- تنظيم التعليم ومحتواه،

- تنظيم أشغال البحث،

- اقتراحات برامج البحث،

- اقتراحات فتح شعب لما بعد التدرّج وتجديدها و / أو غلقها وتحديد عدد المناصب المطلوب شغلها،

- حصيلة التكوين لما بعد التدرّج،

- مواصفات الأساتذة والحاجة إليهم،

- منشورات الكلية وتنظيم التظاهرات العلمية.

يعطي المجلس اعتماده لمواضيع البحث التي يقترحها الدارسون لما بعد التدرّج.

ويتولّى متابعة الأطروحات لما بعد التدرّج ويعاين تطورها دوريا.

ويقترح لجان مناقشة المذكرات والأطروحات لما بعد التدرّج.

ويدرس حصائل النشاطات البيداغوجية والعلمية للكلية التي يرسلها عميد الكلية إلى مدير الجامعة مرفقة بآرائه وتوصياته.

ويمكن أن يخطر في كل مسألة أخرى تتعلق بالجانب البيداغوجي أو العلمي، يعرضها عليه العميد.

تحدد كميّات سير المجلس العلمي للكلية بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

" المادة 30 : يمارس المجلس العلمي للكلية صلاحيّات المجلس العلمي لوحدة البحث المنصوص عليه في المادة 10 من المرسوم رقم 83 - 455 المؤرخ في 23 يوليو سنة 1983 والمتعلق بوحدة البحث.

" المادة 31 : تتكوّن اللجنة العلمية للقسم، زيادة على رئيس القسم، من ستة (6) إلى ثمانية (8) أعضاء ممثلين عن الأساتذة.

ينتخب ممثلو الأساتذة من نظرائهم مجتمعين ويعينون لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

في إطار الأعداد المحددة أعلاه، يحدّد العدد الدقيق للأساتذة والأساتذة المحاضرين والأساتذة المساعدين المكلفين بالدروس والأساتذة المساعدين لكل لجنة علمية وفق معايير يحددها الوزير المكلف بالتعليم العالي.

ينتخب أعضاء اللجنة رئيسهم من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى ويعين لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

" المادة 32 : تتولى اللجنة العلمية للقسم ما يأتي :

- تقترح تنظيم التعليم ومحتواه،

- تدلي برأيها في توزيع الأعباء البيداغوجية،

- تدلي برأيها في حصائل الأعمال البيداغوجية والعلمية للقسم،

- تقترح برامج البحث للقسم،

- تقترح فتح شعب في مجال ما بعد التدرّج وتجديدها و / أو غلقها وتحديد عدد المناصب المطلوب شغلها،

- تدلي برأيها في مواضيع البحث التي يقترحها الدارسون لما بعد التدرّج،

- تتولى متابعة المذكرات لما بعد التدرّج وتعين تطورها دوريا،

- تدلي برأيها في منشورات القسم وتنظيم التظاهرات العلمية.

تحدد كميّات سير اللجنة العلمية للقسم بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفصل الخامس

عميد الكلية

" المادة 33 : يعيّن عميد الكلية من بين الأساتذة الممارسين المنتمين إلى رتبة أستاذ أو أستاذ محاضر بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتعليم العالي.

" المادة 34 : يكلف العميد بالقيام بتسيير الكلية ويتخذ كل التدابير المساعدة على حسن سير المصالح الخاضعة لسلطته وتنظيمها.

وبهذه الصفة يتولى ما يأتي :

- يكون الأمر بالصرف الثانوي لاعتمادات التسيير التي يفوضها إياه مدير الجامعة،

- يتقلّد السلطة السّميّة ويمارسها على جميع الموظفين الموضوعين تحت سلطته،

- يحضّر اجتماعات مجلس الكلية ويتولى تنفيذ قراراتها،

- يعدّ التقرير السنوي عن النشاط ويرسله إلى مدير الجامعة بعد موافقة مجلس الكلية عليه.

" المادة 35 : يساعد عميد الكلية في مهامه :

- رؤساء أقسام،

- مسؤول مصالح دعم البيداغوجيا والبحث،

- مسؤول المصالح الإدارية والمالية للكلية،

- مسؤول مكتبة الكلية،

- مديرو وحدات البحث، إن وجدوا.

" المادة 36 : رئيس القسم مسؤول عن السير البيداغوجي والإداري للقسم.

ويساعده، عند الاقتضاء، رؤساء المخابر.

يعين رئيس القسم لمدة ثلاث (3) سنوات من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي بناء على اقتراح من عميد الكلية وبعد أخذ رأي مدير الجامعة.

المادة 15 : يحل محل عنوان "الفصل السادس - التنظيم المالي" من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، عنوان "الباب الثالث - التنظيم المالي".

المادة 16 : تعدل المادة 37 من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

" المادة 37 : يعد مشروع ميزانية الجامعة مديرها وعمداء الكليات ويقدم إلى مجلس توجيه الجامعة للمداولة.

ثم يعرض للمصادقة المشتركة بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالمالية.

المادة 17 : تتم المادة 38 من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

" المادة 38 : تحتوي ميزانية الجامعة على باب للموارد وباب للتفقات.

أ - تشتمل الموارد على ما يأتي :

1 - الإعانات التي تمنحها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات أو الهيئات العمومية،

2 - الإعانات التي تقدمها المنظمات الدولية،

3 - الإيرادات المختلفة المرتبطة بنشاط الجامعة،

4 - مداخيل الخدمات والدراسات والبحث والخبرات التي تقوم بها الجامعة،

5 - القروض والهبات والوصايا،

6 - التخصيصات الاستثنائية،

7 - كل الموارد الأخرى الناتجة عن نشاطات الجامعة ذات الصلة بموضوعها.

ب - تشتمل النفقات على ما يأتي :

1 - نفقات تسيير هياكل إدارة الجامعة والمصالح المشتركة والمكتبة المركزية للجامعة،

2 - نفقات التسيير الخاصة بالكليات،

3 - نفقات التجهيز،

4 - كل النفقات الأخرى الضرورية لتحقيق أهداف الجامعة.

المادة 18 : تعدل المادة 39 من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

" المادة 39 : يرسل مدير الجامعة نسخة إلى المراقب المالي بعد المصادقة على الميزانية طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 13 أعلاه.

المادة 19 : تعدل المادة 40 من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، وتتم كما يأتي :

" المادة 40 : تمسك محاسبة الجامعة وفقا لقواعد المحاسبة العمومية.

يعهد مساهم المحاسبة وتداول الأموال إلى عون محاسب يعينه أو يعتمده الوزير المكلف بالمالية.

تزود الكليات بعون محاسب ثانوي يعتمده الوزير المكلف بالمالية ويتصرف طبقا للتنظيم المعمول به.

المادة 20 : تعوض تسمية "الوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي" في كل المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 والمذكور أعلاه، بتسمية "الوزير المكلف بالتعليم العالي".

المادة 21 : يجب أن يخضع تنظيم الجامعات موضوع المراسيم رقم 84-182 و 84-209 و 84-210 و 84-211 و 84-212 و 84-213 و 84-214 و 89-136 و 89-137 و 89-138 و 89-139 و 89-140 و 89-141 و 98-189 و 98-218 و 98-219 و 98-220 والمذكورة أعلاه، إلى التطابق مع أحكام هذا المرسوم في أجل أقصاه 31 ديسمبر سنة 1998.

المادة 22 : في انتظار تطبيق أحكام المادة 21 أعلاه، يبقى الجامعات المنصوص عليها أعلاه خاضعة للأحكام الجاري بها العمل عند تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 23 : يوضح الوزير المكلف بالتعليم العالي، عند الحاجة، كليات تطبيق هذا المرسوم.

المادة 24 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998.

أحمد أويحيى

★

مرسوم تنفيذي رقم 98-254 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998، يتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-4 و 125 (الفقرة 2 منه)،

- وبمقتضى القانون رقم 84-05 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين في المنظومة التربوية،

- وبمقتضى القانون رقم 91-05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-17 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1414 الموافق 7 ديسمبر سنة 1993 والمتعلق بحماية الاختراعات،

- وبمقتضى الأمر رقم 94-03 المؤرخ في 27 رجب عام 1415 الموافق 31 ديسمبر سنة 1994 والمتضمن قانون المالية لسنة 1995، لا سيما المادة 146 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بالإيداع القانوني،

- وبمقتضى الأمر رقم 97-10 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 67-284 المؤرخ في 19 رمضان عام 1387 الموافق 20 ديسمبر سنة 1967 والمتضمن إحداث لجنة وطنية لمعادلة الإجازات والشهادات الجامعية الأجنبية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 71-189 المؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1391 الموافق 30 يونيو سنة 1971 والمتضمن كيفية تحديد معادلات الإجازات والشهادات والرتب الأجنبية بالإجازات والشهادات والرتب الجامعية الجزائرية وإعادة تنظيم اللجنة الوطنية للمعادلات،

الإثنين 2 جمادى الأولى عام 1419 هـ

الموافق 24 غشت سنة 1998 م

العدد 62

السنة الخامسة والثلاثون



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم
قرارات وآراء، مقررات، منشورات، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريتانيا	بلدان خارج دول المغرب العربي	الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطبع والاشتراك المطبعة الرسمية
	سنة	سنة	7 و9 و13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر
النسخة الاصلية	1070,00 د.ج	2675,00 د.ج	الهاتف 65.18.15 الى 17 ج.ب 50 - 3200 الجزائر
النسخة الاصلية وترجمتها ...	2140,00 د.ج	5350,00 د.ج	Télex : 65 180 IMPOF DZ
		تزايد عليها نفقات الإرسال	بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.300.0007 68 KG حساب العملة الأجنبية للمشاركين خارج الوطن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600.12

ثمن النسخة الاصلية 13,50 د.ج
ثمن النسخة الاصلية وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصادر في السنتين السابقتين حسب التسعيرة.
وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النشر على أساس 60,00 د.ج للسطر.

فهرس**قوانين**

قانون رقم 98 - 11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي
والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 - 2002

قوانين

قانون رقم 98 - 11 مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 - 2002.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المادتان 122 (الفقرة 16) و126 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 76 - 35 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1396 الموافق 16 أبريل سنة 1976 والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 105 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المعدل والمتمم.

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 02 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار،

- وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 - 17 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1414 الموافق 7 ديسمبر سنة 1993 والمتعلق بحماية الاختراعات،

- وبمقتضى الأمر رقم 95 - 20 المؤرخ في 16 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلق بمجلس المحاسبة،

- وبمقتضى الأمر رقم 96 - 16 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بالإيداع القانوني،

- وبمقتضى الأمر رقم 97 - 10 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،

- وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه:

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى : يحدد هذا القانون التوجيهي والبرنامج المبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة للفترة الخماسية 1998 - 2002.

وبهذه الصفة، يرمي هذا القانون التوجيهي والبرنامج إلى ما يأتي :

- ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث العلمي الجامعي،
- تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد،
- تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها،
- رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث،
- دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،
- تثمين المنشآت المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المادة 2 : يعتبر البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الأولويات الوطنية.

المادة 3 : يرمي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد.

وبهذه الصفة، فإن أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبحث والتنمية بمفهومها الواسع، هي على الخصوص ما يأتي :

- التنمية الفلاحية والغابية، وتنمية الثروة الحيوانية والصيد البحري،

- تنمية الصناعات الغذائية وتطويرها،

- استكشاف الأرض وباطن الأرض، والبحار والأجواء وتقدير مواردها،

- تطوير التشغيل وترقيته،

- تنمية الموارد المائية وحمايتها، ولاسيما الري، وصرف المياه، والتطهير، والتأمين بالمياه.

- تطوير السكن وترقيته،

- ترقية النمو الصناعي والمنجمي،

- إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها، وعقلنة استعمالها وتنويع مصادرها،

- تطوير وسائل النقل والاتصال،

- تطوير منظومة التربية والتعليم والتكوين، ولاسيما بتحسين نوعية التكوين،

- تطوير الأنظمة الوطنية للإعلام والمواصلات،

- تطوير الصحة وترقيتها،

- حماية البيئة والمحافظة على الطبيعة، والتنوع والتوازن البيولوجي،

- الترقية الشاملة للمعارف، والمساهمة في توسيع المعارف العالمية.

- تطوير التقنيات الفضائية وتطبيقها،

- تعزيز قدرات الدفاع والأمن الوطني،

- الوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى والتقليل منها،

- ترقية العلوم الاجتماعية والإنسانية وتطويرها،

- ترقية نوعية الإنتاج الوطني،

- التنمية المحلية وتحسين معيشة السكان،

- ترقية التراث الثقافي الوطني.

المادة 4 : تهدف برجة نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية المذكورة في المادة 3 أعلاه.

المادة 5 : تجمع ميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التي تقرها قوانين المالية سنوياً، كل اعتمادات التسيير والتجهيز المخصصة لتمويل نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التي تقوم بها مختلف مؤسسات التعليم

تقوم بإنجاز كل مشروع أو مشاريع بحث، فرقة بحث أو أكثر، تنشأ لهذا الغرض.

المادة 10 : تعكس البرامج الوطنية للبحث إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، في شكل مجموعة متماسكة من الأهداف والأعمال الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وبهذه الصفة، تنصب البرامج الوطنية للبحث المتعلقة بالفترة الخماسية 1998 - 2002 على ما يأتي :

- الفلاحة والتغذية،
- الموارد المائية،
- البيئة،
- التنقيب عن المواد الأولية واستغلالها،
- تثمين المواد الأولية والصناعات،
- العلوم الأساسية،
- الطاقة والتقنيات النووية،
- الطاقات المتجددة،
- تكنولوجيا الإعلام والمعلوماتية،
- التكنولوجيا الصناعية،
- البيوتقنية،
- التكنولوجيا الفضائية وتطبيقاتها،
- البناء والعمران،
- السكن،
- الصحة،
- النقل،
- التربية والتكوين،
- الشباب والرياضة،
- اللغة العربية،
- الترجمة،

العالي ومراكز البحث العلمي التابعة لمختلف الدوائر الوزارية المعنية، ومؤسسات البحث العلمي الأخرى، كما تتضمن الاعتمادات الموجهة لتمويل البرامج الوطنية للبحث المذكورة في المادة 10 أدناه.

المادة 6 : يجب على المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص الاستثمار في المجهود الوطني لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويستفيدون مقابل ذلك تحفيزات وتشجيعات تحدّد سنوياً بموجب قوانين المالية.

على الدوائر الوزارية والمؤسسات الخاصة، كل فيما يخصها، اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار الهياكل التابعة لها.

الباب الثاني

البرمجة الوطنية لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

المادة 7 : تندرج البرمجة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة.

المادة 8 : تحدّد برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في مفهوم هذا القانون، للفترة الخماسية 1998 - 2002، وتحدّد طرق تنفيذها في مخططات سنوية.

يعتبر المخطط السنوي أداة ضبط وتقييم للبرمجة، ويسمح بتحقيق الانسجام في اختيار الأهداف.

المادة 9 : لتجسيد الأهداف المحددة في المادة 3 أعلاه، تنظّم نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في شكل برامج وطنية للبحث.

يمكن أن تكون هذه البرامج ذات طابع قطاعي أو مشترك بين القطاعات و / أو ذات طابع خاص.

ينقسم كل برنامج إلى ميادين، وكل ميدان إلى محاور، وكل محاور إلى مواضيع، وكل موضوع إلى مشاريع بحث.

- الثقافة والاتصال،

-الاقتصاد،

- التاريخ وما قبل التاريخ، وعلم الآثار،

- القانون والعدالة،

- السكّان والمجتمع،

- العلوم الإنسانية،

- المواصلات،

- التهيئة العمرانية، وتطوير المناطق القاحلة،

- المحروقات،

- اللسانيات.

المادة 11 : يتم انتقاء مشاريع البحث وفقا لمقاييس وكيفيات موضوعية.

وفي إطار احترام مبدأ الفحص المتناقض، يمكن صاحب مشروع البحث أن يدافع عن مشروعه أمام الجهة المؤهلة لانتقاء مشاريع البحث.

في حالة عدم الاقتناع بنتيجة الفحص المتناقض، يمكن صاحب مشروع البحث أن يقدم طعنا أمام السلطة السلمية المعنية.

تحدد كـيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الباب الثالث

التنظيم والوسائل المؤسساتية

المادة 12 : يمكن الإطار التنظيمي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي من :

- تحديد السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

- انتقاء وإعداد برامج البحث العلمي وتحديد وتوفير وسائل تنفيذها،

- تنفيذ برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

- القيام بتقييمها،

- تضمين نتائج البحث.

المادة 13 : يمثل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، الهيئة المكلفة بتحديد التوجيهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث، وتنسيق تطبيقاتها وتقييم تنفيذها.

المادة 14 : تنشأ هيئة وطنية مديرة دائمة تكلف بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في إطار جماعي أو مشترك بين القطاعات، تحت وصاية الوزارة المكلفة بالبحث العلمي.

تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وتتولى على الخصوص ما يأتي :

- أمانة المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني،

- السهر على تنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي وتقييمها وتضمينها،

- تنسيق نشاطات البحث العلمي بين القطاعات.

تحدد كـيفيات تنظيم هذه الهيئة وعملها عن طريق التنظيم.

المادة 15 : تكلف اللجان المشتركة بين القطاعات، الموضوعة تحت وصاية الهيئة الوطنية المديرة، ببرمجة نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنسيقها وترقيتها وتقييمها.

المادة 16 : تنشأ لجان قطاعية دائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى كل دائرة وزارية وتكلف بترقية نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة بالقطاع، وتنسيقها وتقييمها.

يحدد تنظيم هذه اللجان وعملها عن طريق التنظيم.

تحدد كفاءات إنشاء هذه المخابر والمصالح وتنظيمها وعملها بمرسوم تنفيذي.

المادة 20 : يمكن إنشاء فرق بحث مشتركة أو مختلطة تتمتع بالاستقلال في التسيير، من أجل إنجاز مشروع بحث يحتاج بسبب خصوصيته إلى إقامة تعاون مع هيئة متخصصة.

الباب الرابع أحكام مالية

المادة 21 : من أجل بلوغ أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحددة للفترة الخماسية 1998 - 2002، ترتفع حصة الناتج الداخلي الخام المخصصة لنفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من 0,2% في سنة 1997 إلى 1% في سنة 2000.

ستعرف الاعتمادات المخصصة لميزانية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ارتفاعا متوازنا للوصول إلى الهدف المذكور في الفقرة الأولى أعلاه.

المادة 22 : تأتي الموارد المخصصة لتمويل برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من :

- ميزانية الدولة،
- موارد ذاتية، عمومية أو خاصة،
- عقود بحث وتقديم خدمات،
- التعاون الدولي،
- مداخيل ناتجة عن المساهمات،
- هبات وودايا.

المادة 23 : تخصص الاعتمادات المرصودة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خلال المخطط الخماسي 1998 - 2002 أساسا لما يأتي :

- البرامج الوطنية للبحث ذات الصيغة القطاعية
- والمشتركة بين القطاعات والخصوصية.

المادة 17 : تنشأ مؤسسة عمومية خصوصية ذات طابع علمي وتكنولوجي لتحقيق نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

تتمتع هذه المؤسسة العمومية ذات الصيغة القطاعية أو المشتركة بين القطاعات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تتمثل مهمة هذه المؤسسة العمومية في تنفيذ برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الميادين المحددة لها في النص المتضمن إنشاءها.

تخضع هذه المؤسسة العمومية لقواعد تناسب خصوصيات مهامها، لاسيما تخصيص ميزانياتها من طرف الدولة، ومسك محاسبية مطابقة للمخطط الوطني للمحاسبة، والمراقبة المالية البعيدة طبقا لأحكام المادة 24 من هذا القانون.

يمكن المؤسسة العمومية الخصوصية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، إنشاء مؤسسات فرعية ذات طابع اقتصادي، والمساهمة في مؤسسات أخرى تعنى بتثمين نتائج البحث.

تحدد كفاءات تنظيم المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وعملها بمرسوم تنفيذي.

المادة 18 : لتحقيق أشغال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في إطار برنامج بحث علمي وتطوير تكنولوجي، يمكن إنشاء وحدات بحث ذات صبغة قطاعية أو مشتركة بين القطاعات، تتمتع بالاستقلال في التسيير، والمراقبة المالية البعيدة طبقا لأحكام المادة 24 من هذا القانون.

المادة 19 : تنشأ داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليتين، بعد أخذ رأي اللجنة القطاعية الدائمة، مخابر ومصالح بحث خاصة بالمؤسسة أو مشتركة، تتمتع بالاستقلال في التسيير والمراقبة المالية البعيدة طبقا لأحكام المادة 24 من هذا القانون.

ويمكن، بناء على اقتراح من اللجان المشتركة بين القطاعات المعنية، إنشاء هذه المخابر والمصالح داخل المؤسسات العمومية مع تمتعها بالاستقلال في التسيير والمراقبة المالية البعيدة طبقا لأحكام المادة 24 من هذا القانون.

- إشراك مكثف للمستخدمين الباحثين في مؤسسات التعليم والتكوين العالين،

- رفع عدد الباحثين الدائمين في هياكل البحث،

- الاستعمال الفعلي للموارد البشرية المؤهلة في المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة، لصالح نشاطات البحث حسب ما تقتضيه التحويلات الاجتماعية والاقتصادية،

- التكوين بواسطة البحث من أجل البحث والتعليم العالي،

- الاستعمال الأمثل للباحثين المقيمين في الجزائر، والعمل على إشراك الكفاءات العلمية الجزائرية العاملة في الخارج في ميادين التكوين والتعليم والبحث،

- تكوين شبكات من فرق البحث لتحقيق تطوير البحث المشترك،

- وضع ترتيبات ملائمة تسمح بتنقل الباحثين بين مؤسسات التعليم والتكوين العالين وهيئات البحث ومؤسساته،

- إعداد دليل وطني للعاملين في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المادة 28 : يقوم بنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أساتذة باحثون و/ أو باحثون دائمون و/ أو باحثون يعملون بوقت جزئي، بموجب عقود محددة المدة.

المادة 29 : تحدّد حقوق وواجبات الأساتذة الباحثين، والباحثين الدائمين، والباحثين الذين يعملون بوقت جزئي، ومدعمي البحث، بموجب قانون أساسي خاص.

المادة 30 : يضمن القانون الأساسي الخاص بالأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين والباحثين الذين يعملون بوقت جزئي ومدعمي البحث، والنصوص المتخذة لتطبيقه، استقلالية المسعى العلمي وحرية التحليل والحصول على المعلومات والمساهمة في نشر المعرفة، وكذا المشاركة في الملتقيات العلمية والتنقل والتكوين المستمر.

- هيئات ومؤسسات البحث والتطوير، قصد الحفاظ على شروط البحث وتعزيزها،

- مؤسسات التعليم والتكوين العالين من أجل تطوير البحث التكويني،

- رد الاعتبار للبحث في المؤسسات الوطنية، عمومية كانت أم خاصة، التي تساهم في نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والإبداع والتثمين.

المادة 24 : يخضع استعمال الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، لقواعد ثلاث خصوصية هذا النشاط، لاسيما تطبيق المراقبة المالية البعديّة، والاستعمال المباشر للمداخل المحصل عليها في إطار العقود والاتفاقات.

تحدّد كميّات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 25 : يدرس البرلمان سنوياً الميزانية الوطنية المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التي يتم إعدادها طبقاً لأحكام المادة 5 من هذا القانون، ويقدمها الوزير المكلف بالبحث العلمي.

الباب الخامس

تطوير الموارد البشرية

المادة 26 : من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحددة للفترة الخماسية 1998 - 2002، يجب أن يتزايد عدد العاملين في البحث بمعدل سنوي يتطابق مع احتياجات البرامج السنوية المصادق عليها.

المادة 27 : من أجل بلوغ الأهداف المذكورة في المادة 3 من هذا القانون، ترمي سياسة تطوير الموارد البشرية خلال الفترة الخماسية 1998 - 2002، إلى تجنيد الكفاءات العلمية الوطنية، لاسيما بواسطة :

البشرية والوسائل المادية والمالية وذلك لمعالجة التغيير الذي ميّز استيعاب البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ودورهما في بلادنا من جهة، ومن جهة أخرى الانقطاع المستمر للأعمال التي باشرت بها المؤسسات المتتالية في مجال البحث. وتعرض بنية نظام البحث في الجزء "ب" من هذا التقرير العام.

إن أحد المؤشرات الرئيسية التي ستسمح بقياس ورسم انعكاس لمدة الخمس سنوات القادمة للجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتصل بالتمويل لتعبئة وحث للوصول إلى نتائج علمية وتكنولوجية تسمح بالمساهمة بطريقة حاسمة لإنجاز أهدافه الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وفي الجزء "ج" من هذا التقرير تعرض طريقة حساب نفقات البحث وكذا توقعات تمويل البحث العلمي الذي يرفع حصة إجمالي الناتج الداخلي المخصص للبحث من 0,2% في سنة 1997 إلى 1% في سنة 2000 - 2002.

الزراعة والتغذية

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

إن الأهداف الأساسية التي يرمي إليها قطاع الزراعة والصيد البحري تخص زيادة الطلب الزراعي واستقراره في مستويات مقبولة ولا سيما فيما يتعلق بالحبوب والحليب والبطاطس واللحوم عن طريق تكثيف أنظمة الإنتاج وتكييفها، ويهدف هذا القطاع أيضا إلى تنويع الإنتاج، والمساهمة في التصديرات غير البترولية، والتحكم في التجارة الدولية، وتسيير المخزونات الاستراتيجية، وتوفير السلع الغذائية الأساسية في الزمان والمكان، وحصول السكان الأكثر حرمانا على السلع الغذائية الأساسية، والعمل تدريجيا على تكييف وتنسيق الأنظمة الزراعية وصناعة الأغذية الزراعية والأنماط الاستهلاكية والتنمية الريفية وترقية فرص الشغل. وزيادة على ذلك، فمن المقرر السعي إلى تنمية مستديمة والحفاظ على البيئة، ولا سيما فيما يخص المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية، واستصلاح الأراضي عن طريق الري، والتشجيع على كل ما تستفيد منه البرامج

الزراعة والتغذية، والموارد المائية، والمحيط، واستكشاف المواد الأولية واستغلالها، وتثمين المواد الأولية والصناعات والعلوم الأساسية والبناء والهندسة المدنية والتهيئة العمرانية والصحة، والنقل، والطاقة والتقنيات النووية، والطاقات القابلة للتجديد وتكنولوجيات الإعلام، والبيوتكنولوجيات والتكنولوجيات الفضائية وتطبيقاتها، والتربية والتكوين، واللغة الوطنية، والثقافة والاتصال، والاقتصاد، والتاريخ، وما قبل التاريخ وعلم الآثار، والقانون والقضاء، والسكان، والمجتمع.

وحتى تاريخ إصدار هذا القانون فإن ثلاثة عشر (13) برنامج بحث وطنيا قد تم وضعها والمصادقة عليها أثناء الندوات التي انعقدت في شهر يونيو سنة 1995.

وتخص هذه البرامج على التوالي : الزراعة والتغذية والموارد المائية وتنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمحيط والصحة (المستحضرات الصيدلانية) واستكشاف المواد الأولية واستغلالها وتثمين المواد الأولية والصناعات والطاقة النووية وتقنياتها والطاقات القابلة للتجديد وتكنولوجيات الإعلام والبيوتكنولوجيات والتكنولوجيات الفضائية. أما الباقية والسابقة الذكر فإنها في حيز الإعداد وستتم المصادقة عليها خلال 1997 - 1998، ويتعلق الأمر بالبرامج التي تخص الاقتصاد والمجتمع والسكان والقانون والقضاء والثقافة والاتصال والتاريخ وما قبل التاريخ وعلم الآثار واللغة الوطنية والتربية والتكوين والعلوم الأساسية وتثمين المواد الأولية (مواد البناء) والصحة (البحث الطبي) وكذلك برامج تكنولوجيات الصناعة والتهيئة العمرانية وبعض ميادين تكنولوجيات الإعلام.

عرضت فيما يأتي وفي الجزء "أ"، بإيجاز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية وكذا البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المستوخاة لبلوغ هذه الأهداف.

ومن جهة أخرى، يقترح القانون بناء نظام مؤسسي للبحث وضمان استقرار المؤسسات وديمومة مهامها، وتماسك أهدافها، وأخيرا تعبئة الخبرات

والنشاطات ذات الطابع الاستراتيجي، والضبط الاقتصادي والمهني، والحفاظ على الزراعة وتقويم الاقتصاد الزراعي، وأخيرا تنمية الصيد البحري، وتربية الأسماك والنباتات المائية.

2 - الأهداف العلمية :

تخص الأهداف العلمية وأهداف البحث في ميدان الزراعة : معرفة الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه)، والأنواع النباتية والحيوانية وحمايتها وتثمينها، وتحسين إنتاجية أنظمة الإنتاج وتنمية التكنولوجيات الملائمة قصد تكثيف أنظمة الإنتاج ومختلف مستويات صناعة الأغذية الزراعية، وتحسين السلالات وحماية الصحة النباتية والحيوانية، وتطوير الإنتاج وعوامله، وتنمية مختلف مستويات صناعة الأغذية الزراعية، والتحكم في الجفاف عن طريق ترسييد طرق الري، والدراسات الوراثية لتكييف الأنواع النباتية مع ظروف الجفاف، والتحكم في الري وسلوحه المياه، ومعرفة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وأخذها بعين الاعتبار في تسطير السياسات الزراعية، وتنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجبلية، وتنمية الموارد الغابية، وإدارة موارد الصيد البحري وتربية الأسماك وتنمية المائنة والحفاظ عليها وتثمينها، والتحكم في المائنة وتحديد تقنيات واستراتيجيات مكافحة الملوحة والنجفاف.

3 - برامج البحث :

تتعلق برامج البحث الوطنية التي تم وضعها في إطار الاستراتيجية الوطنية للزراعة والتي انعقدت في يونيو سنة 1995 حول الزراعة وصناعة الأغذية والزراعة بالمفهوم الواسع، تتعلق أساسا ببرامج الزراعة والتغذية، والموارد المائية، والتهيئة العمرانية، والتقنيات المتقدمة، والصحة، والبيئة، والتكنولوجيا.

وفيما يتعلق بالحالة الخاصة المتمثلة في البرنامجين الوطنيين "الزراعة والتغذية" و"الموارد المائية" فإن الأشغال التي أدت إلى استكمالها قد مكنت من جهة، من اختيار أفضل مواضيع البحث

والغاء تلك التي لم تعد مؤكدة، ومكنت من جهة أخرى، من إدماج محاور ومواضيع جديدة تعبر عن انشغالات جديدة. وبذلك فإن مجمل محاور ومواضيع البرنامجين الوطنيين للبحث المذكورين أعلاه ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في إطار المخطط الخماسي.

يجب استكمال هذين البرنامجين من جهة أخرى بمحاور ومواضيع ينبغي صياغتها لكي ينسجم البحث الزراعي أكثر فأكثر مع مجمل الأهداف المصادق عليها في الندوة الوطنية حول الزراعة والتغذية التي انعقدت في يونيو سنة 1996، هذه الأهداف التي يجب توضيحها في إطار أشغال إعداد القانون التوجيهي حول التنمية الزراعية الذي أعلن عنه أثناء هذه الندوة.

وتخص هذه الانشغالات، على سبيل المثال، القطاع الهام المتمثل في قطاع الصيد البحري والآليات الزراعية والصناعة الزراعية الخ...

وأخيرا، ينبغي التكفل أيضا بمحاور ومواضيع البرامج الوطنية للبحث الأخرى السالفة الذكر وكذلك البرامج الوطنية التي هي قيد الإعداد مثل "الاقتصاد" و"السكان والمجتمع".

4 - التدابير التنظيمية والمؤسسية :

ينبغي القيام بالتنفيذ الفعلي للقانون الأساسي للباحث على المستخدمين العلميين المعنيين في قطاع الزراعة، وإصدار النص التنظيمي المتعلق بالمؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي التي تمكن من إقامة وحدات البحث (وحدات ومخابر) في كل منطقة بيئية زراعية وذلك في إطار أقلية البحث الزراعي، وتكثيف شبكة البحث بإنشاء محطات ومزارع تجريبية، وإعداد نص قانوني يتعلق بإنشاء الوحدات والمخابر والفرق المشتركة، وعملها، وتطوير الشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين.

5 - تطوير الموارد البشرية :

تقدر القدرات العلمية اللازمة لهذا التكفل بخمسمائة وخمسة وخمسين (555) باحثا يعملون بشكل دائم و(1385) باحثا يعملون بشكل جزئي في

البرنامج المتوسط المدى الذي وضعته وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية يهدف إلى استصلاح المناطق التي بقيت مجهزة تجهيزا ناقصا ولا سيما مناطق الهضاب العليا والصحراء كما يهدف إلى تخفيف الضغط على الهياكل القاعدية التي أصبحت قدراتها غير كافية بشمال البلاد. ومن جهة أخرى، فإن هذا البرنامج، على ضوء منظور المخطط الخماسي، يهدف إلى الحفاظ على التراث الموجود وصيانتها.

ويتعلق الأمر في مجال التهيئة العمرانية، بتحقيق توازن الهيكل الحضري على المدى المتوسط والتحكم في نمو المدن الكبرى الرئيسية وأخيرا ترقية خيارات "الجنوب الكبير" و"الهضاب العليا" في علاقتها بإنعاش الفضاءات الريفية وبالساحل بحثا عن استعمال أحسن لهذا الفضاء المشبع والمشغول بطريقة سيئة ولا سيما بالنسبة إلى الاختيارات الاقتصادية الجديدة وأثرها على تهيئة هذه المنطقة الهشة (المناطق الحرة، التنمية السياحية، الصيد البحري، وأثارها على الهيكل الحضري والاستصلاح الزراعي وضرورة الحفاظ على التنوع الحيوي).

2 - الأهداف العلمية :

في مجال الموارد المائية، يتعلق الأمر أساسا بالتحكم في تقنيات تقييم الموارد المائية والحفاظ عليها وتسييرها وحمايتها.

ويهدف برنامج البحث في مجال الهياكل القاعدية الاقتصادية إلى استخدام المواد البديلة وتطوير تقنيات مراقبة هذه الهياكل وفحصها.

وينبغي أن يكون برنامج البحث في مجال التهيئة العمرانية هاما ولا سيما أن تقنيات الدراسة والتنفيذ حديثة العهد ومحل جدل وتعتمد على خيارات سياسية. كما يهدف هذا البرنامج إلى التحكم في تقنيات التهيئة العمرانية وتنمية الهيكل الحضري.

3 - برنامج البحث :

إن برنامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال الموارد المائية قد تمت المصادقة عليه أثناء الجلسات التي انعقدت في شهر يونيو سنة 1995.

اتفاق سنة 2002 أي (1940) باحثا في المجموع، وهذا الهدف من شأنه أن يمكن بلدنا من استدراك تأخره مقارنة بالبلدان المجاورة.

وتبرز الحاجات المعبر عنها لدعم القدرات العلمية البشرية ضرورة تحسين القيام بالموازنة بين الاختصاصات العلمية نظرا للنقص الملحوظ على المستوى في الوسط المادي عامة (الأراضي والمياه والبيومناخية) وتربية المواشي والاقتصاد وتقنيات الزراعة الغذائية والاختصاصات المتعلقة بالصيد البحري وتربية الأسماك والنباتات المائية، وتحسين الموازنة أيضا بين المناطق البيئية الزراعية من أجل تدعيم القدرات البشرية على مستوى المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية.

ويستلزم تشكيل فرق بحث بعدد كاف من الأفراد ينبغي إقامتها تدريجيا على مستوى المختبرات الموجودة والمطلوب إيجادها، إعداد برنامج ملائم للتكوين وتحسين المستوى يتمشى بالإشكاليات الخاصة بكل منطقة بيئية زراعية.

وتقدر الاحتياجات بثلاثمائة و واحد وخمسين (351) منصب تكوين فيما بعد التدرج، (منها مائة و واحد وخمسون (151) فيما بعد التدرج الثاني ومائتان (200) فيما بعد التدرج الأول).

التجهيز

الموارد المائية والتهيئة العمرانية والأشغال العمومية

1 - الأهداف الاقتصادية :

يتعلق الأمر في مجال الموارد المائية بتسيير هذه الموارد تسييرا متكاملا وزيادة المنشآت القاعدية الأساسية لتعبئة المياه وضمان تزويد السكان وغيرهم من المستعملين بها (الصناعات والزراعة). يهدف البرنامج زيادة على ذلك إلى الحفاظ كماً ونوعاً على الموارد من خلال التكفل الأمثل بالهياكل القاعدية الأساسية للتطهير.

ففي مجال الهياكل القاعدية الاقتصادية (الطرق والطرق السريعة والموانئ والمطارات) فإن

وهكذا قد تم تحديد أربعة مجالات، وهي : تعبئة الموارد المائية، الريّ وصرف المياه، التهئية والهندسة المائية، حماية الموارد المائية وإنمائها ويتمحور كل مجال من هذا المجالات حول المحاور الآتية : دراسة الموارد المائية السطحية وتقديرها واستغلالها وتسييرها، ودراسة الموارد المائية الجوفية وتقديرها واستغلالها وتسييرها، والوسائل الجديدة للبحث من أجل تعبئة الموارد المائية، والاحتياجات في مجال المياه ونظام ريّ الأراضي المزروعة، وأساليب الريّ وملاءمة تقنيّاته، وتطور الأراضي المسقية والريّ الثانوي وتقنيّاتها، وتقنيات وأنظمة صرف المياه، والاستعمال الدائم للموارد الترابية والمائية، والدراسات والتهئية المائية، والموادّ والتجهيزات في التهئية المائية، وإنماء الموارد المائية، وحماية المياه من التلوّث والحفاظ عليها.

إنّ الأبحاث التي تمت في مجالي التهئية العمرانية والأشغال العمومية تدخل في نطاق البرنامج الوطني للبحث في مجال البناء وهندسة المدن والتهئية العمرانية الذي لم يتم إعداده والمصادقة عليه بعد من قبل السلطات المؤهلة لذلك.

إنّ اقتراحات المشروع التمهيدي للبرامج الصادرة عن قطاع التجهيز تعتمد على المحاور والمواضيع الآتية :

تقنيات التهئية العمرانية وتشمل موضوع إعداد نظام إعلامي في مجال التهئية العمرانية، والهيكل الحضري الذي يشمل الموضوع المتعلّق بالمقاييس الأساسية والتخطيط المستقبلي لتحديد الهيكل الحضري، وأخيرا المحور الخاص بطرق ووسائل التهئية العمرانية.

فيما يخصّ الأشغال العمومية، يتعلّق الأمر بالمحور الخاصّ باستخدام الموادّ البديلة في الأشغال العمومية، وهو محور يدور حول المواضيع الآتية : دراسة حول الرّمال الغرانيتية في الجنوب، ودراسة حول الطقات المحلية في منطقة غرب البلاد والمرنات والمرنات الكلسية في الأشغال العمومية، ودراسة استعمال الرّمل في طرق الجنوب الاسفلت الرّملي

(ساند اسفالت). ويخصّ المحور الثاني المقرّر في هذا المجال، تقنيات مراقبة وفحص هياكل الطّرق ولا سيما منها المواضيع المتعلّقة بفحص الطّرق بواسطة الحاراف ونسيج القارعة والمراقبة دون إتلاف الأوتاد وعمل اهتزازات منشآت البناء، والدراسة التجريبية للطّريق الخاصّ بالعجلات والمخفّض للدّفع، ودراسة انتفاخ الأراضي الصلصالية.

أمّا المحور الثالث الخاصّ بدراسة أثر المنشآت القاعدية على المحيط (الطّرق السريعة) فيدور حول مواضيع تتعلّق بما يأتي : دراسة مخبرية تآكل الحصى المزفّت، دراسة عمل الموادّ غير المضمنة (ولا سيما في التّشكيلات الكلسية)، واستقرار الحفريات في التّشكيلات الكلسية، واستغلال النفايات الصناعية في تقنيات الطّرق، وكذلك فضلات مصانع الفولاذ والفوسفات الكلسي.

4 - التدابير التنظيمية والمؤسّساتية :

يجب أن تنصبّ التدابير في مجال تنظيم البحث في قطاع التجهيز والتهئية العمرانية على ما يأتي :

- استكمال جهاز متابعة البحث بتنصيب اللّجنة القطاعية،

- تنظيم شبكة مجموع المتدخلين في القطاع وخارجه،

- ضرورة توحيد القوانين الأساسية للعاملين الباحثين بين مختلف الوزارات من أجل استقرار الباحثين جغرافيا وبحسب اختصاصاتهم في آن واحد (وليس بحسب الامتيازات المفتوحة)،

- إعداد عقود بحث بين المنتجين والمستفيدين من نتائج البحث.

5 - تطوير الموارد البشرية :

نظرا لأهمية برنامج البحث من حيث التجهيز والتهئية العمرانية، فمن الضّروريّ بمكان مضاعفة عدد الباحثين بشكل دائم ثلاثة أضعاف لكي يبلغ مائة (100) باحث يعملون بشكل دائم في سنة 2002، وزيادة على ذلك ينبغي أن يرتفع عدد الباحثين بشكل جزئي من 76 باحثا إلى 585 باحثا في سنة 2002.

الطاقة والمناجم

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

إن نشاطات استغلال الطاقات تغطي عليها الأشغال المتعلقة بالمحروقات. إذ ساهم قطاع المحروقات في سنة 1995 بحصة تقارب 54% من مجمل إيرادات ميزانية الدولة، وساهم تصدير حوالي 88 مليون طن من النفط في توفير إيرادات بالعملة الصعبة تقدر بتسعة ملايين ونصف مليار (9,5) دولار أي 88% من صادرات السلع والخدمات.

ولا ينبغي أن تغفل هذه الأرقام الضغوط الكبرى التي تواجه هذا القطاع.

إن قطاع المحروقات يواجه عددا من عوامل الضغط ولا سيما عوامل الانفتاح والترابط الشديدين في مجال الإنتاج والنقل والتوزيع والتسويق (وضعية كان من الممكن أن تكون مفيدة) ومن تبعية قوية لتقلبات السوق الدولية وحدود برنامج الاستغلال بسبب الحذر المفرط الذي يتسم به الشركاء الأجانب الذين لا يرغبون في الاستثمار بمناطق جديدة.

فيما يتعلق بالمناجم، فإن هذا القطاع يشهد ضغوطا مماثلة لضغوط المحروقات من حيث ضرورة انفتاحه على الخارج وتبعيته للخارج. ومن بين النقصات التي يتميز بها القطاع المنجمي ينبغي ذكر الموارد المنجمية غير القابلة للتجديد، والانحسار الكلي للحقول غير المستغلة، وجسامة الأخطار الجيولوجية والتكنولوجية، وضعف الإنتاج الوطني، وضعف الأشغال ذات المصلحة الجماعية (بين 36% و 50%) وضعف الصادرات وانخفاض استثمارات الدولة في مجال البحث المنجمي رغم وجود موارد هامة (حوالي ثلاثين مادة).

على ضوء هذه الوضعية، فإن الأهداف الاقتصادية في مجال المحروقات ترمي إلى أن تبلغ في حدود عام 2000 إنتاجا يقدر بستين (60) مليون طن، وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي بحوالي ستين (60) مليار متر مكعب، وتحصيل ثلاثمائة وستين (360) مليون متر مكعب من الغاز، ومائة وستين (160) مليون طن من غاز البروبان المميع والغاز المكثف، ومضاعفة

صادرات الغاز المميع، وزيادة قدرات أنبوب الغاز عبر البحر الأبيض المتوسط من ستة عشر (16) مليار إلى أربعة وعشرين (24) مليار متر مكعب، وتوسيع مركب "جومبو - غ.ب.م" من 4 ملايين إلى 7 ملايين طن في السنة.

وفيما يخص إنتاج الكهرباء، ينبغي مواصلة برنامج التوزيع العمومي للغاز وتوصيله إلى 105 بلدة جديدة.

وفيما يخص التكرير والبتروكيميا، فإن الأهداف المسطرة ترمي إلى ما يأتي : توسيع أنواع المنتوجات التامة الصنع كبدايل للمنتوجات المستوردة، والتحكم في "الستريم - كراكنغ" قصد تنويع الشروط وتوسيع سلسلة الوسطاء في مجال البتروكيميا، إذ أن تنوعهم البالغ من شأنه أن يفتح مجالا فسيحا لآفاق استغلال كبيرة.

2 - الأهداف العلمية :

إن مساعي البحث بالنسبة إلى مجمل الفروع تهدف أساسا إلى تنمية واستغلال التكنولوجيات الجديدة لاستكشاف واستغلال وتثمين المواد الأولية، الأمر الذي يعبر عنه عدد كبير من الأهداف الوسطى وتتمثل أساسا في التحكم في التقنيات الحديثة للبحث الجيولوجي والمنجمي (تقنيات التفسير، إعداد الأنماط، التحليل، الاكتشاف الخ.)، التسيير العقلاني للموارد المتوفرة (طرق وتقنيات استغلال ملائمة، الصيانة، الانتقال في المناجم)، مواصفات ومعالجة المعدن الخام، التحكم في تقنيات الجيوفيزياء وتطبيقها (التنقيب الراديو كهربائي والكهربائي، قياس الجاذبية، الإشعاع الكوني)، معرفة الأسواق الداخلية والخارجية للمنتوجات المنجمية، معرفة الموارد المعدنية والمنجمية الجوفية الصحراوية وبالشمال وفي أعماق البحر، التحكم في طرق رفع مستوى الأعمال ذات المنفعة الجماعية (نسبة التحصيل) والاستفادة من الحقول، تحسين قدرة المنشآت ووسائل الإنتاج على الاستغلال، تحسين القدرات القصوى على الحفر والنقل، اصطناع المنتجات الجديدة، ترقية الصيانة المسبقة وحماية التجهيزات من التآكل، التكفل بقضايا التلوث المرتبطة بنشاطات القطاع.

3 - برنامج البحث :

إن أهداف البحث العلمي المذكورة أنفا قد تمخّضت عن مجالات ومحاور ومواضيع بحث مجمعة في برنامجين وطنيين تمّت المصادقة عليهما أثناء ندوة يونيو سنة 1995، ويتعلّق الأمر بالبرنامج الوطني لاستكشاف واستغلال المواد الأولية وبرنامج تثمين المواد الأولية والصناعات.

إن التشاور بين القطاعات قد مكّن من أن تحدّد في البرنامج الأوّل خمسة مجالات تحتوي على حوالي خمسة محاور بحث تخصّ البحث الجيولوجي والبحث والتنمية المنجمية، واستغلال المناجم واستكشاف المحروقات، وتنمية واستغلال حقولها.

وفيما يتعلّق بتثمين المواد الأولية فإن مجال البحث يدور حول ثمانية محاور تتعلّق بالتكرير والبتروكيميا والمكثّفات والحفر والغاز الطبيعي والتلوّث عن طريق المحروقات ومشتقاتها.

4 - التدابير المؤسّساتية والتنظيمية :

فيما يتعلّق بالمجالات المؤسّساتية، ينبغي تعديل القانون الأساسي للديوان الوطني للأبحاث الجيولوجية والمنجمية وتحويله إلى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتقني.

5 - تطوير الموارد البشرية :

إن نشاطات البحث العلمي والتقني في مجال الطاقات والمناجم يقوم بها الآن حوالي 530 شخص منهم 65 يعملون بصفة دائمة. ويبلغ العدد اللازم لتنفيذ البرنامج الخماسي 1387 شخص منهم 130 يعملون بصفة دائمة.

الصناعات

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

يتّسم القطاع الصناعي بحسن توزيع مجال شبكته المتكوّنة من وحدات إنتاج تغطّي عددا لا بأس به من الفروع الصناعية، كما يتّسم بخطورة وتنوّع الموارد الطبيعية (من معادن ومواد معدنية ونباتية).

ويتوفّر هذا القطاع فضلا عن ذلك على طاقات بشرية كامنة لا يستهان بها على درجة من الأهمية المعتبرة، وإلى جانب هذه النقاط الإيجابية تجدر الإشارة إلى عدد كبير من النّقائص المزمّنة، منها ضعف مستوى التكامل لمختلف الفروع وضعف تثمين الموارد المتوفّرة. ومن جهة أخرى، فإنّ ضعف توظيف الطاقات الموجودة (50٪ في المعدّل) وسوء الاستعمال الكامل لأداة الإنتاج (23٪ من رقم الأعمال) وقلة الصادرات من غير المحروقات تشكّل عوائق حقيقية في وجه التطوّر الاقتصادي الوطني.

وتجدر أن تضاف إلى هذه الضغوط نقاط ضعف أخرى من بينها عدم التكيف مع موقعها الحالي الذي أصبح هشاً لأنّه لا يفتح المجال للشراكة والخصوصية.

إنّ التّقهقر التّدرّجيّ لقدرات الإنتاج وغرض العمل والاستثمار وكذا عدم تلبية حاجات السوق الوطنية والجهوية الهامة تضاف كلّها إلى النقاط المذكورة وتبيّن الوضع العسير الذي يعانيه هذا القطاع الاستراتيجي بالنسبة لمستقبل البلاد.

وإزاء مواطن الضعف هذه وللدخول مباشرة في اقتصاد السوق لا بد من تحديد الأهداف الاقتصادية في المكان والزمان، ويبدو أن البرنامج الخماسي يمثل مبادرة واقعية. وترمي الأهداف على المدى المتوسط التي يتوخّاها هذا القطاع إلى : الرّفْع من مستوى النّمُو الصناعي عن طريق مضاعفة الإنتاج من خلال إعادة تنشيط وتوظيف القدرات الموجودة ومن المقرّر أيضا إعادة توازن الميزان التجاري (الزيادة في المبيعات المعدة للتصدير إلى 4 مليارات دولار) وتطوير قدرات الإنتاج للمنتوجات الحساسة ولا سيما منها المنتوجات الفلاحية والأدوية ومواد البناء.

ولا يمكن بلوغ هذه الأهداف إلا عن طريق التحول التكنولوجي الطموح.

2 - الأهداف العلمية :

توجّه هذه الأهداف نحو إنجاز الأهداف الاقتصادية المذكورة عن طريق التّكفّل بنشاط البحث في ميادين تناسب الفروع الصناعية ذات الأولوية في نطاق البرنامج الخماسي. ولهذا الغرض فقد حدّدت برامج

المادة 34 : يدلي المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني برأيه سنوياً في التقرير المقدم إليه والمتعلق بحصيلة وأفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ويناقش هذا الرأي في مجلس الوزراء.

المادة 35 : يقدم الوزير المكلف بالبحث العلمي كل سنة أمام البرلمان تقريراً عن نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، يبرز فيه خاصة ما أنجز من الأهداف المسطرة والحصيلة المالية للسنة السابقة، وأفاق السنة الموالية من ضمن أولويات البرامج والتمويل.

المادة 36 : تتخذ الدولة بواسطة الهيئات المؤهلة التدابير الملائمة من أجل تثمين نتائج البحث، لاسيما عن طريق :

- إنشاء هيئات وهياكل تثمين ودراسات تقنية، اقتصادية داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث،

- إعادة تحديد مهام البحث والتطوير التكنولوجي داخل المؤسسات وذلك لتوثيق علاقاتها مع قطاع البحث،

- إنشاء مراكز وطنية لتثمين نتائج البحث مدعمة بكل الوسائل الضرورية لصنع النماذج الأولية والسلاسل الأولية للأصناف،

- إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة،

- إقامة أقطاب تكنولوجية في الميادين ذات القيمة المضافة العالية،

- رد الاعتبار إلى الهيئات المدعومة بالتقريب وتوحيد الأنماط وتنشيطها، وذلك من أجل

* تثمين التكنولوجيات ذات القيمة المضافة والقدرات في الهندسة والتجهيزات التكنولوجية المتوفرة،

* تسهيل نقل نتائج البحث نحو قطاعات التنمية،

- رفع قدرات تكييف التكنولوجيات المستوردة.

غير أن الأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين والباحثين الذين يعملون بوقت جزئي ومدعمي البحث يخضعون لواجب التحفظ وأخلاقيات وأداب المهنة الواردة في النصوص المعمول بها.

ويجب أن يتضمن هذا القانون الأساسي الخاص ترتيبات من شأنها أن تسهل تنقل الباحثين وفرق البحث بين ميادين البحث المختلفة والمؤسسات المساهمة فيه.

المادة 31 : يضمن القانون الأساسي الخاص للأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين والباحثين الذين يعملون بوقت جزئي ومدعمي البحث، الظروف الأكثر ملاءمة واستقراراً فيما يخص التشغيل والأجور والصوافز، بما فيها الاستفادة من إيرادات البحث العلمي، والتكاليف الضرورية لإنجاز مشاريع البحث التي تدخل في إطار تنفيذ البرامج المنصوص عليها في المادة 10 أعلاه، كما يضمن متابعة المسار المهني من جهة، وتكريس إلزامية النتائج من جهة أخرى.

الباب السادس

تقييم وتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

المادة 32 : تخضع نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتقييم دوري وفقاً لمقاييس وكيفيات موضوعية.

ويخص هذا التقييم في نفس الوقت نشاطات الباحثين ومؤسسات البحث وكذا برامج البحث.

المادة 33 : تجمع اللجان القطاعية الدائمة واللجان المشتركة بين القطاعات العمل التقييمي والحصيلة التي تقدمها هيئات التقييم على مستوى المؤسسات المكلفة بتنفيذ نشاطات البحث.

ويفرضي هذا التجميع إلى تقرير عن الحصيلة والأفاق يقدمه سنوياً الوزير المكلف بالبحث العلمي إلى المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني، ويمكن نشره بعد استيفاء مراحل التقييم.

الملحق

تقرير عام

(المادة 41 من القانون)

* الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

* البرامج العلمية.

* الإجراءات التنظيمية والمؤسسية.

* الوسائل المالية.

الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وبرامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

تمهيد :

طبقا للمبادئ والمنهجيات المقررة لوضع القانون البرنامج المتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي فإن استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجمل القطاعات المعنية بأعمال البحث قد تم عرضها والتعبير عنها في شكل أهداف علمية وإجراءات مرافقة تتيح للبحث أن يساهم في تحقيق هذه الاستراتيجيات.

إن تعليمة السيد رئيس الحكومة رقم 13 المؤرخة في 21 مارس سنة 1996 وبرنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني وتوصيات الندوة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتبر الوثائق المرجعية في مجال تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمخطط الخماسي.

إن الأهداف العلمية والتقنية وكذلك أعمال البحث التي ينبغي القيام بها لتحقيقها قد تم جمعها ضمن برامج بحث وطنية ذات طابع قطاعي وقطاعي مشترك وخصوصي.

وهكذا فإن البرامج الوطنية للبحث تعبر عن إشكالية تنمية بلادنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شكل جملة متماسكة من أهداف وأعمال بحث علمي وتطوير تكنولوجي.

ولذا فإن برامج البحث الوطنية في نطاق المخطط الخماسي 1998 - 2002 تخلص ما يأتي :

المادة 37 : من أجل تنشيط أشغال نتائج البحث ونقلها واستغلالها وتعميمها، تضع الدولة الوسائل اللازمة لتسهيل نشر نتائج البحث وتشجيعها وإنتاج الدوريات والمؤلفات العلمية والتقنية وتوزيعها وكذا حمايتها.

الباب السابع

مصالح الخدمات العلمية والتقنية

المادة 38 : تعمل وتشجع الدولة، بالمشاركة مع الدوائر الوزارية المعنية، على إقامة شبكة وطنية لنقل المعلومات تربط بين جميع مؤسسات التعليم والتكوين العاليين وكذا الهيئات والهيكل ومؤسسات البحث، تسهلا لتبادل المعلومات وتدعيما للتبادل العلمي والتقني.

المادة 39 : تتخذ الدولة الترتيبات اللازمة للسماح للباحثين بالوصول إلى مصادر المعلومات العلمية والتقنية الدولية، والحصول عليها، وتشجيع التعاون الدولي في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، في إطار التنظيم المعمول به.

الباب الثامن

أحكام خاصة

المادة 40 : تبقى أحكام هذا القانون سارية المفعول إلى ما بعد الفترة الخماسية المحددة في المادة الأولى من هذا القانون، باستثناء الأحكام المتعلقة بالجوانب المالية والبرنامج الخماسي.

المادة 41 : تلزم جميع المؤسسات والهيئات والأجهزة بتنفيذ أحكام هذا القانون والامتثال للتوجيهات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، والإجراءات التنظيمية والمؤسسية، والوسائل المالية التي يحتويها التقرير العام الملحق، والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا القانون، وكذا تنفيذ المخططات السنوية المتعلقة به.

المادة 42 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998.

اليمين زروال

وسيكمل البرنامج النهائي الخاص بهذا الميدان خلال سنة 1998.

الفرع الزراعي الغذائي : بالنسبة لهذا الفرع، ترمي المحاور التسعة (9) المحددة على المدى المتوسط إلى تحسين التقنيات وتكنولوجيا التحويل وحفظ وتوزيع المنتجات الغذائية ذات الضرورة الملحة من مواد زراعية وحسب جافة وحبوب ومشتقاته وبيض ومنتجات اللحوم وتمور، وتخص محاور البحث الأخرى ميادين التقنيات والتكنولوجيا الخاصة بتثمين المنتجات الفرعية الزراعية والمواد العطرية البرية والبحرية.

مواد البناء : هذا الميدان الذي سيتجسد خلال هذه السنة 1997 - 1998 يتمحور على سبعة (7) محاور للبحث وهي التعرف على حقول المواد الأولية بالنسبة لمواد البناء، واستغلال مقالع الحجارة، وتثمين المواد الأولية والمنتجات الفرعية وتحسين جودة المنتجات وطرق الاستعمال وتطور المنتجات الجديدة وتحسين أداء المنشآت وتصور هذه المنشآت، وتضم هذه المحاور أكثر من أربعين (40) موضوع بحث.

المواد الصيدلانية : تمت المصادقة في هذا الميدان على برنامج يتكوّن من تسعة (9) محاور بحث خلال ندوة يونيو سنة 1995 ولبعض هذه المحاور علاقة مباشرة بالقطاع الصناعي ولا سيما في مجال تطور التقنيات أو تكنولوجيات الدعم والمساندة لقطاع الصحة. وتتعلّق الأعمال المسطرة في مجال البحث والتطور التكنولوجي بالهندسة الطبية، وتكنولوجيا المناهج، وتطور الصيدلة الشعاعية وتثمين النباتات العطرية المحلية ومراقبة وصناعة الأدوية وكذا الهندسة الصحية.

4 - التدابير المؤسسية والتنظيمية :

ينبغي القيام بإعادة الاعتبار وإعادة تنشيط وحدات البحث القائمة لتحديد أفضل لمهامها الخاصة بالبحث وتدعيمها بمساعدة وحدات البحث الأخرى، (الجامعات وغيرها). وفي مجال إنشاء الهياكل الجديدة، تم اقتراح إنشاء وكالة تنمية البحث

وطنية حسب الموضوعات. وهكذا، وبغرض التسريع بعملية إعادة الهيكلة والتحويل التكنولوجي، يقترح برنامج التكنولوجية الصناعية (أنظمة الانتاج المندمج، الهندسة الكهربائية والآلية، هندسة العمليات والهندسة الميكانيكية)، ومن جهة أخرى. زعلا على التسويق الدولي لمنتج ذي القيمة المضاعفة لا بد من مباشرة بحث مكثف في ميادين تكنولوجيا الإعلام (الإعلام الآلي، وهندسة العقل الإلكتروني، والإلكترونيات البصرية، تكنولوجيا البرامج، والعتاد الجديد والمواصلات السلكية واللاسلكية) ويتميز البرنامجان المذكوران أعلاه بطابع الانتشار، ويتوقف نجاحهما على قدرات تعبئة الكفاءات البشرية أكثر مما يتوقف على الوسائل المادية أو المنشآت الأساسية، وسوف تعرض هذه البرامج لاحقا.

وفيما يخص برامج المواضيع ذات الأولوية الخاصة بقطاع الصناعات فهي تخص الصناعات الكيماوية والزراعة الغذائية ومواد البناء والمنتجات الصيدلانية.

3 - برنامج البحث :

الصناعات الكيماوية : يتضمن هذا الميدان تسعة (9) محاور للبحث ترمي إلى هدفين رئيسيين هما : التلبية الكمية والنوعية فيما يخص المنتجات القائمة الصنع والرفع من نسبة التكامل الصناعي بعد مرحلة الصنع. أما في ميدان البحث فإن النشاط لا بد أن يرمي إلى التحكم في التقنيات والمنتجات وبالتالي تحسين الطرق والأساليب. ومنها التجديد من أجل ترقية المواد المحلية وضبط التركيبات والصناعات الجديدة والتنسيق فيما بينها. وتخص المحاور ذات الأولوية المزمع تطويرها في أفق 2000، المركبات المتعددة الأصول والكيماويات الفيزيائية والمطهرات والتطبيقات الإلكترونيكيماوية وهندسة المناهج والأساليب والأسمدة.

الحديد والصلب :

يبرز في هذا المجال محور أولوية يتعلّق بالتكفل بمشاكل ذات طابع تكنولوجي تطرح على منشآت في مختلف الوحدات الإنتاجية لا سيما بمجمع الحجار.

التكنولوجي ومركز للصيانة التكنولوجية بإعادة تعريف وتدعيم مهام مركز التحاليل الفيزيائية والكيميائية.

5 - تطوير الموارد البشرية :

إن العدد الحالي للباحثين في القطاع الاقتصادي ضئيل جداً (127 باحثاً في خمس عشرة (15) وحدة بحث) بالمقارنة مع المتطلبات في مجال البحوث العلمية والتقنية والتكنولوجية الخاصة بالبحث الصناعي.

وتتطلب المشاريع على المدى المتوسط، استناداً إلى أساس مواضيع البحث المحددة في الميادين المذكورة أعلاه تجنيد حوالي 860 شخص من بينها 274 باحث بصفة دائمة.

السكن والبناء والتعمير

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

تطرح الوضعية المتأزمة الحالية للسكن مشاكل خطيرة ومتعددة ذات طابع مادي واجتماعي وعملي. إن المعايينة الكمية والنوعية في قطاع السكن وحده تظهر عددا كبيرا من الضغوط الكبرى، وبالفعل، فإن هذا القطاع يتميز بقدوم حظيرة السكنات (53٪ من حظيرة السكنات بُنيت قبل سنة 1962 و 800.000 مسكن توجد في حالة تدهور متقدمة جداً)، فالعجز المزمن في السكن يقدر بـ 1.200.000 وحدة. ونتجت عن الاستغلال السيء للقدرات الوطنية في مجال مواد البناء وأداة الإنتاج آثار ضارة تنعكس على آجال تسليم السكنات وآجال الإنجاز.

وتوجد ظواهر أخرى تزيد من حدة الأمر المتأزم لا سيما عدم تعهد النظام المصرفي بتمويل السكن وقلة الأموال الموظفة من قبل وكالات التأمين والضمان والشؤون الاجتماعية، ينبغي أن يُضاف إلى هذه الضغوط عدم التحكم في السوق العقارية عامة والعقارية العمرانية خاصة.

وعليه، فإن الأهداف الأساسية لهذا القطاع تكمن في تسريع وتيرة إنتاج السكنات وإعادة الاعتبار والتحكم في الأسواق العقارية ومواد البناء والتجهيزات واليد العاملة ورؤوس الأموال

إن تحقيق هذه الأهداف سيسمح بالوصول في السنوات الخمس المقبلة إلى وتيرة إنجاز بنسبة 250.000 سكن سنوياً أي 13 سكناً لكل 1000 نسمة وهذا يتطلب جهود تمويل تقدر بـ 1.500 مليار دينار من بينها الثلث ($\frac{1}{3}$) أي 500 مليار تنتمي من ميزانية الدولة.

2 - الأهداف العلمية :

يشكل البحث في قطاع الإسكان (السكن خاصة) أحد الأعمال الأساسية من بين الأعمال القادرة على التلبية الفعالة على المدى المتوسط للمشاكل المطروحة في هذا القطاع.

وتتمثل مساهمة وحدات البحث في هذا المجال في التكفل بجوانب التحكم في التقنيات والتكنولوجيات المرتبطة بالهندسة المدنية وهندسة المناهج وهندسة الزلازل وتأمين أدوات الإنتاج وإعداد التنظيم التقني (قواعد مضادة للزلازل، وضع منهجية دراسة حساسية المواقع إلخ...).

إن تطوير أدوات جديدة في الأبحاث العلمية والمساعدة في أخذ القرار (نظام الإعلام الآلي الجغرافي والتصور المساعد بالحاسوب، وتشخيص وتقييم الأضرار الناتجة عن الزلازل وجمع المعلومات العلمية إثر الزلازل وتشكيل بنك معطيات في هذا المجال).

3 - برنامج البحث :

يضم برنامج البحث المقترح تسعة (9) قطاعات ذات الأولوية تتعلق بالعقار القابل للتعمير، وبمعالجة الأنسجة الحضرية، وبإنجاز السكنات وبالتطور التكنولوجي في مجال العمران، وبأخطار الزلازل وبالسوق العقارية القابلة للتعمير وبسوق مواد البناء وبالسوق المالية والقرض، وبالتجهيز.

وقد تم تحديد حوالي ستين (60) موضوع بحث، لا سيما وأن هذا البرنامج ينبغي أن تصادق عليه لجان البرامج واللجان القطاعية المشتركة

4 - التدابير التنظيمية والمؤسسية :

إنّ البحث في مجال الإسكان ما عدا البحث الجامعي يقوم به مركزان للبحث وهما المركز الوطني للدراسات والبحث المدمج في البناء (CNERIB) ومركز الهندسة المضادة للزلازل (C.G.S) ويقدر عدد الباحثين بعشرين (20) باحثا في المركز الأول و 30 باحثا في الثاني.

وبغية التكفل بانشغالات البحث في القطاع، ينبغي الشروع في القيام خلال المخطّط الخماسي بوضع مخابر البحث المشتركة ومرصد للسكن.

5 - تطوير الموارد البشرية :

إنّ الموارد البشرية المجنّدة لحدّ اليوم بمفهوم الباحثين الدائمين وبشكل الوقت الجزئي تقدّر بـ 50 و 36 شخصا، ويمكن أن تصل هذه الأعداد إلى 100 و 120 شخص في عام 2002 بمجموع 220 باحث.

الصحة

1 - الأهداف الاقتصادية والاجتماعية :

يتميّز النظام الوطني للصحة بأهمية المنشآت والوسائل البشرية والمادية، أي حصيلة صحية مرضية في مجملها ولكن أيضا إحساس عام بعدم الرضا ناتج أساسا عن التسيير السيء لأغلبية المصالح الصحية وكثرة انعدام توفر عدّة مواد ذات الضرورة القصوى.

وتقدّر نسبة التغطية الصحية الحالية بمستشفى واحد لكلّ 152.500 نسمة، عيادة طبية واحدة متعدّدة الاختصاصات لكلّ 61.700 نسمة، ومركز صحي واحد لكلّ 25.000 نسمة، وقاعة علاج واحدة لكلّ 8000 نسمة وطبيب واحد لكلّ 1150 نسمة، وصيدلي لكلّ 8544 نسمة، وجراح واحد لكلّ 3682 نسمة، وعون ممرض لكلّ 444 نسمة.

وقد سطر القطاع للسنوات الخمس (5) المقبلة عددا معيّنا من الأهداف منها عقلنة وتهيئة الخصائص الديمغرافية للأمة (التقليص من مختلف نسب الوفيات والخصوبة، انخفاض نسبة النمو الديمغرافي إلى 1,9٪) وتحسين ظروف الحياة وحماية السكان من

الأمراض (القضاء على الأمراض المرتبطة بالبيئة، والتقليص من سوء التغذية، وإدمان المخدرات، والأمراض الجنسية المتنقلة من شخص لآخر). وإعادة الاعتبار للطب في المجموعات (الأوساط المدرسية والمؤسسات والجامعات إلخ...). إنّ تحسين وتنظيم رفق الأدوية وتعميم شبكات الصيدليات المناوبة هي أيضا من بين الأهداف المسطرة على المدى المتوسط.

2 - الأهداف العلمية :

إنّ الهدف من البحث العلمي في مجال الصحة يكمن في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المذكورة سابقا. ولهذه الأهداف المسطرة علاقة بتدعيم البحث في الصحة العمومية والجماعية وتطوير البحث التطبيقي والعيادي والعلاجي والشروع في البحث الأساسي الموجّه والهندسة الطبية الصحية والمواد الصيدلانية.

3 - برنامج البحث :

لقد تمّ تحديد ستة (6) ميادين بحث تتمحور حول ما يقارب عشرين (20) محورا ذات أولوية :

البحث في الصحة العمومية والجماعية، البحث التطبيقي والعيادي والعلاجي، البحث الأساسي الموجّه، التشخيص والهندسة الطبية الصحية والمواد الصيدلانية. وتضمّ المحاور ذات الأولوية ما يقارب المائة (100) موضوع بحث لها علاقة بالبحث الوبائي، والمجموعات الحساسة، الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للصحة والتربية الصحية. ويعني هذا أيضا البحوث العلمية على الأمراض غير المتنقلة، والأمراض المتنقلة، والحوادث والأمراض المرتبطة بالمحيط.

ويتمثّل البحث الأساسي المكتمل في التكفل بأعمال البحث في البيولوجيا الأساسية، والفيزيولوجيا والفيزياء الحيوية وعلم المجهرات وعلم المناعة، والجراحة التجريبية.

وتمت المصادقة على مجال البحث في المواد الصيدلانية إثر ندوات البحث. أما الميادين الخمسة (5)، فإنّ مشاريع البحث قد أعدت من طرف لجنة برنامج الصحة الموجودة لدى الوكالة الوطنية لتنمية البحث في الصحة.

4 - التدابير المؤسسية والتنظيمية :

ولتقويم الوضعية، فإن قطاع الصحة ينطلق من مبدأ أنه لا ينبغي اعتبار عدم الرضا العام الحالي كعامل سلبي للاستسلام، بل كعامل لتجديد الطاقة العلمية والتقنية بهدف التسيير الأفضل للمنظومة الصحية الوطنية.

وتفضل السياسة الجديدة للصحة تحسين عرض الخدمات في التخطيط العائلي عن طريق مساهمة المراكز الإستشفائية الجامعية والإبقاء على مجانية العلاج، والمواد المرتبطة بالبرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي وإعادة تنظيم وتدرج جهاز الاستعجالات الطبية الجراحية. وترتكز هذه الشبكة أساسا على تحسين وسائل الاتصالات السريعة والنقل الطبي.

وتهدف السياسة الوطنية للدواء من جهتها على المدى المتوسط إلى المساهمة الفعلية للكفاءات الوطنية في مجال تركيب الأدوية ووسائل رقابة الأدوية والمواد المعاملة، ويتعلق الأمر، لاسيما، بإنشاء الهياكل الآتية :

- مخبر مراقبة المواد الصيدلانية،

- الوكالة الوطنية للدّم،

- المساحات الخمس الجغرافية الصحية الجهوية،

- المخبر المشترك للتحليل المطيافي،

- شبكات الصيدليات المناوبة،

ومن جهة أخرى، ومن حيث التنظيم، يتعلق الأمر بما يأتي :

- إعادة الاعتبار لمعهد باستور بالجزائر،

- وضع إطار قانوني يتعلق بالتجارب العلاجية على الإنسان،

- تكييف التشريع المتعلق بالصيدليات والصناعة الصيدلانية.

5 - تطوير الموارد البشرية :

توجد نشاطات البحث العلمي والتقني في قطاع الصحة على مستوى المراكز الاستشفائية الجامعية والمعاهد الوطنية للتعليم العالي للعلوم الطبية والمعاهد التابعة لوزارة الصحة والسكان. ويتعلق الأمر بأغلبية الباحثين بشكل جزئي الذين يقدر عددهم بـ 385 باحث، بينما العدد الضروري لتنفيذ البرنامج الخماسي يقدر بـ 600 باحث.

التربية الوطنية

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

تتمثل الأهداف الأساسية التي يطمح قطاع التربية الوطنية إلى تحقيقها لاسيما، في كبح ظواهر تقهقر المستوى العام للتعليم ومردود المنظومة التربوية، وتحديد وتحضير وتقييم أدوات ووسائل القيام بالإصلاح الشامل والعميق والمنسجم مع المنظومة التربوية بغية تحسين توعية التعليم. إن تحقيق هذه الأهداف يمر باتخاذ عدد من التدابير، منها تحسين تأهيل العمال وتحسين مستوى الأدوات التعليمية وأخيرا بعث حركية البحث البيداغوجي لتحسين البرامج ومناهج التعليم والتقييم والتوجيه وكذلك تنظيم القطاع وتسييره.

2 - الأهداف العلمية :

لقد تم إعداد الأهداف العلمية وأهداف البحث في مجال التربية والتكوين أخذا بعين الاعتبار للمشاكل التي يواجهها قطاع التربية أساسا في مجال نوعية التكوين والتقييم في كل الميادين والتوافق بين التكوين والشغل من جهة والتحول السريع الذي يعرفها المجتمع والضغط الديمغرافي من جهة أخرى، وأخيرا الانفتاح على العالم الحديث. إن تحقيق الأهداف العلمية عبر تجديد فرق بحث متعددة الاختصاصات وتكوين شبكة وتشكيل بنوك المعطيات سيسمح بالتخفيف من الاختلالات الخطيرة الملحوظة والوقاية منها.

3 - برنامج البحث :

تنقسم إشكاليات البحث في هذا القطاع إلى ميادين تتمحور حول محاور ومواضيع بحث.

محتويات التعليم على مختلف المستويات يتعلّق بالمعرفة المثلى لمسارات الفكر والتعلّم وطريقة تقبّل التلاميذ للمفاهيم والتصورات. كما يجب أن تتعلّق بتكنولوجيات التعليم والوسائل التعليمية مثل التعليم المعاون بالحاسوب والتلفزة الدراسية والجامعية، والوسائل التعليمية، وبصفة عامّة إدخال تكنولوجيات الإعلام في التربية. أما المحاور التي تشكّل هذا الميدان فهي تخصّ المنظومة الأساسية لفن تعليم الفروع التعليمية وفن تعليم الرياضيات وكذا فن وتعليم العلوم التجريبية والعلوم التكنولوجية والعلوم الإسلامية واللغة العربية والأمازيغية واللغات الأجنبية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، وأخيرا العلوم الطبية والمصطلحات والرموز والوسائل التعليمية.

تكوين المكوّنين : علاوة على المهمة الأولى للمكوّن التي تتمثّل في تبليغ المعرفة وإنتاج الكفاءات، فإنّ لهذا المكوّن أيضا دور، وهو دور المربي وتلقين المعرفة : من هنا تبدو الأهمية الاستراتيجية لهذا الدور في تغيير المجتمع تاريخيا، عملت منظومتنا التربوية لا سيما على تحقيق هدف على المستوى الكمّي لتلبية الحاجات المتزايدة إلى المعلمين الناتجة عن النمو السريع لنسب التمدّس. وهذا لأنّ التوظيف كان يتمّ غالبا دون تكوين بيداغوجي وبسيكولوجي وتعليمي. واليوم ينبغي أن يتكفّل البحث بثلاثة (3) محاور تكميلية منها التكوين الأوّل والتكوين المتواصل وإعادة التدريب، وأخيرا تقييم المكوّنين.

التكوين المهني والتمهين : ينبغي أن يأخذ البحث في هذا المجال بعين الاعتبار مقياسين مهمّين وهما تطوّر التقنيات والتكنولوجيات من جهة، وتطوّر الظرف الاقتصادي من جهة أخرى، للتكفّل الأفضل بآليات التوجيه والمناهج البيداغوجية والوسائل التعليمية وتكييف التكوينات مع الشغل واحتياجات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتتضمّن المحاور التي يتشكّل منها هذا الميدان مهامّ ومناهج التكوين المهني والشغل، وأخيرا العلاقات بين التكوين المهني والتعليم التقني.

فلسفة التربية وفلسفة المعرفة وتاريخ العلوم : ينبغي أن ينصبّ هذا البحث على الأهداف العامة للمنظومة التربوية والتكوين لتوضيح طبيعة المجتمع المدني الذي نطمح إليه، والتنسيق بين القيم الوطنية والقيم العالمية وتفتح الشخصية في كلّ أبعادها، كما تنصبّ على تحليل النظريات والتيارات والأفكار التي تحكم التصورات والممارسات التربوية. وتنصبّ كذلك على تاريخ العلوم والعلماء ومساهماتهم في تقدّم ذلك في مختلف الميادين. وينقسم هذا الميدان إلى محاور تتعلّق، تباعا، بفلسفة التربية وفلسفة المعرفة وفلسفة العلوم وأخيرا فروع التعليم.

سوسيولوجيا التربية : يهدف البحث في هذا المجال إلى إدماج دراسة المحيط والعوامل الخارجة عن المدرسة لتحليل وفهم أفضل للعلاقات بين المجتمع والمدرسة، ومعرفة تسيير المؤسسات التربوية، والنتائج الاجتماعية للتربية بصفة عامّة. ويتمشور هذا الميدان حول محاور تتعلّق، لا سيما، بالعلاقة بين التربية والمجتمع، ومحو الأمية والتربية المستمرة.

التربية، والبيداغوجية، وعلم النفس : إنّ دور التربية في تنمية وتطوير وعصرنة المجتمع أمر لا يحتاج إلى إيضاح. ولكي نجعل منظومتنا التربوية ذات مردودية ينبغي دائما بذل مجهود بحث في البيداغوجيا وذلك لإعداد وتقييم وتكييف أحسن للبرامج وحجم الساعات والوتائر المدرسية والنشاطات البيداغوجية والتكوين العامّ والتكوين المهني. كما سيسمح البحث في علم النفس التربوي بتوضيح المفاهيم والتصورات والمناهج للتحكّم فيها، وتقييم وتكييف نظريات التعليم. ويضمّ ميدان البحث هذا عدّة محاور منها الأهداف البيداغوجية، والوضعيات البيداغوجية، وهيكل وتنظيم المنظومة التربوية، والتكوين العامّ والتكوين المهني والفشل المدرسي والجامعي وأخيرا التربية وتكوين الفئات الخاصة.

تعليمية الفروع وتكنولوجيات التربية : إنّ البحث المتعلّق بتعليمية (فن تعليم) الفروع الذي ينبغي أن يساهم على الخصوص في إعداد وتكييف

التقييم والدراسة المستقبلية : إن أهمية قطاع التربية والتكوين تتطلب تقييما موضوعيا وصارما ودائما يتعلق بمجمل جوانب المنظومة التربوية بغية كشف النقص والاختلالات ومعالجتها وتوقع حدوثها. وينبغي أن يوضح البحث في هذا المجال للمكوّنين، مفاهيم التقييم التكويني والتقييم المختصر والتقييم العادي ويجعلها ميدانية. كما ينبغي أن يسمح البحث في الدراسات المستقبلية للمنظومة التربوية بالتكيف مع التغيرات والتحولات الداخلية والخارجية والتكفل بها على مستوى البرامج والإصلاحات. ويتمحور هذا الميدان حول محاور البحث المتعلقة بالإصلاحات التربوية وتقييم مختلف مراحل التربية والتكوين وطرق إجراء الامتحانات، وأخيرا الدراسات المستقبلية.

الاقتصاد والتسيير وتخطيط التربية : إن البحث في هذا المجال ضروري للاستعمال العقلاني لمصاريف التربية والتكوين من جهة، ورفع مردودية هذا القطاع إلى أقصاها من خلال الانسجام بين توزيع الوسائط والبرامج وأخيرا التوجيه. وتخصّ محاور البحث في هذا الميدان اقتصاد التربية والتكوين، والتوجيه المدرسي والمهني، والتوافق بين التكوين والشغل، وأخيرا الديمغرافيا والتخطيط والتربية والتكوين.

4 - التدابير التنظيمية والمؤسّساتية : إن الطابع الاستراتيجي للميدان المعني الذي يحدّد مستقبل مجتمعا يتطلب تجسيدها ميدانيا لأهداف البحث العلمية المحددة ومتابعة دائمة وتقييما منتظما لنتائجها. وعليه، ينبغي من الآن فصاعدا تشكيل شبكة بحث عبر التراب الوطني وإقامتها، حيث تشترك فيها كلّ الكفاءات التي تهتمّ بإشكالية البحث في هذا الميدان. ومن جهة أخرى، ينبغي تدعيم وسائل المعهد الوطني للبحث في التربية الذي يشكل قطب الامتياز على مستوى الشبكة، لا سيما، البشرية منها بواسطة باحثين ذوي مستوى عالٍ قصد توحيد البرنامج.

5 - تطوير الموارد البشرية : نظرا لأهمية العامل البشري في تطبيق كلّ سياسة بحث من جهة،

والطموح الذي يسعى إليه قطاع التربية من جهة أخرى، ينبغي بذل جهد تنموي في مجال الموارد البشرية للوصول عام 2002 إلى نسبة 887 باحثا مجنّدا في ميدان التربية الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل الجهد كي يتمّ، حول البرنامج الوطني للبحث في التربية والتكوين، تجنيد باحثين من مختلف الاختصاصات والبيئات الكفيلة بالمساهمة في تنفيذه. ولبلوغ هذه الأهداف في مجال القدرات العلمية البشرية ينبغي أن تعرف تنمية الموارد تطوّرا مستمرا نحو الزيادة.

البيئة

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

إن للنمو والتطور الاقتصادي آثارا ضارة على البيئة. ولقد أصبح التكفل بتكلفة حماية وصيانة ووقاية الموارد الطبيعية عاملا لا مفر منه في كلّ سياسة تنمية اقتصادية دائمة. وتبقى هذه التكلفة مرتفعة جدا لأنها تتطلب إدخال تكنولوجيات جديدة يجب على بلدان كالجزائر أن تقتنيها حتى اليوم من الخارج.

ويبقى إذن الهدف الرئيسيّ يتمثّل في التقليل من سعر التكلفة لتحويل تكنولوجيات مكافحة التلوّث وكذا التكفل بآثارها على السكان والأنظمة البيئية وتسييرها.

2 - الأهداف العلمية :

يوجد البحث في مجال البيئة على مستوى مؤسّسات التعليم والتكوين العاليتين (الجامعات والمراكز الجامعية، والمدارس الكبرى) ومؤسّسات البحث (المراكز والمعاهد الوطنية للبحث) التي تشكّل شبكة كثيفة إلى حدّ ما تتكوّن من وحدات بحث موزّعة عبر التراب الوطني.

وتقدّر الطاقة البشرية بحوالي 90 شخصا.

أمّا البيئة فهي بصدد إفران سوق اقتصادية واسعة في السنوات المقبلة. ويعد من الأهمية بمكان وضع سياسة للبيئة داخليا وجهويا في المؤسّسات وتنمية قدرات الملاحظة والترقب والتحريات

5 - تطوير الموارد البشرية :

في هذا المجال، ينبغي تدعيم الطاقة البشرية لا سيما منها فئة الباحثين الدائمين، وبالشغل فإنّ البحث الحالي يقوم به باحثون غير دائمين، ويتعلّق الأمر برفع الرّقم الحالي للباحثين العاملين بالتوقيت الكامل، من 50 إلى 100 باحث سنة 2002 وتجنيد 250 باحثاً يعملون بالتوقيت الجزئي.

تنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة والتصحّر

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

إنّ أعمال البحث الحديثة المتعلقة بالأساط القاحلة وشبه القاحلة تظلّ ضعيفة كما ونوعاً رغم ظهور تقنيات حديثة ووضع هياكل بحث تابعة لمختلف القطاعات المعنية والأهمية المولدة لتنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة من طرف السلطات منذ الاستقلال، ولا سيما في مشروع رئيس الجمهورية مؤخراً.

وبالرغم من أن شبكة وحدات البحث مكثّفة جداً أي حوالي 13 مؤسسة بين معاهد جامعية ومراكز ومعاهد وطنية للبحث، إلّا أنّ القدرة العلمية والتقنية تبقى أقلّ بكثير من الإمكانيات الموجودة.

وترمي الأهداف الأساسية في نفس الوقت إلى الاكتفاء الذاتي للمناطق النائية وشبه النائية واندماجها الكلي في مسار التنمية الاقتصادية الوطنية. ويمرّ هذا الإدماج عن طريق استغلال الموارد المهمة الموجودة في هذه المناطق من غير المحروقات ولا سيما ترقية المنتجات الفلاحية ذات القيمة المضافة الكبرى.

2 - الأهداف العلمية :

للأهداف العلمية علاقة بالتقييم الإقليمي للمناخ والجرد الدقيق والمحين للموارد الطبيعية، والمراقبة المنتظمة للمساحات وتقييم مسارات التآكل وتدهور الأساط القاحلة وشبه القاحلة، وتحديد قدرات الوسط ووصف حالات المساحات عن طريق التقنيات

العلمية. كما أنّه من الضرورة التزوّد بهياكل بحث قادرة على استغلال التقنيات المكتسبة في الخارج وضمان صيانتها، والقيام في الأخير بالإبداع.

ينبغي أن تهدف أعمال البحث إلى ما يأتي :

- التحكّم في تشكيل النماذج في مجال البحث وتطوير الأدوات والمساعدة على اتخاذ القرار ومتابعة طرق التشخيص وتطبيقها (تصوّر أنظمة الإعلام الجغرافي).

- مراقبة الأرصاد الجوية والمناخية، ومراقبة النظام البيئي والوقاية من الأخطار وكشف العوامل الملوثة، إلخ.

- التقليل من الضغط على الموارد الطبيعية والحدّ من الإضرار بالبيئة.

3 - برنامج البحث :

إنّ برنامج البحث المصادق عليه خلال ندوات يونيو سنة 1995 يتمحور حول المحاور المتعلقة بمكافحة التلوّث والأضرار (الماء، الهواء، التربة) وحماية الأنظمة البيئية ومكوناتها (الحيوانات، والنباتات) وتطوير التكنولوجيات الخاصة وتسيير الفضلات المنزلية والنفايات الصناعية والتسيير العقلاني للموارد الطبيعية واستعمال وتطوير البيوتكنولوجيات والوقاية من الأخطار الكبرى والتحكّم في تسببها (تلوّث الهواء والمياه والتربة). وتحليل وتسيير تأثيرات التلوّث والأضرار على الصحة، والحقّ في البيئة والتربية البيئية وتحليل تكلفة الأضرار اللاحقة بالبيئة وحمايتها.

4 - التدابير المؤسّساتية والتنظيمية :

من بين التدابير المرافقة الأساسية أكثر، توجد التدابير المتعلقة باحترام التنظيم الوطني ولا سيما التطبيق الأكثر صرامة لقانون البيئة وهي الأكثر أهمية.

وفي مجال التدابير التنظيمية ينبغي وضع شبكة وطنية لمراقبة التلوّث.

ويبقى إنشاء وحدة وطنية للبحث في البيئة بغية توحيد البحث في إطار شبكة، ضرورة قصوى.

5 - تطوّر الموارد البشرية :

تستدعي المتطلبات البشرية والمادية لبرنامج من هذا الحجم دعم القدرات العلمية والتقنية الحالية.

وينبغي مضاعفة العدد الحالي للباحثين الدائمين، الذين يقدر عددهم بـ 40 باحثا، أما فيما يخص عدد الباحثين بشكل جزئي ينبغي أن يصل إلى 361 عام 2002.

النقل

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

يبقى قطاع النقل في الجزائر الذي يعتبر بمثابة العنصر الأساسي في كل اقتصاد متطور أقل بكثير من المقاييس المقبولة عادة سواء في مجالات التجهيزات والهياكل أو في مجال إتمام مهام المنفعة العامة ودعم تسيير الاقتصاد الوطني وتنميته.

ينبغي من بين النقاط الأخرى الإشارة إلى قدم بل وضعف أجهزته ومنشأته وضعف شبكته التكوينية وغياب هياكل بحث موجهة نحو تلبية احتياجات القطاع ذات الأولوية والأساسية.

وتهدف الأعمال العديدة المسطرة في إطار استراتيجية التنمية على المدى المتوسط إلى تجاوز هذه الوضعية الموجودة.

أما الأهداف الكمية المحددة فتتعلق بتجديد الحظيرة الوطنية للسيارات سنة 2000 وزيادتها أي 3000 سيارة في السنة ونسبة تغطية التجارة الخارجية بنسبة 50٪ باستعمال القدرات الوطنية البحرية.

2 - الأهداف العلمية :

لا تتعلق محاور ومجالات البحث التي يتكفل بها الديوان الوطني للأرصاد الجوية ومعهد الأرصاد الجوية المائية والتكوين إلا بالبحث في مجال التوقعات الجوية والدراسات المناخية.

أما المحاور الأخرى التي تتعلق بالمشاكل المرتبطة بحماية البيئة عامة والظواهر المرتبطة بالمنشآت المينائية خاصة فيتم التعرّض إليها في مختلف البرامج الوطنية للبحث.

الفضائية وتطوير طرق العلاج، وتحليل الوسط القاحل وشبه القاحل واستعمال الأنظمة الجديدة للملاحظة الفضائية للأرض وتشكيل قواعد معطيات مرتبة وتضمين الأزارع النباتية الصحراوية والعمل على تكاثرها.

3 - برنامج البحث :

إن النتائج المنتظرة من برنامج كهذا هي :

- توحيد جهاز وطني للبحث حول المناطق القاحلة وشبه القاحلة ضمن مسعى متناسق يوجه نحو أدوات المتابعة والتشخيص والتسيير الحديث والفعال بشكل خاص لفهم ظواهر التصحر،

- تجسيد أعمال البحث عن طريق توجيهات محكمة في مجال التهيئة،

ويغطي مجال عملها المحاور المتعلقة بما يأتي :

- سياسة واستراتيجية تنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة،

- وجرد الموارد الطبيعية للمناطق القاحلة وشبه القاحلة وتسييرها،

- التحليل النوعي والكمي للموارد الحيوانية والنباتية للمناطق القاحلة وشبه القاحلة،

- تحليل نشاط الرياح ومراقبته،

- مراقبة الأرصاد الجوية والمناخية،

- أسباب وآليات تدهور الأوساط الطبيعية القاحلة وشبه القاحلة،

- استعمال أنظمة الإعلام الجغرافي،

- أعمال مكافحة التصحر،

- إدخال الطاقات المتجددة في المحافظة على الأنظمة البيئية وتهيئتها في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

4 - التدابير المؤسسية والتنظيمية :

ينبغي أولاً جعل مركز البحث العلمي والتقني بالمناطق القاحلة يسير فعلا ووضع شبكة وطنية للمتابعة والمراقبة المستمرة على المدى الطويل ملحقمة بالشبكات الدولية لا سيما AFRICAGIS وAFRICAETS.

سنة 2002. أما عدد الباحثين والمقدّر بـ 29 باحثاً عام 1997 فينبغي أن يتضاعف سنة 2002 أما بالنسبة لعدد الباحثين بشكل جزئي فإنه من دواعي الضرورة تجنيد الطاقة البشرية الموجودة على مستوى مختلف القطاعات.

وهذا العدد ينبغي أن يصل إلى 42 شخصا سنة 1998 ويبقى التطور المستمر سنوياً ليصل إلى 156 باحثاً عام 2002.

العلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والاتصال

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

يعرف كل مجتمع تحولات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتكون هذه التحولات الناجمة عن عوامل مختلفة، سريعة نوعاً ما حسب مستوى وحالة نمو المجتمع، وتؤدي إلى ظهور تقلبات، هذه التقلبات التي إن لم يحسب لها حساباً مسبقاً وتحلل يمكنها أن تكون سبباً في الاختلالات والمشاكل ويعني هذا أهمية تحليل المجتمع في كافة الميادين وكافة المستويات (الهيئات والمجموعات والأفراد) لكشف ومعرفة الأنظمة والمقاييس والقيم والظواهر التي تسيّره.

فينبغي أن تتحكم معرفة ظواهر المجتمع في كل تدخل أو إرادة في التحول الاجتماعي بغية إعطاء فرصة قصوى لنجاح المشاريع الاجتماعية والاقتصادية من خلال اختيار زمان ومكان تنفيذها والانسجام في محتوى برامجها أو أهدافها ودراسة تنظيم الهيئات والعلاقات بين العمال الذين يسيرونها.

وأخيراً، فإنه ينبغي أن تسمح الأبحاث المنجزة على المجتمع بتفادي أزمات خطيرة أو على الأقل الحد من الآثار التي تسببها، فالتوازن والاستقرار والرفاهية هي إذن الأهداف الأساسية المتبوعة بالبحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

2 - الأهداف العلمية :

لقد تم إعداد الأهداف العلمية للبحث مع مراعاة الوضع الحالي لتقدم البحث في هذا المجال

فعلى قطاع النقل إذن أن ينمّي نشاطات البحث العلمي والتطور التكنولوجي المتعلقة بوسائل النقل وضبط مؤلفات ومنشآت متخصصة في التسويق واقتصاد النقل.

3 - برنامج البحث :

يبقى إعداد برنامج البحث في قطاع النقل في الإطار القطاعي المشترك.

وقد تمّ تسطير عدد من محاور البحث في إطار البرنامج الخماسي والمتعلق بالنقل الحضري والنقل البري والسكك الحديدية والنقل البحري والنقل الجوي وأنظمة الإشارة والاتصال والبريد الإلكتروني وشبكة الاتصال والتسيير المركزي لنقل البضائع والهندسة البحرية وصناعة الحديد والصلب والتي لها علاقة بإنجاز تجهيزات النقل والديناميكا المائية وميكانيك الهياكل وتطوير التقنيات وإعداد المواد الخاصة واستعمال الطاقة الشمسية في الملاحة الإشعاعية والمراقبة غير المدمرة ومعايرة التجهيزات واستغلال صناعة الطائرات.

ويتعلق برنامج البحث في الأرصاد الجوية بالتوقعات الزمنية والبحث في الفيزياء وكيمياء الجو والبحث في الأرصاد الجوية الفلاحية والتصحّر.

4 - التدابير المؤسسية والتنظيمية :

إنه من الضروري لمستقبل تنمية النقل في الجزائر أن توضع إلاميا هيئة ترقية وتنسيق نشاطات البحث العلمي والتقدم التكنولوجي لهيكل تنفيذ البحث من نمط المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

5 - تطوير الموارد البشرية :

تكاد تكون القدرة البشرية منعدمة حالياً، وهي التي بإمكانها التكفل بنشاطات البحث المتعلقة بمختلف مجالات النقل التي ينبغي تحديدها والتعرف عليها وتجنيدها من خلال إعداد برنامج وطني للبحث في مجال النقل وتحديد المشاريع المنشودة مثل تصميم وصناعة النماذج في مجال صناعة السيارات والطائرات والصناعة البحرية وينبغي أن يعرف عدد الباحثين المرتبطين بهذا القطاع تطوراً منتظماً في

والوسائل التعليمية واستعمال النظرية الخيلية الجديدة والنظريات التعليمية الجديدة في تدريس العربية (نظرية الكفاءة المعرفية إلخ). ويشكل إنجاز ثروة اللغة العربية أحد الأهداف المسطرة لتشكيل بنك معطيات من النصوص مسموح به يمكن انطلاقا منه إعداد عدة أنماط من المصطلحات ومواد أخرى، منها إنجاز أداة قراءة نظرية للوثائق العربية المطبوعة، والمعالجة الآلية للغة العربية لمختلف التطبيقات (البحث، الترجمة المباشرة، وتعلم اللغة العربية إلخ). وأخيرا يتعلّق موضوعا البحث الأخير المرتبطان باللغة الوطنية، بالاتصال عن طريق النطق الذي يدور حول المحاور المتعلقة باللفظ الصوتي والفزيولوجي للغة العربية والمعالجة الآلية للكلمة بالعربية من جهة وأسباب الكلام من جهة أخرى.

المجتمع والسكان : يجب أن يشمل البحث في هذا الميدان الحيز الحضري والريفي وذلك لدراسة تطوره ونزعاته، وإن شغل هذا الحيز وكذا حياة السكان والأسرة بحدود الهيئات والتطورات والمكونات والروابط وحركات السكان عبر دراسة الهجرة الداخلية والخارجية وكذلك التحليل الاجتماعي والديموغرافي، والشغل وهذا عن طريق المحاور التي تخصّ الحماية الاجتماعية والنظام الوطني للأمن الاجتماعي والاستقرار والحركة المهنية والنشاطات اللاشكالية والشغل الانتشوي والبطالة، والحركة الاجتماعية لدراسة التكوين وتطور الطبقات الاجتماعية - المهنية، الحركة الاجتماعية والنظام الدراسي وظواهر التهميش والتدهور والتكوين ونظام الخيرة من المستويين الوطني والمحلي والمعارف والمهارات التي تدور حول المحاور المتعلقة بنظام وطرق نقل المعارف والمهارات التقليدية وكذا المعارف الدينية.

4 - تطوير الموارد البشرية :

يعدّ تجنيد عدد كبير من الباحثين أمرا ضروريا بالنظر للعدد الهائل وتنوع إشكاليات البحث المرتبطة بالعلوم الاجتماعية والانسانية. لهذا ينبغي أن يصل عدد الباحثين الدائمين إلى 248 باحثا عام 2002. بالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي تجنيد،

والتحوّلات السريعة التي يعرفها مجتمعنا وأخيرا الوسائل المتوفرة أو الواجب رصدها بغية تنفيذها : وقسمت إشكاليات البحث في هذا البرنامج إلى مجالات أدرجت أدناه في قائمة.

3 - برامج البحث :

التاريخ، ما قبل التاريخ، وعلم الآثار: يتطرق هذا البحث إلى المصادر والمنهجية التاريخية لتزويد الباحثين بأدوات وطرق بحق تمكنهم من الوصول إلى دراسة حديثة وعلمية للتاريخ وعلم الآثار فيما يتعلّق بالجرد والتنقيب والمحافظة وتأمين التراث والآثار والنصب التاريخية، وما قبل التاريخ، والتاريخ العالمي لدراسة واستيعاب نماذج تنظيمات وهيئات البلدان التي تركت أثرا في التاريخ العالمي ودراسة أيضا المجهودات المنجزة على الصعيدين العلمي والتقني، والهوية والثقافة مع مراعاة الجانب البربري وما قدّمه العرب المسلمون والثقافة والمراحل الكبرى في تاريخ الجزائر بما في ذلك العصور القديمة والعصر الوسيط والمرحلة العثمانية والاستعمارية والحركة الوطنية وحرب التحرير الوطنية وأغيرا الجزائر المستقلة.

اللغة الوطنية : يتعلّق هذا المجال أولا بالسير ذاته لكل بحث حول اللغة الوطنية، أي اللسانيات العربية وهذا عبر التكفل بمحاور البحث المتعلقة بالدراسة المعمّقة لمخطّطات المؤلفات الأدبية المؤلّدة للعربية حسب النظرية الخيلية الجديدة والاستقراء والتحليل المقارن للمحتويات النحوية والسميائية الممكنة، الموجودة غالبا والمتضمنة فعلا في مخطّطات المؤلفات الأدبية، وإعداد كتاب في اللسانيات العربية الخيلية الجديدة للتعليم العالي، وأخيرا الدراسة المقارنة والتقييمية للنماذج اللغوية العربية الحالية والنموذج الخيلي الجديد. وسيتعلّق هذا البحث أيضا بالمعجمية العربية لدراسة المفردات التقنية العربية والمفردات غير التقنية، المستعملة حاليا في مراحل التعليم والتكوين وفن تعليم العربية بغية تحسين مردودية تعليم العربية على كافة المستويات وهذا، بفضل عملية تقييم تعليمها فيما يتعلّق، لا سيما، بالتأطير والوسائل البيداغوجية

وتنقسم مختلف الميادين إلى محاور ومواضيع بحث وسيكون برنامج البحث في العلوم الأساسية محل دراسة ومصادقة خلال سنة 1997 - 1998.

3 - تطوير الموارد البشرية :

تتطلب عملية التكفل بأشغال البحث في العلوم الأساسية خلال المخطط الخماسي 1998 - 2002 تجنيد كل الطاقة البشرية الموجودة في مجموع مؤسسات التعليم والتكوين العالي وتقدر هذه الطاقة حاليا بـ 823.

ويقدر عدد الباحثين الضروريين لإنجاز حوالي 900 مشروع محدد في إطار مشروع البرنامج الوطني بنسبة 3000 باحث.

4 - التدابير التنظيمية والمؤسسية :

يبقى أول إجراء ضروري لترقية البحث على مستوى المؤسسات الجامعية التي تضم أهم البحوث العلمية في العلوم الأساسية، إقرار قانون واستقلالية تسيير المخبر الجامعي. وينبغي اتخاذ عدد من الإجراءات بغية تحسين الوسائل البشرية والمادية لا سيما إعادة تنظيم ما بعد التدرج بغية إصلاح بحث التكوين ومراجعة إجراء المعادلة المعمول به. وينبغي من جهة أخرى، تزويد مخابر البحث بتجهيزات التجربة والتحليل الفيزيائي الكيميائي ودعم نشاطات البحث.

الطاقة والتقنيات النووية

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

لقد وصلت الجزائر خلال العشرية الأخيرة إلى العلوم النووية من خلال تكوين طاقة بشرية واقتناء منشآت وتجهيزات هامة. واليوم وبانضمام بلادنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوقيعها على اتفاقية الضمانات المعممة أصبح من الضروري تدعيم وإشمار القدرات الموجودة سواء كانت مادية أو بشرية لصالح الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وبالفعل يغطي تطبيق التقنيات النووية اليوم مجموعة جد واسعة من مجالات النشاط ويساهم بصفة حاسمة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. فبفضل التقنيات

انطلاقا من مؤسسات التكوين العالي ووحدات البحث، 1550 باحثا بشكل جزئي قصد إشراكهم في تنفيذ نشاطات البحث في هذا المجال على أساس المواضيع المحددة في البرامج.

العلوم الأساسية

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية :

يتعلق البحث في العلوم الأساسية بمجالات الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلوم الطبيعة وعلوم الأرض والإعلام الآلي.

ويعد البحث عادة من نوع البحث الأساسي، وإن تكتسي الأشغال في بعض الأحيان، طابع البحث التطبيقي. وهو يجري أساسا في مخابر البحث الجامعي.

وتشكل العلوم الأساسية عاملا رئيسيا في البحث العلمي الوطني من خلال مساهمتها في تكوين المكونين والباحثين، ومساعدتها على التحكم في الأدوات التكنولوجية الحديثة وتطويرها وكذا فهم وتفسير الظواهر الطبيعية.

2 - برنامج البحث :

تضم البرمجة الحالية للبحث في العلوم الأساسية من نوع BOTTOMUP حوالي 1050 جامعي حول مواضيع بحث تتعلق بالرياضيات التطبيقية والصناعية (الاحصاءات، تحليل المعطيات ونظام التشغيل الصوري والبحث الميداني إلخ)، وبالعلوم الفيزيائية (المواد، الليزر، إلخ)، وبالعلوم البيولوجية وعلوم الأرض.

إن عدد كبير من هذه المجالات في البحوث العلمية قد تم أخذه بعين الاعتبار في عدد كبير من البرامج الوطنية للبحث المنبثقة عن جلسات البحث في يونيو سنة 1995. وقد كانت مجالات البحث الخاصة بالعلوم الأساسية موضوع برنامج وطني للبحث في العلوم الأساسية.

وقد تم تقسيم مشروع برنامج البحث في العلوم الأساسية إلى خمسة مجالات هي : الفيزياء والكيمياء والرياضيات وعلوم الأرض وعلوم الحياة.

النّووية تمّ تحقيق إنجازات معتبرة من طرف بعض البلدان في قطاعات حيوية كالصّحة والصناعة والرّي والفلاحة.

ونذكر، على سبيل المثال، التقنيات النّووية المطبّقة في الطب النّووي، والموارد المائية والمحافظة على المنتجات الفلاحية الغذائية وزيادة المردودية الفلاحية وتحليل المواد ومراقبة النوعية في الصناعة.

وعليه، ينبغي أن يسود الانشغال بإدماج النشاطات النّووية على مستوى برامج التنمية لكلّ قطاع. وكذلك الأمر بالنسبة للوضع الحالية التي تتميز بالانطواء والتي ينبغي أن تتقدّم نحو سياسة وطنية لترقية التقنيات النّووية في القطاع الاجتماعي والاقتصادي وهذا، من خلال القيام بدراسة قطاعية مشتركة. وعليه، ستكون النتائج موضوع تحويل نحو المستعملين.

بالإضافة إلى ذلك ونظرا لتوقعات نفاذ الموارد المعهودة المنصوص عليها من طرف الخبراء، فإنّه من المهمّ تحضير القواعد الأساسية وأدوات التحكّم منذ الآن لإنجاز برنامج إنتاج الكهرباء من أصل نووي.

وأخيرا ينبغي أن تهدف الإجراءات التي ستتخذ في وقتها من جهة إلى تلبية الحاجيات الوطنية في مجال إنتاج النظير الإشعاعي والمواد الصيدلانية الإشعاعية التي تخصّص لها الجزائر سنويا غلafa ماليا كبيرا من العملة الصعبة، ومن جهة أخرى سير المنشآت لتلبية الأهداف التي أنشأت من أجلها : تكوين المتخصّصين في المجال النّووي، والتحكّم التكنولوجي وتطوير التقنيات التحليلية، إلخ. ونظرا لكلّ هذه الانعكاسات المباشرة على القطاع الاقتصادي الاجتماعي ينبغي أن تحتلّ التقنيات النّووية مكانة مميّزة في سياسة البحث والتنمية في بلادنا.

2 - الأهداف العلمية :

يتطلب تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية تنفيذ برنامج للبحث والتنمية يلزم المواد الأولية النّووية والتكنولوجيات النّووية والاستعمالات النّووية.

تضمّ هذه الميادين الكبرى إذن مجمل النشاطات النّووية، أي البحث واستغلال حقول المواد الأولية النّووية وتشمين المواد الأولية النّووية وتصفياتها وصناعة المحروقات والمواد الخاصة والتحكّم في التكنولوجيات واستغلال المفاعلات الذرية والمنشآت النّووية الأخرى والأمن والبيئة والحماية من الإشعاعات والتنظيم النّووي وتسيير بقايا النشاط الإشعاعي والفيزياء وتطبيقات التقنيات النّووية وإنتاج استعمال النظير الإشعاعي وتطويره وأخيرا الفيزياء الطبية. ينبغي أن تأخذ برمجة هذه النشاطات بعين الاعتبار القدرات الموجودة في هياكل البحث وكذلك تلك الموجودة خارج وحدات البحث (مؤسسات التعليم والتكوين العالي ومعاهد البحث والمستشفيات والمؤسسات...) بصفة تسمح بتحسين الجهود المبذولة في ميدان العلوم والتكنولوجيات النّووية والتكفل بالاستعمالات النّووية من طرف المستعملين أنفسهم.

3 - برنامج البحث والتنمية :

من المهمّ التذكير بأن النشاطات النّووية قد كانت موضوع أوّل برنامج بحث وتنمية أعدّ في مايو سنة 1981 من طرف لجنة وزارية مشتركة أنشئت لهذا الغرض. وتمّ وضع برنامج ثان للبحث والتنمية سنة 1985 من طرف مفوضية الطاقات الجديدة.

ينضمّ البرنامج المعمول به والمعدّ في إطار أهداف البحث العلمي لآفاق سنة 2005، الذي تمّت الموافقة عليه خلال جلسات يونيو سنة 1995 النشاطات النّووية وفق مراحل دورة المحروقات ويتمحور حول الميادين الآتية :

المواد الأولية النّووية : تفتح التجربة المكتسبة على مستوى البحث عن الحقول، آفاقا جديدة في مجال تحسين منهجية البحث وهذا بإنجاز تقنيات بحث مثل السدود الجيوفيزيائية الهوائية والكشف عن بعد ومناهج البحث غير المباشرة.

أما على مستوى تقييم مناجم الأورانيوم واستغلالها ينبغي أن تتواصل الأشغال حتّى تكتمل التقييمات المنجزة والقيام في نفس الوقت بدراسات تقنية اقتصادية لانطلاق واستغلال معدن الأورانيون

وسيسمح هذا البرنامج أيضا للفرق الجزائرية بالتحكم في تكنولوجيا المفاعلات وعلى المدى الطويل باكتساب خبرة أكيدة ومشاركة فعلية في إنجاز برنامج بناء مركز نووي للقوة.

وفيما يتعلق باستغلال المفاعلات النووية ومنشآتها فإن القدرات الموجودة قد وضعت قيد التجربة بما أنها تضمن سير المفاعلين وهما نور (NUR) والسّلام (ES-SALAM) بوتيرة عادية قدرها ما بين 1 ميغواط و 15 ميغواط وينبغي أن يسمح البرنامج في المستقبل بتأسيس مركز خبرة في مجال العمليات واستعمال وصيانة المنشآت النووية وكذا ضمان النوعية في مجال التكنولوجيا النووية.

البيئة والأمن : لم يطور هذا النشاط بشكل فعلي إلا بإنجاز وتشغيل المفاعلين النوويين "نور" و "السّلام". وهناك عامل تفوق آخر ساهم في تطويره هو الحادث النووي "لتشرنوبل" الذي بين أن الجزائر ليست بمأمن من عواقب الإشعاعات الناتجة عن مثل هذا النوع من الحوادث.

وقد ركزت الجهود لحدّ اليوم أساسا على اقتناء ووضع منشآت وتجهيزات وتكوين عمال مؤهلين. أما برنامج البحث والتنمية للسنوات المقبلة فيخصّ تدعيم قدرات تفحص أمن مفاعلات البحث من خلال تطوير تقنيات تفحص الحادث والتحكم فيها وكذا تقييم كلمة مصدر المفاعلين "نور" و "السّلام".

ومن جهة أخرى، أصبح من الضروري إعداد برنامج حراسة إشعاعي للقواعد النووية بالدرارية وعين وسّارة ووضع شبكة حراسة إشعاعية للبيئة على مستوى التراب الوطني. أما الجانب المتعلق بدراسة التأثير الإشعاعي للمنشآت النووية على البيئة فقد بدا ضروريا إعادة تقييم الأخطار الإشعاعية التي يتعرّض لها موقعا الدارارية وعين وسّارة والذي ستكون نتيجته وضع مخططات استعجال عملية للمفاعلين (مخطّط RADORSEC و ORSEC).

الحماية من الأشعة والتنظيم : يغطّي هذا النشاط برامج البحث في مقياس الإشعاعات الخارجية

بغية تلبية الإحتياجات التي تتطلبها الوحدة النموذجية لمعالجة الأورانيوم. وبالفعل وفي إطار وضع برنامج تشمين المواد النووية يكون من الضروري الشروع في استغلال المنجم لأن التنمية الأكيدة والدائمة للقطاع النووي تمرّ حتما من خلال التحكم في تكنولوجيا الإنتاج المركز للأورانيوم الضروري لصناعة المحرّقات النووية وتسمح الانشآت النموذجية المقترحة بالتعرّض إلى جوانب القيادة والتكوين والإنتاج المركز للأورانيوم والتحكم فيها.

ولقد تمّ اكتساب خبرة على مستوى المخبر في ميدان تشمين المواد الأولية النووية وتصفياتها انطلاقا من مصادر غير معهودة (الفوسفات وحمض الفسفور، إلخ). وينبغي أن تؤدي إلى إنجاز وحدة نموذجية. كما ينبغي توسيع برنامج النشاط لـ مواد كغنية بأن تستعمل في النشاطات النووية (الزركونيوم والمغنيزيوم والنوريم، إلخ)، بالموازاة مع تطوير هذه المادة القاعدية ألا وهي الأورانيوم.

تكنولوجيا واستغلال المفاعلات النووية : لقد بذلت الدولة مجهودات استثمار كبرى لاقتناء مفاعلين نوويين (NUR) (1 ميغواط) و (ES-SALAM) (15 ميغواط) ويتعلّق الأمر بتحديد برنامج الاستغلال وقدرات كلّ منشأة على تلبية الطلب الوطني قصد حلّ عدد من المشاكل التي تعترض طريق الاقتصاد والصّحة والفلاحة والرّي. وينبغي إعطاء أهمية خاصة لمفاعل السّلام والذي من بين مهامه إنتاج نظير إشعاعي للصّحة والصناعة بطاقة أدنى معادلة على الأقلّ لاحتياجات السوق الوطنية.

وينبغي أيضا بذل مجهودات بحث في مشروع مركزي يشكّل القوة المحركة التي ينبغي أن تتمحور حولها مختلف النشاطات النووية ويتعلّق الأمر بالبرنامج المتمثّل في دراسة وضبط وإنجاز مفاعل نووي طاقته من 2 إلى 4 ميغواط.

وسيسمح هذا البرنامج بتطوير واستغلال وسائل الإعلام الآلي ورموز الحساب الضرورية لضبط مجتمعات نووية طاقوية وهيئات وأنظمة الدارة الأولية والأدوات الموجهة لحراسة وقيادة ومراقبة وقياس مسارات تحويل و/أو التحوّل الطاقوي.

أما فيما يخص تطبيق التقنيات النووية، فسيتم القيام ببرنامج بحث وتنمية مع قطاعات الري والفلاحة. ويتعلق الأمر باستعمال تقنيات النظائر الإشعاعية والخطاط الإشعاعي وهو النشاط الذي يظهر على أنه أداة لازمة لإظهار الموارد المائية وتسييرها والتي تتطلب معرفة مصدر المساحات الباطنية وسنّها وكميتها وتجديدها. والأمر كذلك بالنسبة لتقنيات الإشعاعات التي يمكن استعمالها لتنية قطاع الفلاحة الغذائية، لا سيما لزيادة المردود والإنتاج الفلاحي، لانتقاء البذور عن طريق ظهور تحولات إشعاعية وتقليص الخسائر في المنتجات الفلاحية الناتجة عن تدهورها.

سيتمتع برنامج البحث والتنمية في مجال الفيزياء النووية بتعميق الاستنباطات والطرق والدراسات الموجهة لوصف وتفسير المعطيات الناجمة عن مختلف العمليات النووية، علاوة على إعداد رموز وبرامج حسابات لحل المشاكل النوعية، وتنص أعمال البحث على الخطوة التي تضم قبولية المسارات الفيزيائية ودراستها والتي تشكل الطريق الثالث مع النظرية والاستعمال.

أخيرا وفيما يخص التجهيزات الثقيلة والمنشآت النووية، وهي معجل الإلكترونات (VAN DERGRAAF) ومولد النترونات ومفرز الشوارد، فقد تم تطوير العديد من التقنيات النووية للتحليل والتشخيص والبحث الدقيق (منظار التحليل الطيفي mössbauer وإلغاء الموقف و XRF و PIXE و RBS إلخ). ويتعلق الأمر في المستقبل بتثمين هذه التقنيات لتلبية لاحتياجات القطاعات المستعملة (الصناعات المعدنية والبيئة والبيولوجيا والجيولوجيا وعلوم المواد والإلكترونيك إلخ).

الفيزياء الطبية : ويتعلق برنامج البحث في هذا الميدان بتطوير مناهج وتقنيات ونماذج الفيزياء الإشعاعية المطبقة في علم الدواوة، وب تطوير المناهج الرقمية والتجريبية المستعملة في التشخيص الطبي وب تطوير التقنيات والطرق في البيولوجيا وبيوفيزياء الاشعاعات لأغراض قياس الإشعاع البيولوجي.

ومقياس الإشعاعات الداخلية والقياسية والتنظيم والحماية من الاشعاعات العملية. وتتعلق برامج البحث والتنمية هذه أساسا، بتطوير مناهج وتقنيات مقياس الإشعاعات للإشعاع الكهربائي المغناطيسي بغية حماية السال المعرضين لها، ومقياس اشعاعات الكهريب المحايد بغية التكفل بالعمال الذين يشتغلون داخل أو حول المنشآت النووية. ومقياس إشعاعات ألفا (ALPHA) وقياس الراديوم لأغراض قياس الإشعاع الداخلي والخارجي، وقياس الإشعاع على السكان وكذا التنبؤ بالزلازل وأخيرا لتطوير تقنيات تحليل التسمم بالإشعاعات والمستعملة بكثرة في الجزائر لأغراض مقياس الإشعاعات الداخلية.

يهدف البرنامج في مجال التنظيم من جهة إلى مراجعة النصوص الموجودة على ضوء مقاييس دولية جديدة ومن جهة أخرى إعداد نصوص جديدة تتعلق بحماية العمال والسكان والبيئة بالطب الإشعاعي.

تسيير النفايات الإشعاعية : ويتم تحديد برنامج النشاط في هذا الميدان انطلاقا من الاحتياجات الحالية والمقبلة في مجال بقايا النشاط الإشعاعي الناتج عن قطاعات الصحة والصناعة ومراكز البحث وعليه فإن برنامج البحث والتنمية يتعلق أساسا بالتحكم في مجموع التقنيات والطرق المرتبطة بتوظيف البقايا الصلبة ومعالجة البقايا السائلة والغازية.

الفيزياء والتطبيقات النووية : تغطي الفيزياء والتطبيقات النووية مجموعة جد واسعة في مجال النشاطات وتساهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ويتعلق برنامج البحث والتنمية الآتي بإنتاج واستعمال النظائر الإشعاعية وبالفيزياء والتقنيات النووية.

أما النظائر الإشعاعية، فتشكل استعمالاتها في المجال النووي أداة أساسية في التشخيص والمعالجة، كما يشكل توفير المواد الصيدلانية الإشعاعية الضرورية لمصالح الطب النووي أولوية وطنية. ويتمثل التحدي الحقيقي في التحكم في كل مراحل الإنتاج ومراقبة نوعية النظائر النووية والمواد الصيدلانية الإشعاعية مع تنوع تطبيقاتها.

بشكل جزئي. وقد تمّ تكوين أغلبية 459 باحث في وحدات البحث نفسها وفق برامج تستجيب لمتطلباتها. تتطلب تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج النووي موارد بشرية جديدة ويتمثل الهدف المحدد في مضاعفة عدد الباحثين الدائمين وهم 918 سواء عن طريق التوظيف أو عن طريق التكوين. أما فيما يتعلق بالباحثين بشكل جزئي فإنه ينبغي تجنيد 195 باحث حتى سنة 2002. وسيتمّ تكوين هذا العدد أساسا من أساتذة يعملون في الجامعات والمراكز الجامعية وسيعملون في شكل شركاء أو متعاقدين لا سيما في المشاريع المتعلقة بالعلوم والفيزياء النووية.

الطاقات المتجددة

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

ينبغي لإدراك أهمية الطاقات المتجددة في الجزائر والرهانات المعتبرة التي تحملها، أولا التذكير بالموارد الموجودة لهذه الطاقات كالحقل الشمسي الهائل الذي يغطي مساحة 2.381.745 كلم² بطاقة تفوق 3000 ساعة إشعاس سنوياً ووجود نسبة طاغوية معتبرة من الرياح ونسبة حرارية جوفية.

ومن جهة أخرى، فإن هذه الطاقات صافية ومتجددة تستعمل في مكان وجودها والطابع اللامركز يصلح جيدا للوضع المتفرق للمناطق ذات الكثافة السكانية القليلة، وعليه فإنه بإمكانها المساهمة في حماية البيئة وتكون كبديل في المستقبل للطاقات المعهودة خاصة في عالم الريف الذي يشكل سوقا محتملة بسبب تكلفة إيصال الكهرباء الباهظة عن طريق الأسلاك.

تنفع هذه الطاقات إذن لمستقبل الريف وهي ضد عزلته وللصحة والتزويد بالمياه وضد النزوح الريفي ولتنمية الرعي وضد إتلاف الغابات وهي لصالح المواصلات السلكية واللاسلكية مما ينجر عنه استقرار السكان في مناطقهم الأصلية يحذوهم الأمل في آفاق واعدة فيما يتعلق بحياتهم.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الدور الاستراتيجي الذي يلعبه الغاز الطبيعي والبتروك في

وإذا كانت الجهود قد بذلت لحدّ اليوم في تكوين فيزيائيين للمستشفيات والباحثين، فإن الأمر سيتعلّق في السنوات المقبلة بدعم هذا المجهود ودراسة جانب برنامج البحث والتنمية بالتعاون الوثيق مع القطاعات المستعملة، لا سيما مصالح الطب النووي والعلاج بالأشعة الموجودة على مستوى المراكز الجامعية الاستشفائية.

4 - التدابير المؤسسية والتنظيمية :

نظرا لبرنامج البحث والتنمية المقدم أعلاه فإنه لمن الضروري إلزاميا، على المستوى التنظيمي ترتيب النشاط في تنظيم يسمح بضمان فعالية للقرارات الواجب اتخاذها في الميدان.

وعليه، وبالتوازي مع الرسم البياني الذي يتمثل في جمع أهم النشاطات النووية الجارية في الأقطاب العلمية الثلاثة وهي عين وسارة ودرارية وفرانتز فانون، يصبح من الأهمية القصوى القيام بإنشاء محافظة للطاقة النووية مكلفة بترقية النشاطات النووية وكذا التنسيق والانسجام وتنفيذ البرامج التي من شأنها التمكين من الوصول إلى الأهداف المحددة بالنسبة للبرنامج النووي.

في إطار هذه الهيئة وكلما تجسّد البرنامج النووي لا سيما بوضع المنشآت النووية للقوة التي تشترك التجهيزات الثقيلة وكميات المواد النووية الهائلة، ينبغي الشروع في إنشاء هيئات تنظيمية للحماية من الإشعاعات والتلاؤم ومراقبة المواد النووية.

أخيرا، ونظرا للأهداف الموكلة لتحويل التقنيات النووية نحو القطاعات المستعملة، فإنه من المهم تحديد شكل من التنظيم (تقديم الخدمات ومكتب دراسة...) وهذا بغية تمييز، على مستوى المخططات التنظيمية والوسائل الواجب توفيرها، جوانب البحث والتنمية وتقديم الخدمة والمساعدة التقنية.

5 - تطوير الموارد البشرية :

تتكوّن الطاقة البشرية العلمية في المجال النووي من 459 باحث دائم وعشرون باحثا على الأكثر

وستتعلق نشاطات البحث والتنمية بالأخذات الحرارية والتخزين الحراري وتوفئة الماء وتحلية المياه المالحة والتقطير والبرودة والتشيف في الصناعة وفي الفلاحة الغذائية والدفيئات (الببوت البلاستيكية) والسكن المناخي الحيوي والمركبات الديناميكية الحرارية القوية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه المالحة وأخيرا الاستعمالات الجوفية الحرارية.

الطاقة الشمسية الضوئية الجهدية :

يوفر تحويل الطاقة الشمسية المباشرة للكهرباء إمكانيات بحث وتنمية جد مهمة. وتتمحور البحوث المسطرة حول تطوير الخبرة والمواد الضرورية للتكفل الكلي بالسلسلة الضوئية الجهدية بدءا بالمواد القاعدية وانتهاء بإنجاز المنشأة. وتتعلق جهود البحث الواجب بذلها في هذا الإطار بالبطاريات الضوئية (إعداد المواد القاعدية وصناعة الخلايا الشمسية وتعليب المركبات الضوئية الجهدية) وإلكترونيك الأنظمة الضوئية الجهدية والتخزين الكهربائي الكيمائي والاستعمالات الضوئية الجهدية وإنتاج الهيدروجين عن طريق الشمس.

الطاقة الهوائية (الرياح) : هناك الرياح

الموجهة لغرض الضخ للتزويد بالمياه وتلك الموجهة لإنتاج الكهرباء والمسماة بالتوليد الهوائي. ويهدف البحث والتنمية في هذا المجال إلى ضبط نظام تشغيل الحسابات الديناميكية الهوائية والميكانيكية والكهربائية لضبط وتحليل سير المولدات الهوائية ومروحات الضخ وكذلك التحكم في تكنولوجيات صناعتها، وقد تم أيضا التخطيط لدراسة وضبط وإنجاز أنظمة هجينة مروحية ضوئية جهدية تعمل بالديزال بأقصى درجة من الصلاحية في استعمالها مما يستدعي ديمومة المراقبة والتنظيم والتبديل الآلي نسبيا.

الطاقة الحرارية الجوفية : تستعمل الطاقة

الحرارية الجوفية في الجزائر وللأسف ولحد اليوم لأغراض علاجية فقط (المياه المعدنية الجوفية) بسبب سهولة الإنجاز وهذا بالرغم من كون إمكانيات استغلال هذا الشكل من الطاقة كبيرة وجد متنوعة خاصة في

التمويلات الخارجية للجزائر قد أدت بالمخططين إلى الحفاظ بأقصى درجة على الموارد التقليدية من خلال تطوير واستغلال كل مخزون الطاقات المتجددة. وينبغي أن يسمح برنامج الطاقات المتجددة بإدخال هذه الطاقات في الحصيلة الطاقوية الوطنية بنسبة 1% حتى سنة 2050. لهذا يجب على الجزائر أن توفر الوسائل الضرورية للتحكم الكلي في الطاقات المتجددة عن طريق إنجاز منشآت في الموقع بالإدماج الوطني للمواد والمكونات والأنظمة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة (PME-PMI) التي تعمل في إطار الطاقات المتجددة والكفيلة بخلق مناصب شغل.

2 - الأهداف العلمية :

ينبغي أن يتمحور البحث العلمي والتطور التكنولوجي في ميدان الطاقات المتجددة حول مشاريع نوعية ذات تأثير مباشر على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وتتمثل الأهداف الرئيسية المسطرة في كل برنامج في تقييم مناجم الطاقات المتجددة والتحكم وتحسين الخبرة الضرورية بدءا من الدراسة إلى قيام المنشآت في الموقع.

3 - برنامج البحث والتنمية :

يهدف برنامج البحث والتنمية حول الطاقات المتجددة، الذي سيلبي تقديمه إلى الاستعمال العقلاني لممتلكاتنا الطاقوية ولا يخص إلا الطاقات المتجددة الواعدة من حيث القدرة ومن حيث المناخ الجزائري.

مناجم الطاقة المتجددة : يتعلق هذا النشاط بتقييم الموقع الطاقوي الشمسي وطاقة الرياح والطاقة الجوفية الحرارية ومعرفة القدرة من حيث الكتلة الحية والري الصغير وهذا، من خلال تشخيص المواقع في المناطق المساعدة من حيث الطاقة على قيام أنظمة تحويل الطاقات المتجددة وعداد بطاقات طاوقية.

الحرارة الشمسية : يتمثل الهدف الرئيسي بالتحكم في التكنولوجيات التي تسمح بتحويل الأشعة الشمسية إلى طاقة حرارية من خلال دراسة وضبط المواد والمكونات والأنظمة التي تكون المنشأة.

البحث العديدة بإعداد في مستوى النماذج وإنشاء وحدة تئمين لترقية بيئة اقتصادية تقنية للقيام بأبحاث صيغ تضم العديد من الشركاء. وأخيرا فإن خلق إطار تنشيط علمي يبدو مناسباً لتنظيم تظاهرات تضم مختصين وإصدار مجلة ذات طابع دولي، وطبع ونشر نشرات تظاهرة وإنشاء شبكة إعلام علمي وتقني وبك للمعطيات يتعلّق بالطاقات المتجددة.

5 - تطوير الموارد البشرية :

نظرا لحجم عمليات البحث المسطرة وعلاوة على تجنيد الكفاءات الموجودة وتحديد المتعاونين المحتملين، فإنه لمن المهم جدا القيام بتدعيم للموارد البشرية، لا سيما التي لها مستوى عال (ما بعد التدرّج الأول والثاني)، سواء عن طريق تكوين نوعي أو عن طريق التوظيف.

إن الهدف المنشود لعام 2002 هو الوصول بعدد الباحثين إلى 582 باحثا يتكوّنون من 200 باحث دائم و 382 باحث بشكل جزئي ونلاحظ بأن مخطط الموارد البشرية يحدّد تجنيد الأساتذة الباحثين في الجامعات والمهندسين الباحثين في المؤسسات.

التكنولوجيات الصناعية

1 - الأهداف الاقتصادية :

يتميّز الوضع الإجمالي للسوق العالمية لآخر هذا القرن بتحويل كبير من اقتصاد السّلم نحو اقتصاد البسط تميّزه منافسة مكثّفة، سوق غير متوقع مضطرب ومجزأ ومنتجات وأنظمة الإنتاج ذات دورة حياة قصيرة أكثر فأكثر وأخيرا ذات قيمة مضافة ناتجة عن المعرفة أكثر منه عن المادّة الأولية.

ولكي تندمج المؤسسات الوطنية للإنتاج والخدمات في السوق ينبغي أن تشرع حالا وفي نفس الوقت ودوما في تحسين قيمة منتوجاتها ونظام إنتاجها وخدماتها لكي توفّر العلاقة المثلى بين النوعية والثمن في أحسن الآجال.

ولبلوغ هذه الأهداف التي تدخل في إطار العمل الحكومي الهادف، تسعى للوصول في سنة 2000 إلى حجم ملياري (2) دولار من الصادرات من غير

مجال نسب التسخين الصغيرة مثل ما هو الحال في تدفئة المساكن والبيوت البلاستيكية الفلاحية. ويتمثّل الهدف في هذا الصّدّد، في استغلال الأحواض الرسوبية الجوفية الحرارية المعروفة لأهداف طاقتوية وهذا عن طريق التحكم في تكنولوجيات مواد وأجهزة التحويل وبالفعل ونظرا لأن المياه الجوفية المعدنية عادة ما تكون انجرافية وتلحق أضرارا خطيرة بالقنوات وأجهزة التبادل الحراري والتحويل، يبدو ضروريا القيام ببحوث تسمح بحماية المواد المستعملة دوما وحول مواد جديدة مثل البلاستيك المسلّح الذي يعطي فكرة الاستعمال الفعال للطاقة الجوفية الحرارية.

وستنجز أيضا أشغال الاستغلال الجوفي الحراري على سبيل التجربة الرائدة المتعلقة بتدفئة البيوت البلاستيكية والمحلات وكذا تطوير زراعة الأسماك في الأحواض والزراعة المائية لبعض الأنواع من الأسماك والنباتات في المياه الساخنة.

التنظيم والمقاييس : يتعلّق الأمر بإعداد مقاييس صناعة واستعمال الأجهزة التي تستخدم الطاقات المتجددة وإجراء تأهيل وتجتنس مكونات وأنظمة التحويل وكذا إجراءات تأهيل مواقع إقامة المنآت الطاقوية. كما ينبغي وضع تنظيم خاص بالاستغلال العقلاني للطاقات.

4 - التدابير المؤسساتية والتنظيمية :

يتطلب تنفيذ برنامج الطاقات المتجددة إنشاء هيئة قطاعية مشتركة للتوجيه والتنسيق والتقييم ومتابعة أعمال البحث المنجزة على المستوى الوطني وهذا لضمان استمرارية تنفيذ برامج البحث، ستقوم هذه الهيئة أيضا بدراسة مستقبلية لتوقع التحولات التكنولوجية عوض الخضوع لها.

يمسّ نشاط الطاقات المتجددة بالإضافة إلى ذلك مجموعة من الاختصاصات لهذا، فإن وضع شبكة من خلال مراكز البحث والجامعات والمؤسسات العمومية أو الخصوصية يبدو أمرا ضروريا لتجنيد عدد أكبر من الباحثين والمهندسين من خلال الإعلان عن مناقصات وطنية لمشاريع البحث. وستسمح مواضع

وبما أنها مكونة حول شبكات محلية من الحواسيب وقواعد معلومات في تناول مجموع ورشات الإنتاج والخدمات المالية والإدارية، فإن أنظمة الإنتاج المكونة هكذا تكون وفقا لتصوّر (صناعة الحواسيب المدمجة) والتي تشكل اليوم العمود الفقري للصناعات المتطورة لا بد أن المدة دمة.

وتتكفل محاور البحث الواجب القيام به في هذا المجال بالإشكاليات المرتبطة بالتعرف على المنتجات ذات القيمة المضافة واختيارها ووضع منتجات جديدة باستعمال أدوات الضبط والتصنيع والهندسة المعتمدة على الحاسوب (CAO.FAO) ووضع أنظمة الخبرات المساعدة لتشكيلة مجموعة الاستصناع والتركيب واستغلالها وكذا إعداد الأنظمة المساعدة على التخطيط ومراقبة الموارد المعتمدة على الحاسوب (MRP) واستغلالها والتسيير العقلاني المدعم للمواد الأولية وأمن ونجاعة أنظمة الإنتاج وكذا الجوانب الإنسانية والتنظيمية.

يرتبط مستوى النتائج المنتظرة في هذا المجال، باطنيا، بالتكفل بأعمال البحث المسطرة في المجالات المذكورة أعلاه.

هندسة المناهج : وتنشئ عن الهندسة الكيميائية وهندسة المناهج التي تشمل اليوم مجموع المناهج والتقنيات والأدوات التي تسمح لها بالتدخل في عدة قطاعات صناعية. فهي تهدف إلى التكفل بكل الإشكالية المتعلقة بثمين المادة الأولية من خلال تصوّر ووضع طريقة تحويلها. وتتطرق محاور البحث المكونة لهذا المجال، إلى التحكم في تقنيات النقل الصناعي وتطوير واستثمار أدوات الإعلام الآلي للتصميم والإظهار وتحسين تدفق المواد والطاقة وسلامة الانشاءات والتقليل من أضرار المنتج وغيره.

الهندسة الكهربائية والآلية : ينبغي أن تشكل الصناعات الكهربائية في المستقبل أحد النقاط القوية في اقتصادنا. وبالفعل تؤدي تكلفة الطاقة الكهربائية والتنمية السريعة للمواد المشتركة ومكونات القوة بالهندسة الكهربائية والآلية لأن تكون العامل الأساسي على مستوى مسار التجديد التكنولوجي لمصانعنا وكذلك على مستوى منتجات الغد لا سيما في

المحروقات. ويتعلق الأمر من جهة بالقيام بمجموعة أعمال متعددة الأحجام تتعلق بإنهاء عملية التطهير وإعادة الهيكلة الصناعية وتنظيم سوق حرة للمبادلات والبحث عن شركاء اقتصاديين أجانب وتكييف إطار تدخل المصدرين مع قواعد وممارسات التجارة الدولية وإعادة الاعتبار لأداة الإنتاج ومن جهة أخرى اللجوء لاستراتيجيات الصناعات اليدوية التي تتضمن مرونة وسرعة أكثر في التنفيذ وكذا قابلية أكبر لمتطلبات السوق العالمية وتحرر أكبر من التبعية لاقتصاديات السلم ولا يمكن هذا الجانب الثاني أن يتم إلا بإعادة تنظيم نشاطات الإنتاج مع مراعاة ضغوطات المرونة والسرعة والنوعية والأمن التي تفرضها شروط السوق.

2 - الأهداف العلمية :

ترمي أهداف البحث الواجب بلوغها إلى مساعدة الصناعات في مهمة إعادة تنظيم وتحسين نظام الإنتاج وعليه تتمحور أعمال البحث المقترحة حول المشاكل الرئيسية المتعلقة بإدماج التكنولوجيات الجديدة وتطوير الشعب المكونة لنظام الإنتاج الدائم وتحسين الجوانب التنظيمية والاجتماعية.

3 - برامج البحث :

تؤول التكنولوجيا الصناعية لتصوّر وتحسين وتطوير طرق وتكنولوجيات تحويل المادة مثل ما تم توضيحه آنفا. فالرهان الاقتصادي لجد أساسي، لأن نوع المنتج وحظوظه في أن يوجد في السوق الدولية جد مرتبطة بالتحكم الذي نعرف كيفية ضبطه.

وبهدف التوجه بسرعة نحو التحكم التكنولوجي الضروري للتطور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، فإنه لمن اللازم القيام بأعمال تتعلق بالنقل الهندسي ويتركز برنامج البحث الواجب وضعه على أربعة مجالات تتمحور حول محاور البحث.

نظام الإنتاج المدمج : ينبغي أن يتركز التحويل التكنولوجي والتسيير لنظامنا الإنتاجي على الإدماج التدريجي لتكنولوجيات الإعلام في كافة مهام المؤسسة.

5 - تطوير الموارد البشرية :

يقوم الهدف فيما يخص تطوير الموارد البشرية على تجنيد 200 باحث دائم حتى سنة 2002، وسيكون هذا العدد نواة شبكة وضع برنامج في التكنولوجيات الصناعية التي ستضم، بالإضافة إلى ذلك، زهاء 650 باحثا ينبثقون عن مؤسسات التعليم والتكوين العالي وعن وحدات البحث.

6 - المنشآت والتجهيزات :

- المركز الوطني للبحث وتطوير التكنولوجيات الصناعية،
- المركز الوطني لتحويل التكنولوجيا،
- المركز الوطني لصناعة الأجهزة والمكونات التكنولوجية.

البيوتكنولوجيات

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

تحتل البيوتكنولوجيات نظرا لنتائجها المباشرة من جهة ومراعاة لتأثيرها الكبير في مجالات الفلاحة والصناعة الفلاحية والصحة والبيئة، اليوم مكانة مميزة في أنظمة عدة بلدان. وبالفعل أصبح من الممكن بفضل طرق البيوتكنولوجيات البسيطة ذات القيمة المضافة الكبيرة توفير في السوق الوطنية جيل جديد من المنتجات له قيمة مضافة كبيرة، وصدى كبير على المستوى الاجتماعي والاقتصادي عن طريق إنشاء مناصب شغل، ووضع تحت تصرف الصناعات مواد استراتيجية جد مطلوبة، وعلى سبيل المثال يرى الخبراء بأنه سينتج ثلث رقم الأعمال في صناعة الأدوية سنة 2000 والمقدر حاليا بأكثر من 90 مليار دولار عن منتجات البيوتكنولوجيات. ونفس الشيء بالنسبة لـ 23 بالمائة (23%) من رقم أعمال الصناعة الغذائية سيتمح لإنتاج الطرق التابعة للبيوتكنولوجيات. وأخيرا فإننا نؤمن بأنه سيكون من الآن حتى سنة 2050 زهاء 50 بالمائة (50%) من المنتجات التجارية للقطاعات الفلاحية من أصل بيوتكنولوجي. وسيكون الأمر كذلك بالنسبة لـ 30 بالمائة (30%) إلى 50 بالمائة (50%) من المنتجات الجديدة للبيئة والصناعة، ولهذا فإنه

الصناعات الكهرومنزلية، وتجهيزات السياسات، والاقتصاد وتخزين الطاقة إلخ. وتتطرق محاور البحث والنقل الصناعي - الهندسي المتعلقة بهذا المجال لا سيما إلى إلكترونيك القوة، ومراقبة التحكم ومواد المكونات السلبية وكوابل التوزيع إلخ...

الصناعة الميكانيكية : يهدف نشاط البحث

في هذا المجال إلى تطوير القدرات الوطنية لصناعة تجهيزات تشكيلة مجموعة الاستصناع والتركيب بغية تلبية المتطلبات العاجلة لبعث صناعتنا في ميكانيك التدقيق والميكرو تقنية. وستكون نتائج الأعمال التي ستنجز في هذا المجال وقعا أكيدا في إنشاء منتجات ذات قيمة مضافة خلال السنوات العشر المقبلة. وسيرتكز المسعى الواجب اتباعه على النقل الهندسي للتجهيزات الموجودة. أما محاور البحث المكونة لهذا المجال فتتطرق، لا سيما، إلى الاستصناع والتفريز ذي السرعة الكبيرة وعلى أدوات التصور والتشكيل وكذا التحكم في الميكرو تقنيات على السيليسيوم، إلخ.

4 - التدابير التنظيمية :

ويتعلق الأمر أولا، بإنشاء مركز وطني للبحث وتطوير التكنولوجيات الصناعية، مكلف من جهة، بالقيادة، في إطار شبكة وضع برنامج نوعي (يتعين تعريفه وتحديد مع مجموع المتعاملين الاقتصاديين والماليين) ومن جهة أخرى، بتثمين المؤهلين.

وسيتعلق الأمر من جهة أخرى، بوضع وحدة وطنية لتحويل التكنولوجيا، تابعة للمركز المذكور أعلاه أو مستقلة عنه تكون مهمتها التكفل مع البحث بكل المنتجات الناتجة عن مخابر البحث وشبكة البحث.

وبالموازاة مع نشاط البحث، فإنه لمن دواعي الضرورة وضع مركز وطني لصناعة الأجهزة والمكونات التكنولوجية يتكون من ورشات صناعة ميكانيكية وحلقات مطبوعة متعددة الطبقات والتركيب على السطح والإلكترونيك، وعلاج المساحات وصناعة القوالب ومجموعة وسائل التجارب الحرارية والميكانيكية إلخ.....

ينبغي على الجزائر من الآن فصاعدا توفير الوسائل الضرورية للتحكم في نشاطات البحث في هذا المجال وتطويرها حتى تكون على موعد مع الرهانات المعتبرة للبيوتكنولوجيات على القطاعات الحيوية والتي لها تأثير مباشر على التطور الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي على رغبة الناس.

2 - الأهداف العلمية :

سيتم تنفيذ الأهداف العلمية والبحث في مجال البيوتكنولوجيات عن طريق تجنيد الكفاءات المتراكمة لا سيما في مجال تثمين كتلة الحياة، ومضاعفة الأنواع وتحسينها وأخيرا في صحة الإنسان والحيوان، وتدعيم الموارد البشرية ذات المستوى العالي وإنشاء مركز وطني للتفوق في بحث البيوتكنولوجيات. أما إشكاليات البحث في هذا المجال فهي مرتبة كما يأتي :

3 - برنامج البحث :

البيوتكنولوجيات في الصناعة الفلاحية: ينبغي أن يقوم هذا البحث على إنتاج كتلة الحياة وتثمينها انطلاقا من بعض المواد الثانوية (البقايا النباتية، بقايا الصناعات الفلاحية الغذائية، إلخ). والتي تعد دائما مصدرا للتلوث وهذا، للاستعمال لأغراض غذائية، وجود أنزيمات ومنتجات التحول الغذائي I - II ومواد كيميائية بغية استعمالها في بعض الصناعات وكذا صناعة بعض المواد مثل الكحول والخل ومتعدد السكرين، وأخيرا تشكيل بنك القسائم ذي الطابع الفلاحي الصناعي للحصول على مواد مطابقة لمقاييس النوعية المطلوبة.

البيوتكنولوجيات المطبقة في الفلاحة (الإنتاج النباتي والحيواني والغابي) : وهناك ينبغي تنمية جهود البحث في هذا المجال للحفاظ على الموارد الوراثية وصيانتها لا سيما الأنواع النباتية، والحيوانية والجراثومية المهددة بالانقراض، وتطهير التكاثر المصغر للزراعات وإنتاج البذور للوصول بفضل التلقيح الصناعي والتطعيم المصغر للنباتات السليمة والمطابقة ذات المنفعة الاقتصادية والبيئية وكذلك يتمثل الهدف في هذا المجال من جهة، في

تحسين وإنشاء الأنواع والأعراق والطبقات المكيفة مع الشروط المناخية التي تضم عدة سمات مهمة (تتلاءم مع مختلف أنواع القلق وتحسين المردود والنوعية الغذائية والتكنولوجية والصناعية للزراعات) ومن جهة أخرى في تحسين الإنتاج الحيواني بفضل تقنيات الانتقاء (التلقيح الصناعي، التلقيح في الأنابيب، تحويل الأجنة، الجراحة المصغرة، التجنس) والغذاء النباتي.

الإنتاج الصيدلي للاستعمال البيطري : تمنح البيوتكنولوجيات إمكانيات بحث وتطوير جد مهمة في هذا المجال. وتتمحور البحوث المسطرة حول مواضيع تتعلق بالجراثيم والهندسة الوراثية وصناعة الأدوية وتحسين البيوتكنولوجيات وإنتاج الكاشف البيولوجي، وإنتاج اللقاح، ومشتقات الدم والأجسام المضادة من نوع غاما وأخيرا تثمين علم الصيدلة البحرية.

تطبيق طرق البيوتكنولوجيات بغية المحافظة على البيئة : إن الهدف المنشود هو مكافحة تلوث المياه الطبيعية الناتجة عن التدفقات الحضرية والصناعة والتي هي نتيجة للنمو السكاني والنسبة العالية للتمدن وأخيرا النمو الاقتصادي الهائل. ويهدف البحث إلى وضع طرق التصفية والعلاج عن طريق الجراثيم بغية إعادة استعمال المياه المستعملة في الصناعة والفلاحة. كما سطر للقيام بأعمال بحث تتمحور حول مواضيع مرتبطة بمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات وحراسة التلوث البحري ومراقبته وأخيرا تحسين حماية النباتات.

4 - التدابير المؤسسية والتنظيمية :

يتطلب حجم المهمة المقررة مع تنفيذ أهداف البحث المحددة في هذا المجال إنشاء مركز وطني للبيوتكنولوجيات يشكل قطبا للتفوق، وعلاوة على ذلك يتطلب تعقد التقنيات وتعدد القطاعات المعنية بالبيوتكنولوجيات تجنيد عدد هائل ومتنوع من التخصصات. لهذا يبدو وضع شبكة عبر المؤسسات والجامعات ومراكز ووحدات البحث ضروريا لإشراك أكبر عدد ممكن من الباحثين في هذا المجال، وأخيرا

يتجلى من خلال الدراسات المتعددة المنجزة في جميع أنحاء العالم، أن تطوّر تكنولوجيا الإعلام سيشكل دوماً عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي وبأنه لا يتوقف على الإعداد والتنفيذ الفعلي للبرامج الأساسية للبحث والتنمية فحسب بل على الشروط التي تسمح بدفع عجلة البحث والتنمية والإنتاج أيضاً.

وفي هذه المرحلة من الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد ينبغي أن يشكل الاستغلال المركز للنسيج الوطني في الصناعة الإلكترونية والإعلامية والمواصلات السلكية والأسلكية (ENIE-ENTC-ENSI-ENICAB) الحلّ الفعّال والوحيد لخلق عناصر الثراء الضروري لتحسين وضعية البلاد إلا أن تحقيق هذا الهدف مرهون بقدرتنا على تعبئة أحسن الكفاءات الموجودة في البلاد حول أهداف البحث والتنمية والابتكار المحددة جيداً.

3 - أهداف البحث العلمي :

وتهدف نشاطات البحث في تكنولوجيا الإعلام إلى توليد مواد وتقنيات ذات القيمة المضافة العالية، وبالفعل فإنّ ميادين البحث المتعلقة بالبرنامج الوطني للبحث الخاص بتكنولوجيا الإعلام تتمحور حول محاور بحث يسمح تحقيقها بالوصول إلى نتائج بحث مجددة يمكن استغلالها في السوق الدولية.

وفي مجال نشاط البحث فإنّ تكنولوجيا الإعلام تضمّ المجالات ذات العلاقة بالميكرو إلكترونيك وهندسة أنظمة الإعلام الآلي، وتكنولوجيا برامج الإعلام الآلي والروبوتيك والذكاء الاصطناعي وأنظمة الخبرة والمواصلات السلكية والأسلكية وغيرها.

4 - برنامج البحث :

الميكرو إلكترونيك : تعرف الميكرو إلكترونيك كمجموع التقنيات التي تسمح بإنجاز وتركيب المنشآت الصغيرة الإلكترونية. ويمكن اعتبار تقنيات الميكرو إلكترونيك حسب مستويات تكاملها أي الدوائر المطبوعة والدوائر الهجينة والمكونات المهمة والدوائر المدمجة البسيطة والمعقدة.

ينبغي أن تخضع البيوتكنولوجيات في بلادنا إلى استراتيجية توكل مهمة تحديدها ومتابعتها للجنة وطنية للبيوتكنولوجيات.

5 - تطوير الموارد البشرية :

يتطلب إنجاز برنامج البحث في البيوتكنولوجيات علاوة على تجنيد الكفاءة الموجودة، تطوير موارد بشرية جديدة - أمّا الهدف المنشود فهو الهدف المسطر لسنة 2002 وهو نسبة 200 عامل باحث من بينهم 60 مجندون بصفة دائمة في مجال البيوتكنولوجيات في الأجال المذكورة أعلاه.

تكنولوجيا الإعلام

1 - التعريف ومجال البحث :

تبعاً لبنية السوق العالمية للمنتجات الإلكترونية والمعلوماتية تبدو تكنولوجيا الإعلام اليوم في شكل أربعة أجزاء هي : نصف الحوامل ومكونات الميكرو إلكترونيك والتجهيزات الإلكترونية الصناعية والإلكترونيات ذات الاستعمال الواسع والترفيهية، وتكنولوجيا برامج الإعلام الآلي، والذكاء الاصطناعي وأنظمة الخبرة، الأنظمة الموزعة، الشبكات والأنظمة المتوازية، المواد الجديدة الروبوتيك والإنتاج والاتصالات السلكية والأسلكية.

2 - الأهداف الاقتصادية :

تشكّل تكنولوجيا الإعلام ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين، عنصراً أساسياً ومشاركاً بين مجموع فروع الاقتصاد. ويظهر تأثيرها على الاقتصاد من خلال التزايد في مداخيل الإنتاج (الذي سيصل عام 2000 نسبة 2600 مليار دولار) وعائدات السوق الدولية من المواد الإلكترونية والإعلامية من جهة ودرجة تغلغل واستعمال هذه المواد في المجتمع وفي مجمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

إنّ الأهمية والدرجة التي تحتلها اليوم تكنولوجيا الإعلام هي نتيجة للجهود الجبارة التي يبذلها العلماء والحكومات في تكثيف البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي والابتكار.

باستعمال الوسائل الاصطناعية والجديدة. وفي هذا المجال تبدو الروبوتيك كمثال لنظام يسمح بوضع وسائل تهدف إلى تمديد أعمال وذكاء الإنسان إلى محيطه.

يتمثل الهدف المنشود في المرحلة الأولى، في إيجاد حلول لتعويض الإنسان في بعض الميادين التي تعتبر خطيرة أو ضارة مثل الأوساط العدوانية، الأشغال الضارة أو التي تسبب اضطرابات نفسية حركية، كما تهدف الروبوتيك في المرحلة الثانية إلى كسب قطاعات جد متنوعة مثل الإنتاج والاستكشاف والطب والفلاحة، وعلى ضوء ما ذكر وحتى يستفيد الاقتصاد الوطني من الامتيازات التي تمنحها الروبوتيك والأنظمة المحوّلة إلى آلة للإنتاج ينبغي مراعاة خمسة محاور بحث هي : تكنولوجيا الإنسان الآلي والتحكم فيه. الروبوتيك المتطورة الروبوتيك الصناعية الطبيعية والفلاحية، والروبوتيك في الأوساط العدوانية، وأجهزة الإنتاج الآلية.

الذكاء الاصطناعي : تتمثل مهمة الذكاء الاصطناعي في تقليد طرق تفكير وقرارات ذكية بواسطة وسائل اصطناعية (عقول إلكترونية وأنظمة) والهدف من الأشغال الواجب القيام بها في إطار ميدان البحث هذا يتمثل في التحكم في أدوات الذكاء الاصطناعي بغية تطوير الاستعمالات الميدانية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي، وعليه فإن محاور البحث التي يدور حولها ميدان الذكاء الاصطناعي تتعلق بتطوير أنظمة الخبرة في الصحة العمومية، الفلاحة والصناعة وتنمية هندسة المعارف، وأنظمة أخذ القرار إلخ...

المواصلات السلكية واللاسلكية : لقد سمحت المواصلات السلكية واللاسلكية للإنسان والآلة بتبادل المعلومات عن بعد وإقامة علاقات مما جعل من المواصلات السلكية واللاسلكية عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستراتيجية الدفاع لدى البلدان المصنعة. وقد شكّل ترقيم الشبكات ثورة حقيقية في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية، وقد اكتسبت الشبكات الرقمية أهمية بحيث تتطلب تعبئة أكبر بغية استغلال امتيازات هذه التقنيات لصالح تنمية البلاد الاقتصادية والاجتماعية.

وتتعلّق محاور البحث المكوّنة لهذا المجال بتقنيات الصناعة وقولية العمليات والأجهزة، الرانز والتعريف وأجهزة الالتقاط والتكنولوجيات المحيطة بنا وعمليات التصور بمساعدة الحاسوب ومجموعة السلسيوم وأدوات التصور بمساعدة الحاسوب والدوائر المتكاملة تكاملا خاصا ومكتبات الخلايا والحلقات المدمجة القياسية والدوائر العالية التكامل.

بنية الأنظمة : يشكّل الحاسوب اليوم عنصرا حيويا في محيطنا، حيث أنّ النشاطات المالية والصناعية والصحة والنقل في البلدان المتقدمة تخضع كلّها لمعالجات وتبادل المعلومات. وتهدف الأبحاث التي ستنجز أساسا إلى التقليل بقدر الإمكان من التلاعب بالمعلومات ورفع قدرات التخزين والسرعة في معالجة المعطيات ودقة النتائج.

وعليه فإن محاور البحث ستدور حول الإشكاليات المرتبطة بتطوير الأنظمة المتقدمة، ونظام التوازي والاتصال بين الإنسان والآلة، ونظام الحساب للعقول الإلكترونية (الحاسوب) وشبكات إرسال المعطيات والتجهيزات المتخصصة في الصحة والصناعة والطاقة والفلاحة والمراحل المشتركة لأجهزة الكمبيوتر الشخصية.

تكنولوجيات برامج الإعلام الآلي : إنّ الهدف المقصود في هذا الميدان هو تزويد أنظمة معالجة المعلومات بالدعم لبرامج الإعلام الآلي الضروري لاستغلالها بطريقة سهلة ومثلى. فتطوير الأنظمة المتعددة الوسائل والتي تجمع بين الكلمة والصورة والنص تشكّل محورا ذا قيمة مضافة مرتفعة والتي تتوقّف نتائجها أساسا على قدرات تعبئة كل الكفاءات المتصلة بالمكونات المادية وبرامج الحاسوب لأجهزة الكمبيوتر.

إنّ عبقرية برامج الإعلام الآلي، وإنشاء الأجواء الموجهة نحو الأهداف تشكّل محاور بحث ذات أولوية يتم من خلالها تطوير القدرات الوطنية لتطوير الأدوات والتطبيق إلخ...

الروبوتيك : إنّ تطوّر كل المجتمعات ينتج عن تحوّل طويل يميزه البحث الدائم عن التجديد

اللجوء إلى التكنولوجيات الفضائية ضرورة، سواء التخصيص الأفضل للوسط أو التسيير الأفضل والاستغلال.

ونذكر من بين هذه المشاكل الخاصة، ظاهرة التصحر، علم المياه، التبعية الغذائية والأخطار الكبرى.

إنّ تقنيات الكشف عن بعد التي تسمح بالملاحظة المتكررة للأرض والجو، والمواصلات السلكية واللاسلكية الفضائية توفر إمكانات الإرسال السريعة والموثوق فيها للمعلومات المختلفة عن طريق القمر الصناعي، ويسمح التمرکز الفضائي معرفة الموقع الدقيق في الأرض لمختلف الاستعلامات (الديناميكا الجغرافية، علم الزلازل والخرائطية) وهي ميادين ينبغي اعتبارها ذات أولوية ينبغي تطويرها وترقيتها. وينبغي أن يتم تطويرها وفق الخصوصيات الطبيعية الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلادنا.

إنّ التحكم في الأدوات الفضائية للملاحظة والاتصال السلكي واللاسلكي وتطويرها واستغلالها يسمح بتلبية انشغالات المستعملين الوطنيين الذين يتعرضون وبحدة للمشاكل التالية : معرفة الموارد الطبيعية وتطورها، زحف الرمال، معرفة الوسط الفلاحي لتسييره تسييرا أفضل والمساهمة في تقليص التبعية الغذائية، الوقاية من الأخطار الكبرى (حرائق الغابات، الزلازل، الفيضانات، التصحر، التلوث...) معرفة الموارد المائية لتسييرها واستغلالها بصورة مثلى، التمتع الأفضل للتجهيزات الضرورية للاحتفاظ بها وتوزيعها، اكتساب المعلومات الجغرافية وجمعها لتغطية خرائطية قاعدية وطنية مثلى وصعوبات الإتصال الراجعة إلى شساعة التراب الوطني والتكنولوجيا التي غالبا ما تكون غير ملائمة لاحتياجات المستعملين النوعيين.

2 - الأهداف العلمية :

لقد شهدنا خلال العشرية الأخيرة ثورة في مناهج اقتناء ومعالجة وتسيير المعطيات عن الوسط

تهدف نشاطات البحث في ميدات المواصلات السلكية واللاسلكية، باعتبارها عنصرا كاملا في البرنامج الأساسي في تكنولوجيا الإعلام، إلى تطوير تجهيزات ومصالح المواصلات السلكية واللاسلكية وخلق قدرات تكنولوجية وطنية واستيعاب التكنولوجيات الأجنبية وتكييفها مع الاحتياجات وإعداد مقاييس ومعايير. ولهذا الغرض يدور برنامج البحث المصادق عليه خلال الندوات حول خمسة محاور بحث متعلقة بشبكات المواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات الجديدة وتقنيات وأنظمة المواصلات السلكية واللاسلكية الفضائية وأنظمة الإرسال بالحزم الهertzية وأنظمة التحويل وأخيرا معالجة المعطيات.

4 - التدابير التنظيمية :

يتطلب تنفيذ البرنامج الخاص في تكنولوجيات الإعلام وضع إجراءات تنظيمية متعلقة بوضع شبكة وطنية لضبط الدوائر المدمجة الخاصة وشبكة وطنية لتطوير أنظمة التشغيل ومركز مشترك لتنمية برامج الإعلام الآلي ومركز مشترك للصناعة التكنولوجية.

5 - تطوير الموارد البشرية :

إنّ الهدف المسطر في مجال تنمية الموارد البشرية تتمثل في تعبئة 400 باحث بصفة دائمة حتى سنة 2002. وستشكل هذه الطاقة نواة لشبكة وضع البرنامج الأساسي في تكنولوجيات الإعلام والتي ستضم علاوة على ذلك حوالي 500 باحث من خريجي مؤسسات التعليم والتكوين العالي ووحدات البحث.

التكنولوجيات الفضائية

1 - الأهداف الاجتماعية والاقتصادية :

يندرج البرنامج التنفيذي هذا في إطار السياسة الوطنية للتحكم في التكنولوجيات الفضائية واستعمالها وتصويرها في خدمة وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية المعنية.

إنّ مساحة البلاد الهائلة والمقدرة بـ 2.381.745 كلم²، والموارد الطبيعية المستغلة بصورة سيئة والمشاكل الخاصة التي تعرفها الجزائر تجعل من

الطبيعي والبيئة. وهذه الثورة التكنولوجية والإعلامية الآلية في نفس الوقت قد أدت إلى ظهور أدوات جديدة مثل أجهزة الاستقبال ذات الترميز الشامل المستعملة في الترميز عن طريق القمر الصناعي، أجهزة الالتقاط للكشف عن بعد، المحطات الكاملة المزودة بمفكرات إلكترونية مستعملة في الطبوغرافيا، وألات التصوير الرقمية المستعملة في التصوير الضوئي عن بعد، وأنظمة تشغيل معالجة الصور الفضائية وأنظمة المعلومات الجغرافية والطرق الفعالة في المواصلات السلكية الفضائية والإرسال الرقمي للمعطيات.

إن هذا البرنامج الخاص في البحث ومن خلال الميادين العملية والتكنولوجية التي يضعها، يسمح بجمع أسرة كبيرة من الجامعيين والباحثين والتكنولوجيين في إطار بحوث رائدة (الفيزياء الفضائية، الروبوتيك، المواصلات السلكية والأسلكية الفضائية، هندسة برامج الإعلام الآلي، الطاقة، تكنولوجيا الأقمار الصناعية الصغيرة) ويسمح هذا البرنامج بإنشاء شبكة وطنية للكفاءات حول التقنيات الفضائية واستعمالاتها.

يأخذ بعين الاعتبار الوضع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر وضرورة اضطلاعها بالدور المنوط بها في المحفل الدولي.

يُحَفِّز إنشاء قواعد ومعطيات جغرافية وطنية من مختلف المصادر (الفضائية، الجوفية، الأرضية) والتي تشكل عنصرا مهما في كل سياسة تهيئة عمرانية وتسيير الوسط الطبيعي أو الاجتماعي والاقتصادي.

أخيرا، فإن الطابع التكنولوجي المزدوج والتطبيقي لهذا البرنامج الخاص يسمح بالإبقاء على العلاقات الدائمة بين العلميين والتقنيين المكلفين بضمان مراقبة تكنولوجية من جهة والمتنظرين واضعي القرارات في القطاعات الاقتصادية المكلفين بإيجاد الحلول لمشاكل المجتمع من جهة أخرى.

3 - برنامج البحث :

ولبلوغ الأهداف المذكورة أعلاه، ينبغي العمل ببرنامج البحث العلمي والتطور التكنولوجي الذي يتمحور حول المواضيع الآتية : الميكانيكا الفضائية،

هندسة وتقنيات التجهيزات والآلات المشحونة، الهندسة الميكانيكية والحرارية، النظام الطاقوي، وسائل الإرسال والمراقبة والاستغلال، تأمين المنتجات، المواصلات السلكية والأسلكية الفضائية، أجهزة الكشف، تطوير تقنيات الجيوديزياء الفضائية، دراسة الجاذبية بواسطة التقنيات الفضائية، علم فلك المواقع وعلم الفلك الإشعاعي المرجعي الفضائي ودوران الأرض، الديناميكا الجغرافية المحلية والجهوية بواسطة تقنيات الجيوديزياء الفضائية، فيزياء الكشف عن بعد وحصيلة الطاقة المشتركة بين الأرض والجو، معالجة الصورة الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية (المنظار والرادار)، استعمال أجهزة الكشف عن بعد في علم الخرائط، معرفة ومتابعة الظواهر الطبيعية، التقاط المعلومات الجغرافية عن طريق الصورة الجوية والفضائية، أو قواعد المعطيات الجغرافية، نظام الإعلام الجغرافي.

4 - التدابير التنظيمية :

ينبغي إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدى المجلس الوطني للكشف عن بعد، تكون مكلفة بتنسيق وإنجاز القمر الصناعي ألسات (ALSAT) من جهة أخرى، وبغية توضيح المهام، فمن الضروري إنشاء وحدة إنجاز أقمار صناعية صغيرة لدى المركز الوطني للتقنيات الفضائية.

5 - تطوير الموارد البشرية :

إن عدد الباحثين الضروري لتنفيذ هذا البرنامج يقدر بـ 200 شخص حتى سنة 2002.

تدابير مؤسسية وتنظيمية

للحد من التذبذب الذي مرّ تصور ودور البحث في بلادنا وكذا الأعمال التي تقوم بها المؤسسات التي توالى على هيئة البحث فإن القانون البرنامج يقترح بناء هيكل مؤسسي للبحث، كفيل بضمان استقرار الهياكل ودوام المهام وتناسق الأهداف. وأخيرا تعبئة الكفاءات البشرية والوسائل المادية والمالية. وتظهر بنية نظام البحث المكوّن من أجهزة وهياكل على النحو الآتي :

أجهزة إعداد ووضع سياسة وطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية :

1 - يشكّل المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني جهازا يكلف بتحديد التوجيهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية وفقا لهذا القانون وتنسيق وضعها. كما يكلف أيضا بتحديد التوجيهات العامة لسياسة المحافظة على الطاقة العلمية والتقنية الوطنية وتأمينها وتطويرها من جهة، والإجراءات المتعلقة باعتماد الإطارات التنظيمية للبحث العلمي من جهة أخرى.

2 - يكلف الجهاز الرئيسي المنصوص عليه في القانون البرنامج بوضع سياسة وطنية في مجال البحث العلمي والتطور التكنولوجي الذي يحدّد المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني وضمان أمانة هذا الأخير.

3 - وتقوم اللجان القطاعية المشتركة بمساعدة الجهاز الرئيسي في وضع سياسة وطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي. وعليه فهي مكلفة بترقية وتنسيق وتقييم نشاطات البحث العلمي والتطور التكنولوجي المرتبطة بالبرامج الوطنية التي تتكفل بها وهي مكلفة كذلك بدراسة وتقييم وإتمام البرامج الوطنية للبحث واقتراح الاعتمادات ووسائل إنجازها. وتقتصر اللجان القطاعية المشتركة أعمال تثمين لنتائج البحث وتسهر على تنظيم المعلومات والوثائق العلمية والتقنية كما تفتح إجراءات لإتمام جرد الطاقة العلمية والتقنية وكذا الاستغلال العقلاني لهذا الأخير. وقد تمّ تنصيب خمس (5) لجان قطاعية مشتركة شرعت في أعمالها : الصحة، العلوم الأساسية، البناء، التعمير والتهيئة العمرانية، الفلاحة والموارد المائية، المواد الأولية والتكنولوجية بالإضافة إلى ذلك يوجد قراران وزاريان مشتركان قيد الامضاء يتعلقان بالاقتصاد والحقوق والمجتمع من جهة والتربية والثقافة والاتصال من جهة أخرى.

4 - لقد تم إنشاء لجان قطاعية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي على مستوى كل دائرة وزارية،

تتكفل هذه اللجان بضمان ترقية وتنسيق نشاطات البحث العلمي والتطور التكنولوجي على مستوى القطاع. وقد وضعت عدة قطاعات لجانا قطاعية للخبراء لبرمجة وتقييم مشاريع البحث لا سيما : التعليم العالي، الفلاحة، الصحة، البريد والمواصلات، الشبيبة والرياضة، الصناعة وإعادة الهيكلة، الطاقة والمناجم، التجهيز والتهيئة العمرانية.

هياكل ترقية وتنفيذ البحث العلمي والتطور التكنولوجي :

5 - يهدف البرنامج القانون إلى تحديد مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للبحث والتطور التكنولوجي وكذا الإجراءات والوسائل وآليات التنفيذ خلال المخطط الخماسي 1998-2002، وللمساهمة في تدعيم التطور التكنولوجي والاجتماعي والثقافي للبلاد من جهة والتكيف مع خصوصيات طبيعة النشاط من جهة أخرى، ينبغي أن يخضع سير البحث لمقاييس القدرة والنجاحة بفضل إدخال طرق جديدة للتسيير بما في ذلك مفاهيم المرونة والصرامة والاستقلالية والحركة والتعبئة، إلخ...

6 - وقد أخذت هذه المقاييس والمفاهيم بعين الاعتبار بمناسبة إعداد أطر تنظيمية جديدة لتسيير البحث والباحثين. وبهذا يدخل البرنامج القانون فئة قانونية جديدة لكيفيات تسيير وتنفيذ نشاطات البحث أي المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي أو القطاعي المشترك المزودة بشخصية اعتبارية والاستقلالية المالية. علاوة على المهمة العامة لتحديد وبرمجة وتنفيذ وتقييم برامج البحث، فإن المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي تكلف لا سيما بتشجيع الاستيعاب والتحكم في العلوم والتقنية وكذا التجديد في مجال نشاطها وتثمين نتائج البحث والعمل على تكوين باحثين، وإطارات وتقنيين في البحث. ولضمان تسيير فعال ومكيف وخصوصيات مهامها فإن المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي مزودة بأجهزة يخضع اختيارها وتسميتها لمقاييس الصرامة والكفاءة والموضوعية، كما يخضع سيرها لقواعد المرونة لا سيما المراقبة وقيام منسق مفوض.

تلك هي المفاهيم الجديدة المدخلة لجعل من المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي وسيلة حقيقية لتنفيذ برامج البحث، بفضل تعبئة الكفاءات البشرية والتسيير العقلاني للوسائل المادية والمادية.

7 - يمكن إنشاء مخابر البحث الخاصة أو المشاركة والمزودة باستقلالية التسيير بعد استشارة اللجنة القطاعية، لدى مؤسسات التعليم والتكوين العالي. كما يمكن أيضا إنشاء مثل هذه المخابر لدى المؤسسات العمومية باقتراح من اللجان القطاعية المشتركة المعنية. ويتكون مخبر البحث وهو الكيان القاعدي لتنفيذ مشاريع البحث والتطور من فرقة وعدة فرق بحث. ومن مهامه في مجال نشاطه لا سيما إنجاز أهداف البحث العلمي والمساهمة في إعداد برامج البحث والمشاركة في تحسين وتطوير التقنيات وطرق الإنتاج والمواد والخدمات والمساهمة في التكوين عن طريق البحث ولصالحه.

ويمكن المخبر في إطار التنظيم المعمول به وبالمقارنة مع مهامه، إبرام عقود عمل بحث ودراسة وتقديم خدمات مع شينات وطنية ودولية يسيّره مدير له صفة أمر بالصرف ثانوي، ويزود هذا المخبر بمجلس للمخبر ويتمتع باستقلالية التسيير، ويسير حسب القواعد المناسبة لخصوصيات مهامه، وتكون المراقبة المالية فيه بعيدة.

8 - إن وضع أجهزة وساطة مكلفة بترقية وتنسيق تنفيذ البرامج الوطنية للبحث مزود بإطار قانوني مناسب والذي يشكل أحد شروط دوام عملية البحث. وعلى هذا الأساس تم إنشاء سنة 1995 الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة والوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي تتمثل مهمتها في سد الفراغ الهيكلي الذي قد يضر بمردود مجمل نشاطات البحث في المجالات المذكورة. ويتم إنشاء في المستقبل أجهزة وساطة متعلقة بالعلم النووي والتكنولوجيات والفلاحة وغيرها يستجيب لإشكالية الانتشار القطاعي المتعدد الهياكل ومشاريع البحث في المجالات المذكورة وضعف بنية الأعمال المبرمجة.

9 - وبما أن الموارد البشرية تعدّ كعامل حاسم أكثر من المنشآت والتمويلات لتنفيذ كل سياسة بحث

فإن برنامج القانون ينصّ على القانون الخاص بالعمال الذين يمارسون نشاطات بحث علمي وتطور تكنولوجي. وعلاوة على الاستقلالية في العمل العلمي فإن القانون يضمن حرية التحليل والتحصيل على المعلومات والمشاركة في نشر المعرفة، الحركية والتكوين الدائم. وبموجب أحكام مشروع القانون فإن من بين مهام الباحثين أيضا المساهمة في إعداد معارف جديدة والعمل على نمو قدرات الفهم والتحكم في العلوم والتقنيات وتحويلها وتطبيقها في كل الفروع مساهمة بذلك في تقدم المجتمع ونمو القدرات الوطنية في الخبرة والهندسة وتنمية البحث في مختلف المجالات وأخيرا نشر المعلومات والثقافة العلمية. ويضمن القانون العام لعمال البحث الشروط الأكثر ملاءمة في مجال الشغل والتأجير وسير المهن كما يكرّس حتمية النتائج.

وعلاوة على تعبئة مجمل القدرات التي تزخر بها البلاد فإن هذه الأحكام تهدف إلى تثمين الوضع الاجتماعي للباحث وتضمن له وسائل ازدهاره وأخيرا تسمح له بالمساهمة الفعلية في نشاطات البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

الوسائل المالية

أ - مؤشرات ومعطيات أولية :

إن المؤشرات الرئيسية التي تسمح بتقدير الجهود المالي الذي ينبغي على الدولة بذله لوضع سياسة بحث علمي وتطور تكنولوجي التي يحتويها هذا البرنامج القانون تتعلق بما يأتي :

- عدد المشاريع التي يجب اختيارها كل سنة لكل برنامج وطني للبحث،

- عدد الباحثين الذين يعملون بصفة دائمة أو بصفة جزئية والذين يتم إشراكهم سنوياً في عملية إنجاز نشاطات البحث،

- الكلفة الأحادية لمحيط البحث،

- الكلفة الأحادية لمشروع بحث.

1 - تقدير عدد المشاريع : ينبغي التذكير بأن برنامج البحث يتكوّن من جميع المجالات التي تدور حول محور البحث المكوّنة بدورها من مواضيع بحث. إن إنجاز موضوع بحث يتطلب في المتوسط القيام بثلاث عمليات (أو مشاريع) بحث وعليه وطبقا لهذه القواعد وللأهداف العلمية المذكورة في القسم الأول من التقرير العام فإن العدد الإجمالي للمشاريع الواجب تنفيذها خلال المخطط الخماسي يقدر بـ 6026 مشروعا توزع سنوياً حسب الجدول رقم 1. إن إدراج عدد المشاريع سنة بعد سنة يتم تدريجياً.

الجدول رقم 1

تقدير عدد المشاريع

السنوات	1996	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع
عدد المشاريع	-	978	1016	1206	1348	1478	6026
التطور بالنسبة المئوية	-	٪16,23	٪16,86	٪20,01	٪22,37	٪24,53	٪100

الحساب المعتمد لإعداد التقديرات في المجال الفلاحي هي خمسة (5) باحثين لكل مشروع بحث.

2-1. يبيّن الجدول رقم 2 المعدّ على أساس ما سبق، العدد الإجمالي للباحثين المكوّن من باحثين يمارسون نشاطهم بصفة دائمة وباحثين بصفة جزئية، والواجب تعبئتهم لتنفيذ برامج البحث الوطنية خلال المخطط الخماسي 1998 - 2002 وهو 15915 باحثاً من بينهم 11994 يعملون بصفة جزئية.

2 - تقدير عدد الباحثين الواجب

تعبئتهم : إن التوقعات في المجال العلمي الضروري للتكفل بمجمل نشاطات البحث تمّ تقديرها أخذاً بعين الاعتبار للباحثين الذين ينجزون المشاريع القطاعية الجارية وتلك الموجهة لإنجاز البرامج الوطنية للبحث ذات الأولوية منذ سنة 1998 مثل ما هو محدد في الفقرة رقم 1 على اعتبار أن كلّ مشروع يتطلب في المتوسط ثلاثة (03) باحثين إلا أن نسبة

الجدول رقم 2

عدد الباحثين الذين يتمّ تعبئتهم خلال المخطط الخماسي

السنوات	1996	1998	1999	2000	2001	2002	الباحثون
بصفة جزئية	3870	5096	6840	8540	10283	11994	
بصفة دائمة	1914	2314	2714	3114	3516	3921	
المجموع	5784	7410	9554	11654	13799	15915	
التطور بالنسبة المئوية	-	٪28,11	٪28,9	٪21,9	٪18,4	٪15,3	

2 - 2. يوضح الملحق 2 التقديرات في عدد الباحثين بصفة جزئية وبصفة دائمة الذين ينبغي تعبئتهم خلال المخطط الخماسي لكل برنامج بحث. وعليه فإن التقديرات الخاصة بالباحثين بصفة دائمة قد أعدت أخذاً بعين الاعتبار المعطيات الحالية بهدف تضعيفها حتى سنة 2002 حسب تطور دائم انطلاقاً من سنة 1998.

وسيتطلب البرنامج المتعلق بالفلاحة لتنفيذه عدداً إجماليًا في الأجل المذكور أعلاه 1940 باحثاً من بينهم 555 يعملون بصفة دائمة و1385 يعملون بصفة جزئية. والبرامج المتعلقة بالموارد المائية والتهيئة العمرانية والأشغال العمومية المحتواة في الفرع المتعلق بالتجهيز فستجند 685 باحثاً من بينهم 585 بصفة جزئية.

3 - تقدير الكلفة الأحادية لمحيط البحث : إن إنشاء محيط بحث هو عملية مستمرة تسمح بالوصول لوضع كفاءات عملية ويترجم هذه العملية من خلال تنفيذ مشروع ذي طابع قطاعي وقطاعي مشترك أو البحث المنسق وتظهر النتائج المنتظرة من هذا المسار في تكوين المكونين والباحثين، تجهيز المخابر والتحكم في أليات التقييم والتثمين والتسيير إلا أن التكفل بالمصاريف المتعلقة بوضع محيط بحث أدنى كهذا سواء بالنسبة للباحث الذي يعمل بصفة جزئية أو بصفة دائمة يشكل شرطاً ضرورياً لتهيئة الإطار الضروري لتنفيذ برامج البحث الوطنية والمشاريع مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي الوطني والبرامج الواجب تنفيذها في إطار الشراكة الدولية.

3 - 1. تم إدراج في تقدير الكلفة الأحادية لمحيط البحث بصفة دائمة مرتب الباحث وعمال الدعم التابعين له وكذا أدنى حد من المصاريف المرتبطة بالتسيير. ويتمثل نمط الحساب المعتمد في تقسيم ميزانية التسيير المفتوحة لوحدة البحث الدائمة على عدد العمال الباحثين. تقدر الكلفة الأحادية المتوسطة للمحيط بالنسبة للباحثين بصفة دائمة حالياً بـ 64.000 د.ج للشخص في الشهر فيما يخص البرامج ذات الطابع التكنولوجي و 35.000 د.ج للشخص في الشهر للعلوم الاجتماعية. وينبغي التذكير بأن 90% من هذا المبلغ

يتكون من كتلة الأجور والتكاليف الثابتة التابعة لها. إلا أنه لاعتماد مقاييس مقبولة بما في ذلك مصاريف التسيير فإن النسبة المتوسطة المعتمدة تقدر بـ 150.000 د.ج للشخص في الشهر لمحيط البحث بصفة دائمة ما عدا العلوم الاجتماعية والمجال النووي التي تم تخصيص لكل منها على التوالي مبلغ 96.000 د.ج للشخص في الشهر و 192.000 د.ج للشخص في الشهر.

3 - 2. لقد تم تقدير الكلفة الأحادية لمحيط البحث بصفة جزئية بتقسيم القروض الممنوحة للبحث في مؤسسات التعليم والتكوين العالي على العدد الإجمالي لمدريسي هذه المؤسسات المشتركة في نشاطات البحث وعلى اعتبار أن كل أستاذ باحث يخص في المتوسط $(\frac{1}{3})$ من وقته للبحث، فإن الكلفة الأحادية المتوسطة لمحيط البحث بصفة جزئية تقدر اليوم بـ 15.000 د.ج للشخص في الشهر ويضم هذا المبلغ منحة الأشغال الإضافية ثلث أجر الأستاذ الباحث ومساهمة التعاون الدولي وحداً أدنى للتسيير. إلا أنه بغية إنشاء محيط مناسب ينبغي رفع كلفة محيط البحث بصفة جزئية بـ 52.000 د.ج للشخص في الشهر.

4 - تقديرات الكلفة المتوسطة لمشروع البحث : علاوة على المصاريف المرتبطة بمحيط البحث والتي هي ضرورية للإبقاء على نشاط بحث مستمر فإنه قد تم القيام بتقديرات لتمويل مشاريع البحث في إطار التكفل ببرامج البحث الوطنية وتنص قائمة تمويل مشروع البحث على المستهلكات (المواد الكيميائية، الكواشف، المكونات الإلكترونية والميكانيكية والبصرية)، التجهيزات الصغرى، التوثيق، اكتساب المهارة (المشاركة في الملتقيات، المحاضرات، التبرعات) الضرورية لتنفيذ البرنامج المختار بعد الإعلان عن المناقصة الوطنية. أما المصاريف المتعلقة بالتعويضات والأجور فلا يتم التكفل بها في تمويل المشاريع.

4 - 1. تقدر الكلفة الأحادية المتوسطة لمشروع البحث التكنولوجي بـ 3 ملايين د.ج.

4 - 2. تقدر الكلفة الأحادية المتوسطة لمشروع البحث في العلوم الاجتماعية بـ 1,5 مليون د.ج.

1998 - 2002 بـ 26.679 مليون د.ج منها مبلغ 3.180 مليون د.ج لسنة 1998 متبوعة بتقدم مستمر للوصول إلى مبلغ 7.484 مليون د.ج سنة 2002. وتحدد نسبة إعانة الدولة في هذا المجال بطرح تقديرات المصاريف السنوية لمحيط البحث بصفة جزئية وللمصاريف المتعلقة بثلاث التأجير السنوي للباحثين بصفة جزئية والمساهمة السنوية للتعاون. ولهذا فإن الإعانة التقديرية المتعلقة بهذا المجال سترتفع في السنوات الخمس المقبلة بـ 19.255 مليون د.ج من بينها مبلغ يقدر بـ 2.265 مليون د.ج سنة 1998 أي بنسبة 504٪ مقارنة بسنة 1996 متبوعة بتقدم مستمر للوصول إلى 5.425 مليون د.ج سنة 2002. وتوجد في الملحق رقم 3 المصاريف المتوقعة لمحيط البحث لكل برنامج ولكل سنة.

الجدول رقم 3

ب - تقييم المصاريف والإعانة :

5 - إن المؤشرات الأربعة المحددة سابقا استعملت في حساب المصاريف الإجمالية للبحث في المخطط الخماسي وتحديد الإعانة السنوية للدولة الواجب تخصيصها للبحث العلمي والتقدم التكنولوجي.

5-1. تمويل محيط البحث بصفة جزئية (مؤسسات التعليم والتكوين العالي) : لقد تمّ حساب المصاريف السنوية والخماسية لمحيط البحث بصفة جزئية على أساس منتج العمال الباحثين بصفة جزئية (انظر 1-2) من خلال الكلفة الأحادية لمحيط البحث بصفة جزئية (انظر 3-2) ومثل ما هو موضح في الجدول رقم 3 فإن تقديرات مصاريف التسيير المرتبطة بمحيط البحث بصفة جزئية قدرت لفترة الخماسي

(بملايين دج)

تمويل محيط البحث بصفة جزئية

المجموع 2002 - 1998	2002	2001	2000	1999	1998	1996	السنوات العناوين
26.679	7.484	6.417	5.329	4.269	3.180	974	المصاريف السنوية لمحيط البحث بصفة جزئية
	1.679	1.446	1.203	958	713	387	ثلاث الأجر السنوي للباحثين بصفة جزئية
	380	327	272	244	202	212	المساهمة السنوية للتعاون
	٪8	٪8	٪8	٪9	٪10		النسبة المئوية لمساهمة التعاون
19.255	5.425	4.644	3.854	3.067	2.265	375	الإعانة السنوية
	1.068	1.088	1.060	1.089	2.206		المصاريف المضافة المتعلقة بمحيط البحث بصفة جزئية
	781	790	787	802	1890		الإعانة الإضافية السنوية
	٪16,82	٪20,50	٪25,66	٪35,41	٪504,00		نسبة النمو السنوي

5 - 2. تمويل محيط البحث بصفة دائمة: لقد تمّ تقدير الكلفة الإجمالية لمحيط البحث بصفة دائمة على أساس ناتج ضرب منتج عدد الباحثين بصفة دائمة في الكلفة الأحادية لمحيط البحث بصفة دائمة مثل ما هو محدّد في الفقرة 3 - 1 وكذلك مثل ما هو محدّد في الجدول رقم 4 فإنّ المصاريف التقديرية في السنوات الخمس المقبلة ستبلغ 28.430 مليون دج. بحسب الموارد الخاصّة التي تنتجها وحدات البحث ومساهمة التعاون فإنّ

الإعانة التقديرية للخماسي ترتفع إلى 3.365 مليون دج منها 3.627 مليون دج لسنة 1998 بزيادة 163٪ بالمقارنة مع سنة 1996.

إنّ تحليلًا قصيرا للملحق رقم 4 الذي يوضّح توزيع المصاريف حسب كلّ برنامج وكلّ سنة، يبيّن أنّ المصاريف الإضافية بالنسبة لسنة 1996 ستقدّر بـ 260٪، 128٪ و 99٪ على التوالي لكلّ من برامج الفلاحة والتغذية والمجال النووي والتكنولوجيات المتقدّمة والتقنيات الفضائية.

الجدول رقم 4

تمويل محيط البحث بصفة دائمة

العناوين	1996	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع
المصاريف السنوية لمحيط البحث بصفة دائمة	1712	4.223	4.953	5.683	6.417	7.154	28.430
موارد سنوية خاصّة	257	454	598	762	860	959	
النسبة المئوية للموارد الخاصّة	15٪	16٪	18٪	20٪	20٪	20٪	
المساهمة السنوية للتعاون	77	142	199	267	344	480	
النسبة المئوية لمساهمة التعاون	4,50٪	5,00٪	6,00٪	7,00٪	8,00٪	10,00٪	
الإعانة السنوية	1.378	3.627	4.156	4.654	5.213	5.715	23.365
المصاريف المضافة المتعلّقة بمحيط البحث بصفة دائمة	2511	730	730	730	734	737	
الإعانة الإضافية السنوية	2249	529	498	559	502		
نسبة النمو السنوي	163,21٪	14,59٪	11,98٪	12,01٪	9,63٪		

5 - 3. تمويل البرامج الوطنية للبحث : لقد تمّ حساب المصاريف المتعلقة بتمويل مشاريع البحث لتنفيذ برامج البحث الوطنية، الموضحة في الجدول رقم 5 على أساس ناتج ضرب عدد المشاريع المقدرة (انظر رقم 1 والملحق رقم 1) في الكلفة الأحادية المتوسطة للمشروع (انظر رقم 4 - 1، 4 - 2، والملحق رقم 1) ويقدر المبلغ الإجمالي بـ 13.883 مليون دينار جزائري، ويتم تمويل مشاريع البحث من خلال الصندوق الوطني للبحث الممول بدوره عن طريق إعانة الدولة، الضرائب، التبرعات، والهبات إلخ. وهذا الصندوق الذي أنشئ في الأول من يناير سنة 1996 قد تمّ اعتماده في شهر أكتوبر سنة 1996 بمبلغ قدره 415 مليون دينار جزائري.

الجدول رقم 5

(بملايين دج)

تمويل برامج البحث الوطنية

المجموع	2002	2001	2000	1999	1998	1996	السنوات
2002-1998							العناوين
13.883	3.435	3.126	2.787	2.264	2.271		المصاريف المتعلقة ببرامج البحث الوطنية
425	-	-	-	-	425	-	مؤجل بداية المرحلة
1625	325	325	325	325	325	325	الموارد الجبائية
11.833	3.110	2.801	2.462	1.939	1.521	100	إعانة الدولة
-	-	-	-	-	-	425	مؤجل نهاية المرحلة

تقدّر إعانة الدولة للصندوق الوطني للبحث العلمي خلال الخماسي بـ 11.833 مليون دينار جزائري بمجموع إعانة سنوية دائمة.

5 - 4. إعانة الدولة الإجمالية للتسيير : تقدّر إعانة الدولة الإجمالية المتعلقة بتمويل محيط البحث وبرامج البحث الوطنية للسنوات الخمس المقبلة بـ 54.453 مليون دينار جزائري منها 7.413 مليون دينار جزائري لسنة 1998 أي زيادة تقدّر بـ 300٪ بالمقارنة مع سنة 1996 (الجدول رقم 6) وستقدّر الكلفة الإضافية بـ 5.560 مليون دينار جزائري (الجدول رقم 7).

الجدول رقم 6

(بملايين دج)

خلاصة إعانة التسيير

المجموع	2002	2001	2000	1999	1998	1996	السنوات
2002-1998							العناوين
19.255	5.425	4.644	3.854	3.067	2.265	375	محيط البحث بصفة جزئية
23.365	5.715	5.213	4.654	4.156	3.627	1.378	محيط البحث بصفة دائمة
11.833	3.110	2.801	2.462	1.939	1.521	100	برامج البحث
54.453	14.250	12.658	10.970	9.162	7.413	1.853	مجموع إعانة الدولة
-	٪12,58	٪15,39	٪19,73	٪23,59	٪300,05	-	نسبة النمو السنوي



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، مراسيم
قرارات وآراء ، مقررات ، منشورات ، إعلانات وبلاغات

الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة الطبع والاشتراك المطبعة الرسمية	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	الاشتراك سنوي
	بلدان خارج دول المغرب العربي	
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	سنة	سنة
الهاتف 65.18.15 الى 17 ج.ب 50 - 3200 الجزائر	سنة	سنة
Télex : 65 180 IMPOF DZ	سنة	سنة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.300.0007 68 KG	سنة	سنة
حساب العملة الاجنبية للمشاركين خارج الوطن	سنة	سنة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600.12	سنة	سنة

ثمن النسخة الاصلية 13,50 دج

ثمن النسخة الاصلية وترجمتها 27,00 دج

ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.

وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين.

المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.

ثمن النشر على أساس 60,00 دج للسطر.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في أول ذي القعدة عام 1419 الموافق 17 فبراير سنة 1999.

وزير التعليم العالي عن وزير المالية
والبحث العلمي الوزير المنتدب لدى
وزير المالية،
عمار تو المكلف بالميزانية
علي براهيتي

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي
أحمد نوي

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 3 ذي الحجة
عام 1419 الموافق 20 مارس سنة
1999، يتضمن إنشاء ملحقات للوكالة
الوطنية لتطوير البحث في الصحة.

إن وزير المالية،

ووزير التعليم العالي والبحث العلمي،

ووزير الصحة والسكان،

والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف
بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98 - 428
المؤرخ في أول رمضان عام 1419 الموافق 19
ديسمبر سنة 1998 والمتضمن تعيين أعضاء
الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 40
المؤرخ في 26 شعبان عام 1415 الموافق 28 يناير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار وزاري مشترك مؤرخ في أول ذي القعدة
عام 1419 الموافق 17 فبراير سنة
1999، يتضمن إنشاء ملحقات للوكالة
الوطنية لتطوير البحث الجامعي.

إن وزير المالية،

ووزير التعليم العالي والبحث العلمي،

والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف
بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98 - 428
المؤرخ في أول رمضان عام 1419 الموافق 19
ديسمبر سنة 1998 والمتضمن تعيين أعضاء
الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 183
المؤرخ في 4 صفر عام 1416 الموافق 2 يوليو
سنة 1995 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية
لتطوير البحث الجامعي وتنظيمها وعملها، لا سيما
المادة 8 منه،

يقررون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 8 من
المرسوم التنفيذي رقم 95 - 183 المؤرخ في 4 صفر
عام 1416 الموافق 2 يوليو سنة 1995 والمذكور
أعلاه، تنشأ ملحقات للوكالة الوطنية لتطوير البحث
الجامعي بالولايات الآتية : باتنة وقالمة وسطيف
وعين الدقل وتيزي وزو ووهران وسيدي بلعباس
وتلمسان وغرداية.

المادة 2 : تسيّر ملحقة الوكالة الوطنية
لتطوير البحث الجامعي من طرف رئيس الملحقة
الذي يتم تعيينه من طرف الوزير الوصي.

وزارة الصحة والسكان

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 9 شوال عام 1419 الموافق 26 يناير سنة 1999، يتضمن التنظيم الإداري للمركز الوطني لعلم السموم.

إن وزير المالية،

ووزير الصحة والسكان،

والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي،

- بمقتضى المرسوم رقم 85-59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98-428 المؤرخ في أول رمضان عام 1419 الموافق 19 ديسمبر سنة 1998 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-188 المؤرخ في 7 صفر عام 1419 الموافق 2 يونيو سنة 1998 والمتضمن إنشاء المركز الوطني لعلم السموم وتنظيمه وعمله،

يقررون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا للمادة 6 من المرسوم، التنفيذي رقم 98-188 المؤرخ في 7 صفر عام 1419 الموافق 2 يونيو سنة 1998 والمذكور أعلاه، يحدد هذا القرار التنظيم الإداري للمركز الوطني لعلم السموم.

المادة 2 : يشتمل المركز الوطني لعلم السموم الموضوع تحت سلطة المدير العام وبمساعدة الأمين العام الذي تلحق به مصلحة الموارد البشرية ومصلحة الميزانية والوسائل العامة، على ما يأتي :

سنة 1995 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة وتنظيمها وعملها، لا سيما المادة 7 منه،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 شعبان عام 1417 الموافق 7 يناير سنة 1997 والمتضمن التنظيم الإداري للوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة،

يقررون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 95-40 المؤرخ في 26 شعبان عام 1415 الموافق 28 يناير سنة 1995 والمذكور أعلاه، تنشأ ملحقات للوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة بالولايات الآتية : الجزائر والبلدية وتيزي وزو وسيدي بلعباس وتلمسان وقسنطينة وعنابة وسطيف وباتنة.

المادة 2 : تسيّر ملحقات الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة من طرف رؤساء الملحقات الذين يعيّنون بقرار من الوزير الوصي.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 3 ذي الحجة عام 1419 الموافق 20 مارس سنة 1999.

وزير الصحة

والسكان

يحيى قيدوم

الوزير المنتدب لدى

رئيس الحكومة،

المكلف بالإصلاح

الإداري والوظيف

العمومي

أحمد نوي

وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

عمار تو

عن وزير المالية

الوزير المنتدب

لدى وزير المالية،

المكلف

بالميزانية

علي براهيتي



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، مراسيم
قرارات وآراء، مقررات، منشورات، إعلانات وبلاغات

الإدارة والتحرير الأمانة العامة للحكومة الطبع والاشتراك المطبعة الرسمية	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريتانيا	الاشتراك سنوي	سنة	سنة
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف 65.18.15 إلى 17 ح.ج.ب. 50 - 3200 الجزائر Télex : 65 180 IMPOF DZ بنك الفلاحة والتنمية الريفية 68 KG 060.300.0007 حساب العملة الأجنبية للمشاركين خارج الوطن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600.12	بلدان خارج دول المغرب العربي		سنة	سنة
			2675,00 د.ج.	1070,00 د.ج.
			5350,00 د.ج.	2140,00 د.ج.
	تزايد عليها نفقات الإرسال			

ثمن النسخة الأصلية 13,50 د.ج.
ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 27,00 د.ج.
ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.
وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين.
المطلوب إرفاق لقيطة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النشر على أساس 60,00 د.ج. للسطر.

مواضيع تنظيمية

1998 والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج
الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي
1998-2002.

- وبمقتضى القانون رقم 98 - 12 المؤرخ في
13 رمضان عام 1419 الموافق 31 ديسمبر سنة
1998 والمتضمن قانون المالية لسنة 1999، لا سيما
المادة 86 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98 - 427
المؤرخ في 25 شعبان عام 1419 الموافق 15
ديسمبر سنة 1998 والمتضمن تعيين رئيس
الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98 - 428
المؤرخ في أول رمضان عام 1419 الموافق 19
ديسمبر سنة 1998 والمتضمن تعيين أعضاء
الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 177
المؤرخ في 25 محرم عام 1416 الموافق 24 يوليو
سنة 1995 الذي يحدد كفاءات تسيير حساب
التخصيص الخاص رقم 302-082 الذي
عنوانه الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية
التكنولوجية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 86 من
القانون رقم 98-12 المؤرخ في 13 رمضان عام
1419 الموافق 31 ديسمبر سنة 1998 والمتضمن
قانون المالية لسنة 1999، يعدل ويتم هذا المرسوم
المرسوم التنفيذي رقم 95-177 المؤرخ في 25
محرم عام 1416 الموافق 24 يونيو سنة 1995
والمذكور أعلاه.

مرسوم تنفيذي رقم 99 - 73 مؤرخ في 25
ذو الحجة عام 1419 الموافق 11 أبريل
سنة 1999، يعدل ويتم المرسوم
التنفيذي رقم 95 - 177
المؤرخ في 25 محرم عام 1416
الموافق 24 يونيو سنة 1995
الذي يحدد كفاءات تسيير حساب
التخصيص الخاص رقم 302-082
الذي عنوانه " الصندوق الوطني للبحث
العلمي والتنمية التكنولوجية".

إن رئيس الحكومة،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية
ووزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 4
و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8
شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984
والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في
24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990
والمتعلق بالمحاسبة العمومية،

- وبمقتضى الأمر رقم 94-03 المؤرخ في 27
رجب عام 1415 الموافق 31 ديسمبر سنة 1994
والمتضمن قانون المالية لسنة 1995، لا سيما المادة
146 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 98-11 المؤرخ في
29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 غشت سنة

مرسوم تنفيذي رقم 99 - 74 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1419 الموافق 11 أبريل سنة 1999، يتضمن منح الشركة الوطنية "سوناطراك" رخصة البحث عن المحروقات في المساحة المسماة "زملة القوس" (الكتلتين : 441 و 442).

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الطاقة والمناجم،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 157 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 والمتعلق بتصنيف مناطق البحث عن المحروقات واستغلالها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 158 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 والمتعلق بكيفيات تعريف الشركات الأجنبية التي تترشح للاشتراك في التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها وبكيفيات مراقبتها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 159 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 والمتعلق بتدخل الشركات الأجنبية في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها، المعدل والمتمم،

المادة 2 : تعدل وتتم أحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 95-177 المؤرخ في 25 محرم عام 1416 الموافق 24 يونيو سنة 1995 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

المادة 3 : يسجل حساب التخصيص رقم 302-082 ما يأتي :

في باب الإيرادات :

... (بدون تغيير) ...

في باب النفقات :

- كل نفقة مرتبطة بتنمية البحث العلمي والتكنولوجي وتشمينه الاقتصادي ولا سيما تخصيصات الهيئات ذات الاستقلالية المالية المكلفة بتنفيذ و/أو تسيير ومتابعة تنفيذ مشاريع البحث العلمي والتطور التكنولوجي في إطار الاتفاقيات المبرمة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مسؤولو الهيئات المذكورة أعلاه، هم الأمرون بصرف الاعتمادات المخصصة لهم.

المادة 3 : تتم أحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 95-177 المؤرخ في 25 محرم عام 1416 الموافق 24 يونيو سنة 1995 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

المادة 4 : يحدد الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، عند الحاجة، كيفيات تطبيق هذا المرسوم.

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 25 ذي الحجة عام 1419 الموافق 11 أبريل سنة 1999.

إسماعيل حمداني



الموافق 29 ديسمبر سنة 1999 م

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

البركة السعيدة

اتفاقات دولتی، قوانین، و مراسیم
قرارات و آراء، مقررات، منشیر، اعلانات و بلاغات

<p>الإدارة والتحرير</p> <p><u>الامانة العامة للحكومة</u></p> <p>الطبع والاشتراك</p> <p>المطبعة الرسمية</p>	<p>الجزائر</p> <p>تونس</p> <p>المغرب</p> <p>ليبيا</p> <p>موريطانيا</p>	<p>الاشتراك</p> <p>سنوي</p>
	<p>بلدان خارج دول</p> <p>المغرب العربي</p>	
<p>7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر</p> <p>الهاتف 65.18.15 الى 17 ح.ج.ب 50 - 3200 الجزائر</p> <p>Télex : 65 180 IMPOF DZ</p> <p>بنك الفلاحة والتنمية الريفيّة 68 KG 060.300.0007</p> <p>حساب العملة الاجنبية للمشاركين خارج الوطن</p> <p>بنك الفلاحة والتنمية الريفيّة 060.320.0600.12</p>	<p>سنة</p>	<p>النسخة الاصلية</p> <p>النسخة الاصلية وترجمتها ...</p>
<p>2675,00 د.ج</p> <p>5350,00 د.ج</p> <p>تزايد عليها</p> <p>نفقات الإرسال</p>	<p>سنة</p> <p>1070,00 د.ج</p> <p>2140,00 د.ج</p>	

ثمن النسخة الأصلية 13,50 د.ج
 ثمن النسخة الاصلية وترجمتها 27,00 د.ج
 ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.
 وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين.
 المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
 ثمن النشر على أساس 60,00 د.ج للسطر.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 شعبان عام 1420 الموافق 7 ديسمبر سنة 1999، يتضمن تصنيف المناصب العليا للكلية بالجامعة.

إن وزير المالية،

ووزير التعليم والبحث العلمي،

والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي،

- بمقتضى المرسوم رقم 85-59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86-179 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1406 الموافق 5 غشت سنة 1986 والمتعلق بالتصنيف الفرعي للمناصب العليا في بعض الهيئات المستخدمة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98-428 المؤرخ في أول رمضان عام 1419 الموافق 19 ديسمبر سنة 1998 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-253 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 18 فبراير سنة 1987 والمتعلق بالتصنيف الفرعي للمناصب العليا للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1420 الموافق 3 غشت سنة 1999 الذي يحدد التنظيم الإداري للكلية لدى الجامعة،

يقررون ما يأتي :

المادة الأولى : تصنف الكلية، حسب عدد النقاط المتحصل عليها، عملاً بأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 18 فبراير سنة 1987 والمذكور أعلاه، ضمن شبكة الأرقام الاستدلالية القصوى المنصوص عليها في المرسوم رقم 86-179 المؤرخ في 5 غشت سنة 1986 والمذكور أعلاه، وفقاً للجدول الآتي :

التصنيف			المجموعة	
الرقم الاستدلالي	القسم	المنصف		
920	3	أ	II	كلية الجامعة

المادة 2 : تستفيد المناصب العليا لكلية الجامعة المصنفة في الجدول المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه، تصنيفاً فرعياً ضمن شبكة الأرقام الاستدلالية القصوى المنصوص عليها في المرسوم رقم 86-179 المؤرخ في 5 غشت سنة 1986 والمذكور أعلاه، وفقاً للجدول الآتي :

طريقة التعيين	شروط التعيين	التصنيف				المناصب العليا
		الرقم الاستدلالي	المستوى السلمي	القسم	الصنف	
مرسوم	من بين الأساتذة في حالة نشاط المنتسبين إلى رتبة أستاذ أو أستاذ محاضر	920	م	3	1	العميد
مقرر من العميد	- متصرف إداري رئيسي مثبت أو موظف له رتبة معادلة. - متصرف إداري أو موظف له رتبة معادلة ويثبت 5 سنوات أقدمية بهذه الصفة.	714	م-1	3	1	نائب مدير
مقرر من العميد	- محافظ مثبت - ملحق بالمكتبات أو موظف له رتبة معادلة ويثبت 5 سنوات أقدمية بهذه الصفة بالمكتبات.	714	م-1	3	1	مسؤول المكتبة
مقرر من العميد	متصرف إداري أو موظف له رتبة معادلة ويثبت 3 سنوات أقدمية بهذه الصفة.	632	م-2	3	1	رئيس مصلحة

طريقة التعيين	شروط التعيين	التصنيف				المناصب العليا
		الرقم الاستدلالي	المستوى السلمي	القسم	المرتبة	
مقرر من العميد	مهندس رئيسي للمخبر والصيانة مثبت مهندس دولة للمخبر والصيانة يثبت 3 سنوات أقدمية بهذه الصفة	632	م-2	3	أ	رئيس مخبر
مقرر من العميد	ملحق بالمكتبات أو موظف له رتبة معادلة ويثبت 3 سنوات أقدمية بهذه الصفة	632	م-2	3	أ	رئيس مصلحة بمكتبة الكلية

المادة 3 : يمكن شغل المناصب الأخرى وفقا للشروط المحددة أدناه.

وعلى هذا الأساس فإنها تترتب وفقا للتخطيط المحصل عليه تطبيقا للطريقة الوطنية للتصنيف في الأصناف والفروع المنصوص عليها في المادة 68 من المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في 23 مارس سنة 1985 والمذكور أعلاه، وفقا للجدول الآتي :

طريقة التعيين	شروط التعيين	التصنيف			المناصب العليا
		الرقم الاستدلالي	القسم	المرتبة	
مقرر من العميد	مساعد إداري رئيسي أو موظف له رتبة معادلة ويثبت 3 سنوات أقدمية بهذه الصفة.	482	1	16	رئيس فرع
مقرر من العميد	مساعد إداري أو موظف له رتبة معادلة ويثبت 3 سنوات أقدمية بهذه الصفة.	416	4	14	رئيس فرع

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 02 المؤرخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 98 - 428 المؤرخ في أول رمضان عام 1419 الموافق 19 ديسمبر سنة 1998 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 39 المؤرخ في 3 رجب عام 1410 الموافق 30 يناير سنة 1990 والمتعلق برقابة الجودة وقمع الغش،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 367 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1411 الموافق 10 نوفمبر سنة 1990 والمتعلق بوسم السلع الغذائية وعرضها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92 - 25 المؤرخ في 3 رجب عام 1412 الموافق 13 يناير سنة 1992 والمتعلق بشروط استعمال المواد المضافة إلى المنتجات الغذائية وكيفيات ذلك،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 - 207 المؤرخ في 7 صفر عام 1415 الموافق 16 يوليو سنة 1994 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 66 المؤرخ في 7 رمضان عام 1416 الموافق 27 يناير سنة 1996 الذي يحدد صلاحيات وزير الصحة والسكان،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 319 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1417 الموافق 28 سبتمبر سنة 1996 الذي يحدد صلاحيات وزير الصناعة وإعادة الهيكلة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96 - 354 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1417 الموافق 19 أكتوبر سنة 1996 والمتعلق بكيفيات مراقبة مطابقة المنتجات المستوردة ونوعيتها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 254 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1418 الموافق 8 يوليو سنة 1997 والمتعلق بالرخص المسبقة لإنتاج المواد السامة أو التي تشكل خطرا من نوع خاص واستيرادها،

المادة 4 : مع التطبيق التدريجي لأحكام هذا القرار ولأجل لا يتجاوز 31 يوليو سنة 2000، يبقى المستخدمون المعيّنون قانونا في المناصب العليا لمعاهد الجامعة سابقا والمعاهد الوطنية للتعليم العالي المنحلة والمحولة إلى الجامعات، يستفيدون من نظام المرتبات الخاص بهم عند تاريخ نشر هذا القرار.

المادة 5 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار.

المادة 6 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. حرر بالجزائر في 29 شعبان عام 1420 الموافق 7 ديسمبر سنة 1999.

عن وزير المالية
الوزير المنتدب لدى
وزير المالية، المكلف
بالميزانية

علي براهيتي

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي

أحمد نوي

وزارة التجارة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رمضان عام 1420 الموافق 15 ديسمبر سنة 1999، يتعلق بشروط استعمال المحليات في المواد الغذائية.

إن وزير التجارة،

ووزير الصحة والسكان،

ووزير الصناعة وإعادة الهيكلة.

- بمقتضى القانون رقم 85 - 05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،